تركيا ..

الصراع الاسلامي العلماني في تركيا


بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد الخامس

تركيا وصراع العلمانية

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام و العلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الا سلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

المجلد : ٥ -تركيا وصراع الاسلام والعلمانية

نهاية الفـهـرس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٧

تركيا فوق صفيح ساخن

الجيش والفساد يهددان الأئتلاف الحاكم



يتحرك الائتلاف التركى الحاكم فى هذا التوقيت الذى تشن فيه المعارضة هجوما شرساً عليه على محورين لتفادى احتمال سقوطه.

المحور الاول : يستهدف توسيع قاعدة الائتلاف ليكون ثلاثياً بدلا من الصيغة الثنائية الحالية .

اما المحور الثانى : فيتمثل فى انتهاج مبدا الهجوم خير وسيلة للدفاع وبناء عليه اختار رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان التنديد بما وصفه بالسلوك الصبيانى للمعارضة .

فقد أنتقد اربكان محاولات المعارضة تعبئة الراى العام ضد حكومته من خلال دعوة الجماهير لاطفاء الاضواء دقيقة واحدة فى الساعة التاسعة من كل ليلة للتنديد بالفسادالسياسى الموجود فى البلاد من العصابات والمافيا والانتهاكات باتهام حكومة اربكان بالتستر على الفساد القائم حماية لتانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم المؤتلف مع حزب الرفاه فى الحكم .



وذكر اربكان ان هذه العملية الصبيانية لن تؤثر على حكومته حيث لم تستطع حشد مؤيد لاثارة القلاقل في بلادنا ثم نصح اربكان احزاب المعارضة بالعودة لرشدها واتباع الوسائل الديمقراطية فى العمل السياسي وترك الحسد والمعارضة العقيمة لان هذا الائتلاف مشيد وقائم لمصلحة الشعب وسوف يستمر حتى القرن القادم .

ثم تطرق اربكان الى موضوع بناء الجوامع فاوضح ان الدستور التركى يؤكد ان السيادة دون قيد او شرط للشعب فاذا كان الشعب التركى يريد بناء جوامع فانه سوف ينفذ ذلك.

وقد صرح ابو غزمان اصيل تورك سكرتير عام حزب الرفاه بان ثمة قوى خفية تعمل على اثارة الحساسيات فى البلاد لاسيما حول العلمانية التى يعتقد حزب الرفاة انها تعنى فصل الدين عن الدولة حتى لا يتدخل احدهما بشأن الآخر فى ممارسة حرية العقيدة والوجدان وتناول كلمة الرئيس سليمان ديميريل الموجهة للشعب بمناسبة عيد الفطر المبارك بالنقد عندما اكد ان قول البعض ان تقسيم الشعب الى مؤمنين وغير مؤمنين جريمة يعاقب عليها القانون لا يعنينا لاننا عندما نقول عن انفسنا اننا مؤمنون لا ندعى ان الاخرين غير مؤمنين .

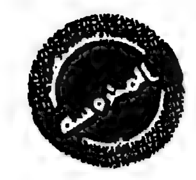
اما تورهان كابان وزير الدفاع التركى حزب الطريق القويم فاكد ان الاقاويل عن احتمالات وقوع انقلاب عسكرى فى البلاد كلام فارغ ولا معنى له لان السلطات العسكرية ترفض ادخال السياسة الى الجيش والمسجد والمدرسة ونحن ايضا ندعو الى ذلك واكد ان القوات المسلحة مجندة لخدمة الدولة ، كما صرح محمد كولهان نائب رئيس حزب الطريق القويم بان الانسجام والتوافق التام بين جناحى الائتلاف متواجد لاننا راضون عن شريكنا ولا خلاف بيننا .

وكانت احزاب المعارضة التركية قد صعدت حملتها على حزب الرفاة واتهمته بالسعى الى تزويد أعضائه بالسلاح للاحتفاظ بالسلطة بالقوة اذا تطلب الامر ذلك.

وكان الادعاء العام قد فتح تحقيقا فى اتهام لحزب الرفاة بتشكيل وحدات شبه عسكرية تحظرها القوانين السائدة بينما اعلن ان مجلس الامن القومى وهو اعلى هيئة حكومية يسيطر عليها الجيش انه سيعقد اجتماعا خاصا هذا الاسبوع للبحث فى هذه المسالة ويتوقع ان يتخذ قرارا بمنع بيع بنادق الصيد ذات الفوهتين.

ونسبت الصحف التركية الى اجهزة امنية قولها ان لديها معلومات عن بيع اسلاميين بنادق صيد خصوصا فى محافظة قونيا التى تعد معقلا لحزب الرفاة وذكرت ان اكثر من مائة الف بندقية صيد بيعت لمدنيين منذ عام ١٩٩٠ لكن السلطات التركية اكدت ان نصف هذا العدد بيع خلال الاشهر التسعة الماضية فى قونيا التى كان يسيطر عليها اسلاميون متطرفون فى عام ١٩٨٠ الامر الذى ادى مباشرة الى الانقلاب العسكرى فى سبتمبر من العام ذاته .

ويقود حملة الاتهامات على حزب الرفاه زعيم حزب الوطن الام ورئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ الذى ذكر ان المسالة متعلقة بمستقبل النظام ويجب عمل شئ بسرعة . وانضم زعيم حزب الشعب الجمهورى « دنيز بايكال » الى الحملة ضد حزب الرفاة وقال ان شراء البنادق امر خطير واذا تبنت الاحزاب مثل هذا التوجه فان القتال سيحل محل الحوار.



ويحاول اليسار الاجتماعى المعارض فى تركيا لملمة صفوفه وتكوين جبهة يسارية لتشديد المعارضة ضد حكومة اربكان .. وفى نفس الوقت ورغم الوضع الحرج للائتلاف الحاكم الا انه يحاول ايضا حل صفوفه لمواجهة الاستجواب البرلمانى الذى ترمي المعارضة من ورائه الى طرح الثقة بالحكومة تمهيدا لاسقاطها .

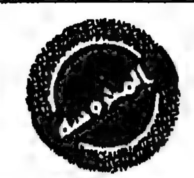
ويحاول الائتلاف الحاكم مد الجسور مرة اخرى مع حزب الوحدة الكبرى (٧ نواب) والذى يرأسه « محسن يازيجى » او غلو » الذى سحب مساندته الخارجية للحكومة بعد ان زادت رواتب القوات المسلحة لنسبة ٧٢٪ فى حين زادت رواتب الموظفين الحكوميين بنسبة ٣٠٪ فقط « وامهل « او غلو » الحكومة مدة اسبوع لمنح الموظفين ايضا الزيادة نفسها المقررة للنواب والا فإنه سيسحب مساندته للحكومة .

ورغم تصريح اربكان بان الموظفين سينالون زيادة قدرها ٤٠٪ فى شهر ابريل المقبل فان « يازيجى اوغلو » سحب فعلا فى الآونة الاخيرة تلك المساعدة منها .

وتردد ان « مليح كوكجك » امين العاصمة انفرد عن حزب الرفاة ببذل جهوده لاقناع اوغلو بالعودة الى مساندة الحكومة من خلال المشاركة فى الائتلاف الحاكم بوزيرين او ثلاثة لدعم موقف الحكومة وتحقيق الاكثرية البرلمانية لها فى حالة طرح المعارضة للثقة بها .

أحمد حسين صالح

٠٠١٠٠٣



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٧

من يهدد الديموقراطية التركية بالخطر:

الاسلاميون ام العلمانيون؟

محمد عبدالجبار*

■ تبدو الازمة الراهنة في تركيا مفتعلة اذا اعتبرنا ان سببها يكمن في دعوة حزب الرفاه الى السماح للنساء بوضع غطاء الراس في المدارس ودوائر الدولة وللرجال باطلاق اللحى وغير ذلك من الاجراءات التي لا يمكن الا ان تعتبر شكلية لو جرى الحديث عنها في دولة علمانية لا تعاني من موقف حساس ازاء المسالة الدينية ولا تتخذ موقفاً حاداً ومسبقاً من الاسلام وعلاقته بالدولة والمجتمع.

لكنها ليست مفتعلة اذا اعتبرنا ان عمقها يكمن في هذا الموقف من الاسلام والحركة الاسلامية لانها عند ذاك ستكون مؤشراً الى تناقض مستقطب بين نظرتين للدولة والمجتمع والدين لا يبدو ان اللعبة الديموقراطية بادواتها السلمية ما زالت قادرة على احتوائه وادارته على اساس قواعدها.

يبدو ان النخبة السياسية - العسكرية العلمانية في تركيا ما زالت تنظر في عين القدسية لقرارات واجراءات قديمة سبق لمؤسس تركيا الحديثة كما اتاتورك ان اتخذها. وما زالت تعتبرها رموزاً للدولة الديموقراطية - العلمانية ولا تجيز المساس بها. ومن هذه القرارات ما يمنع النساء من ارتداء الحجاب الاسلامي في المدارس والدوائر الحكومية. وكان اتاتورك اتخذ هذا القرار ضمن اجراءات كثيرة اخرى استهدفت «تحديث» تركيا. وكان من بينها اعتماد الحرف اللاتيني في كتابة اللغة التركية بدلاً من الحرف العربي المعتمد في كتابة معظم اللغات الاسلامية الاخرى مثل الفارسية والاوردية وغيرهما.

ويتعارض هذا الموقف من حيث المبدأ مع المعاني الجوهرية للديموقراطية والعلمانية التي قام النظام السياسي الحديث في تركيا على اساسها. فالديموقراطية تعني فصل الدولة عن المجتمع المدني / الاهلي وتحريره من اكراهاتها وتسويده على نفسه وحصر صلاحية الدولة في دائرة الشان العام تاركة الفرد / المواطن يدير شؤون حياته الخاصة بملء حريته. ومن ابسط مظاهر هذه الحرية اختياره لدينه وشكل لباسه. كما ان تعني فصل الدولة عن الدين (وهذا تعبير ادق من قولنا فصل الدين عن الدولة) باعتباره احد مظاهر النشاط الخاص للمجتمع المدني والمواطنين بصفتهم الفردية. هذا الفصل يعني عدم تدخل الدولة في الاختيارات السلوكية الخاصة للفرد وعدم اكراهه على ما يتعارض مع معتقده الديني. فلا يحق للدولة العلمانية ان تمنع الفرد من اداء الصلاة مثلاً، في الوقت الذي لا يعتبر جزء من وظيفتها او من صلاحياتها اجباره على القيام بهذه الفريضة الدينية او معاقبته على عدم القيام بها.

لكن بعض النخب العلمانية السياسية والعسكرية في العالم الاسلامي ارتضت لنفسها ان تخالف هذه المبادئ الاولية في العلمانية والديموقراطية على رغم انها جعلت التمسك بهذين الشعارين مصدراً لشرعيتها السياسية. فعلى سبيل المثال نجد ان حكم حزب البعث في العراق، وهو حزب يعلن التزامه بالعلمانية، يتدخل في الممارسات الدينية للمواطنين فيمنع بعضها ويسمح ببعضها الاخر بناء على حسابات سياسية خاصة بالدولة والنظام الحاكم في الوقت الذي يعتبر تدخل القوى الدينية في الشان السياسي جريمة يحاسب عليها بالاعدام باسم القانون. بل ان الامر يصل به حتى الى درجة التدخل في تنظيم الاوضاع الداخلية الخاصة بالمؤسسات الدينية مثل الحوزة العلمية التي بقيت لمدة الف عام بمناى من الدولة وبعيدة عنها، ويعلن ما يسميه «الحملة الايمانية الكبرى» التي يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة نائب امين سر القيادة القطرية للحزب الحاكم مهمة الاشراف عليها! وهذا نموذج صارخ لتدخل الدولة العلمانية في شؤون الدين او لنقل في الشؤون الدينية للمجتمع، تلك الشؤون التي كان ينبغي تركها للمجتمع الاهلي يتدبر امره بشانها بملء حريته.

ويبدو ان هذا هو موقف مشترك لمختلف النخب السياسية - العسكرية التغريبية التي توصلت الى الحكم في العديد من البلدان العربية والاسلامية تحت شعارات الديموقراطية والعلمانية لكنها في الوقت نفسه استندت الى قوة الجيش في ادامة سلطتها وعلى اكراه المجتمع والمواطن على اتباع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية الامر الذي تعارض بشكل جوهري مع حقوق المواطن وحقوق الانسان.

اظهرت التجربة والممارسة العملية ان هذه النخب لا تفهم من هذه الشعارات الا حقها في اكراه المجتمع المدني والاهلي على اتباع طريقتها في ممارسة الحياة. فاذا ما واجهت هذه الطريقة رفضاً من قبل المجتمع اعطت هذه النخب الحاكمة لنفسها الحق في تكره المجتمع والفرد متجاهلة حقيقة ان الديموقراطية والعلمانية تكفان عن كونهما اطاراً لجميع المواطنين اذا تم تجريدهما من الموقف



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٧

الحيادي المفترض فيهما ازاء عقائد الفرد وخياراته الشخصية وتحولتا الى «عقيدة» او ايديولوجية في مقابل العقائد الاخرى التي لا بد ان شرائح من المجتمع تؤمن بها. اما موقفها من الدين فقد بقي دائماً رهن المصلحة السياسية الراهنة لها. فهي تحاربه اذا كان وجوده خطراً عليها، وتتشدق به اذا كان بامكانها استخدامه لتعزيز سيطرتها على مواطنيها. الامر الذي يفقد علمانية الدولة المعنى الاصلي لهذا التوصيف.

اظهر سياسيو وعسكريو النخبة الحاكمة في تركيا استياء وتبرماً كبيرين من فكرة تقديم اقتراح للبرلمان التركي بالغاء قرار منع الطالبات من وضع غطاء الرأس. ولا يشكل هذا الاقتراح خطراً سياسياً حقيقياً على اساس الدولة العلماني بل ان الاصرار على مثل هذا الادعاء يكشف عن اساس هش وواه للدولة، فهو عبارة عن استعادة لحق بسيط من حقوق المواطن والانسان. لكن هذا لم يمنع حزباً علمانياً من الاعلان بطريقة حريضية بأن «الجمهورية التركية الديموقراطية والعلمانية اصبحت مهددة». على رغم ان حزب الرفاه كثيراً ما اكد التزامه بالاساس الدستوري للدولة التركية وهو اساس علماني. علماً ان الربط بين الديموقراطية والعلمانية لا يخلو من قسر واكراه، فلماذا يتعين على الاسلامي الذي انخرط في اللعبة السياسية على اساس الآليات والقواعد الديموقراطية ان يكون علمانياً؟ وهل يتعذر ممارسة الديموقراطية والالتزام بها من دون العلمانية؟ وهل هذا الربط تاريخي ام عضوي؟

لا يؤدي الاصرار على هذا الربط القسري والمفتعل واعطائه صفة عضوية ليست فيه الا الى عرقلة المسار الديموقراطي للمجتمعات العربية والاسلامية.

وليس من المغالاة في شيء القول بأن التطورات الاخيرة لا تهدد الدولة التركية ذاتها، لكنها - والحق يقال - تهدد الديموقراطية في تركيا بالخطر. والسؤال هو: من يهدد هذه الديموقراطية؟

لكي تنجح الديموقراطية لا بد لها ان تواكب تحولات المجتمع الفكرية والسياسية التي تنعكس تدريجياً على مسار اللعبة الديموقراطية ويجب ان يتحقق هذا الانعكاس بطريقة انسيابية لا يعترضها ما هو ليس منها بالتعريف. اما الوقوف بوجه حتى التحولات والعمل على اعاقتها باللجوء الى اساليب خارجة عن نطاق الممارسة الديموقراطية فلا يقود الا الى اعادة انتاج الديكتاتورية باسم الديموقراطية ويخلق ما يسميه احد الباحثين المعاصرين بالاستبداد الديموقراطي.

ان فشل النخبة السياسية - العسكرية العلمانية في استيعاب حقيقة التطورات التي شهدها المجتمع التركي بما في ذلك عودة شرائح واسعة من هذا المجتمع الى الرموز الثقافية الاسلامية باعتبارها مكوناً اساسياً للهوية التركية، ذلك الفشل الذي قد يقود الى السقوط في الامتحان الديموقراطي الذي تتعرض له الآن... هو الخطر الحقيقي الذي يتهدد هذه الديموقراطية. وهو امتحان خطير لموقف هذه النخبة من محاولات اعادة الاعتبار الى مفهوم حقوق المواطن وتحريره من اكراهات الدولة باعتبار ذلك شرطاً اساسياً - بل الثمرة المرتجاة - من اعتماد الآليات الديموقراطية في ادارة الحياة السياسية للمجتمع.

كان صعود حزب الرفاه نتيجة لفشل احزاب النخبة العلمانية في حل اهم مشكلتين واجهتها الدولة التركية وهما المشكلة الاقتصادية والمشكلة الكردية. فلم تؤد سياسة فتح الاقتصاد التركي امام الرساميل الاجنبية منذ عام ١٩٨٠ سوى الى تسريع نسبة التضخم بمعدل ٨٠ - ١٠٠ في المئة سنوياً وتنامي الديون الخارجية وتحمل الكثيرون كلفة السياسات الجديدة لكن القليلين هم الذين حصلوا على خيراتها. وهذا ما ادى تدريجياً الى تفاقم الفوارق الاجتماعية واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء خصوصاً في المدن. وكانت نسبة البطالة تتصاعد بينما ترتفع كلفة المعيشة مقابل ثبات معدل الاجور حول ٨٠ دولارا شهرياً. وفي عام ١٩٩٤ تم خفض قيمة العملة التركية الامر الذي ادى الى انقاص القدرة الشرائية لرواتب الموظفين. ويرى الكثير من الباحثين الاتراك ان التدهور في الاقتصاد التركي يعود الى الانفاق العسكري الباهظ على الحرب ضد الاكراد في تركيا، اذ استهلكت العمليات العسكرية عام ١٩٩٤ اكثر من ٩ بلايين دولار. ولم تستطع العلمانية التركية الاعتراف بالحقوق القومية لهذا الشعب على رغم اليافطات الديموقراطية.

انذر العسكريون الاتراك، الذين يعتبرون انفسهم حراساً للعلمانية الكمالية، الاسلاميين بانهم لن يسمحوا باي تشكيك في العلمانية ودعوا بقية السياسيين الى الانضباط. وقاموا باستعراض للقوة في شوارع ضاحية سيجان الاسلامية. وكان مغزى الرسالة واضحاً. وهو التهديد بالقيام بانقلاب عسكري سيكون في حال وقوعه رداً على ما اعتبر انقلاباً اسلامياً في السياسة التركية.

ليس من المستبعد ان تشهد تركيا ازمة في المستقبل بسبب هذا الاستقطاب بين الاسلاميين والعلمانيين فيها ومن الممكن ان تلجأ النخبة العسكرية - السياسية الى عدة خيارات لاسقاط حكمة نجم الدين اربكان الحالية. وثمة حلان بمتناول النخبة العلمانية للخروج من هذه الازمة وهما:

اولاً، الحل العسكري الذي يعني اللجوء الى الانقلاب العسكري من اجل اسقاط الحكومة المدنية المنتخبة. لكن هذه الاحتمال خيار صعب وربما مستبعد على الاقل لان الولايات المتحدة، الظهير الاستراتيجي لهذه النخبة، لا ترغب في رؤيته في تركيا. فعودة الجيش الى الحلبة السياسية في هذا الوقت يعني اضطراره الى خوض معركتين عسكريتين في جبهتين مختلفتين هما الجبهة الكردية والجبهة السياسية. وهذا يؤدي الى انزلاق تركيا الى النموذج الجزائري الذي يعني تدمير اسس الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلد مهم إن لجهة عضويتها



فيّ الحلف الاطلسي او لجهة دورها المهم في الشرق الأوسط. هذا فضلاً عن ان هذا الخيار يعني من الناحية الواقعية والفعلية ان هذه النخبة لا تؤمن بالديموقراطية الا بمقدار ما تؤمن الديموقراطية استمرار متبنياتها العلمانية في الحكم.

ثانياً، الحل البرلماني الذي يعني العمل على اسقاط الحكومة برلمانيا، اما من خلال اتفاق الاحزاب العلمانية (وهي: الوطن الام بزعامة مسعود يلماظ واليسار الجديد بزعامة بولندا اجاويد) على سحب الثقة بها. وهذا يتطلب ان تتوصل الاحزاب العلمانية خارج الحكم الى اتفاق بهذا الشان، او اسقاط الحكومة من الداخل من خلال اقناع حزب الطريق القويم بزعامة نائبة رئيس الوزراء طانسو تشيلر بالانسحاب منها. واذا نجح الحل البرلماني في اسقاط حكومة اربكان التي تشكلت في ٢٠ حزيران (يونيو) الماضي، سيتطلب هذا اما اتفاق الاحزاب العلمانية الثلاثة على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة وهو امر ليس بالسهل في ظل تناقضات هذه الاحزاب التي منعتها من تشكيل الحكومة سابقاً، او الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة قد لا تضمن فوز احد هذه الاحزاب بنسبة كبيرة من مقاعد البرلمان تتيح له تشكيل حكومة قوية منفرداً. وهذا امر يعني في حال حصوله العودة الى الازمة الوزارية التي سبقت تشكيل حكومة اربكان.

تتجاوز الازمة الراهنة الحدود التركية لتطرح اسئلة في منتهى الخطورة والحساسية عن مستقبل العلاقات بين العلمانيين والاسلاميين في البلدان العربية والاسلامية خصوصاً وان العديد من القوى الاسلامية اعلنت قبولها بالديموقراطية كاسلوب لتداول السلطة في المجتمع. ولا يبدو ان هذه العلاقات تراكم خبرات سارة وايجابية على مستوى تطوير هذه العلاقات والوصول بها الى حال من التعايش الحقيقي يضمن تحقيق استقرار سياسي وسلم اهلي دائمين. كما تطرح مواقف النخبة السياسية في تركيا المدعومة من قبل العسكريين التساؤل الاكثر خطورة عن مدى جدية قبول هذه النخب بنتائج الممارسة الجزائرية تزرع بذوراً للشك اكثر من الاطمئنان الى فحوى الجواب. ستتوقف صيغة هذه العلاقات على النتائج التي ستسفر عنها التجربة التركية الراهنة.

---

* صحافي وكاتب عراقي مقيم. بريطانيا.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ م فبراير ١٩٩٧

«الرفاه» يتعرض لانتقادات لاتهامه العلويين بالاباحية

أربكان يتراجع عن اعادة الحجاب

☐ اسطنبول — من اصلي ايدنتاشباش:

■ تراجع حزب «الرفاه» (الاسلامي) امس عن قراره برفع الحظر عن ارتداء النساء الحجاب في المؤسسات الحكومية تحت ضغط شريكه في الائتلاف الحاكم، حزب الطريق الصحيح. واكد ناطق باسم وزارة العدل صحة ما نقلته صحيفة «ميلي غازيت» عن الوزير شوكت قازان (الرفاه) بان «شركاءنا في الائتلاف ليسوا مستعدين لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية».

وكانت زعيمة «الطريق الصحيح» نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر عارضت علنا خطة كان حزب الرفاه ينوي طرحها على البرلمان تشمل، اضافة الى السماح للنساء بارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، توفير وسائط السفر برا للحجاج الى مكة وبناء مساجد في احياء ومواقع تعتبر رمزا للعلمانية كميدان «تقسيم» في اسطنبول الذي ينتصب في وسطه تمثال لمؤسس الجمهورية التركية (الراحل) مصطفى كمال (اتاتورك) وحي تشانكايا في انقرة حيث القصر الرئاسي الذي اقام فيه اتاتورك.

لكن قازان اكد ان طرفي الائتلاف الحاكم توصلا الى اتفاق على السماح للطالبات بارتداء الحجاب في الجامعات. يذكر ان حزبين علمانيين، هما اليسار



المصدر : [illegible] اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٧

الديموقراطي والشعب الجمهوري طرحا اقتراحين منفصلين في البرلمان يمكن ان يؤديا في حال تصديقهما الى التصويت على حجب الثقة عن الحكومة على اساس ان خطة حزب «الرفاه» تنتهك الدستور الذي ينص على حماية النظام العلماني. ومن المقرر ان يناقش النواب الاقتراحين في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

إلى ذلك تراجع «الرفاه» عن موقفه المندد بحملة مدنية دعت اليها شبكة تلفزيون تركية واطلقت عليها اسم «دقيقة من الظلام من اجل النور»، واستجاب لها آلاف الناس بان اطفأوا الانوار في الساعة التاسعة من مساء اول من امس في منازلهم احتجاجا على بطء التحقيق في قضية العلاقة بين اجهزة حكومية وعصابات الجريمة المنظمة (المافيا). وكان قازان اثار غضب العلويين، الذين يبلغ عددهم في تركيا نحو ٢٠ مليون شخص (ثلث عدد السكان)، عندما شبه اسلوب الاحتجاج بطقوس للعلويين (في تركيا) تطفأ خلالها شموع واتهمهم بالاباحية. وكان اربكان وصف المشاركين في الحملة الاحتجاجية بانهم «طفيليون».

وصرح وزير العمل والضمان الاجتماعي نجاتي جيليك (الرفاه) امس بانه يعتبر حملة الاحتجاج، التي ايدتها ايضاً احزاب سياسية، «بمثابة رد فعل للمواطنين على الممارسات القذرة في الادارة الحكومية والسياسة». واضاف لدى سؤاله لماذا عارض مسؤولون في حزب «الرفاه» هذه الحملة، ان بعضهم فسرها بانها ضد الحكومة. واشار الى قازان تحديدا وشدد على ان وزير العدل قصد بملاحظته الذين خرجوا من منازلهم ورفعوا شموعا مضاءة.

ودعا ناطق باسم الروابط العلوية اول من امس قازان الى الاستقالة من منصبه وقال ان كلامه عن الاباحية هو تكرار لاساءات تردد ضد العلويين منذ قرون وهي تهدد وحدة المجتمع التركي. وضم زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولند اجاويد صوته الى مطالبة العلويين باستقالة قازان وراى ان ملاحظاته عنهم فضحت عداءه الكامن لابناء هذه الطائفة.

واثارت تصريحات قازان استياء وزراء من حزب «الطريق الصحيح» ايضا فوصفها وزير الصحة يلدرن اقبولوت بانها «غير مسؤولة»، واكد انه «لا يحق لاحد مس مشاعر المواطنين العلويين، سواء كان ذلك عن قصد او عن غير قصد». وانتقد قازان ايضا نائب رئيسة «الطريق الصحيح» خيري قوزاقجي اوغلو الذي اعتبر الحملة الاحتجاجية سلوكاً ديموقراطياً وسلمياً.

ووضع وفد يمثل حزب الشعب الجمهوري اول من امس اكليلا اسود امام وزارة العدل احتجاجا على تصريحات قازان وضم الوفد النائبين يلماز اتش ومحمود ايسيك والرئيس الموقت للحزب حيدر دوغان.

وسط تلويح بانقلاب عسكري

تظاهرة نسائية في أنقرة ضد خطط أربكان لاعادة الحجاب

■ انقرة - رويتر - انتقلت الازمة بين العلمانيين الاتراك، يؤازرهم الجيش، وبين حزب «الرفاه» الاسلامي، بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الى الشارع امس، اذ تظاهر الاف من النساء في انقرة ضد خطط اربكان وجهوده الهادفة الى تشجيع المجتمع على العودة الى بعض العادات والتقاليد الاسلامية.

وهتفت المتظاهرات ضد «محاولات العودة» الى تطبيق الشريعة الاسلامية عن طريق رفع الحظر عن ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، وتامين وسائل النقل البري للحجاج.

واتهمت المتظاهرات اللواتي حملن صور مصطفى كمال اتاتورك، اربكان بوضع خطط للقضاء على العلمانية في تركيا، والغاء الحقوق التي حصلت عليها المراة.

وقالت احدى المتظاهرات مخاطبة النساء: «انتن هنا للاحتجاج على محاولات العودة ببلادنا الى عصور الظلام».

يذكر ان اربكان تعرض في الاسابيع الاخيرة الى ضغط من شريكته في الائتلاف الحاكم زعيمة حزب «الطريق الصحيح».



آلاف التركيات تتظاهرن ضد التوجه الإسلامي لأربكان

انقرة - ر - نظمت عدة الاف من النساء التركيات امس مظاهرات احتجاج ضد مساعي رئيس الوزراء نجم الدين اربكان لاعطاء الاسلام دورا أكبر في الحياة العامة التركية

وردد أكثر من ٨ آلاف متظاهرة هتافات معادية للشريعة الاسلامية وطالبن بالتوحد من أجل الديمقراطية ومن يحملن صور كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة. كما دعت المتظاهرات الى الافصاح عما جرى في الفضيحة الأمنية الأخيرة التي تورط فيها اعضاء في البرلمان عن حزب تشيلر.

كانت الجماعات النسائية والمعارضة قد اتهمت اربكان وحزبه بمحاولة تقويض العلمانية في البلاد والنيل من حقوق المراة من خلال تقديم سلسلة من الافكار التي تهدف الى تطبيق الشريعة .



البرلمان التركى يرفض اقتراحاً بإحالة تشيللر للمحكمة العليا

انقرة - رويتر: رفض البرلمان التركى اقتراحاً باحالة نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر إلى المحكمة العليا فى واحدة من تهمتى فساد تواجه تشيللر خلال رئاستها للحكومة فيما بين عامى ٩٣ و١٩٩٥ صوت البرلمان لصالح رفض اقتراح احالة تشيللر للمحكمة العليا فى قضية الفساد بشركة الكهرباء «تيداس» باغلبية ٢٢٧ صوتاً مقابل موافقة ١٢٧ على الاقتراح. ومن المقرر ان يقترع البرلمان التركى خلال ساعات على اقتراح اخر باحالة تشيللر للمحكمة العليا بشأن تدخلها بصورة غير قانونية فى صفقة بيع شركة صناعة السيارات الحكومية «توفاس». كما تواجه تشيللر تصويتاً اخر اليوم حول مصادر ثروتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٧

برلمان تركيا يرفض محاكمة تشيللر بتهمة الفساد

انقرة - وكالات الانباء: فى اول اختبار حقيقى للحكومة الائتلافية التركية بزعامة نجم الدين اربكان، اسقط البرلمان التركى تهم التورط فى فضائح الفساد لتانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية.

ووافق ٣٢٧ عضوا على اسقاط احدى تهمتى الفساد لتشيللر مقابل معارضة ١٧٢ عضوا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٧

أربكان فى مصيدة الحكم

حسين فهمى مصطفى

فى يوليو ١٩٩٦ تولى د. نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية لمدة عامين بعد دخوله فى ائتلاف مع حزب الطريق الصحيح الذى تتزعمه السيدة تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزارة الخارجية التركية وقد سبق لحزب الرفاه الاسلامى الذى يرأسه اربكان الاشتراك فى الحكم بعد ائتلافه مع حزب الشعب الجمهورى فى السبعينيات غير أن مشاركة اربكان فى الحكم مؤخرا اقترنت بعدوله عن توجيه الاتهام للسيدة تشيللر باستغلال النفوذ والمعروف أن ثروتها تتجاوز أربعين مليونا من الدولارات كما أن قاضيا المانيا أعلن فى ٢٢ يناير ١٩٩٧ أن تشيللر على علاقة وثيقة مع عصابة تهريب المخدرات من اسطنبول إلى الخارج وليس من خلق المسلم التستر على الفساد والوصول إلى الحكم بأساليب انتهازية

والمعروف أيضا أن تركيا تسجل من بين الدول النامية أرقاما بالغة الارتفاع فى ميدان عجز الميزانية الحكومية والتضخم النقدى والبطالة والمديونية الخارجية إلخ ومع ذلك فإن حزب الرفاه لا ينفذ برنامجا من شأنه معالجة الموقف الداخلى المتردى بل لا ينظر تحقيق تحسن فى ذلك المجال لأن الحكومة التركية وضعت خطة لتحديث جيشها تتكلف ١٥٠ مليار دولار على مدار ٢٥ عاماً وكان المنتظر أن يغير اربكان المسار التركى إزاء الكيان الصهيونى غير انه جدد الاتفاق العسكرى مع اسرائيل لمدة عام اخر ووافق على صرف ٦٠٠ مليون دولار لاسرائيل مقابل خدماتها العسكرية ونشرت صحيفة جيروزاليم بوست الاسرائيلية فى ٢٨ يناير ١٩٩٧ ان تركيا على وشك شراء أسلحة اسرائيلية أى أن التعاون العسكرى بين البلدين اتسع نطاقه بدلاً من انحساره أو تجميده وقد طالعنا فى ٣١ يناير ١٩٩٧ أن الحلف الامريكى الاسرائيلى يرتجف أمام التطورات فى تركيا والتى تنتزعها شيئا فشيئا من الغرب وحلف الاطلنطى وتعيدها إلى موقفها الطبيعى فى قلب الأمة الإسلامية وللاسف فإن هذا البيان قد جانبه الصواب لأن الاتجاه التركى لم يطرأ عليه تغير يذكر بدليل إعلان الحكومة الامريكية فى ١٤ ديسمبر أن تركيا بلد حليف للولايات المتحدة كما أن حكومة تركيا تسعى فى إصرار إلى عضوية الاتحاد الأوربى ولا تكتفى بالاتحاد الجمركى بين الجانبين وقيل أيضا إن الجيش التركى راض على حكومة اربكان وهذا بدوره غير صحيح اذ أن الجيش حريص على حماية النظام العلمانى وفقا للدستور التركى وقد اذاع راديو لندن فى ٣١ يناير ١٩٩٧ أن اربكان رضخ للجيش فيما يتعلق بطرد الضباط الأتراك الأصوليين من الخدمة وأن حدوث انقلاب عسكرى ضد اربكان خيار محتمل بل كبير كما يواجه اربكان معارضة شديدة بشأن إزالة نصب تذكارى لكمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة فى اسطنبول، وإلغاء قانون يحظر الحجاب، وقد رفعت دعوى قضائية ضده

بقصد المحافظة على الرموز والاسس العلمانية لتركيا.

وينسب لاربكان انه وقع فى اغسطس ١٩٩٦ اتفاق تزويد بلده بالغاز الإيرانى لمدة ٢٣ عاما تقريباً بمعدل مليار دولار فى السنة والواقع ان هذا الاتفاق تم إبرامة قبل تولى اربكان رئاسة الوزارة ويتمثل اكبر مشروع لاربكان حتى الآن فى دعوته إلى تفاوض مجموعة الثمانى دول الإسلامية (مصر وتركيا وإيران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا واندونيسيا ونيجيريا) مع الدول الصناعية السبع الكبرى لإقامة نظام عالمى جديد.. والسؤال هنا يدور حول سر اقتصار المجموعة على هذا العدد من دول منظمة المؤتمر الإسلامى التى تضم اكثر من ٥٠دولة ولماذا وكيف تستبعد من تلك المجموعة دول ذات وزن اقتصادى وتأثير سياسى محسوس مثل السعودية وسوريا والعراق؟ اما عن النظام العالمى الجديد فهو حديث خرافة لان النظام المشار إليه لا وجود له فى الواقع بل إن الاوضاع العالمية فى حالة انتكاسة شديدة تعود بها إلى العهود الاستعمارية السابقة. وجدير بالذكر ان القوات التركية كانت تنتهك حرمة الاراضى العراقية بدعوى ملاحقة الاكراد عندما تولى اربكان الحكم واستمرت على هذا العدوان السافر حتى يناير ١٩٩٧ وان موقف الحكومة التركية مجحف إزاء حق العراق وسوريا فى نصيبها المتفق عليه رسميا مع تركيا من مياه نهرى دجلة والفرات ولا يفكر اربكان بالطبع فى إعادة لواء الإسكندورنة إلى سوريا ولا فى حق الأكراد الاتراك فى الحكم الذاتى وإنما يتعامل معهم بالحديد والنار وينكر حق قبرص فى وحدة اراضيها بل هدد اربكان نفسه بضرب جنوب الجزيرة القبرصية إذا تزودت بصواريخ روسية بدلا من إنهاء الاحتلال التركى ٤٠٠ الف جندى) لنحو ثلث اراضى قبرص منذ سنة ١٩٧٤ وإعادة توحيد شطرى الجزيرة ونرى أن تولى اربكان للحكم كان توريطا له وإثباتا لعجزه عن تغيير الثوابت فى تركيا وتحقيق انفراجة فى الداخل أو الخارج مما سيؤثر بالقطع على موقف حزب الرفاه فى اى انتخابات مقبلة تاثيرا سلبيا كبيرا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ فبراير ١٩٩٧

النواب الاتراك يرفضون مجددا إحالة تشيلر إلى المحكمة العليا

انقرة - ر - رفض البرلمان التركى امس اقتراحا اخر باحالة تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية إلى المحكمة العليا بتهمة الإثراء غير المشروع.

وقال «قمر جينك» نائب رئيس البرلمان إن مجلس النواب صوت باغلبية ٢٧٠ صوتا مقابل ٢٦٣ صوتا لصالح رفض إحالة تشيلر للمحكمة العليا لمحاكمتها فى المزاعم التى ثارت أخيرا حول تضخم ثروتها بطريق غير مشروع.

كان البرلمان التركى قد صوت أمس الأول بالرفض ايضا ضد اقتراحين اخرين باحالة تشيلر إلى المحكمة العليا بشأن تورطها فى فضائح فساد أخرى أثناء رئاستها للحكومة مابين عامى ٩٣ و٩٤.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٧

فاتورة الحكومة التركية في ستة أشهر

قصة أكبر فضيحة كادت تزلزل كيان الدولة التركية

قيام الجيش بانقلاب عسكري مستحيل

استدعت رئاسة الأركان التركية خالص قومبلي - رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال - للتحقيق معه بعد نصف ساعة من تلاوته لتقرير يحمل اسم الجمعية. والتقرير هو الأخطر من نوعه منذ سقوط الخلافة الإسلامية وبداية مرحلة الأتاتوركية، بل اعتبر المراقبون أن صدور هذا التقرير في هذا التوقيت بالذات يحمل دلالة أخطر من الحدث ذاته بل ربما يحمل ارهاصات مرحلة جديدة تمر بها تركيا العلمانية فماذا يحمل هذا التقرير الذي ألقاه خالص قومبلي، وما دلالة الموقف؟ وما علاقة ذلك بحكومة الدكتور أربكان؟



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ... ١٩٩٧

طالب التقرير ولاول مرة وبكل جراة برفع يد الجيش عن السياسة وإلغاء مجلس الامن القومى (وهى اهم مؤسسة فى الدولة بل هى صانعة القرارات الاستراتيجية ولا تجرؤ اى حكومة على اتخاذ اى قرار مهم دون وجود ضوء اخضر من هذه المؤسسة التى يسيطر عليها العسكريون) ورفع ذلك من الدستور وطالب التقرير بإتاحة الفرصة للاكراد للتعبير عن حقوقهم وتطلعاتهم، وإنهاء دور المؤسسة العسكرية تماما من التعامل فى المسائل السياسية وترك ذلك للساسة وللحكومات المدنية على ان ينصب اهتمام الجيش بحماية امن الدولة. ولكى نفهم دلالة أهمية الرسالة او التقرير الذى طرحته جمعية رجال الاعمال لابد ان نفهم أن هذه الجمعية تضم كل الهيئات والقوى الراسمالية ذات النفوذ الاقتصادى الواسع والتى تلعب دورا بالغ الاهمية على مستوى الاقتصاد التركى ولها علاقاتها المتشعبة بالقوى الداخلية والخارجية، ويكفى ان نعرف ان هذه المؤسسات الاقتصادية استطاعت بنفوذها اسقاط حكومة بولنت اجاويد فى السبعينيات.

والاخطر من كل ذلك أن هذا التقرير تلى على اعضاء الجمعية متوافقًا مع احداث سنجان التى فجرت الوضع فى تركيا. ففى يوم الإثنين الثالث من فبراير اقيم احتفال بعنوان «يوم القدس» فى بلدية سنجان بتركيا ومعروف أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحتفل كل عام فى أخر يوم جمعة فى شهر رمضان بيوم القدس وتخرج فيه المظاهرات المليونية لتاييد القضية الفلسطينية، وقد سمحت حكومة اربكان، او سمح حزب الرفاه الذى يسيطر على بلدية سنجان بإقامة هذا الاحتفال بيوم القدس ودعى فيه السفير الإيرانى بتركيا بدعوة من رئيس البلدية بكر يلدز وطالبوا بتحكيم شرع الله فى العالم الإسلامى وتطبيق الإسلام كما طالبوا بإنهاء العلمانية وادانوا كل الدول التى تتعامل مع إسرائيل وتطبع العلاقات معها، وفى اليوم التالى مباشرة -يوم الثلاثاء- نزلت دبابات الجيش الى محلة سنجان واقتصر ظهورها على عبور المنطقة وما جرى كان -رسميا- جزءا من مناورات روتينية تحدث كل عام كما قال ذلك رئيس أركان الجيش إسماعيل حقى إلا أن دلالة ذلك كانت أوسع وأكبر وأكثر

رسالة إسطنبول:

أحمد السيوفى

عمقا من مجرد انها مناورات روتينية فقد اخذت شكل كونها ردا على ما جرى فى اليوم السابق من حزب الرفاه وفهمت فى سياق ان الجيش المدافع عن العلمانية، وخصوصا ان هذا الحدث لو وضع فى سياقه العام وفى سياقه التاريخى فهناك وجه شبه بما حدث فى ٦ من سبتمبر ١٩٨٠ فى احتفال مشابه لما حدث فى سنجان وايضا بنفس العنوان حيث كان الاحتفال بعنوان تحرير القدس فى مدينة قونية حضره مائة الف شخص وتزعمه الدكتور اربكان رئيس حزب السلامة الوطنى فى ذلك الوقت، وايضا اطلقت شعارات مشابهة تطالب بإنهاء النظام العلماني وبمناصرة القضية الفلسطينية وبتحكيم الإسلام وعقب المؤتمر الضخم قام الجنرال كنعان إيفرين بانقلابه الشهير، فالتشابه بين الواقعتين جعل كثيراً من المراقبين يتصورون أن تحرك الجيش هو بمثابة تمهيد لانقلاب جديد حيث قام الجيش باربعة انقلابات منذ عهد الجمهورية كلها بدعوى الحفاظ على العلمانية الكمالية ولكن فى تقديرى ان الامر فى هذه المرة مختلف عن المرات السابقة ففى هذه المرة لا اقول من المستحيل حدوث انقلاب عسكرى، وإنما اقول إن هذا امر بالغ الصعوبة وغير ممكن الحدوث برغم انه غير مستحيل وذلك للأسباب التالية:

الانقلاب العسكرى

أولاً: لو ان بإمكان الجيش القيام بانقلاب عسكرى هذه المرة لفعل ذلك دون إبطاء وقد فهم اربكان طبيعة هذا الوضع وفى اليوم التالى قام بالرد عليه بطريقة قوية حيث عقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن ثلاثة من كبار القادة المتقاعدين قد انضموا إلى حزب الرفاه، وتحدث فى المؤتمر عن أكثر من خمسين جنرالاً سابقا قد سبق لهم الانضمام لحزب الرفاه وان الحزب يمثل تطلعات الامة التركية وهو أداة حفظ الاستقرار للدولة.

ثانياً: اعلن ثاقب صابنجى وجمعية رجال الاعمال ان زمن الانقلابات العسكرية قد ولى وانتهى وأن اية انقلابات سوف تقضى على الاقتصاد التركى تمامًا.

ثالثاً: ما اعلنه رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بقوله: إن احتجاجات سنجان مؤسفة لكن التكهن بقيام الجيش بانقلاب لتنحية حزب الرفاه عن السلطة هى تكهنات غير مناسبة.

رابعا: لاول مرة تشهد الساحة التركية حكومة مستقرة منذ انقلاب ١٩٨٠، وهناك حالة من الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى بعد الجهود التى قام بها أربكان داخليا بزيادة الرواتب للعاملين باكثر من ٥٠٪، وكذلك خارجيا بالعلاقات والروابط التى تمت بين دول العالم الإسلامى والتى شهدت الكثير من التبادل التجارى وفتح صنبور النفط العراقى مما كان لذلك الأثر الواضح فى الاقتصاد التركى الذى شهد بالفعل حالة من الإنتعاش.

خامسا: إن معنى القيام بإنقلاب عسكرى هو توقف الحياة الديمقراطية التى انتعشت فى تركيا بدرجة كبيرة، وبالتالى سيؤثر هذا فى الاقتصاد التركى وكذلك سيكون ذلك عامل ضغط على الدول الاوربية برفض

دخول تركيا الاتحاد الاوربى والسوق الاوربية، وتسوء العلاقة مع اوربا كما تسوء العلاقة مع دول الجوار والدول العربية والإسلامية التى نجح اربكان فى تحسين العلاقة بها ونزع فتيل التوتر وهذا امر سوف يؤثر فى مستقبل تركيا وليس بوسع الجيش تحمل هذه المسئولية تاريخيا.

سادسا: كانت الانقلابات تجرى قبل ذلك فيما يشبه النزهة تقوم بها المؤسسة العسكرية وفى ايام قليلة يمكن تطويق الامر واستيعابه وكانت أمريكا تقف غالبا وراء ذلك لكن الامر فى هذه المرة مختلف تماما فالآن يقف خلف الرفاه ملايين من البشر هم مؤيدوه ومحبوه وكذلك الجماهير التى استفادت من خدماته فالجثة كبيرة فى هذه المرة وليس بمقدور احد حملها ولا حمل تبعاتها ثم إن البلد صارت مليئة بالصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون والانقلاب معناه فضيحة كبيرة وربما تنتج عنه حرب اهلية تعصف بالاخضر واليابس.

سابعا: حدوث اى انقلاب معناه عدم استقرار فى اوربا كلها وإخلال بأمن واستقرار المنطقة وحدوث خلل بالحالة الاقتصادية فى اوربا كلها وليس بوسع اوربا ان توافق على ذلك او تقبل ذلك ثم أن هناك قناعة لدى امريكا واوربا بضرورة إتاحة الفرصة امام اول حكومة إسلامية لتكون نموذجا يبحث ويدرس وليس من الصواب الإطاحة بهذه الحكومة.

ثامنا: تعلم تانسو تشيلر هي وحزبها ان اى انقلاب او اى اسقاط للحكومة الحالية معناه نهايتها السياسية إلى الابد لان ملف فضائحها مطلوب فتحه غير ان وجودها فى الحكومة الحالية هو صمام الامان لها.

تاسعا: لاول مرة فى عهد حكومة الرفاة توجد حملات منظمة على رموز عسكرية سواء سابقة او موجودة فى الحكم ولعل ابرز هذه النماذج ما فعله رئيس لجنة التحقيق البرلمانية المتعلقة بقضية سوصورلق (سنتحدث عنها لاحقا وهى اكبر فضيحة للنظام التركي العلمانى كادت ان تقضى على الدولة كلها لولا حكمة اربكان) حيث اصر رئيس لجنة التحقيق وهو ينتمي لحزب الرفاه على استدعاء تيومان قومان القائد العام للدرك لاستجوابه مما اعتبر إذلالاً لوضع العسكر ولمقامهم ولم يحدث هذا فى تاريخ الجمهورية، كما أن الصحف نشرت أسماء قادة كبار كان على راسهم قائد الإنقلاب الأخير الجنرال كنعان إيفرين بتورطه فى القضية وغيره.

عاشرا: بناء على كل ما سبق يتبين لنا ان ما فعله الجيش من انزال دباباته دون أن يدخل فى انقلاب عسكرى هو شكل من اشكال التراجع بالنسبة إلى الجيش بل هو محاولة من المؤسسة العسكرية للمحافظة على مواقعها ليس اكثر فلاول مرة يكون موقف الجيش دفاعيا بل إن المراقبين راوا فيما حدث ان الرفاه خرج من الأزمة منتصراً على الرغم من علمه بان الطريق مازال طويلاً لإنهاء دور العسكر تلك المؤسسة المهيمنة على القرار فى تركيا.

ومرة أخرى ونحن نفتح الملف التركي ونبحث فاتورة الحكومة فى الستة اشهر الماضية فهناك قضايا مهمة حدث فيها لغط كثير لابد أن نطرحها للبحث واهم هذه القضايا ما يلى:

(١) **قضية المطرقة:** من المعروف ان قوات المطرقة تكونت عام ١٩٩١ استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ لتقوم بدور مراقبة لتحركات الجيش العراقى فى مناطق الشمال تحت دعوى حماية الاقلية الكردية من حكومة بغداد ومراقبة حركة التصنيع العراقى العسكرى (الكيماوى + البيولوجي)، ولمزيد من التضييق على العراق تم توسيع منطقة الحظر التى تمنع فيها قوات التحالف الامريكى الطيران العراقى من التحليق فتم توسيع المنطقة من خط عرض ٣٤ إلى خط عرض ٣٦، وكذلك لتوسيع حركة الطيران الامريكى والغربى ومن المعروف ان القوات الامريكية كانت موجودة بمنطقة زاخو داخل العراق مما أعطاها فرصة لتجنيد عدد كبير من العراقيين الذين لا يجدون اى عمل أو اى وسيلة للعيش فتم إغراؤهم بالدولارات والاموال الكثيرة من خلال عمليات استخباراتية بقصد الإطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين وكذلك إتاحة الفرصة لترتيب الاجواء بين الاكراد العراقيين والاكراد الإيرانيين واكراد تركيا بحيث صار فى يد القوات الامريكية اللعب بورقة الاكراد على كل دول المنطقة، من هنا فإن تركيا كانت من الدول التى تتاثر باللعب بقضية الاكراد، ولهذا فإن جميع الحكومات التركية منذ عام ١٩٩١ كانت تعرف خطر قضية المطرقة على الامن القومى التركى ومع هذا لم تفعل شيئا على الإطلاق، وعندما جاءت حكومة اربكان كان المتوقع أن يقوم اربكان بإلغاء دور قوات المطرقة لانه كان من اشد المهاجمين لها، وهو فى المعارضة ولكن الدكتور اربكان وافق على التجديد لها، ولكن بشروط، وتعتبر هى المرة الاولى التى يتم فيها التجديد فى إطار صفقة استفادت منها تركيا وكانت تتم قبل ذلك بالمجان حيث تم التجديد لها ١٣ مرة من ١٩٩١- ١٩٩٦، حيث كان الدكتور اربكان يهدف إلى عدم الظهور بمظهر المناوىء للغرب وامريكا ولكنه وضع ١٢ شرطا لتجديد الاتفاقية، اهم هذه الشروط:

١- أن يكون عدد القوات التركية مماثلا لعدد القوات الغربية حيث كانت القوات التركية قبل ذلك قوات رمزية وأن تكون قيادة القوات للقادة الاتراك.

(٢) وأن يسمح لتركيا بفتح بوابات مع العراق وفتح التبادل التجارى وكذلك ضخ البترول العراقي عبر تركيا، وكذلك عدم السماح للمنظمات الدولية بدخول المنطقة حيث ثبت ان هناك ٧٠٠ منظمة غربية غير حكومية (N. G. O)، وتبين بعد ذلك انها تعمل اعمال المخابراتية ثم قامت بتجنيد ١٠ الاف كردي فى المخابرات الأمريكية ثم تم منحهم الجنسية الامريكية بعد ذلك، وانها قامت بالبحث عن المعادن الثمينة مثل اليورانيوم والذهب والماس.

وفى ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٦ تقدمت حكومة اربكان بالطلب رقم ٤٩٤٩ إلى البرلمان بالموافقة على مكوث قوة الاستطلاع الجوية الامريكية البريطانية لمدة ستة اشهر اعتبارا من ١/١/١٩٩٧، وبالفعل وافق البرلمان

على ذلك، وبقراءة لطبيعة الاتفاقية نجد أن أربكان استطاع من خلال هذا الاتفاق إفراغ القضية من مضمونها وبخاصة بعد خروج فرنسا من التحالف فصار بذلك التحالف الأمريكي البريطاني فقط، وصار هشًا جدًا ثم تم الاتفاق على الا يتم التجديد للقوات مرة اخرى وكذلك يتم تحويل مهمة القوات إلى مجرد قوات استطلاع فقط، ولهذا تغير الاسم من قوات المطرقة إلى قوة الاستطلاع وعدم ذكر خط العرض في الاتفاق حيث وضعت أمريكا خطي عرض ٣٦، ٣٢ بعيدًا عن الأمم المتحدة بقصد ردع حكومة بغداد، ويقال في هذا الصدد: إن تركيا كانت تنسق مع بغداد في هذا الاتجاه وللوصول للصيغة النهائية للاتفاق الذي ضمن شروطا اخرى تجعل حركة الطيران كلها تحت قيادة القوات التركية، ويقال: إن طارق عزيز ذهب إلى تركيا عدة مرات للوصول إلى صيغة مناسبة رغم أن صحيفة الثورة العراقية هاجمت هذا الاتفاق هو الآخر، والجدير بالإشارة هنا ان أربكان اصر بقوة على الا يتم ضرب أية دول من دول الجوار او الاعتداء على امنها وحدودها من تركيا كما أصر على وحدة تراب العراق وعدم السماح بتقسيم العراق، كما تم الاتفاق على نقل القيادة من منطقة زاخو العراقية بحيث لايتم التآمر على العراق وتجنيد العراقيين إلى منطقة سلوبي في جنوب تركيا، وأيضا يقال: إن عمرو رشيد -وزير البترول العراقي- التقى مع أربكان وشكره على موقفه من إعادة تشغيل خط البترول وتحجيم دور القوات الدولية وتفعيل دور اللجنة المشتركة بين البلدين التى قامت بتوسيع النقاط الحدودية بين البلدين ورفع عدد الشاحنات والناقلات بين البلدين من ٥٠٠ شاحنة إلى ٥٠٠٠ شاحنة في اليوم لتوسيع حجم العلاقات الاقتصادية بحيث تصل إلى ماكانت عليه قبل حرب الخليج الثانية (٦ مليارات دولار).

من هنا فإننا نستطيع ان نقول: إن اربكان انهى بشكل واقعي دور قوات المطرقة دونما ايسبب إزعاجا للغرب وبما يؤدى إلى مصلحة بلده وبلدان الجوار.

٢- فضيحة صور صورلق وهي الفضيحة التي كادت أن تضرب الدولة التركية من أساسها ولولا حكمة اربكان وتدخله لانهارت الدولة فعلا.. فقد كانت هذه الفضيحة هي المؤشر الحقيقي لوضع مؤسسات الفساد في تركيا، وقد تم الكشف عنها بطريقة دراماتيكية واثبتت تورط كل الاجهزة وكل الأحزاب باستثناء حزبي اربكان وبولنت اجاويد اللذين كانا خارج الحكم طوال السبعة عشر عاما السابقة، بينما بقية الأحزاب والتنظيمات شاركت في الحكم بالتداول وشاركت ايضا في الفضيحة، وكان بوسع اربكان أن يلعب بالقضية لمصلحته ولكنه نظر إلى مصلحة قومية دون النظر إلى مصلحة حزبية ضيقة، وقصة الفضيحة بدات بحادث سيارة ثم تبين ان الذين كانوا في السيارة رجل من كبار المافيا ونائب مدير قوات الامن التركية وعضو البرلمان. ينتمي إلى حزب الطريق القويم وامرأة تسمى يونجا سبق لها أن حصلت على لقب ملكة جمال تركيا، ورئيس عشيرة بوحاق في جنوب تركيا- ثم ثبت أن رجل المافيا مطلوب من جهات الامن الداخلية والخارجية في عدة جرائم ثم ثبت ان وزارة الداخلية هي التي أعطته بطاقة هوية مزورة عدة مرات وأعطته وثائق سفر باسماء وهمية للقيام بعمليات قذرة ضد معارضين للحكم وضد حزب العمال الكردستاني وضد أجهزة مخابرات خارجية. وكان السؤال: من الذي جمع بين رجل المافيا وحسين كجا ضاغ -مدير الامن الداخلي- وعبدالله شطلي -نائب مدير الامن- وسارات بوجاق -عضو البرلمان عن حزب الطريق القويم- وكذلك ما دور المرأة يونجا؟ ثم يقال: إن الدولة قامت بتسليح عشيرة بوجاق بعشرة آلاف مسلح لضرب حزب العمال الكردستاني. ثم كان السؤال بعد ذلك عن الشخص الذي أطلق الرصاص على الذين خرجوا احياء من الحادث لينهي على حياتهم، لقد تفجرت الفضيحة بقوة وأثبتت التحقيقات تورط كبار الشخصيات إلى درجة ان كنعان إيفرين قائد انقلاب ١٩٨٠ ذكر اسمه في التحقيقات وعدد من رؤساء الاحزاب العلمانية، وكذلك عدد من قادة الجيش وقادة الدرك ولو سمح بفتح كل الملفات لانهارت الدولة كلها لولا معالجة اربكان للامر بقدر من الحكمة واجتمع رئيس الجمهورية بكل رؤساء الأحزاب واجتمع معهم قادة الجيش فيما سمي بالمائدة المستديرة بقصد تطويق الموقف وحل المشكلة بهدوء او اغلاق الملف بهدوء، المهم ان كل الاحزاب أضيرت من هذه الفضيحة والوحيد الذي خرج فيها فائزا ومحققا مكاسب جماهيرية هو حزب الرفاه ورئيسه أربكان الذي ثبت للساحة التركية انه الحزب الوحيد البعيد عن الفضائح والبعيد عن الفساد، ولهذا لم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٧

يكن مستغربا ان تتصاعد شعبيته
لتصل الى ٣٦٪، هذا جزء من الفاتورة
التى عرضناه للحكومة التركية التى
تواجه صعوبات وتحديات كثيرة
وجسام وبرغم هذا حققت مايشبه
المستحيل فى فترة وجيزة ونرجو الله
لهم التوفيق.

عيون وآذان

عرض حزب الرفاه الاسلامي الميول، والشريك الأكبر في الائتلاف الحكومي التركي، مقترحات اسلامية متواضعة، فواجه معارضة هددت مستقبل الحكومة، او انذرت بعودة العسكر الى واجهة الحكم.

ومقترحات حزب الرفاه لم تتجاوز طلب السماح للنساء بارتداء غطاء رأس (لا الحجاب الكامل) في اماكن العمل والجامعات اذا شئن ذلك، والسماح بالسفر براً الى المملكة العربية السعودية للحج، بدل الاكتفاء بالسفر جواً تحت مراقبة الحكومة، وبناء مساجد في ضواحٍ علمانية معروفة في استانبول وانقرة.

وردُّ الفعل العنيف على مثل هذه المقترحات التي لا بد ان تكون من حق كل مسلم لا يفسره سوى خلفية النظام العلماني في تركيا، فمنذ قيام الجمهورية سنة ١٩٢٣، وحتى تسلم نجم الدين أربكان رئاسة الوزارة قبل سبعة اشهر، كان كل قرار اسلامي اتخذته الدولة يهدف الى إبعاد الدين عن الدولة، بل إخراج الاسلام من المجتمع التركي.

وهكذا فقد صدر قرار سنة ١٩٢٩ يلغي اعتبار الاسلام دين الدولة، ومنع في الثلاثينات والاربعينات تعليم الاسلام في المدارس الابتدائية، ثم منع الحج براً الى المملكة العربية السعودية. والدستور الحالي الذي صدر سنة ١٩٨٢ يعتبر تركيا دولة علمانية الى درجة انه لا يضم أي مواد تسمح بتعديله.

هذا الدستور الذي تمنع نصوصه ان يعدل، ينص في الوقت نفسه على حرية التعبير، أي انه يكفل لأي امرأة مسلمة حقها في ارتداء غطاء الرأس، لأنه تعبير خالص عن رأيها ولكن النص شيء في تركيا والممارسة شيء آخر، فمجرد اقتراح حزب الرفاه السماح بارتداء غطاء على الرأس، جعل بعض أركان حزب الطريق الصحيح، وهو الشريك الأصغر في الائتلاف برئاسة وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، يهدد بالخروج من الائتلاف. وأطلق تظاهرات ضد الرفاه.

أخطر من هذا ان الجيش عبّر عن موقفه بارسال ٢٠ دبابة و١٥ سيارة مصفحة الى ضاحية سنجان حيث اقيم احتفال عن القدس تحدث فيه السفير الايراني، وذلك في عرض للقوة الرسالة فيه لا تحتاج الى ايضاح.

وكان الجيش استولى على السلطة في تركيا ثلاث مرات منذ سنة ١٩٦٠، وهو سيستولي على السلطة مرة رابعة لو شعر بخطر حقيقي على المؤسسات العلمانية من حزب الرفاه، الا ان الخطر غير موجود، لأن حزب اربكان يظل حزب اقلية في الحياة العامة، ولا توجد دلائل تشير الى انه يستطيع انتزاع غالبية للحكم وحده في اي انتخابات قادمة، وبالتالي فإن وضعاً من نوع ما قام في الجزائر بعد الغاء الانتخابات التي فازت بدورتها الأولى جبهة الانقاذ، لا يمكن توقعه عملياً في تركيا الآن.

كل ما حدث هو ان الرفاه تراجع عن اقتراحاته المتواضعة، ولكن الضرر حصل فعلاً، فتركيا تريد دخول الاتحاد الاوروبي، وتُعلِّق الآمال على عضويتها هذه. الا ان دولاً اوروبية كثيرة ستنظر بقلق كبير الى تعاظم قوة الاسلاميين في تركيا، حتى لو



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٧

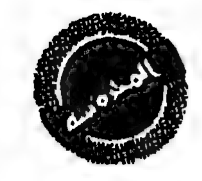
لم تصرح بذلك نفاقاً، وهي ستجد مبررات اخرى لمعارضتها انضمام تركيا، تضاف الى معارضة اليونان الدائمة.

وكانت تركيا تعرضت الى انتقادات كثيرة بسبب موقفها من حقوق الانسان، خصوصاً لجهة معاملتها الاكراد، وسيجد المنتقدون سبباً آخر في منع غطاء الراس، فهو اعتداء على حق حرية التعبير، ولعل من المفارقات في هذا السبب الاخير ان بعض معارضي تركيا سيستعمل حجة اسلامية ضدها، مع ان أساس معارضته خوفه من نمو التيار الاسلامي في البلاد.

والرئيس سليمان ديميريل، في الحكم او خارجه منذ أواسط الستينات، جعل الاندماج الاقتصادي في اوروبا حجر الزاوية في سياسته، الا انه يعرف في قرارة قلبه ان الطريق صعب طويل، ووجود الرفاه في الحكم، يجعله وعراً كذلك.

والأرجح ان تظل الأمور سائرة من دون حسم، فالحكومة تفتقر الى الحزم في معالجة مشاكل البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبما انها ائتلافية فكل قرار يخرج بعملية قيصرية، فيما يراقب الجيش الأوضاع عن بعد، ومع استعداد للتدخل فوراً اذا تعرض النظام العلماني القائم للخطر.

جهاد الخازن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليوم

التاريخ :

الرئيس التركى ينتقد الإسلاميين

□ انقرة ـ رويتر:

قالت وكالة أنباء الاناضول ان الرئيس التركى سليمان ديمريل انتقد دعوات وجهها اسلاميون لاقامة نظام يقوم على الشريعة الاسلامية محل النظام العلمانى المطبق رسميا.

ونسبت الوكالة إلى ديمريل قوله الليلة الماضية «اى شخص يجلب السياسة إلى المسجد يرتكب جريمة واثما.

«من الرجعية ان يرغب اى شخص فى العودة إلى نظام الشريعة مرة أخرى».

ويسرى النظام العلمانى فى تركيا منذ العشرينات ولكن الجدل يدور حول ما اذا كان يجب ان تكون للدين تطبيقات اكثر فى الحياة العامة منذ ان صعد حزب الرفاه الاسلامى إلى السلطة كشريك فى الائتلاف الحاكم العام الماضى.

والقى القبض على رئيس مجلس مدينة من حزب الرفاه منذ ايام بعد اتهامه بإلقاء خطبة دعا فيها إلى تطبيق الشريعة.



السفير الايراني لدى تركيا يعود الى طهران

ديميريل يشن حملة على الاسلاميين مستبعداً انقلاباً عسكرياً

■ انقرة – ا ب، رويتر – شن الرئيس التركي سليمان ديميريل امس هجوماً عنيفاً على الاسلاميين الذين يطالبون بتطبيق الشريعة في تركيا، مستبعداً اي احتمال لقيام الجيش بانقلاب عسكري «لحماية العلمانية».

وكشفت وزارة الخارجية التركية ان السفير والقنصل الايرانيين في انقرة عادا الى طهران اثر خلاف ديبلوماسي بين البلدين بسبب تصريحات للسفير دعا فيها الى تطبيق الشريعة الاسلامية في اجتماع حاشد مناهض لاسرائيل، في وقت سابق هذا الشهر.

ونقلت وكالة انباء «الاناضول» عن ديميريل قوله ان الذين يدعون الى اقامة نظام اسلامي في بلاده «ليسوا مسلمين حقيقيين، بل هم رجعيون». واضاف ان الغالبية العظمى من الشعب التركي تؤيد استمرار النظام العلماني الذي اخذت به تركيا منذ تاسيسها قبل ٧٣ سنة.

واعترف ديميريل بان انقرة تاثرت بالحركات الاصولية الناشطة في سائر الدول الاسلامية، لكنه هدد الاصوليين بان «الدولة قادرة على مواجهة اي خطر يهددها».

واستبعد الرئيس التركي احتمال لجوء الجيش الى انقلاب للتخلص من حكومة رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين



اربكان، محذراً من ان الانقلابات العسكرية كانت دائماً «ضد مصالح البلاد» وضد الديموقراطية.

السفير الايراني

واعلنت وزارة الخارجية التركية امس ان السفير الايراني محمد رضا

باقري غادر البلاد بصحبة القنصل العام عائدا الى طهران. وتاتي مغادرة باقري بعد اكثر من اسبوعين من الخلاف الديبلوماسي بين ايران وتركيا بسبب تصريحات للسفير اعلن فيها تاييده للاسلاميين الاتراك ودعا الى تطبيق الشريعة.

وكان باقري تحدث في اجتماع حاشد نظمه رئيس بلدية سنجان في «يوم القدس». وعلى الفور تدخل الجيش وارسل الى هذه البلدة عدداً من الدبابات والجنود المدججين بالسلاح، في استعراض للقوة موجه ضد الاسلاميين، خصوصاً حزب الرفاه. وطلب الجيش طرد السفير الايراني من البلاد. واتخذت النيابة العامة اجراءات سريعة فالقت القبض على رئيس البلدية رهن التحقيق.

ولكي يخفف حزب الرفاه من حدة الازمة الديبلوماسية اعلن رئيسه ان لا علاقة لرحيل السفير بما حدث في «يوم القدس» لان «مهمته انتهت وكان سيغادر البلاد في أي حال».

وذكرت وكالة انباء «الاناضول» امس ان انقرة تدرس تقديم احتجاج رسمي على تصريحات مؤيدة للاسلاميين ادلى بها القنصل العام الايراني في اسطنبول الذي عاد الى بلاده بصحبة السفير.



المصدر : ...م اليوم

التاريخ : ۱۹۹۷

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عواقب النمو السريع فى تركيا

تقول التقارير الاقتصادية إن معدلات النمو الاقتصادى الحقيقية التى حققتها تركيا فى السنتين الاخيرتين بلغت أكثر من 7٪ فى السنة وهى بذلك تكون قد فاقت جميع الدول الاوروبية فى هذا المجال إلا انه توجد إلى جانب تلك الناحية المشرقة جوانب اخرى أقل اشراقا وتثير قلقا متزايدا لدى المسئولين الاتراك فهناك الدين المحلى الذى يتضخم بسرعة ملحوظة وهناك أيضا التدهور السريع الذى يشهده الميزان التجارى التركى ويقول المراقبون ان تلك السلبيات التى ألقت بظلالها على الاداء الاقتصادى التركى قد ترغم المخططين الاقتصاديين فى أنقرة على اتخاذ قرارات غير مريحة خلال العام الحالى ويضيف الاقتصاديون والمصرفيون ان ذلك معناه أن العد التنازلى لنهايات شهر العسل الجميل الذى امضاه اربكان مع الشعب التركى قد بدأ بالفعل!

وطبقا للتقارير القادمة من تركيا فقد أخذ الضغط يتزايد من جانب الأوساط المالية التركية أن تكف الحكومة عن التاجيل المستمر لبرامج الخصخصة وان تقدم بكل حزم ووضوح على تنفيذها وان تعمل بكل الجدية على ضغط الانفاق العام وان تبذل كل ما فى وسعها من اجل فرض نوع من الرقابة والسيطرة على الاقتصاد السفلى او ما يطلق عليه اقتصاد الظل كذلك يطلبون ائتلاف اربكان وشيللر بالعمل اخيرا على تطبيق الاصلاح الادارى المخطط لاصلاح نظام التامينات الاجتماعية فى تركيا وهو نظام يؤكد الخبراء انه يقف على شفا الافلاس وان تقوم فى نفس الوقت بخصخصة نظام التامينات الصحية الذى اضحى يمثل عبئا هائلا على الموازنة العامة للدولة.

ويقول الاقتصاديون غير الحزبيين فى تحذير واضح للحكومة ان عليها فى العام الحالى أن تحجم من طموحاتها فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادى المستهدفة ويقولون إن النمو الاقتصادى المتسارع قد تحول ليصبح واحدة من أكبر المشكلات التى تواجهها تركيا ويشرحون ذلك بأن تلك المعدلات المرتفعة تدفع كلا من الدين الداخلى



د. لطفى عبد العظيم

والخارجى إلى ان ياخذا ابعادا غير مرغوب فيها على الاطلاق وكانت تركيا قد حققت فى عام 1996 عجزا قياسيا فى ميزانها التجارى بلغ 21,5 مليار دولار ومنذ بداية عام 1996 وهناك حالة اغراق للاسواق التركية بالآلات والمعدات والمواد الخام وقطع الغيار رخيصة الثمن والقادمة من الدول الاوروبية وهو ما يرجع إلى بدء سريان الاتحاد الجمركى مع دول الاتحاد الاوروبى وهو ما الزم انقرة بالغاء جميع الحواجز الجمركية التى كانت موضوعة أمام صادرات دول الاتحاد الاوروبى.

وتشير آخر التقديرات إلى أن الواردات التركية بلغت فى عام 1996 حوالى 45 مليار دولار أما الصادرات فلم تزد على 23,5 مليار دولار فى حين ان المستهدف كان 24 مليارا وبلغ الدين الخارجى لتركيا 75 مليار دولار فى نهاية عام 1996 ويعتبر بذلك واحدا من أعلى المستويات فى العالم إلا أن كثيرا من المحللين الماليين يقولون أن ذلك لايمثل فى واقع الامر خطورة على الاقتصاد التركى، نظرا إلى أن غالبية تلك المديونية هى قروض متوسطة وطويلة الاجل. علاوة على ذلك يلاحظ ان احتياطيات النقد الاجنبى فى تركيا اخذة فى الازدياد على الرغم من الازدياد السريع فى العجز التجارى. وقد بلغت تلك الاحتياطيات 31 مليار دولار فى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نهاية عام 1996، وهو ما يرجع فى المرتبة الأولى إلى ازدهار الصادرات غير الرسمية إلى مجموعة الدول المستقلة السوفيتية سابقا وطبقا للتقديرات فقد شهدت تركيا خلال عام 1996 قدوم 1,5 مليون سائح من دول ما كان يسمى فيما مضى بالاتحاد السوفييتى، وكان غالبيتهم من الروس والاوكرانيين. وكانت السمة المشتركة لهؤلاء السياح هى قدومهم فقط لأيام معدودة وقيامهم بشراء كميات هائلة من السلع الاستهلاكية، بهدف إعادة بيعها فى بلادهم وطبيعى ان تلك التجارة غير الرسمية لاتظهر بأية صورة فى الميزان التجارى الحكومى. ويقول الخبراء الضريبيون انهم يقدرون أن الصادرات غير الرسمية إلى مجموعة الدول المستقلة تبلغ اربعة إلى سبعة امثال الصادرات التركية الرسمية إلى تلك الدول والتى بلغت خلال عام 1995 حوالى مليارين من الدولارات الامريكية.

إلا أن الأوساط المالية التركية تبدى قلقا اكبر بالنسبة للديون المحلية، والتى بلغت فى آخر نوفمبر 29,6 مليار دولار. ومع انهم يقولون ان ذلك لايعتبر شيئا غير عادى بالقياس إلى الدول الأوروبية إلا أن الخطورة من وجهة نظرهم، تكمن فى أن الدين المحلى يتكون فى معظمه من قروض ذات آجال قصيرة جدا، ولتمويل ذلك الدين قامت الحكومات التركية المتعاقبة بزيادة الفوائد زيادات كبيرة على السندات الحكومية. ويزيد سعر الفائدة هذا فى الوقت الحاضر بـ 38 نقطة مئوية على معدل التضخم والذى يبلغ حاليا أكثر من 80٪.

كذلك يمكن القول إن الاوساط المالية الدولية ليست سعيدة بالمسار الاقتصادى فى تركيا وتطالب الحكومة باجراء الاصلاحات الهيكلية الضرورية. ويذكر أن انقرة تقف على أعتاب محادثات مهمة مع صندوق النقد الدولى، الذى يطالب بضرورة الحزم فى تنفيذ الاصلاحات اللازمة. وكان اربكان قد وعد بالاسراع فى برامج الخصخصة، وكانت شيللر وزيرة الخارجية التركية قد وعدت بأن الخصخصة سوف تترك بصمات شديدة الوضوح فى عام 1997 ومن المعروف أن اعضاء حزب تانسو شيللر يحتلون مناصب قيادية فى الاقتصاد وكذلك فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

وتتوقع دوائر الائتلاف الحاكم أن تدر عمليات الخصخصة ما لايقل عن 15 مليار دولار. ولعل اهم ما يتضمنه برنامج الخصخصة هو بيع الشركة الحكومية للاتصالات اللاسلكية والمخطط له أن يتم خلال النصف الثانى من العام الحالى وقد بلغت ايرادات الدولة من الخصخصة 3 مليارات من الدولارات خلال عام 1996. وتقول الدوائر الحكومية ان شهر يناير الاخير قد شهد عمليات خصخصة درت على الدولة حوالى 800 مليون دولار. وتتوقع الحكومة ان تكون حصيلة بيع الشركة الحكومية للاتصالات حوالى 3,5 مليار دولار. وتخطط الحكومة لبيع شركات تكرير بترول والشركة الحكومية لمحطات بيع الوقود ومصانع للحديد والصلب وكذلك صناعات بتروكيماوية إلا أن المراقبين المحليين والدوليين يقولون ان تلك الخطط مفعمة بقدر كبير من التفاؤل، وأنه لو أمكن فقط تنفيذ جانب منها، فسوف يكون ذلك انجازا كبيرا لحكومة اربكان. شيللر!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتطرفون وقَردة أتاتورك!



بقلم: محمد سلماوى

لإتمام انضمام تركيا إلى القارة الأوروبية وإسقاط آخر خيط يربطها بالامبراطورية العثمانية القديمة اقترح رئيس الوزراء عصمت إنونو على كمال أتاتورك إلغاء الدين الإسلامي وإتخاذ المسيحية دينا رسميا للبلاد، وراقت الفكرة للرئيس أتاتورك فقرر طرحها على «الأصدقاء»، وكان أتاتورك يجتمع دائما في المساء ببعض مستشاريه من رجال الفكر والثقافة الذين كان يطلق عليهم اسم «الأصدقاء»، وذلك حول مائدة تضم أفضل ما في المطعم التركي من أطباق، وأفضل ما في أوروبا من نبيذ.

وبعد أن استغرقت مناقشة الاقتراح السهرة كلها أوضح «الأصدقاء» لرئيس الجمهورية استحالة أن يصدر مثل هذا القرار الخطير، فقال أتاتورك: ها أنا أدفع ثمن إقامة الجمهورية، فلو كنت أحد سلاطين الامبراطورية لاستطعت إتخاذ أي قرار دون مراجعة، فرد عليه أحد «الأصدقاء»، حتى لو كنت سلطانا لما استطعت إلغاء الإسلام من تركيا!

روى لى هذه الواقعة المعلق السياسى الأول فى تركيا جونيرى جيفوغلو ونحن نستعد لتسجيل برنامج فى مبنى التليفزيون التركى باسطمبول فى الأسبوع الماضى حول «الهوية الثقافية بين العلمانية والدين». فقلت له: لابد ان إنونو كان فى ذهنه ما فعله هنرى الثامن ملك بريطانيا المستبد الذى رفض بابا روما الموافقة على طلاقه من زوجته الثانية لكى يتزوج من عشيقته فما كان منه إلا ان غير ملة البلاد من الكاثوليكية إلى البروتستانية، ونصب نفسه رئيسا للكنيسة البريطانية. لكن ذلك كان فى النصف الأول من القرن السادس عشر ، وليس في بداية القرن العشرين.

واليوم فى نهاية القرن العشرين يعود الإسلام مرة اخرى ليصبح هو مركز ذلك الصراع المحتدم الآن في تركيا بين أنصار العلمانية التى اقامها اتاتورك والمطالبين بالعودة إلى الاصول الإسلامية القديمة.

وبعد قرابة قرن كامل من الزمان يبدو أن أتاتورك مؤسس الدولة الحديثة لم يستطع حسم قضية الهوية الثقافية لتركيا بشكل نهائي لصالح الجانب الأوروبى رغم انه الغى الأبجدية العربية واصدر قرارا باستبدالها بالأبجدية اللاتينية وأصدر قرارا بحظر ارتداء الطربوش واللباس القومى وغطاء الراس للسيدات وحول بعض دور العبادة القديمة إلى متاحف، ونص فى الدستور صراحة على ان الدولة التركية «علمانية».

ولقد بدا لسنوات طويلة أن القضية قد حسمت بالشكل الذى كان يريده اتاتورك إلى ان تزايدت فى السنوات الاخيرة قوة الاتجاهات الإسلامية السلفية والمتطرفة فى تركيا مما مهد بلاشك لنجاح الاحزاب الدينية فى الوصول لأول مرة إلى الحكم . وذلك من خلال الائتلاف الحالى بين حزب «ريفاح» أي الرخاء الذى يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين إربكان وحزب «السراط المستقيم» الذى يعتبر أكثر تطرفا .

ويقول نائب رئيس حزب «الصراط المستقيم» نجم الدين جوهرى أن الغرب المسيحى هو خير من يعرف أن تركيا ليست أوروبية فمجلس الشيوخ الأمريكى يرفض حتى الآن الموافقة على صفقة السلاح التركية ووزير الخارجية السابق وارين كريستوفر كثير من الاسفار الذى امضى خارج بلاده اطول مما مكث بها لم تطأ قدمه ارض تركيا كما أن احدا من القادة الأوروبيين لم يزر تركيا فى السنوات الأخيرة، فلا جاءنا هلموت كول ولاجون ميجور ولا فرانسوا ميتران ولا حتى جونزاليس! فلماذا التمسك فى أوروبا التى تهملنا وأدارت ظهرنا لهويتنا الحقيقية التى لمسناها بايدينا؟!

ورغم الاتجاه الإسلامى الجديد لحكومة اربكان إلا ان الدولة التركية ممثلة فى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل مازالت علمانية، ولقد وجه ديميريل تحذيرا منذ ايام قليلة لبعض قادة حزب «ريفاح» الذين اتهمهم باتخاذ إيران نموذجا للحكم ثم قال دون أن يذكر ايران بالاسم انه «ليست هناك دولة فى المنطقة يمكن ان تحسدها تركيا ، بل ان الآخرين هم الذين عليهم ان يحسدوننا» .

وفى نفس الوقت فإن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر التى كانت رئيسة الوزراء فى الحكومة السابقة ، والتى لا تنتمى لحزب اربكان تسعى جاهدة لانضمام تركيا للوحدة الأوروبية وقد وصل الأمر إلى حد إعلانها رسميا أن تركيا سترفض الاقتراح الأمريكى بتوسيع نطاق عضوية حلف شمال الأطلنطى ما لم يتم قبولها بالوحدة الأوروبية .

ويرد عمر إقبال المتحدث الرسمى للخارجية التركية على كلام نجم الدين جوهرى فينفى أن هناك اى شك فى أن تركيا دولة أوروبية ويقول: حتى فى اسوأ فترات تاريخنا كان يقال عنا «رجل أوروبا المريض» وليس رجل اسيا!

وعلى المستوى الآخر نجد هناك تقاربا جديدا بين تركيا وإيران وهو يجرى كله عن طريق رئيس الوزراء الذى قام فى اغسطس الماضى بأول زيارة يقوم بها مسئول تركى لإيران منذ تولى الخمينى ووقع خلالها عدة إتفاقيات تجارية من بينها اتفاقية واحدة قيمتها ٢٠ مليار دولار للغاز الطبيعى الذى تفتقر اليه تركيا. كذلك قام الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى بزيارة لتركيا منذ شهرين فقط.

اما على الصعيد الداخلى فقد بدأت الحكومة تقلل من التشدد القديم على حظر إرتداء السيدات لغطاء الرأس، كما دعت أخيرا لتحويل «ايا صوفيا» وهو مبنى تاريخى كان معبدا وثنيا ، ثم كنيسة ثم جامعا إلى مسجد تقام فيه الصلاة بعد أن حوله أتاتورك إلى متحف يصر الأتراك على انه إحدى عجائب العالم الثماني، رغم ان العجائب المعروفة هى سبع فقط! .

ومن يزور تركيا لا يفوته ان يلاحظ هذا التزايد الواضح فى عدد النساء المنقبات فى الوقت الذى تعلو فيه الصيحات المطالبة بتطبيق الشريعة التى كان اتاتورك قد الغاها ووضع الدستور العلمانى الجديد ، وهكذا الغى تطبيق الحد ولم يعد يسمح بتعدد الزوجات ولم يعد الذكر يورث «مثل حظ الانثيين».

ولقد شهدت اثناء وجودى فى تركيا مظاهرة كبرى قامت بها عضوات ٥٢ من المنظمات النسائية غير الحكومية فى شوارع العاصمة انقرة ضمت الاف النساء احتجاجا على المطالبة بتطبيق الشريعه.

ولقد استقبل وزير الدفاع التركى تورهان تايان وفدا من السيدات ترأسه رئيسة اتحاد الجمعيات النسائية التركية التي اوضحت للوزير انه لن تكون هناك أيه تنازلات عن «العلمانية» التى يكفلها الدستور وعن مبادىء اتاتورك مؤسس الدولة الحديثة، وقد صرحت رئيسة الاتحاد بعد ذلك بان هناك اتفاقا بين جميع الجمعيات النسائية فى تركيا على عدم التخلى عن الملبس الأوروبى ورفضن ارتداء الحجاب الذى أصبحت تطالب به الاتجاهات الإسلامية المتطرفة فى الوقت الذى تستعد فيه البلاد لدخول القرن الحادى والعشرين .

ورغم ان اتاتورك فى كل ما قام به من تغيير للهوية التركية القديمة لم يقترب من الإسلام كعقيدة وشعائر مقدسة - ربما بسبب نصائح «الاصدقاء» فإن الجمعيات النسائية فى مقابل المطالبة بتطبيق الشريعة تطالب بان تكون تلاوة القرآن ورفع الأذان بلغة البلاد وليس باللغة العربية كما هو الحال الآن، كما تطالب بوقف بناء المساجد الجديدة التى تقول انها تحولت من دور عبادة إلى منابر لبث فكر سلفى متخلف لا يمت للاسلام بصلة وتدعو لبناء المدارس بدلا منها.

وكما هو الحال فى الكثير من الدول الاخرى فإن المراكز الحقيقية للاتجاهات المتطرفة ليست المنظمات الرسمية من احزاب ومدارس دينية وإنما التنظيمات التحتية التى تتخذ من المساجد منابرا للتعبير عن أرائها وللبحث عن اعضاء لها، ومن بين اشهر شيوخ هذه الاتجاه امام مسجد كونيا. الذى يقال ان له تاثيرا كبيرا على الشباب فى هذه المدينة . ولا شك ان التقارب الحالى بين حكومة اربكان والنظام الايرانى قد مهد الطريق امام مثل هذا الاتجاه . بل ان السفير الايرانى فى انقرة تناسى القواعد الدبلوماسية ، وصرح أخيرا بأن على كل الاتراك ان يكونوا «اصوليين» بحكم انهم مسلمون مما اثار حفيظة الكثير من الاتراك،ولم يكن من الممكن للسفير الايرانى ان يدلى بمثل هذا التصريح الذى يعتبر فى العرف الدبلوماسى تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية للبلاد لولا شهر العسل الذى تتصف به العلاقة الجديدة بين بلاده والحكومة التركية الحالية.

وفى المطعم الشهير «كافيه دى بارى» (مقهى باريس) باحد احياء اسطمبول الراقية تقول لي رويا (رؤية) حاتمى الطبيبة الشابة : أنا مسلمة لكن هذا لا يعنى أن



يفرض علي بالقانون ان ارتدى الحجاب او ان يسمح لزوجي ان يتزوج ثلاث اخريات او ان تقطع يد السارق او ان يجلد الزاني والزانية.. ان تركيا دولة متقدمة ولقد دفعنا الكثير من السنوات والجهد حتى نخرج من اسر التخلف الذى بلتنا به الامبراطورية العثمانية، فكيف نأتي الآن بعد قرابة القرن على إعلان الجمهورية لنعود مرة اخرى للنظام الذى كان سائدا فى عصر السلاطين وعصر الحريم؟!

اقول: لكن الامبراطورية لم تترك لكم التخلف وحده وإنما تركت أيضا تاريخا مجيدا اعتقد انكم تعتزون به وتراثا ثريا اعتقد أنكم تستطيعون استثماره.

فتقول بسرعة: نعم لكن ما يراد لنا العودة له ليس التراث والتاريخ، وإنما هو الجانب المتخلف من هذا التاريخ فهم يريدون العودة بنا مرة أخرى إلى الحرملك.

ثم تقول: إننى بوجهى السافر هذا لست اقل إسلاما من المنقبات، بل إنى ازعم انى فى عيادتى وفى المؤتمرات التى اشارك بها فى الخارج قد اكون اكثر فائدة لبلادى من تلك المنقبة التى تجلس فى البيت فى انتظار عودة زوجها لتطهو له الطعام!

واتلفت حولي ابحث عن تركيا القديمة او الحديثة فلا اجدها فى «كافيه دى بارى» الذى تنبعث منه الاغنيات الفرنسية لاديت بياف وايف مونتان والذى لا يبعد كثيرا عن «كافيه دى فيين» (مقهى فيينا) فى الشارع المقابل له.

لكن على بعد عدة كيلو مترات من ارقى الأحياء فى اسطمبول أجد نفسى فى حى الفاتح على اسم السلطان محمد الثانى الفاتح، حيث الفقر والحاجة على اشدهما، وحيث الرداء التركى التقليدى، فالرجال يلبسون ما يشبه السروال والعمامة والنساء محجبات وبعضهن منقبات وأبحث عن قهوة أو مطعم أجلس به بين الناس فلا أجد، فالحى فقير إلى أبعد حدود الفقر، فلا كافيه دى بارى، هنا ولا كافيه دى فيين.

وفى أحد شوارع الحى أجد تجمعا على احد البيوت واسأل بعض الواقفين فلا أجد من يجيبنى، فهم لا يتحدثون اية لغات أجنبية، ولا يودون الحديث عن شئونهم مع الاجانب لكن أحدهم يتبرع فيسألنى بلغة ركيكة عن جنسيتى فأقول «مصر» وهى نفس الكلمة المستخدمة فى اللغة التركية فيقول على الفور: مسلم؟ وحين يأتى ردى بالايجاب تنفرج الاسارير وكأن تلك هى كلمة السر التى تفك عقدة اللسان.

وقد علمت من صديقى هذا أن الباب الذى يقفون به هو لاحد شيوخ الحى واسمه الشيخ عارف وهو ايضا الطبيب المعالج بالقرآن لجميع السكان ورغم برودة الجو القارسة فإن جميع الرجال كانوا ينتظرون فى الشارع بينما النساء كن ينتظرن دورهن فى الداخل لملاقاة الشيخ.

وقد دعانى احد الشباب الواقفين بباب الشيخ عارف إلى بيته المتواضع ليطلعنى على الكتب الاسلامية التي يقرؤها وكان من بينها كتب علمت انها من اكثر الكتب رواجا الان وهى كتب الفتاوى ومنها بعض الفتاوى الغريبة مثل ان لعب الطاولة حرام!! لقد اوردت الفتوى حديثا شريفا لا اعرف مدى صحته يقول بأن من يلعب الطاولة كأنه قد دهن يديه بلحم الخنزير ويدمه ولم اكن اعلم أن العرب فى عصر الإسلام كانوا يعرفون الطاولة التى تعتبر اللعبة الشعبية فى تركيا والتى نقلناها نحن عنهم اثناء الحكم العثمانى وبنفس الاسم التركى الذى هو «تافلا».

كذلك ورد فى نفس الكتاب وهو لشيخ اسمه خليل جوننتش وقد شاهدت نسخا منه بعد ذلك فى عدد كبير من المكتبات ان الرسم والنحت حرام ايضا، فقلت لصديقى هل سمعتم عن الامام والعلامة الاكبر محمد عبده؟ انه استاذ جميع الشيوخ الكبار الذين كانوا يجيئون إلى الازهر لدراسة الإسلام ولقد افتى الشيخ محمد عبده بأن الرسم والنحت ليسا محرمين وانه لا علاقة بين الفن التشكيلى والوثنية.

ولم اتأكد ان كان صديقى قد فهم ما قصدت، فإن ترحيبه بى ظل كما هو وعند خروجنا من المنزل ظل يقول عنى لكل من يصادفنا فى الشارع: مصرى!! مسلم!!

والحقيقة أن هذا الحنين، بل اكاد اقول الجوع للإسلام ولكل ما هو مسلم هو شعور منتشر بين الكثير من الأتراك، ولاشك أن السبب فيه هو التطرف نحو الاتجاه إلى أوروبا خلال العقود الماضية مما ولد حنينا لدى الكثيرين إلى اصولهم التى لا يمكن تجاهلها.

واثناء وجودى فى تركيا قرأت حديثا بملحق جريدة «الفيجارو» الفرنسية مع الكاتب الاسلامى التركى عبدالرحمن ديليباك اتهم فيه سياسة اتاتورك بأنها «انتزعتنا من جذورنا»، ووصف أتاتورك بانه لم يكن سوى عسكرى مستبد وانه «اجبر تركيا على تقليد الغرب مثل القردة» وطالب كل المؤمنين بأن يناضلوا من أجل تطبيق الشريعة، وقال: أنه ليس هناك حاجة للدولة ومؤسساتها، فالإسلام هو الذى سيتولى كل الاختصاصات فى الدولة الجديدة.

وربما يكون التطرف فى تقليد الغرب هو المسئول اليوم عن التطرف الذى اصبح يتسم به الاتجاه الإسلامى الجديد، وفى راى استاذ الاجتماع بشره إرسانلى إبهار أن البلاد قد سارت بالفعل شوطا بعيدا جدا فى إتجاه السياسة الكمالية (نسبة إلى كمال اتاتورك) لكنه يعتقد بأن الحل ليس فى التطرف فى الجانب الآخر والمطالبة بتحويل تركيا من دولة أوروبية إلى دولة خومينية وإنما فى احداث التوازن المطلوب بين الدولة الحديثة التى اسسها اتاتورك وبين الأصول الثقافية التى تعطى لتركيا خصوصيتها.

وبالفعل فإن الهوية الثقافية التركية ليست كلها إسلامية ولا هى كلها اوروبية وإنما هى نتاج لهذا المزيج الفريد بين الشرق والغرب وذلك واقع فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا معا، فتاريخ الامبراطورية العثمانية رغم أصولها الاسلامية قد امتد إلى اواسط اوروبا والاتصال بين تركيا وسائر الدول الاوروبية كان دائما مفتوحا على امتداد تاريخها، كما أن الموقع الجغرافى للعاصمة القديمة القسطنطينية (اسطمبول) هو خير دليل على تلك الثنائية فهى المدينة الوحيدة فى العالم التى تقع فى قارتين فنصفها فى اسيا والنصف الاخر يقع عبر البوسفور فى القارة الاوروبية.

ورغم أن صراع الهوية الدائر الآن على اشده مازال يتخذ شكل المناقشات الحامية الوطيس إلا ان مظاهر العنف ليست بعيدة عن ساحة المناقشة، فقد اعتقلت الدولة اخيرا عمدة بلدة سنكان لاتهامه بمناصرة المطالبين بتطبيق الشريعة وفى نفس الوقت هناك كلام كثير يتردد حول قيام حزب ريفاه الحاكم بتشكيل وحدات شبه عسكرية تحمل السلاح ولا تتبع البوليس أو الجيش، وانما تتبع الحزب مباشرة.

وقد بدأت المخاوف حول هذا الموضوع حين ظهر رئيس الوزراء اربكان فى زيارة لمدينة قيصرى الشهر الماضى وقد احاطت به قوة حراسة غير عادية فإن القانون التركى يحظر على الاحزاب تشكيل مثل هذه القوى ولقد استدعى ذلك تحقيقا قانونيا واستقالة اعضاء الحزب القياديين بالمدينة.

كما ان هناك اسبابا اقتصادية للعنف موجودة فى الشارع التركى لكل ذى عينين، وذلك فى التفاوت الرهيب فى مستوى المعيشة بين طبقة واخرى بالاضافة لبعض مظاهر الفساد والاثراء غير المشروع المتهم فيها بعض قادة الاتجاه العلمانى ومن بينهم تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزوجها.

فهل يظل المتطرفون على الجانبين يتجاذبون البلاد فيما بينهم حتى ينفجر الصراع أم أن العقلاء سيتمكنون من إيجاد التوازن الذى يعكس طبيعة الهوية الثقافية لتركيا ويصلون بها إلى بر الأمان؟



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٧

مساعد رئيس الأركان التركي يوجه تحذيرا جديدا لإربكان

اسطنبول ـ وكالات الانباء ـ طالب الجنرال شفيق بير مساعد رئيس هيئة الاركان العامة للجيش التركى حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بالالتزام الحرفى بالمبادىء العلمانية للبلاد ، وحذر من أن الجيش التركى لن يقدم تنازلات لاحد فيما يتعلق بهذه المبادىء الديمقراطية.

وأكد أن القوات المسلحة التركية هى الحارس للدستور العلمانى والمبادىء التى أرساها مصطفى كمال اتاتورك.

وأشار ـ فى كلمة أمام المجلس الأمريكى التركى بواشنطن امس الاول ـ إلى أن ٢٠٪ فقط من الاتراك يؤيدون حزب الرفاه الاسلامي بزعامة اربكان شريك الائتلاف الحاكم ، وهى النسبة التى صوتت لصالح الحزب خلال الانتخابات العامة التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥

وكان رئيس الاركان التركى قد صرح خلال زيارته للولايات المتحدة بأن خروج ٤٠ دبابة من ثكناتها إلى إحدى ضواحي العاصمة انقرة فى ٤ فبراير الجارى أدى لتحقيق التوازن للديمقراطية فى تركيا.

وفى الوقت ذاته ندد آلاف من المتظاهرين الاتراك بالاتجاهات الدينية لحزب الرفاه وذلك خلال احتجاجات شعبية ضد فساد مسئولى الدولة بدأت منذ مطلع فبراير الحالى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٧

ديميريل يبدى رغبته فى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة فى تركيا

انقرة - وكالات الانباء - اكد الرئيس التركى سليمان ديميريل انه لو كان يملك سلطة إقالة الحكومة والدعوة لإجراء انتخابات برلمانية جديدة لفعل ذلك حتى يطيح بالحكومة الحالية التى يسيطر عليها حزب الرفاة الإسلامى بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء، ولكنه يترك ذلك للبرلمان الذى يملك تلك السلطة.

ودعا ديميريل الذى كان يتحدث امام رؤساء تحرير الصحف التركية اربكان الى ضرورة الالتزام بالقسم الذى حلفه فى البرلمان عند توليه السلطة، وتعهد فيه بالالتزام بمبادىء العلمانية والديمقراطية.

وفى الوقت نفسه يقترع البرلمان التركى اليوم على اقتراح للمعارضة بتوجيه اللوم الى «نجم الدين اربكان» ولكن من غير المنتظر ان يحصل الاقتراح على الاغلبية المطلوبة لتمريره.

وتحتاج المعارضة لتمرير الاقتراح الذى من شانه اذا نجح اسقاط الحكومة الى الحصول على تاييد ٢٧٦ نائبا من نواب البرلمان التركى المؤلف من ٥٥٠ مقعدا، ولكن حزبى الرفاة والطريق القويم الشريكين فى الائتلاف الحاكم يسيطران على ٢٧٨ مقعدا.

ويعد الاقتراح بتوجيه اللوم لاربكان خامس محاولة من المعارضة التى يقودها حزب «الوطن الام» بزعامة مسعود يلمظ لإسقاط حكومة اربكان خلال ١٥ شهرا فقط، وياتى ضمن موجة انتقادات للحكومة على تصرفاتها المناوئة للعلمانية بالرغم من وجود حزب الطريق القويم العلمانى بزعامة تانسو تشيللر فيها.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٧

تركيا.. وأربكان المحاصر

يبدو ان الآمال العريضة التى علقها كثيرون على إمكانية قيام نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركى بتحويل دفة السياسة التركية الخارجية باتجاه مزيد من التقارب مع الدول العربية ـ وذلك عقب توليه السلطة قبل أشهر قليلة ـ لم تكن فى محلها تماما او ان ثمة حالة من الافراط فى التفاؤل قد سيطرت على أصحابها.

ويبدو ايضا أن المشكلة ليست فى اربكان نفسه، بل فى الجيش الذى لايزال مسيطرا ومهيمنا ولاعبا أساسيا فى صياغة السياسة التركية الداخلية والخارجية.

فمنذ أن وصل اربكان زعيم حزب «الرفاه الإسلامى» للسلطة والسياسة التركية فى الشرق الاوسط تسير قدما وبقوة فى اتجاه إسرائيل، وتعكس الروابط العسكرية الجديدة بين البلدين ـ التى تعد آخرها مناورات سيتم اجراؤها فى البحر المتوسط ـ متانة العلاقات بين البلدين فى عهد أربكان.

والواقع أن رئيس الوزراء التركى يبدو احيانا غير قادر على التصرف وعاجرا عن ضبط إيقاع التحركات التركية الخارجية التى ترجح شواهد كثيرة أنها خاضعة لسيطرة الجيش التركى.

ويمكن الاستدلال على ذلك من شكل التوتر المكتوم الذى يسيطر على العلاقات بين أربكان والعسكريين. فإذا هو يحاول الاندفاع نحو إقرار أوضاع جديدة واجراءات تتوافق مع توجهاته الإسلامية، فإنه يجد أمامه العسكريين وقد وقفوا سدا منيعا جدا معلنين عن مبادىء اتاتورك العلمانية.. وكثيرة هى المعارك التى خاضتها المؤسسة العسكرية سرا وعلانية فى أنقرة خلال الأشهر القليلة الماضية للحيلولة دون تنفيذ توجهات أربكان.

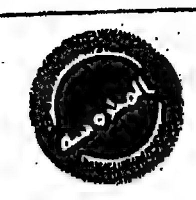
ورغم ان تركيا تعد دولة ديمقراطية وفق المعايير الأوروبية، فإن للمؤسسة العسكرية دورا بارزا فى صنع القرار، وهو دور ظلت تتوارثه منذ أن أسهمت تحت قيادة اتاتورك فى بناء تركيا الحديثة، ولذلك يبدو أربكان مقيدا، غير قادر على التصرف بحرية فيما يتعلق بصياغة السياسات التركية داخليا وخارجيا، وفى سياق الدور القوى للمؤسسة العسكرية، فإنها تمكنت من فرض الترتيبات الخاصة جدا التى توصلت إليها انقرة مع إسرائيل، والتى كان اربكان قد ألح فور توليه السلطة على عزمه الحد منها، إلا أنه اكتشف صعوبة ذلك بسبب ضغوط المؤسسة العسكرية التى لاتزال بدورها مصرة على السير قدما فى صياغة مزيد من الترتيبات مع إسرائيل رغم كل التحذيرات العربية من إمكان أن يضر ذلك بالعلاقات العربية ـ التركية.

ويبدو أن المؤسسة العسكرية هى التى تقف وراء المظاهرات المتواصلة التى تشهدها العاصمة «انقرة» ومدن أخرى، والتى تندد بسياسات أربكان ومحاولاته تطبيق الشريعة.

وربما تشهد الفترة المقبلة صدامات مباشرة أو غير مباشرة بين الطرفين، والجيش التركى لايخفى موقفه الرافض لسياسات أربكان، إلى حد أن الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الأركان التركى وجه تحذيرات مباشرة لمن يحاولون المساس بعلمانية الدولة مشددا على أن القوات التركية لن تسمح بذلك.

وهو تحذير وتهديد شديد اللهجة وموجه بطريقة واضحة لرئيس الوزراء التركى الامر الذى يعنى ان الطرفين ـ الحكومة والجيش ـ فى تركيا يسيران فى اتجاهين متضادين مع إصرار كل طرف على مواقفه، ويبدو المشهد التركى الآن كنموذج للتوتر الذى يمكن ان تعيشه دولة يسيطر عليها طرفان احدهما علمانى والآخر إسلامى، وبالطبع يبدو هذا المشهد شديد الرقة مقارنة بالمشهد الجزائرى، لكن لايمكن أبدا التنبؤ بالطريقة التى يمكن أن يتطور بها الوضع فى تركيا إذا لم يتوصل الطرفان لحلول وسط، وهو أمر يستلزم تضحيات جسيمة من كل من الطرفين.

(المحرر)



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٧

مسئول بالجيش التركي:

نشاطات الأصولية أخطر من نشاطات حزب العمال الكردستاني

انقرة - ا.ف.ب - نقلت صحيفة «ميلييت» الليبرالية امس عن مسئول عسكرى تركي كبير قوله ان نشاطات الاصوليين في تركيا تشكل «خطرا اكبر» من تلك التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى الانفصالي.

واكد القائد الاعلى للقوات البحرية الاميرال جوفين اركايا ان «النشاطات الاصولية الدينية اصبحت المشكلة الرئيسية فى تركيا». واضاف ان «التهديد الذى يشكله حزب العمال اصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني».



المصدر : المساء

التاريخ : ٦ / ٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حملات مضادة

تنهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلا نملك ان نرد عليهم متعللين بأن حرية الراى والديمقراطية تبيح للمراسل الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الآراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية اولا .

إلى الحكومات العربية

لا فرق بين تركيا «الدينية» و «العلمانية» !

صرح الجنرال إسماعيل حقى رئيس الاركان التركى بأن حكومة أنقرة تسعى لتعزيز العلاقات العسكرية وتوسيع آفاق التعاون الأمنى مع إسرائيل .

المساء :

وهكذا يتضح ما سبق وأكدناه مرارا فى «المساء» بأنه ليس هناك أى داع للتفاؤل بقيام حزب الرفاة بتشكيل الحكومة التركية حيث أن لأنقرة سياسات شرق أوسطية واضحة لن تتغير بتغيير الحكومات .

وتركيا العثمانية إحتلت العالم العربى ودفعت به إلى غياهب القرون الوسطى وتركيا العلمانية كانت ثالث دولة تعترف باسرائيل بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

وتركيا العلمانية مصرة على إحتلال لواء الاسكندرونه فى سوريا كما أن القوات التركية تقوم بانتهاكات مستمرة للحدود العراقية بل وسعت القرة لاقامة منطقة أمنة لها على الأراضى العراقية .

وفى هذا الاطار لا يجب أن نستغرب من تصريحات إسماعيل حقى ، فهناك مؤامرة ثلاثية قديمة ضد العرب وهى مؤامرة يهودية - تركية - فارسية .

تركيا... والدور

■ دخلت اللعبة السياسية في تركيا مرحلة جديدة بعدما أعلن الجيش صراحة بلسان نائب رئيس الاركان انه «لن يقدم اي تنازل لاحد في شان مبادئ اتاتورك» مؤسس الجمهورية العلمانية. والجيش التركي يتحرك دائماً في اللحظات الحاسمة في اتجاه المحافظة على الدور الاقليمي للبلد في اطار الاستراتيجية الغربية.

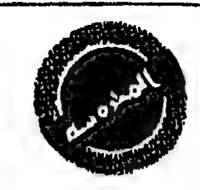
في الماضي، ايام الاتحاد السوفياتي، كان الدور التركي راس الحربة لحلف شمال الاطلسي، وزاده أهمية سقوط نظام شاه ايران، فانتقل كل التركيز على تركيا التي باتت الخندق الامامي الذي منه يراقب الاطلسي تحركات الجيش الاحمر. وليس سراً ان الجيش التركي تحرك في ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ونفذ انقلاباً بعدما بدا ان لا مفر من اندلاع حرب بين العراق وايران. وادى تحرك الجيش وقتذاك بقيادة الجنرال كنعان افرين الى تفويت الفرصة على المحاولات المبذولة لتفكيك تركيا التي كان متوقعاً ان تنعكس عليها المواجهة بين العراق وايران من جهة، وحال الفوضى الداخلية التي كانت تتسبب بها المواجهات بين مجموعات مسلحة تتراوح انتماءاتها بين أقصى اليمين وأقصى اليسار...

نجح الجيش مطلع الثمانينات في المحافظة على تركيا التي اغرقها الاتحاد السوفياتي عبر حلفائه، خصوصاً بلغاريا، بكل انواع الأسلحة الخفيفة، اذ كانت تقترب سفن من الشواطئ التركية وترمي بحمولتها من الرشاشات، ولم يكن مهماً من يلتقط هذه الاسلحة ويخزنها ما دام المطلوب اشعال حرب اهلية في البلد.

الآن وفي غياب الاتحاد السوفياتي، ثمة دور جديد لتركيا في المنطقة، دور اقليمي يتجاوز التقسيمات القديمة للعالم، يصب في تطويق المنطقة العربية من كل الجهات. وما يتبين من الزيارة التي يقوم بها رئيس الأركان التركي لاسرائيل هو ان التحالف القائم بين انقرة والدولة اليهودية هو تحالف في العمق لا يمكن ان تؤثر فيه سياسات حكومة نجم الدين اربكان، وان المطلوب من تركيا ان تلعب دورها الجديد كاملاً بغض النظر عن الحكومة وعن رئيس الحكومة وتوجهاته. وهذا الدور الجديد لتركيا لا يمكن عزله في أي شكل عن الاستراتيجية الأميركية الهادفة الى ضبط الأوضاع في المنطقة ومنع حصول أي تحولات جذرية ومفاجآت تقود الى خلط الاوراق اقليمياً.

تحت شعار المحافظة على العلمانية وعلى دستور دولة اتاتورك، يحافظ الجيش على تركيا ويبقيها في منأى عن اي نوع من التقلبات والتحالفات الجديدة، وذلك في انتظار ان تجد الادارة الاميركية بديلاً من سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران. وحتى ولو وجد بديل من هذه السياسة قد يتمثل في التركيز على ايران من الآن فصاعداً، وعلى «الخطر الايراني» تحديداً، سيكون على تركيا ان تؤدي دورها الجديد اقليمياً. فتركيا لم يسمح لها بأن تفلت من الغرب في عز المواجهة مع الاتحاد السوفياتي، فكيف الحال الآن في وقت تبدو المهمة أسهل في غياب قطب عالمي آخر في مواجهة الولايات المتحدة والغرب عموماً؟

خيرالله خيرالله



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ فبراير ١٩٩٧

مسؤول كبير في الجيش التركي: نشاط الأصوليين أخطر من نشاط "الكردستاني"

■ انقرة - ا ف ب - نقلت صحيفة «ميلييت» الليبرالية امس الثلاثاء عن مسؤول عسكري تركي كبير قوله ان نشاطات الاصوليين في تركيا تشكل «خطراً اكبر» من تلك التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني (انفصالي).

واكد القائد الأعلى للقوات البحرية الاميرال غوفين اركايا ان «النشاطات الاصولية الدينية اصبحت المشكلة الرئيسية في تركيا». واضاف ان «التهديد الذي يشكله حزب العمال اصبح الآن في المرتبة الثانية وتقدمت عليه حركة التطرف الديني».

وتاتي هذه التصريحات بعد التحذيرات المتزايدة التي وجهها الجيش في الايام الاخيرة إزاء تصاعد نشاطات الاصوليين من حزب «الرفاه» الاسلامي (بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان) المناهضة للعلمانية.

وقال المسؤول ان «نشاطات الاصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية والديموقراطية التعددية ودولة القانون» في تركيا. وتابع ان «على مجلس الامن القومي ان يطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديد المحتمل ضد الدولة».



المصـدر : [illegible]

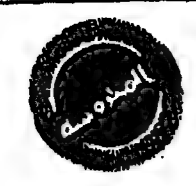
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] فبراير ١٩٩٧

مسعود يلمظ يحذر من انقلاب عسكرى وشيك فى تركيا

انقرة - وكالات الانباء - حذر مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الام المعارض فى تركيا صراحة أمس، من احتمالات وقوع انقلاب عسكرى فى البلاد، ودعا لتشكيل حكومة ائتلافية موسعة، يستبعد منها حزب الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين اربكان، لتفادى حكم العسكريين.

واوضح يلمظ - فى حديث إلى المجموعة البرلمانية للحزب - ان الخطر الذى يتهدد البلاد حاليا، يستلزم تشكيل جبهة سياسية موحدة ضد اى انقلاب عسكرى محتمل، واتهم حزب الرفاه زعيم الائتلاف الحاكم الحالى بالتسبب فى تصاعد التوتر، نتيجة سياساته الإسلامية الواضحة.

وفى الوقت ذاته نسبت صحيفة حريات التركية إلى احد مساعدى اربكان، انه سيبلغ الجيش غدا الجمعة، بالتزام الحكومة بالتوجه العلمانى للدولة، وأنه لا يعتزم تحويل تركيا إلى دولة إسلامية صرفة. ومن المقرر ان يعقد مجلس الأمن القومى التركى اجتماعا مهماغدا بحضور اربكان، لبحث التوتر الذى تشهده تركيا حاليا.



المصدر : [illegible] اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ فبراير ١٩٩٧

انضمام نائبين معارضين للائتلاف الحاكم فى تركيا

□ أنقرة ـ أ.ش.أ:

قدم عضوان برلمانيان من حزب اليسار الديمقراطى المعارض استقالتيهما مما أضعف موقف أحزاب المعارضة عند إجراء اقتراع بالثقة على الحكومة فى البرلمان.

وقد أعلن العضوان وهما شريف شيم وحكمت ايدن أنهما سوف ينضمان إلى حزب الطريق القويم الشريك الأصغر فى الحكومة الائتلافية.

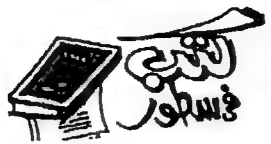
وبذلك أصبح عدد مقاعد حزب اليسار الديمقراطى فى البرلمان الآن 72 مقعدا وزادت مقاعد حزبى الحكومة الائتلافى التى تضم الرفاه والطريق القويم إلى 280 مقعدا بزيادة أربعة مقاعد على الأغلبية المطلوبة.



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٧



يقدمها:

محمد سلماوى

الفتاوى التركية!

اخر ما كنت اتوقعه اثناء زيارة اخيرة لى الى تركيا فى الاسبوع الماضى، هو هذا السيل من كتب الفتاوى الدينية التى اصبح يقبل عليها الشباب بشكل لم يسبق له مثيل، وهى كتب يصدرها بعض الشيوخ، وينقلون فيها كل ما ينم عن التخلف عندنا خاصة فى الامور الشخصية من العادات والتقاليد والمسائل الجنسية.

وازاء ذلك اصدرت ادارة الشئون الدينية التابعة للدولة كتابا فى الفتاوى هى الاخرى، والتى تقول فى المقدمة ان دافعها فى ذلك كان «الحيلولة دون تضليل مجتمعنا بواسطة من لا يملكون العلم الكافى، ومن اجل منع استغلال المشاعر الدينية».

على ان هناك فى تركيا الآن جدلا كبيرا حول دور ادارة الشئون الدينية ذاتها والتى انشئت بعد الغاء الخلافة العثمانية واعلان الجمهورية التركية.

ويقول الكتاب إن الحاجة الى الفتاوى فى الاسلام لم تكن قائمة وقت الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفى عصر الخلفاء الراشدين، ولكن منذ ان تحولت دولة الاسلام الى امبراطورية مترامية الاطراف فى عهد الامويين بدات خلافات الراى ما بين علماء الدين والدولة، ونشات الحاجة للفتاوى الصادرة عن جهة دينية رسمية لتحديد امور حياتهم اليومية، وهكذا يثبت الكتاب ان الفصل بين الدين والدولة كان حقيقة واقعة منذ انتهاء عصر الخلفاء الراشدين، وابتداء من العصر الاموى، اى قبل عدة قرون من الدعوة للعلمانية التى لم يات بها اتاتورك مؤسس الجمهورية إلا تقريرا لواقع قائم.

ويوضح الكتاب انه فى عهد الخلافة العثمانية كانت هناك سلطة اسلامية على قمة الدولة يستشيرها السلطان الحاكم فى الامور الدينية، ثم نشا بعد ذلك منصب شيخ الاسلام الذى اصبح هو السلطة التى تحدد مدى شرعية القرارات الصادرة عن الدولة، وكان شيخ الاسلام يصدر الفتاوى فى جميع امور الدولة.

وحين قامت الجمهورية التركية تم الغاء الخلافة والغى منصب شيخ الاسلام ، وكذلك المحاكم الدينية، واقيمت هيئة تابعة للدولة هى ادارة الشئون الدينية الحالية والتى يطلق عليها بالتركية DIYANET، وهكذا اصبح جميع من يتولون امور هذه الادارة فى مختلف مقاطعات البلاد وجميع ائمة المساجد الذين تقوم بتعيينهم الادارة موظفين بالحكومة.

ومع انتشار الاتجاه الاسلامى فى البلاد اصبحت ادارة الشئون الدينية مطالبة بالاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمعرفة موقف الدين فى مختلف القضايا خاصة وأن كتب الفتاوى التى اكتسحت السوق كان بها الكثير مما لا يرقى الى المكانة السامية للدين.

وقد اطلعت على بعض هذه الكتب التى تتضمن «فتاوى» حول شرعية ورق التواليت واستخدام النساء للفوط الصحية وبعض العادات الشخصية مما لا يليق.

واذا كان هذا هو ما يعيب كتب الفتاوى الاخرى التى ذكرناها، فإن ما يعيب كتاب الفتاوى الذى اصدرته الادارة، فهو انه يركز فى الجانب الاكبر منه على الشئون الخاصة بالحكومة، ومنها مثلا هل حلال أم حرام وجود المسلم فى مكان يقدم فيه الخمر، وقد دعا الى ذلك حضور رئيس الوزراء نجم الدين إربكان رئيس حزب «ريفاه» الدينى الحاكم فى المناسبات العامة التى تشرب فيها الأنخاب وتقدم فيها الخمور، وقد اكد الكتاب ان ذلك لا يتعارض مع الشريعة.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرئيس التركى يحذر الإسلاميين من الإخلال بالعلمانية!

أنقرة ـ وكالات الأنباء ـ نفى نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا وزعيم حزب الرفاه الإسلامى ما نشرته بعض الصحف عن تسلمه رسالة تحذير من الرئيس التركى سليمان ديميريل عبر فيها عن قلقه على النظام العلمانى بسبب بعض المبادرات التى طرحتها حكومة اربكان فى الآونة الأخيرة.

ووصف أربكان ما تردد عن هذه الرسالة بانه مجرد أكذوبة فيما رفضت مسئولة بمكتب الرئيس التعليق على الرسالة، واكتفت بالقول إن ديميريل من المقرر أن يعقد لقاءه الأسبوعى مع اربكان فى وقت لاحق.

وقال ديميريل فى رسالته التى نشرتها صحيفة «حريات» التركية إن هناك اعتقادا سائدا فى تركيا بان حكومة أربكان انحرفت عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وأضاف انه يشاطر الاتراك هذا الاعتقاد. وأشار ديميريل إلى ان استمرار اربكان فى هذا النهج سيعرض النظام فى تركيا للخطر.وأوضح الرئيس التركى انه لن يوافق على اى قانون يخالف مبادىء الجمهورية العلمانية الديمقراطية فى بلاده، وتأتى رسالة ديميريل بعد يوم واحد من دعوة مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الام» أكبر أحزاب المعارضة لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الاحزاب السياسية باستثناء الرفاه تجنبا لحدوث انقلاب عسكرى رابع قال إنه وشيك. وذكرت صحيفة «حريات» أن الرسالة ارسلت منها نسخ أخرى إلى اسماعيل حقى قره داى قائد الجيش، وذلك قبل يوم واحد من اجتماع مجلس الامن القومى التركى الذى يحدد السياسة التركية ويضم فى عضويته قادة القوات المسلحة.

وفى الوقت نفسه أكد وزير الدفاع التركى تورهان تايان أمس الاول ان ثمة انطباعا سائدا فى الولايات المتحدة حاليا بان تركيا قد بدأت تفقد طابعها العلمانى وفى طريقها لأن تصبح إيران أخرى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٧



للمرة الثانية خلال أسبوع:

ديميريل يحذر اربكان من الانحراف عن النظام العلمانى

مجلس الأمن القومى التركى يجتمع اليوم لبحث تطورات الوضع

انقرة - طهران - ا.ف.ب:

وجه الرئيس التركى سليمان ديميريل تحذيرا امس الى نجم الدين اربكان زعيم حزب "الرفاه" الاسلامى حول انحراف اربكان عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية. واعرب الرئيس ديميريل فى رسالة بعث بها الى رئيس الوزراء التركى عن قلقه على النظام العلمانى للدولة التركية بسبب بعض المبادرات التى اتخذتها الحكومة فى الأونة الاخيرة. وهذا هو التحذير الثانى من نوعه خلال اسبوع.

ونقلت صحيفة حريات امس عن الرئيس التركى قوله فى رسالته هناك اعتقاد سائد فى تركيا بحكم اى اربكان قد انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية واننى اشاطر هذا الاعتقاد.

جدير بالذكر ان الرئيس التركى ارسل نسخة من هذه الرسالة الى الجنرال اسماعيل حق كرداى رئيس اركان الجيش التركى.

من ناحية أخرى يعقد مجلس الامن القومى التركى اجتماعا مهما اليوم - الجمعة - لبحث اخر التطورات السياسية فى البلاد فى ظل توقعات عن مواجهة عنيفة بين القيادات العسكرية وحزب الرفاه الاسلامى الذى يتزعمه نجم الدين اربكان رئيس الحكومة ويرأس الاجتماع الرئيس سليمان ديميريل ويضم فى عضويته رئيس الوزراء ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورئيس الاركان وقادة القوات المسلحة ومن المقرر ان تتركز مناقشاته على التقارير الامنية وتقارير المخابرات الخاصة بنشاط التنظيمات الاسلامية المتشددة.



سليمان ديميريل
رسالة تحذير

اربكان
انحرف عن العلمانية

شيللر
هل تفض الائتلاف؟

وكان ديميريل قد التقى مع تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية زعيمة حزب الطريق القويم الشريك فى الحكومة وطلب ديميريل حسبما ذكرت مصادر سياسية الانسحاب من الائتلاف الحاكم فى حالة اصرار اربكان على مواقفه الحالية التى يرى معارضوه انها تمس اسس النظام العلمانى.

وقال سليمان ديميريل فى تصريحات صحفية: ان الحل الامثل للوضع الراهن يتمثل فى اجراء انتخابات برلمانية جديدة مؤكدا ان الدستور والقوانين التركية لا تسمح بنشاط الاحزاب الدينية.

وتتوقع مصادر مقربة من اربكان وتشيلر ان يتم اجراء تعديل وزارى فى حالة تحقيق الانفراج بين الحكومة والقيادات العسكرية فى اجتماع مجلس الامن القومى. وكان مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام اكبر حزب معارض قد دعا الاحزاب العلمانية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة لمنع حدوث انقلاب عسكرى. وينتظر ان ينتهز العسكريون فرصة اجتماع مجلس الامن القومى لتوجيه تحذير اخير لاربكان من القيام باى عمل مناف للعلمانية بعد سلسلة المبادرات التى قام بها حزبه ووصفت بانها تخالف مبادىء الجمهورية العلمانية التى ارساها كمال اتاتورك.

فى نفس الوقت انتقد سعيد زارى القنصل الايرانى العام فى ارزوروم بشرق تركيا تحرك الجيش التركى فى مطلع الشهر الحالى ضد الاسلاميين الاصوليين فى تركيا وتساءل عما اذا كان تحريك الجيش للدبابات يعكس مفهوما يستند الى القوة.

وكان الجيش قد حرك عددا من الدبابات فى اوائل الشهر الحالى فى "سنجان" احدى ضواحى انقرة اثناء اجتماع طالب فيه السفير الايرانى بتركيا بتطبيق الشريعة الاسلامية فى تركيا



مجلس الامن القومى التركى يبحث الأزمة بين العلمانيين وحكومة إربكان

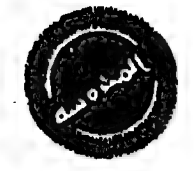
انقرة - وكالات الانباء - بحث مجلس الامن القومى التركى - الذى يضم كبار القادة العسكريين والمسئولين السياسيين - أمس التوتر المتزايد بين العلمانيين والحكومة الحالية التى يهيمن عليها حزب الرفاة الاسلامى ويرأسها زعيمه نجم الدين إربكان.

وعشية الاجتماع ذكرت وسائل الاعلام ان ديميريل وجه خطابا لـ إربكان حذره فيه من أن التحالف الحاكم - الذى يقوده الرفاة - يمثل تهديدا لعلمانية وديمقراطية تركيا، ولاهداف الجمهورية.. ولكن مكتب رئيس الوزراء التركى نفى ان يكون قد تلقى مثل هذا التحذير.

ويشارك فى اجتماع مجلس الامن القومى التركى الجنرال اسماعيل حقى رئيس اركان الجيش، والذى عاد مساء أمس الاول الخميس إلى انقرة قادما من تل ابيب، بعد انتهاء زيارته لإسرائيل التى استغرقت ٣ ايام، وتزامنت مع وصول اول طائرتين فانتوم تركيتين من طراز «اف - ٤» لتطويرهما بواسطة الصناعات الجوية الإسرائيلية، ضمن صفقة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار لتحديث ٥٤ طائرة تركية فى إسرائيل.

وفى الوقت نفسه، استبعدت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء التركى ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق القويم» الشريك الاصغر فى الائتلاف الحاكم، اجراء أى تعديل وزارى فى الحكومة الحالية، وأشارت إلى أن الحزبين المشاركين فى الائتلاف يؤديان العمل فى إطار بروتوكول التعاون المتفق عليه بينهما، ويسعيان لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبى.

ويتوقع المحللون السياسيون أن يسفر الاجتماع - الذى يراسه الرئيس التركى سليمان ديميريل - عن اصدار تحذير لرئيس الوزراء نجم الدين إربكان - من أن تصاعد الاتجاه الاسلامى، الذى يقوده حزبه يهدد المؤسسات الديمقراطية والعلمانية التركية.



المصدر : [illegible]

التاريخ : [illegible] ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي مصرّ على انهاء النشاطات الإسلامية لحكومة أربكان

□ انقرة «الحياة»:

■ شهدت العلاقات التركية - الإيرانية مزيداً من التوتر في ظل احتمال طرد متبادل لديبلوماسيين، بعدما طردت انقرة قنصلاً ايرانياً. واكدت مصادر مطلعة في انقرة ان السفير التركي في طهران عثمان قوره تورك «يحزم حقائبه» استعداداً للعودة الى بلده. في غضون ذلك عقد مجلس الامن القومي التركي اجتماعاً امس كان متوقعاً ان يوجه خلاله العسكريون الذين يسيطرون عليه تحذيراً شديداً الى الحكومة الائتلافية برئاسة نجم الدين اربكان زعيم حزب «الرفاه» ويطلبون وضع حد لنشاطاته الاسلامية.

ويتألف مجلس الامن القومي، الذي له طابع استشاري مبدئيا لكن قراراته تنفذ بحذافيرها في شكل عام، من رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وكذلك من اكبر خمسة قادة في القوات المسلحة. ويجتمع المجلس مرة شهريا للبحث في الملفات التي يراها ذات أولوية بالنسبة الى القضايا المتعلقة بالامن القومي لتركيا.

يذكر ان تركيا اعلنت اول من امس ان القنصل الايراني في ارضروم سعيدي ضاري «شخص غير مرغوب فيه»، وطلبت مغادرته البلاد في غضون ٤٨ ساعة، بعدما وجه انتقادات الى نائب رئيس هيئة الاركان التركية الجنرال تشيفيك بير الذي اتهم ايران، اثناء زيارته لواشنطن قبل اسبوع، بانها دولة راعية للارهاب الدولي. ولم تؤكد وزارة الخارجية التركية نبأ طرد طهران قنصل تركيا في اورومية (غرب ايران) لكن ناطقاً باسم الوزارة قال انها ستصدر بيانا في وقت لاحق.

ونقلت شبكة «ايه تي في» التلفزيونية التركية الخاصة عن مصدر وزاري ان سفير تركيا في طهران وقنصلها في اورومية سيستدعيان للتشاور معهما.

ونقلت وكالة انباء الجمهورية الاسلامية الرسمية عن صحيفة ايرانية: «يبدو ان السفير التركي في طهران والقنصل العام في



المصـدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

اوروميـة سيطردان من ايران في رد انتقامي على الاجراء الذي اتخذته الحكومة التركية ضد سفير بلادنا لديها».

وتوقعت مصادر تركية ان يهدد تفاقم الخلاف بين البلدين صفقة للغاز الطبيعي قيمتها ٢٣ بليون دولار، ابرمها الجانبان العام الماضي، على رغم اعتراضات واشنطن. ونقلت وكالة «رويتر» عن نائب وزير النفط التركي اوغور دوغان قوله: «في ضوء احتياجاتنا للطاقة فان ايران هي المصدر الاكثر اهمية لكن الامر مختلف على الصعيد السياسي».

وتازمت العلاقات بين البلدين بعدما احتجت انقرة الشهر الماضي على تعليقات للسفير الايراني محمد رضا باقري ايد فيها تطبيق الشريعة الاسلامية واثارت استياء الجيش والراي العام العلماني في تركيا. وادت هذه التطورات الى زيادة اقتناع الاوساط السياسية في انقرة باستحالة اقامة تعاون مبني على ثقة كاملة بين بلدين يتبنيان نظامين متناقضين. وايران هي الدولة الوحيدة من دول الجوار التي لها علاقات مستقرة مع تركيا ولكن يبدو ان هذا ليس كافيا لتبديد مخاوف من انها تسعى الى زعزعة الهوية العلمانية لتركيا. وهناك مخاوف من ان حزب العمال الكردستاني (تعتبره انقرة تنظيماً ارهابياً) يحظى بدعم ايراني.

وشعرت المؤسسة العسكرية التركية باستياء متزايد من تبني اربكان سياسة تقارب قوي مع الجمهورية الاسلامية. وصعد العسكريون في الفترة الاخيرة تحديهم لاربكان، الذي كان اعلن اثناء الحملة الانتخابية، انه سيعارض تطوير العلاقات بين تركيا واسرائيل. وزار رئيس هيئة الاركان الجنرال اسماعي حقي قره داي هذا الاسبوع اسرائيل والتقى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ووزير الدفاع اسحق موردخاي، ودشن البدء بعملية تحديث طائرات حربية تركية اميركية الصنع في اسرائيل بموجب صفقة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار. وكان تعزيز العلاقات التركية – الاسرائيلية سبباً لتوجيه مزيد من الانتقادات الايرانية لانقرة.

وياتي التدهور المتزايد في العلاقات التركية – الايرانية وسط تفاقم الازمة السياسية في تركيا نتيجة تصعيد المؤسسة العسكرية ضغوطها على الحكومة الائتلافية. وكان هذا الموضوع البند الوحيد في اجتماع مجلس الامن القومي امس الذي راسه الرئيس سليمان ديميريل وحضره اربكان. وكان متوقعاً ان يوجه العسكريون تحذيراً شديداً لاربكان ويدفع المجلس الى تبني توصية بالحد من النشاطات الاسلامية المناهضة للعلمانية، وتخلي حزب «الرفاه» عن خططه طرح تشريعات اسلامية على البرلمان.

الى ذلك توقع مراقبون ومحللون اتراك ان تدعم المؤسسة العسكرية حملة من اجل تشكيل ائتلاف حكومي يضم الاحزاب العلمانية الممثلة في البرلمان بديلاً من الائتلاف الحالي. واشاروا الى ان الائتلاف الحاكم لم يعد يؤيده سوى طرفيه، حزبي «الرفاه» و«الطريق الصحيح» الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر.



"انقلاب سياسي" في تركيا

■ لم يُدرج في جدول اعمال الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي التركي أمس سوى موضوع واحد هو مواجهة نشاطات حزب «الرفاه» (الاسلامي) - الشريك الأكبر في الحكومة الائتلافية - المتمثلة في جهود الحزب لتشجيع الأصولية الدينية واختراق اجهزة السلطة. وجاء الاجتماع غداة نشر نص رسالة وجهها الرئيس سليمان ديميريل الى رئيس الوزراء نجم الدين اربكان حذره فيها من «الانحراف» عن النظام العلماني، والاّ سيتحتم عليه تحمل العواقب.

والأرجح ان المجلس، الذي تسيطر عليه المؤسسة العسكرية، سيوجه رسالة قوية مفادها ان هذه النشاطات يجب انهاؤها. ومن الواضح ان تدخل الجيش سيأتي في شكل «انقلاب سياسي» وليس عسكرياً في ضوء «المبدأ» الذي يبدو ان المؤسسة العسكرية تعتمده بتجنب التورط في الادارة المباشرة للسلطة.

الأزمة السياسية في تركيا ذات شقين مترابطين بالعنصرين الايراني والداخلي. فاتساع النشاطات الاسلامية يرافقه تدهور في العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، يتفاقم منذ الخطاب الذي القاه سفيرها محمد رضا باقري في احتفال اقامه الاسلاميون في سنجان قرب انقرة، حضهم فيه على الجهر بأصوليتهم متوقعا انتصار الاسلام في تركيا والعالم بأسره. وعلى رغم ان وزارة الخارجية التركية مارست ضبط نفس ديبلوماسياً وصمدت في وجه ضغوط مارسها الجيش لطرد السفير، لكن الأمور افلتت في النهاية من سيطرة الوزارة بعدما عاد باقري الى بلاده «للتشاور» واصبح واضحاً أن الاتراك لن يسمحوا بعودته الى مقر عمله.

ايران سعت الى الضغط على انقرة فاقترحت عليها «مقايضة» بأن تقبل عودة باقري في مقابل تخلي طهران عن طلب سحب السفير التركي عثمان قوره تورك الذي لم يمض على تعيينه سوى بضعة اشهر. لكن انقرة رفضت حتى البحث في العرض وجهدت ديبلوماسيتها كي تجد مخرجا يحفظ ماء الوجه للطرفين. وعلى رغم الاستياء الواسع في صفوف الرأي العام العلماني، وهو في النهاية يعكس ارادة ٨٠ في المئة من الناخبين الاتراك الذين صوتوا لأحزاب علمانية في الانتخابات الاخيرة، وتحذيرات المؤسسة العسكرية فإن حكومة اربكان لم تنطق بكلمة ادانة واحدة لكلام السفير الايراني وتصريحات قنصله العام في ارضروم (انقرة طلبت مغادرته خلال ٤٨ ساعة) انتقد فيها الحكومة التركية لموقفها من الاسلاميين.

هذا الموقف من جانب «الرفاه» اعتبرته المؤسسة العسكرية تحديا لارادتها الأمر الذي حمل رجلها القوي، نائب رئيس الأركان التركي تشيفيك بير على الإدلاء بتصريحات في واشنطن هاجم فيها ايران ووصفها بالدولة الراعية للارهاب واتهمها بمواصلة دعم حزب العمال الكردستاني الذي تعتبره انقرة تنظيماً إرهابياً. والنتيجة ان انقرة قررت عمليا تجميد تطوير العلاقات الاقتصادية التركية - الايرانية، متمثلةً بمشاريع مهمة سعى اربكان الى الاتفاق عليها مع اصدقائه في طهران. الى ذلك بدأ قوره تورك يحزم حقائبه للعودة الى بلاده، ما يعني ان العلاقات الديبلوماسية ستخفض الى مستوى وزير مفوض.

يبقى ان المناورات السياسية هي عنوان المرحلة المقبلة والخطوة التالية ستكون في العمل لتنفيذ «الانقلاب السياسي» بدفع الامور في اتجاه تشكيل ائتلاف علماني. لكن هذا قد يأخذ بعض الوقت كون الجيش يريد ضماناً اكيداً بمشاركة حزبي «الوطن الأم» (بزعامة مسعود يلماظ) واليسار الاشتراكي (بزعامة بولند اجاويد) قبل ان «يوصي» الرئيس ديميريل بإقالة حكومة اربكان او «يسهل» استقالتها.

كامران قره داغي



مجلس الأمن التركي يحذر :

لا تراجع عن تطبيق مبادىء العلمانية

المحللون يستبعدون وقوع إنقلاب عسكري

شيللر : الإئتلاف مع أربكان مستمر حتى عام ٢٠٠٠

انقرة – طارق عبدالجابر

وكالات الأنباء :

طالب مجلس الامن التركي امس الحكومة التي يسيطر عليها الاسلاميون عدم الانحراف عن مبادىء العلمانية للبلاد .. مؤكدا انه لن يحدث اي تنازل في تطبيق المبادىء الدستورية والقوانين التي تضمن بقاء تركيا ملتزمة بمبادىء مصطفى أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة ووصف النهج التركي العلماني بأنه صمام امان للاستقرار الاجتماعي .

جاء ذلك في ختام اجتماع للمجلس استمر تسعة ايام وحضره رئيس الوزراء نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي .

واشار البيان الذي اصدره المجلس ان الاجتماع قرر ابلاغ الحكومة باجراءات يتعين اتخاذها حول هذه القضايا انه يجب التوقف عن ترويد شائعات باحتمال وقوع انقلاب عسكري .. لان هذه الانباء تضر بصورة تركيا في الخارج وتثير شكوكا حول ديمقراطيتها .

ويرى محللون انه رغم التوتر بين القوات المسلحة والحكومة فان الجيش يتردد في القيام بانقلاب عسكري لاسباب من اهمها الحفاظ على صورة تركيا في الخارج .

وقال حسن اكينتش احد مسئولي الحكومة قبل الاجتماع انه سيسفر عن خفض حدة التوتر السياسي في البلاد التي زادت مع نشر قوات من الجيش في مقاطعة سينكان بانقرة ردا على اجتماع احتجاجي حضره السفير الايراني لدى تركيا .

وعلى صعيد اخر ذكرت الصحف التركية امس .. ان تانسو تشيللر اعلنت بشكل واضح .. انها قد تتحالف مع حزب الرفاة الاسلامي انتخابيا وليس حكوميا .. مؤكدة استقرار الحكومة حتى عام الفين .. وهو ما اعلنه أربكان .

وذكرت الصحف ايضا ان تشيللر اعلنت بشكل واضح معارضتها للقرارات التي يصر اربكان على اصدارها باطلاق حرية الملابس .. مما يتيح للمحجبات الانخراط في الجامعة والعمل في دوائر الدولة الرسمية بدون ضغوط .

تشللر



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

تركيا بين الديمقراطية والجيش
أزمة حزب الرفاه أصبحت بركانا يهدد الاستقرار الداخلى

تحليل يكتبه:
محمد مصطفى شبردى

تعيش تركيا فى أزمة سياسية اجتماعية منذ تولى نجم الدين اربكان رئاسة الوزراء.. والسبب ان أربكان هو زعيم حزب الرفاه الاسلامى. وتركيا دولة علمانية وهكذا تؤكد مبادئها.. ولكنها فى نفس الوقت تحترم الديمقراطية. وعندما نجح حزب الرفاه فى الانتخابات حاولت الاحزاب الاخرى خاصة حزب الطريق القويم بزعامة رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر وحزب الوطن الام بزعامة مسعود يلمظ - حاولوا منع وصول حزب الرفاه للحكم. ولكن الزواج بين الحزبين فشل. وتوجهت تشيلر إلى حزب الرفاه واتحدت معا فى ائتلاف شائك.. وتولى اربكان رئاسة الوزراء.

ومنذ تولى اربكان لمنصبه بدا واضحا حجم المشاكل التى سيواجهها الرجل وحزبه، فهو امام العالم حزب اسلامى.. وكلمة «اسلامى» تثير مخاوف الغرب.. وتركيا دولة تهتم بها امريكا واوروبا. وعلى الصعيد الداخلى وجد اربكان ان جميع تحركاته تحت المنظار السياسى للقيادات العلمانية.. يهاجمونه ويفسرون ما يفعله خوفا من تطور قيادته للحكومة للتاثير على الراى العام وكسب التاييد لحزبه..

وبالفعل اصبح كل تحرك لاربكان له مردود وتاثير خارجى وداخلى. امريكا تحذر تركيا من تحركات رئيس وزرائها... والرئيس التركى سليمان ديميريل يؤكد استمرار السياسة العلمانية للدولة.. واعلان اتفاقيات مسكرية مع اسرائيل وهذا امر اثار العرب والمسلمين.. كيف لرئيس وزراء تركيا الذى يتزعم حزبا اسلاميا ان يوقع على اتفاق مع اسرائيل.. ثم جاء اتفاق الغاز الطبيعى مع ايران ليثير غضب امريكا التى فسرته على انه تعاون مباشر بين الاحزاب الاسلامية .. وانبرى الخبراء ليتحدثوا عن التعاون بين المتطرفين فى تركيا وايران.. و.. و.. ظهرت عشرات التفسيرات كلها ضد اربكان وكان الرجل ليس من حقه التصرف من وجهة نظره.

وعلى الصعيد الداخلى فوجىء اربكان بزيادة حدة الصراع البارد مع العلمانيين إلى حد جعله يصرح اكثر من مرة انه يحترم دستور البلاد ويحترم الديمقراطية. ولكن ماذا يفعل حزب اسلامى فى دولة علمانية اذا اعلن انه سيحترم ذلك!!؟ وظهرت مشكلة جديدة امام اربكان عندما تصاعد الصراع ليشمل الجيش التركى.. وهذا امر خطير للغاية.

فالجيش فى تركيا لا يتدخل فى نظام الحكم.. ابدا.. ولكنه يحميه ويلوح بقوته وقوة قياداته. وهذه القيادات تريد ان تحمى مبادىء اتاتورك وتحمى ايضا الدولة القائمة من اى خطر داخلى. وبالتالى اصبح الجيش طرفا فى الصراع الدائر. وليس هذا من مصلحة اى حزب على الاطلاق لا حزب الرفاه ولا حزب الطريق القويم او حزب الوطن الام.

وظهرت حدة التوتر بين الجيش والحكومة الجديدة عندما قرر الجنرالات استعراض عضلات رجالهم وقوتهم فى مناورات بالدبابات، فى منطقة سينكان فى انقرة فى بداية شهر فبراير الماضى. وسبب هذه المناورات هو تحجيم واخافة الحكم المحلى فى المنطقة.

فلقد قام المجلس المحلى بها والذى يتحكم فيه احد اعضاء حزب الرفاه الاسلامى باقامة يوم احتفالى بالقدس. وفى هذا الاحتفال تحدث سفير ايران.. وقامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن.. وزادت المشاكل فوق راس اربكان.. قال العلمانيون هذا ما كنا نحذر منه.. واعتبروا هذا الحفل بداية المشاكل المحلية وانعكاسا خطيرا لما يجرى فى البلاد على صعيد الاحزاب والبرلمان.. وهكذا اصبح هناك خطر جديد فى تحكم حزب الرفاه فى المحليات.



المصـدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

الاسلام والديمقراطية

والازمة هنا ـ لو وقفنا امامها ـ هى الاسلام والديمقراطية.. تركيا وكبار رجالها لا يستطيعون منع تولى اى مسئول منصبه لان تركيا بلد ديمقراطى. ومجرد محاولتهم لمنع ذلك معناه تخليهم عن الديمقراطية وهذا معناه عودة الجيش وانهيار الاقتصاد ومشاكل لا حصر لها. وفى نفس الوقت لا يستطيع حزب الرفاه الضغط ورفض النظام العلمانى بالكامل لانه حزب يعمل فى ظل هذا النظام واى تحرك خاطىء سيؤدى إلى كارثة للديمقراطية. وسياسة حزب الرفاة هى التقدم ببطء ومحاولة تجنب العقبات.. وتجنب تدخل الجيش. فإذا زار اربكان باكستان فعليه زيارة اسرائيل مثلا.. واذا احتفلوا بيوم القدس فعليه ان يعلن احترامه للعلمانية.. كل ذلك ادى إلى خروج الاشاعات القوية عن احتمال وقوع انقلاب ضد الائتلاف الحاكم وحاولت القوى السياسية اقناع تانسو تشيلر بالانسحاب من الحكومة لاسقاطها واجراء انتخابات مبكرة. ولكن تشيلر ترفض لهذا معناه انتصار الاحزاب الاخرى.. وفشل حزبها.. وهى تلعب دورا سياسيا خطيرا وعينها على رئاسة الوزارة.

وجاء الاجتماع الاخير لمجلس الامن القومى التركى ليؤكد ان البلاد اصبحت تعيش فى ازمة داخلية حقيقية. استمر اجتماع المجلس الذى يتهيمن عليه قيادات الجيش تسع ساعات كاملة وناقش المجلس الازمة.. وخرج ببيان قوى خطير حيث اكد ان المجلس سيتخذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن المبادىء العلمانية للجمهورية التركية وانه لن يسمح بحدوث اى تنازل فى تطبيق المبادىء الدستورية والقوانين التى تضمن تقدم تركيا فى اطار نظام ديمقراطى على طريق الحضارة العصرية ووفقا لمبادىء اتاتورك. واضاف البيان ان هناك مجموعات وصفها بالتخريبية تحاول تقسيم الدولة بين علمانى وغير علمانى وقرر المجلس ابلاغ الاجراءات للحكومة.. وعليها الالتزام بها تماما.. واكدت التقارير ان المجلس منح رئيس الوزراء نجم الدين اربكان فرصة اخيرة فى تعديل الموقف. وبدد الاجتماع المخاوف من الانقلاب العسكرى المزعوم.

ولم يتبق سوى دور اربكان القادم.. فلاشك ان الرجل يتحرك ضمن سياسة حزبية.. وان الازمة التى يواجهها لا يحسد عليها.. والجيش اصبح واضحا تماما فى انذاره فهل سيلتزم به اربكان؟!



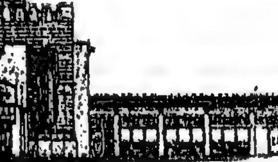
المصدر : الشباب المصري

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

الدين والحياة

يقدمه :

إبراهيم أبوداه :



معركة الحجاب بين تركيا وافغانستان

في الوقت الذى نجحت فيه الاتجاهات العلمانية في تركيا بوقف تقديم مشروع قانون حرية الحجاب الى البرلمان التركى والذى كان بموجبه يتم رفع الحظر المفروض على الحجاب والسماح للموظفات في دوائر الدولة والطالبات في الجامعات ومختلف المراحل التعليمية بحرية ارتداء الحجاب ، اتخذت حركة « طالبان » المسيطرة على العاصمة الافغانية كابول عدة قرارات في عكس الاتجاه .

وقررت الحركة فرض النقاب على جميع النساء ودعت الى ارتداء ثياب فضفاضة واسعة تغطى جميع جسد المراة من الراس حتى اخمص القدمين ولايسمح فيه الا للعينين في مستوى العين للنظر منهما .

وفي حين تطالعنا الاخبار بخروج مظاهرات نسائية تطوف شوارع العاصمة التركية انقرة تندد فيها المتظاهرات بالحجاب ـ وتطلق على نفسها اسم « مسيرة النساء ضد الشريعة » تاتينا الانباء من كابول بان المهلة التى منحتها حركة طالبان للرجال في افغانستان من اجل اطلاق اللحى ، قد قاربت على الانتهاء حيث منحت الحركة رجال افغانستان فرصة عشرة ايام لاطلاق اللحية ، ومن لم يطلق لحيته من الرجال خلال هذه الفترة سيعاقب بالاعتقال ولن يسمح له بمغادرة السجن الا بعد ان تصبح لحيته طويلة جدا .

واذا كانت مسيرة النساء ضد الشريعة في تركيا والتى كان قد دعا اليها حزب الشعب وبعض الحركات اليسارية في تركيا ادت الى مزيد من التعاطف مع حزب الرفاه الاسلامى صاحب المشروع بقيادة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء ، والذى اكسبته هذه المسيرة ارضية وشعبية جديدة خصوصا بعد اعلان اربكان بانه متمسك بعلمانية تركيا التى تنادى بالحرية الدينية وان مشروع قانونه يعطى الحرية الدينية للنساء كما تنادى العلمانية .

وقد ادى ذلك الى ان كثير من الاحزاب اعلنت براءتها من تلك المظاهرة ، وسحبت تاييدها لها ، بعد ان ادانتها اغلبية الاوساط التركية ووصفتها بانها حملة مكشوفة للهجوم على الاسلام وانها معادية للقيم والتقاليد والاخلاق .



العلمانية شعار الأمن التركى

□ انقرة – وكالات الأنباء :

تعهد مجلس الأمن القومي التركى امس بالدفاع عن المبادىء العلمانية للبلاد واتخاذ اجراءات صارمة لمكافحة التطرف الإسلامى وحذر المجلس الحكومة التى يتزعمها الإسلاميون من الابتعاد عن تلك المبادىء. واعلن المجلس فى بيان اذاعته محطة تليفزيون TRT التابعة للدولة ضرورة «عدم تقديم تنازلات بشان تطبيق قوانين ودستور الجمهورية الذى يضمن النظام الديمقراطي».

وفى إشارة واضحة إلى القلق الذى أثارته بعض الشخصيات السياسية مؤخراً من احتمال حدوث انقلاب دعا البيان مختلف المسئولين فى البلاد إلى عدم القيام بتكهنات من شانها بث الشكوك حول الديمقراطية فى تركيا والإساءة إلى صورة البلاد فى الخارج. ولم يوضح البيان طبيعة الاجراءات المقرر اتخاذها ضد الإسلاميين المتطرفين.

وكان اجتماع المجلس الذى حضره رئيس الوزراء الإسلامى نجم الدين اربكان قد استغرق 9 ساعات حتى الساعات الأولى من صباح أمس.

ومن ناحية اخرى أعلنت وزارة الخارجية التركية أن مجلس الأمن القومى التركى قرر السعى لإدراج تركيا ضمن الدول المرشحة للإنضمام إلى عضوية الاتحاد الاوروبى كعضو كامل عام 1997.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

إربكان يؤكد «الانسجام التام» بين «الرفاه» والحكومة والجيش

انقرة - ا.ف.ب - عقد نجم الدين إربكان رئيس الوزراء التركى امس اجتماعا للهيئة القيادية لحزب الرفاه كرر فيه تاكيده ان قادة الجيش التركى واعضاء الائتلاف الحكومى ورئيس الجمهورية فى «انسجام تام». واضاف إربكان ان تسعين بالمائة من الصحف نشرت اخبارا «مغلوطة» فى اعقاب اجتماع مجلس الامن القومى. ووصف إربكان الصحف الاوسع انتشارا فى تركيا بانها «تركيا الثرثارة».

وعلق إربكان على احتمال اجراء تعديل وزارى بالحكومة التركية بانه من صنع «مفتعلى المشكلات» ووصف اداء الوزراء فى الحكومة بانه جيد.

واعلن رئيس الوزراء التركى ان حزب «الرفاه» هو «الضامن الاكبر للديمقراطية والسلام» فى البلاد وصرح بانه سيجتمع اليوم الاثنين - ولمدة ثلاثة ايام بزعماء الاحزاب السياسية الممثلة فى البرلمان للعمل على خفض «التوتر» فى البلاد

ومن ناحيته ذكر زعيم حزب الوطن الام المعارض مسعود يلماظ أنه سيطالب إربكان بالاستقالة من منصبه خلال لقائهما الذى سيعقد يوم الاربعاء القادم. وقال يلماظ ان تركيا لا يمكن أن تستمر بهذه الحكومة التى ستفشل فى إعادة الاستقرار السياسى للبلاد.



المصدر :

التاريخ : ٣ ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجيش التركي يقدم للحكومة ٢٠ اقتراحا لمواجهة المتطرفين

رسالة من ديميريل إلى رافسنجانى لاحتواء الأزمة

انقرة - طهران - باريس - وكالات الانباء:

قدم الجيش التركي الى الحكومة عشرين اقتراحا لمكافحة نشاط المتطرفين فى البلاد. وذكرت صحف انقرة ان من بين هذه الاقتراحات التصدى للمساعي المنسوبة الى ايران لزعزعة النظام وتنشيط النظام القضائي والوقوف فى وجه دعوات تطبيق الشريعة الاسلامية وعدم السماح بالراى الذى يتعارض مع المبادىء العلمانية وتسييس الدين وكانت هذه الاقتراحات قد عرضت قبل ايام خلال اجتماع مجلس الامن القومى التركى الذى يضم كبار المسئولين السياسيين والعسكريين فى البلاد والذى وجه تحذيرا شديدا لرئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاة» الاسلامى نجم الدين اربكان.

وفى باريس دعا الان جوبيه رئيس الوزراء الفرنسى تركيا الى مواصلة طريقها نحو اوربا وتوطيد الديمقراطية مؤكدا ان لتركيا مكانها الكامل فى المجتمع الاوربى. واضاف جوبيه خلال مؤتمر صحفى عقد فى اطار اجتماع برئاسة الاتحاد الديمقراطى الاوربى بمقر رئاسة الحكومة فى باريس ان فرنسا لم تتخل عن الامل طوال فترة المفاوضات بين الاتحاد الاوروبى وتركيا. واشار الى ان فرنسا لا تتدخل فيما يجرى فى تركيا.

وقال جوبيه رئيس الاتحاد الديمقراطى الاوربى الذى تاسس عام ١٩٧٨ ان تركيا هى احدى دعائم العالم الحر وانه بالرغم من مشكلات حقوق الانسان والاكراد والمشكلة القبرصية فانه من غير المقبول ترك تركيا تواجه مشاكلها بمفردها.

ويضم الاتحاد الديمقراطى الاوربى ٤٠ تنظيما سياسيا و٢٩ دولة من بينهم ١٢ دولة عضوا فى الاتحاد الاوربى.

وتعليقا على تطورات الاوضاع الداخلية فى تركيا قالت صحيفة «الرياض» السعودية ان تركيا ذات اهمية كبيرة لاوربا من الناحية الاستراتيجية وانها قد تكون مرشحة للقيام بادوار كبيرة، الا ان هذه المهام تصطدم بالواقع الداخلى غير المستقر. وقالت صحيفة «الاتحاد» الاماراتية ان تراجع اربكان عن بعض مواقفه المعلنة ارضى العسكريين الاتراك ولكنه لم يهدىء من مخاوفهم من احتمال وصول الرفاة الى الحكم منفردا، واوضحت ان هناك ازمة محدقة بحكومة اربكان.

وفى تطور مفاجىء وصل الى طهران امس على تويجان مساعد وزير الخارجية التركية فى زيارة لايران تستهدف احتواء الازمة الدبلوماسية بين البلدين والتى تبادلا فيها طرد السفراء. وذكرت مصادر ايرانية ان تويجان يحمل رسالة من الرئيس التركى سليمان ديميريل الى نظيره الايرانى هاشمى رافسنجانى لم تذكر شيئا عن مضمونها، ويعتقد ان الرسالة تتعلق بسبل انهاء الازمة بين طهران وانقرة. واعربت وزارة الخارجية الايرانية عن رغبة ايران فى اقامة علاقات طيبة مع جيرانها ومنهم تركيا على اساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وقالت ان طهران تاسف «للتصريحات غير المسئولة» التى تصدر عن بعض المسئولين الاتراك ضدها.

٠٠١٠٥٤



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

على مشارف قرن جديد

تركيا «الأربكانية»

.. تبحث عن هوية

يبدو ان ازمة البحث عن هوية فى تركيا لن تجد طريقها إلى الحل بسهولة مع اقتراب القرن الحالى من نهايته .. فالصراع مازال على اشده بين أنصار ومعارضى العلمانية التى وضع اسسها كمال الدين اتاتورك فى نهاية العشرينات من هذا القرن .. ولم يقف الامر خلال الشهور القليلة الماضية عند هذا الحد بل ظهرت تفريعات أخرى لقضية « الهوية» حيث تعالت اصوات تنادى بالاندماج الكامل لتركيا مع دول الاتحاد الاوروبى فى حين ظهرت اصوات اخرى تدعو للاتجاه شرقا حيث يتمركز نمور اسيا.

السبب الرئيسى فى عودة الحديث عن أزمة الهوية يتركز «حول وصول حزب « الرفاه» الإسلامى بزعامة نجم الدين اربكان إلى رئاسة الائتلاف الحكومي فى تحول اثار حفيظة العلمانيين ، ودفع البعض إلى الحديث عن امكانية تدخل الجيش للمرة الرابعة فى تاريخ البلاد من اجل الحفاظ على مبادىء اتاتورك.

وقد نجحت القوى العلمانية فى تشكيل جبهة قوية لمحاربة اربكان على راسها الرئيس سليمان ديميريل نفسه الذى حذر حزب الرفاه عدة مرات من الخروج على نهج الحكومات السابقة .

ورغم ان اربكان لم يخرج بشكل واضح عن هذا النهج إلا من خلال اتفاق للتعاون فى مجال البترول مع ايران ، إلا ان الحرب لاتزال مستمرة ويتوقع أن تشهد تصعيدا قويا خلال الفترة القادمة .

وقد وصفت مصادر تركية تدخل الجيش لحسم المسألة لصالح العلمانيين بانه أمر وشيك الحدوث باعتبار القوات المسلحة التركية إحدى ركائز العلمانية .

وفى غضون هذا الصراع بين العلمانية ومعارضيها برز الحديث عن هوية تركيا .. هل هى اوروبية أم اسيوية؟.

وساعد على اشتعال الازمة حالة عدم الحسم التى تميز مساعى انقرة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الاوروبى ـ الامر الذى يصفه بعض الأتراك بانه اهانة مقصودة .

وتقول صحيفة هيرالد تريبيون ان أوروبا وضعت شروطا واضحة لانقرة فى مقدمتها تحسين السجل الخاص بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الحفاظ على المبادىء العلمانية والعمل على التوصل إلى تسوية مناسبة فى الصراع مع اليونان حول بعض الجزر فى بحر « ايجه» فضلا عن الأزمة القبرصية .

اما نجم الدين اربكان اول رئيس وزراء مسلم لتركيا العلمانية فقد انحاز مؤخرا إلى التيار الذى يتهم الاتحاد الاوروبى بازدراء أنقرة .

وانطلاقا من هذا رفض اربكان التوجه الى دبلن فى ديسمبر الماضى حيث كانت تعقد قمة الاتحاد الاوروبى وذلك لان الدعوة الموجهة إلى بلاده كانت لمجرد حضور حفل عشاء جاء بعد انتهاء الاجتماعات الرسمية لرؤساء الدول

ورغم هذا اعلن اربكان انه سيواصل مساعيه من أجل الحصول على عضوية الاتحاد الاوروبى مستغلا فى ذلك وضع تركيا القوى فى حلف شمال الاطلنطى.

وحتى تتمكن تركيا من فتح الابواب الاوروبية المغلقة ستظل مدينة استانبول شاهدا على حالة الإنقسام الشديدة ، بين من يرنو ببصره إلى الشمال حيث فيينا وباريس وبرلين ، وبين من يتجه إلى الشرق والجنوب حيث بغداد وطشقند وبكين .

وإلى ان يتمكن الاوروبيون من نسيان دخول جحافل تركيا العثمانية حتى فيينا عام ١٦٨٣، فإن المسألة تبدو صعبة الحل والرؤية اكثر ضبابيه ، خاصة أن وجود حزب «الرفاه الإسلامى» بزعامة اربكان على رأس الحكومة التركية صار امرا واقعا .

لهذا السبب لا يتوقع ان يقبل الاتحاد الاوروبى منح العضوية لتركيا فى الوقت الحالى انتظارا لحدوث اى تحول .. حتى لو كان ذلك فى شكل انقلاب يقوم به الجيش .. الحارس الاول للعلمانية فى تركيا .

أشرف أصلان



أربكان يستبعد تعديلاً وزارياً وديميريل يرفض "التدخل" الايراني

٢٠ مطلباً للجيش التركي: لا تساهل مع دعاة تطبيق الشريعة

□ طهران - من غسان بن جدو:
□ انقرة - «الحياة»:

■ حاول رئيس الوزراء التركي زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي نجم الدين أربكان استبعاد كل ما يتردد في انقرة عن ضغوط مارسها الجيش خلال اجتماع مجلس الأمن القومي التركي اول من امس، لثنيه عن السعي الى تشريعات اسلامية. وراس اربكان امس اجتماعاً لقيادة حزبه هو الثاني خلال يومين واعلن ان «الرفاه هو الضامن الاكبر للديموقراطية والسلام في تركيا»، مؤكداً عدم وجود اي خلاف بين الحكومة والمؤسسة العسكرية. وحمل بعنف على الصحافة واصفاً اياها بانها «تركيا الثرثارة»، واتهمها بنشر معلومات غير صحيحة.

لكن الصحافة التركية كشفت امس ان قادة الجيش قدموا الى الحكومة الائتلافية خلال اجتماع مجلس الامن القومي الذي استمر تسع ساعات، لائحة بعشرين اجراء صارماً لمكافحة النشاطات الاصولية في البلاد، تشدد خصوصاً على مراقبة المعاهد الدينية وتمويل الجمعيات الدينية واغلاق معاهد تعليم القران التي يسيطر عليها الاسلاميون الناشطون والتصدي لدعاة تطبيق الشريعة.

وقال اربكان خلال لقائه قادة حزب «الرفاه» امس ان «قادة الجيش واعضاء الائتلاف الحكومي ورئيس الجمهورية هم جميعاً في انسجام تام واذا قراتم البيان (الصادر عن مجلس الامن القومي) سترون ان جميع الاعضاء متفقون تماماً على ضرورة حفظ الهدوء والسلام في البلاد». ووصف اجتماع المجلس بانه «مفيد جداً ومثمر» وقال ان «البيان واضح، فهو ينصح بتفادي التسبب في توترات جديدة والقيام بنشاطات تحريضية غير مفيدة ويدعو الى الحفاظ على الهدوء في البلاد».

وزاد ان «الرفاه هو الضامن الاكبر للديموقراطية والسلام في تركيا»، مشيراً الى ان «تسعين في المئة



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ .... ١٩٩٧

من الصحف نشرت الاحد (امس) اخباراً مغلوطة، وهي تخطئ في استخدام مجلس الامن القومي كوسيلة لخدمة اهدافها الخاصة». ووصف الصحف الواسعة الانتشار في بلاده بانها «تركيا الثرثارة».

وسئل عن احتمال اجراء تعديل حكومي فاجاب ان «هذا ايضاً هو من فعل تركيا الثرثارة. ان الحديث عن تعديل في الحكومة رغم الاداء الجيد للوزراء هو من صنع مفتعلي المشاكل». واعلن انه سيجتمع اعتباراً من اليوم ولمدة ثلاثة ايام مع زعماء الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من اجل «العمل معاً لخفض التوتر» في البلاد. لكن وزير الطاقة رجائي كوتان اكد ان «الرفاه لن يغير سياسته. سيحتفظ بوجهات نظره وسيعمل في اطار اتفاق الائتلاف» مع حزب «الطريق الصحيح» بزعامة تانسو تشيلر. وتابع ان التدابير التي يدعو اليها الجيش للتصدي للاسلاميين «موجودة اساساً على جدول اعمال الحكومة».

وبين التدابير الصارمة التي طالب بها الجيش، وفقاً ما اوردته كل الصحف التركية التصدي لجهود نسبت الى ايران لزعزعة النظام، وتفعيل النظام القضائي، والوقوف في وجه الدعوات الى تطبيق الشريعة الاسلامية، وعدم السماح بالزي الذي يتعارض مع المبادئ العلمانية، ورفض تسييس الدين. وتضم اللائحة ايضاً التي يعتقد ان الجيش سربها الى وسائل الاعلام، مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية، والتطبيق الحرفي للقوانين الثمانية الواردة في الدستور التركي المتعلقة بالمبادئ الاساسية للجمهورية العلمانية، والحؤول دون اختراق الاسلاميين اجهزة الدولة خصوصاً البلديات التي يسيطر عليها حزب «الرفاه»، وتحويل المدارس الدينية المخصصة لتخريج الائمة الى مدارس مهنية. واقترح العسكريون اغلاق معاهد تعليم القرآن التي يسيطر عليها الاسلاميون، وزيادة فترة التعليم الابتدائي من خمس سنوات الى ثماني سنوات.

ودعا الجيش البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون من عناصر

«الرفاه» الى الكف عن توظيف الضباط المسرّحين من الجيش بسبب ميولهم الاسلامية. وشدد على منع بيع بنادق الصيد المتعددة الفوهات او اقله فرض رقابة صارمة عليه، ووضع قائمة بمشتري هذه البنادق. وازداد بيع هذه البنادق في الاشهر الاخيرة، ويعتقد العلمانيون ان ذلك عائد الى اقبال الناشطين في «الرفاه» على «التسلح».

والتقى الامين العام لمجلس الامن القومي ايلهان كيليتش امس كلاً من اربكان ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر، شريكة «الرفاه» في الائتلاف الحكومي. ونقلت صحيفة «حريت» عن مسؤول عسكري رفيع المستوى قوله: «حققنا هدفنا، وسنراقب تطبيق هذه الاجراءات. فعلنا ما كان يجب ان يفعله البرلمان». وافادت صحيفة «راديكال» ان البارز في التدابير التي اصر عليها الجيش التزام الحظر على ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية، ومراقبة التعليم الديني والتحرك ضد اتباع الصوفية، وذلك في اطار التصدي للمد الاسلامي في تركيا. وبثت شبكة «ان. تي. في» التلفزيونية التركية امس ان اربكان سيستقبل اليوم رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال، وغداً رئيس حزب «الوطن الام» مسعود يلماظ ويستقبل الاربعاء رئيس حزب الوحدة الكبرى. واشارت الشبكة الى ان رئيس الوزراء طلب لقاء رئيس حزب اليسار الديموقراطي بولنت اجاويد.

وشدد يلماظ امس على انه سيطالب اربكان بالاستقالة حين يلتقيه. ونقلت وكالة «الاناضول» عن يلماظ الموجود في باريس قوله: «اذا سمعتم تصريحات اربكان والناطقين باسمه، تعتقدون ان مجلس الامن القومي ناقش توتراً مصطنعاً ووجه تحذيراً الى احزاب المعارضة ووسائل الاعلام». وتابع ان «تركيا لا يمكن ان تستمر بهذه الحكومة. مشكلة تركيا هي اعادة الاستقرار السياسي، ولن تنجح في ذلك مع هذه الحكومة». واعتبر ان حزب «الرفاه» هو «عقبة امام تركيا امل بان تتمكن قريباً من تخطيها بالوسائل الديموقراطية».



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣

في باريس (ا ف ب) اكد رئيس الوزراء الفرنسي الان جوبيه في وقت
متقدم ليل السبت ان فرنسا تامل بان «تواصل تركيا طريقها باتجاه
اوروبا، لان لها مكانها الكامل في العائلة الاوروبية» وان «توطد
الديموقراطية». وذكر ان فرنسا «لا تتدخل بما يجري في تركيا»، رداً على
سؤال عن موقف مجلس الامن القومي التركي. واشار رئيس الاتحاد
الديموقراطي الاوروبي الوا موك الى ان تركيا هي «احدى دعائم العالم
الحر» وعلى رغم «مشكلات حقوق الانسان والاكراد، اضافة الى المشكلة
القبرصية، فان «من غير المقبول ترك تركيا تواجه مشاكلها بمفردها».

أنقرة – طهران

على صعيد الازمة بين انقرة وطهران، اكد الرئيس سليمان ديميريل
في رسالة الى نظيره الايراني هاشمي رفسنجاني، حملها الموفد الخاص
للرئيس التركي نائب وزير الخارجية علي تويجان ان تركيا ترغب في
علاقات جيدة مع ايران وعلى البلدين «ان يكونا اكثر انتباهاً في شأن
بعض النقاط» كما افادت وكالة «الأناضول» للانباء.

وتندرج زيارة تويجان في اطار الازمة الديبلوماسية التركية –
الايرانية التي نجمت عن تصريحات مؤيدة لتطبيق الشريعة ادلى بها
السفير الايراني في انقرة محمد رضا باقري اخر كانون الثاني (يناير)
الماضي.

واضافت وكالة «الاناضول» ان ديميريل «شدد» في رسالته على ان
تصريحات السفير وتصريحات القنصلين الايرانيين في اسطنبول
وارضروم (شرق تركيا) «اثارت استياء» الراي العام التركي. واضاف
ديميريل ان على تركيا وايران «الحرص على المصالح المتبادلة» وعلى امن
حدودهما و«احترام مبدأ عدم التدخل» في الشؤون الداخلية واوضحت
الوكالة ليل السبت ان الرئيس التركي «اشار الى استمرار انزعاج تركيا»
على الحدود المشتركة، وكان يلمح الى استخدام الاراضي الايرانية من
قبل عناصر من حزب العمال الكردستاني.

وكانت ايران طردت سفير تركيا لديها وقنصلها العام في مدينة
ارومية. وقال مصدر رسمي في وزارة الخارجية الايرانية لـ «الحياة» ان
موفد الرئيس التركي اجتمع الى مساعد وزير الخارجية الايراني لشؤون
اسيا والمحيط الهادي علاء الدين بروجردي، واكد ان انقرة تولي
«اهتماماً بالغاً لتعزيز علاقاتها» مع طهران، وشدد على ان قيام علاقات
«حسن جوار» بين البلدين «مهم على كل الصعد، وهي كانت ولا تزال
تحظى باهتمام خاص لدى قادة البلدين». واعتبر بروجردي ان إيفاد
تركيا مبعوثاً خاصاً في هذا الوقت «يؤكد الاهمية التي توليها انقرة
لعلاقاتها مع الجمهورية الاسلامية».

ونوهت اذاعة طهران بإيفاد ديميريل مبعوثاً خاصاً الى رفسنجاني،
واعتبرت ذلك «مبادرة طيبة تهدف الى تطويق اي ازمة وتحسين
العلاقات» بين البلدين. ورات ان ديميريل «حريص على التهدئة وتخفيف
حدة التوتر» بعد تبادل طرد ديبلوماسيين. واتهمت الاذاعة واشنطن
بالوقوف وراء هذا التوتر، واكدت ان الادارة الاميركية «مارست ولا تزال
ضغوطاً شديدة على مسؤولين في انقرة من اجل عرقلة تعزيز العلاقات
بين الجمهورية الاسلامية وتركيا». ويتوقع ان يستقبل رفسنجاني
المبعوث التركي اليوم.

يذكر ان باقري دعا في «يوم القدس» الى تطبيق الشريعة الاسلامية
في تركيا، وحض انصار حزب «الرفاه» على الجهر باصوليتهم. واحتجت
طهران بشدة الاسبوع الماضي على تصريحات لنائب رئيس الاركان
التركي الجنرال تشيفيك بير ادلى بها في واشنطن معتبراً ان ايران دولة
ارهابية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : .... الأهرام

التاريخ : ١٩٩٧

نذر مواجهة بين الجيش وحكومة أربكان فى تركيا

رئيس الوزراء يرفض اتخاذ إجراءات ضد الإسلاميين بناء على طلب الجيش

مظاهرة حاشدة معادية لحكومة «الرفاه» فى اسطنبول

أنقرة ـ وكالات الأنباء: تصاعدت حدة المخاوف من حدوث مواجهة بين الجيش التركى والحكومة الائتلافية بعد رفض رئيس الوزراء التركى نجم الدين أربكان مطالب الجيش بتبنى خطة لوقف أنشطة الإسلاميين واتخاذ إجراءات صارمة ضدهم. وصرح أربكان بأن مجلس الأمن القومى التركى الذى يضم كبار القادة المدنيين والعسكريين يعتبر هيئة استشارية لايمكنها مطالبة الحكومة بإصدار القوانين. وقال إن الحكومات التركية تشكل داخل البرلمان وليس فى مجلس الأمن القومى.

وذكرت الصحف التركية أن أربكان يرفض أوامر الجيش وهى لائحة من ٢٠ بندا لوقف صعود الاتجاه الإسلامى بحجة أن ناخبى حزب الرفا الإسلامى الذى يتزعمه سيرفضون تطبيق تلك الإجراءات ضد الإسلاميين.

وفى إطار مشاورات أربكان مع الأحزاب السياسية للتخفيف من حدة التوتر فى البلاد، اجتمع رئيس الوزراء التركى مع بولندا جاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطى أمس لكن أجاويد خرج من الاجتماع ليعلن عن تحذيره لأربكان من الخروج عن الخط الرسمى العلمانى وعدم احترام الديمقراطية. وقال إنه طالب رئيس الوزراء بالاستقالة إذا لم يأبه بتلك التحذيرات.

فى الوقت نفسه، ردت القيادات العسكرية التركية بعنف على تصريحات أربكان التى قال فيها إن هناك حالة «انسجام تام» بين الحكومة والرفا والجيش. وقال مسئول عسكرى بارز إن القوات المسلحة ليست فى «تجانس» إلا مع أولئك الذين يدافعون عن المبادئ العلمانية للجمهورية التركية.

وفى مدينة اسطنبول خرج الآلاف من المتظاهرين فى مسيرة حاشدة بشوارع كبرى المدن التركية للاحتجاج على حكومة أربكان. وردد المتظاهرون، ومعظمهم من النساء شعارات معادية للحكومة فى ميدان «تقسيم» الذى يعتزم الرفا بناء مسجد كبير به فى تحد للعلمانيين.

وتواجه حكومة أربكان اقتراعا فى البرلمان اليوم بتوجيه اللوم إليها فى الوقت الذى يجتمع فيه أربكان بزعيم المعارضة مسعود يلماظ فى إطار المشاورات مع الأحزاب السياسية. وكان يلماظ قد صرح فى وقت سابق بأنه سيطالب أربكان بتقديم استقالته.

وتنص خطة الجيش على منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية فى محطات الإذاعة والتليفزيون وفرض قيود صارمة على ارتداء الزى الإسلامى ومنع العناصر الإسلامية المتشددة من التسلل إلى الإدارات الحكومية وفرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية التى تسيطر عليها الجمعيات الإسلامية والتى تعد من أهم مصادر تمويل حزب الرفاء فضلا عن إغلاق مدارس تخريج الأئمة وتحويلها إلى مدارس مهنية وفرض رقابة على التعليم الدينى فى البلاد.

على صعيد آخر، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية سرمد أتاقانلى أن بلاده ترغب فى إنهاء الخلاف الدبلوماسى مع إيران الذى نشأ نتيجة مشاركة السفير الإيرانى لدى أنقرة فى احتفال إسلامى بيوم القدس نظمه حزب الرفا. وقال المتحدث إن أنقرة ترغب فى عودة العلاقات إلى طبيعتها.

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

الجيش التركي يواصل ضغوطه على أربكان

مذكرتان بحجب الثقة عن الحكومة للمرة الثانية خلال أسبوع

أنقرة – وكالات الأنباء :

صعد الجيش التركي من ضغوطه على رئيس الوزراء نجم الدين أربكان وأكد الجنرال ايرول اوزكسناك وهو أحد كبار القادة العسكريين الأتراك ان الجيش التركي سيتعاون فقط مع الذين يؤمنون بالجمهورية ويحترمون مبادئها .

تأتي هذه التصريحات بعد يوم واحد من تأكيد رئيس الوزراء انه لايوجد أي خلاف بين الحكومة والجيش ..

وقد أدت تحذيرات الجيش لأربكان إلى إنخفاض سعر الأسهم في البورصة التركية حيث حققت إنخفاضا بلغ ٢١ نقطة في مؤشر اى . ام . كيه ناشيونال أمس ..

من جهة أخرى يبدأ البرلمان التركي اليوم الثلاثاء مناقشة مذكرتين تقدم بهما حزب «الوطن الأم» المعارض بزعامة مسعود يلمظ لحجب الثقة عن حكومة نجم الدين أربكان بسبب ما وصفته بتصرفاتها غير العادلة في زيادة أجور موظفي الأمن وعناصر الجيش دون فئات الموظفين الأخرى .

وتشير المذكرة الثانية إلى مواقف وتصريحات شوكت كازان وزير العدل والمخالفة للقانون وانحيازه السياسي إذ سبق وان زار رئيس بلدية سينجان في السجن بعد إعتقاله من قبل قوات الأمن بسبب تصريحاته التي طالب فيها بإقامة النظام الاسلامي في البلاد ..

ومن المتوقع أن يرفض البرلمان المذكرتين لأن عدد مقاعد الائتلاف الحكومي أكثر من مقاعد أحزاب المعارضة .. وكان البرلمان قد رفض مذكرة مماثلة لحجب الثقة عن حكومة أربكان في الأسبوع الماضي تقدم بها حزب اليسار الديمقراطي .

على صعيد آخر دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل نظيره الايراني هاشمي رافسنجاني إلى عدم تدخل ايران في الشئون الداخلية لتركيا من أجل الحفاظ علي العلاقات الطيبة بين البلدين



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

في تركيا

الجيش يحاصر أربكان

رويتر :
شدد الجيش التركي الضغوط علي رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان في خلاف حول دور الدين في السياسة.

ونسبت صحف امس الي الجنرال ايرول اوزكازناك وهو من كبار قادة الجيش نفيه ضمنيا ان الجيش يتعاون بشكل وثيق مع اربكان بعد يوم واحد من تقليل رئيس الوزراء من أي خلاف مع قادة الجيش العلمانيين. ونسبت صحيفة صباح الي اوزكازناك قوله «القوات المسلحة التركية في تناغم مع من يؤمنون بالجمهورية .. وتطبيق مبادئها الاساسية .. ولا يمكن ان تكون متناغمة مع اي جهات اخري». ونشرت صحف اخري التصريحات نفسها التي قال محللون سياسيون اتراك انها تحمل اشارة واضحة للخلاف بين الجيش والاسلاميين.



اربكان

وقال اربكان يوم السبت ان قيادات الجيش والسياسيين يعيشون في تناغم كامل رغم التحذير الذي وجهه الجيش للاسلاميين.

وطلب القادة الذين يعتبرون اربكان خطرا علي العلمانية التي تلتزم بها تركيا رسميا من الحكومة الاسبوع الماضي شن حملة علي النشطين الاسلاميين. وكان من المقرر ان يجتمع اربكان مع زعيمين معارضين يساريين لاجراء محادثات حول الموقف السياسي الاخير وفقا لبيان صادر من مكتبه. وسيجتمع ايضا مع الزعيم اليميني المعارض مسعود يلماظ في وقت لاحق خلال الاسبوع.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأزمة التركية تدخل منعطفا جديدا

أربكان يتحدى الجيش ويستبعد وقوع انقلاب عسكرى

انقرة - وكالات الانباء: دخلت الازمة السياسية فى تركيا منعطفا جديدا امس حيث اعلن نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب «الرفاه الاسلامى» تحديه صراحة لمطالب المؤسسة العسكرية الا انه حاول فى الوقت نفسه تهدئة حمى الشائعات بقرب وقوع انقلاب عسكرى للاطاحة بحكومته الائتلافية.

وعقد اربكان امس سلسلة من الاجتماعات المكثفة مع قادة احزاب المعارضة فى محاولة لكسب دعمهم إلا ان زعيم اقوى احزاب المعارضة وهو بينز بيكال قائد حزب الشعب الجمهورى اليسارى خرج بعد لقائه باربكان مطالبا رئيس الوزراء بالاستقالة.

وعقب سلسلة المشاورات التى اجراها عقد اربكان مؤتمرا صحفيا اعلن فيه انه لايعتزم الاستقالة واستبعد قرب وقوع انقلاب عسكرى للاطاحة بحكومته.

وشهد اربكان اعنف هجوم له على المؤسسة العسكرية حيث وصف مجلس الامن القومى الذى تسيطر عليه بانه هيئة استشارية وليست مفوضة باعطاء توصيات للحكومة باصدار القوانين، وذلك فى اشارة الى ما انتهى اليه اجتماع مجلس الامن القومى برئاسة سليمان ديميرل يوم الجمعة الماضى ومطالبة مجلس الامن القومى باصدار تشريعات تتضمن ٢٢ مطلبا للحد من النفوذ السياسى والاقتصادى للمتطرفين الاسلاميين وبين تلك المطالب اغلاق المؤسسات الدينية التى تخالف الدستور ومدارس تعليم القران الكريم التى يسيطر عليها المتطرفون مع تحويل باقى المدارس الى اشراف وزارة التعليم ومراقبة المؤسسات المالية التى تسيطر عليها الجمعيات الدينية ومنع تحويل اموال اليها من الجمعيات المماثلة فى انحاء اوروبا.

وتضمنت تصريحات اربكان - التى ادلى بها فى مؤتمره الصحفى امس تاكيده ان حكومته جرى تشكيلها بتفويض من البرلمان وان مجلس الامن القومى لا سلطان له عليها .

ونحى اربكان باللائمة على الصحافة ودول اجنبية فى تفاقم الازمة السياسية بانقرة .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

رئاسة الأركان تؤكد أنها لن تنسجم سوى مع حكومة علمانية

"حرب بيانات" بين أربكان والجيش والمعارضة تطالب باستقالة الحكومة

☐ اسطنبول -
من اصلي ايدنتاشباش:
☐ طهران - «الحياة»:

■ تصاعد التوتر في انقرة امس بعدما رفض زعيم حزب «الرفاه» رئيس الوزراء نجم الدين اربكان تنفيذ اجراءات طالب بها الجيش للحد من النشاطات الاسلامية، وهدد بان يطالب بانتخابات جديدة، متهما الرئيس سليمان ديميريل ضمنا بمناهضة حكومته. وردت رئاسة اركان الجيش على تصريحات لاربكان قال فيها ان هناك «انسجاما» بين حكومته والمؤسسة العسكرية ببيان شدد علي ان الجيش لا ينسجم سوى مع من يلتزم المبادئ العلمانية للجمهورية التركية. في غضون ذلك اجرى اربكان اتصالات مع زعماء المعارضة الذين طالبوا باستقالة حكومته الائتلافية.

وتبادل اربكان والجيش «رسائل» عبر تصريحات وبيانات امس بعدما سعى رئيس الوزراء اول من امس الى التقليل من شان التوصيات التي اقرها مجلس الامن القومي في اجتماعه السبت الماضي. لكن رئاسة الاركان ردت امس على قول اربكان ان الانسجام كان تاماً في المجلس، واكد امينها العام الجنرال ايرول اوزغانساك ان «القوات المسلحة ليست متجانسة سوى مع اولئك الذين يدافعون عن المبادئ العلمانية للجمهورية التركية». ووصف معلقون سياسيون في انقرة الخطوات التي اتخذها الجيش عبر مجلس الامن القومي بانها «انقلاب هادئ».

والتقى اربكان زعيمي حزب اليسار الديموقراطي رئيس الوزراء السابق بولند اجاويد وحزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال في اطار لقاءات قال انها لمناقشة «نتائج» اجتماع المجلس. وقال اجاويد بعد الاجتماع ان على اربكان ان يقبل العلمانية او ينسحب من الحكومة، فيما اعتبر زعيم حزب المعارضة الرئيسي، «الوطن الام»، مسعود يلماظ ان رئيس الوزراء «يبدو كانه لم يفهم ما يجري». وقال يلماظ، وهو رئيس سابق للوزراء: «عندما سالتقيه اليوم ساطلب منه تقديم استقالة حكومته».

وتعرض اربكان الى ضغط ايضا من احد القياديين البارزين في حزبه، ايدن منديريس، نجل عدنان منديريس رئيس الوزراء الذي اعدمه الجيش في الستينات، حين دعا «الرفاه» الى «اتخاذ خطوات لتهدئة» الجيش.

ونقل عن اربكان قوله خلال لقاء مع اعضاء الكتلة البرلمانية لحزبه امس ان الذين يضغطون عليه يخطئون وهدد بالمطالبة بانتخابات جديدة، واتهم «الذي في القمة» (ديميريل) بانه يقود الحملة ضده. واعلن لاحقا في مؤتمر صحافي ان «مجلس الامن القومي لا يمكنه ان يطلب من الحكومة اعتماد قوانين. انه هيئة استشارية (...) لا يمكن الدولة ان تتذرع ببعض الحالات المتفرقة للتعرض لحقوق الانسان».

واكدت الصحف التركية امس ان اربكان يرفض مطالب الجيش ورفض توقيع وتنفيذ اللائحة التي تتضمن ٢٠ اجراء هدفها الحد من النشاطات الاسلامية لحزبه. واضافت انه تمسك بان ناخبي حزبه لن يقبلوا ابدا بتطبيق اجراءات قاسية كهذه في حق الاسلاميين. ونشرت الصحف لائحة بمطالب الجيش تضمنت منع اي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة في شبكات البث الاذاعي والتلفزيوني الاسلامية، وفرض قيود صارمة على ارتداء الملابس الدينية واجراءات لمنع الاسلاميين المتشددين من اختراق اجهزة الدولة. كذلك يطالب العسكريون برقابة حازمة على المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الجمعيات الاسلامية، وبمراقبة مشددة على شراء البنادق القصيرة الماسورة التي تقبل عناصر اسلامية على شرائها.

وخرجت في ميدان «تقسيم» وسط اسطنبول امس تظاهرة ضمت الاف العلمانيين، غالبيتهم من النساء، ورددوا اغاني الجمهوريين وشعارات مناهضة لحكومة اربكان.

العلاقات مع ايران

على صعيد آخر (أ ف ب)، اكدت انقرة امس انها تريد وضع نهاية لتبادل ابعاد الديبلوماسيين بين تركيا وايران. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية التركية سرمد عطاجانلي: «نريد ان نرى الامور وقد عادت الى طبيعتها نظرا الى مصالح البلدين ومخاوفهما الامنية المشتركة».

وكان المبعوث التركي نائب وزير الخارجية علي توجان وصل الى طهران السبت الماضي لتسليم رسالة من ديميريل الى نظيره الايراني هاشمي رفسنجاني. واضاف عطاجانلي: «سنبلغهم ان من المهم ان يبقي الجاران الآن وفي المستقبل علاقاتهما المثمرة التي تعود عليهما بالفائدة المتبادلة». وكان البلدان تبادلا ابعاد سفيريهما وقنصلين في



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارضروم التركية واورومية الايرانية.

واعرب رفسنجاني عن اسفه للاحداث الاخيرة التي شابت العلاقات بين تركيا وايران واتهم الولايات المتحدة واسرائيل، دون ان يسميهما، بانهما وراء التوتر بين انقره وطهران. وقال لدى استقباله المبعوث التركي: «للاسف هناك اياد مشبوهة لا تريد ان يستخدم البلدان ثرواتهما لتعزيز العلاقات» بينهما.



الجيش التركى ينفى التعاون مع أربكان

□ انقرة - رويتر:

نفى الجنرال «ايرول اوزكازناك» أحد كبار قادة الجيش التركي وجود تعاون وثيق بين الجيش ورئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

وكان أربكان قد قلل من شأن وجود أى خلاف مع قادة الجيش العلمانيين بشأن دور الدين في السياسة.

ونسبت صحيفة صباح إلى أوزكازناك قوله إن القوات المسلحة التركية فى تناغم مع من يؤمنون بالجمهورية.. وتطبيق مبادئها الأساسية.. ولا يمكن أن تكون متناغمة مع أى جهات أخرى.

ونشرت صحف أخرى التصريحات نفسها التى قال محللون سياسيون اتراك انها تحمل إشارة واضحة للخلاف بين الجيش والإسلاميين.

وطلب القادة العسكريون الذين يعتبرون اربكان خطرا على العلمانية التى تلتزم بها تركيا رسميا من الحكومة الاسبوع الماضى شن حملة على العناصر الإسلامية النشطة.

وقد التقى أربكان امس مع اثنين من زعماء المعارضة اليسارية لإجراء محادثات حول الموقف السياسى.. ومن المقرر أن يجتمع مع الزعيم اليمينى المعارض مسعود يلماظ فى وقت لاحق خلال أسبوع.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٧

رغم انتقاداتها العنيفة لمحاولة تسييس الدين :

تشيلر تؤكد : سنبقى فى حكومة الائتلاف مع اربكان

انقرة - وكالات الانباء:

صرحت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر امس بان حزبها سيبقى فى الائتلاف الحكومى بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الذى يقوم نزاع بينه وبين المؤسسة العسكرية حول نشاط المتطرفين الاسلاميين.

وقالت تشيلر للصحفيين عقب اجتماع فى البرلمان مع حزبها «الطريق القويم»: سنبقى فى الحكومة.

وبعدما اعترفت بتصاعد نشاط الاسلاميين فى تركيا اوضحت تشيلر فى انتقاد واضح لحزب الرفاه بزعامة اربكان، ان البعض يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد «انه موقف خاطئ».

وكان اربكان اعلن رفضه تطبيق ٢٠ اجراء طالب بها مجلس الأمن القومى التركى لوضع حد لنشاطات المتطرفين الاسلاميين. جاء ذلك فى الوقت الذى رفض فيه البرلمان التركى امس - باغلبية ٢٧٢ مقابل ٢٦٥ - اقتراعا بسحب الثقة من الحكومة قدمته المعارضة. وكان اقتراح سحب الثقة احتجاجا على موافقة الحكومة على رفع رواتب العاملين فى الجيش والشرطة وتجاهل تطبيق ذلك على العاملين فى المؤسسات المدنية.

وكان اربكان عقد اجتماعات اول امس مع عدد من الشخصيات السياسية فى محاولة ظاهرة للتصدى لرغبة الجيش الذى يرفض رئيس الوزراء الرضوخ لأوامره باسم الديمقراطية ونصح زعيما حزب اليسار الديمقراطى وحزب الشعب الجمهورى بولنت اجاويد ودنيز بايكال اربكان بان يسلم بان الدولة علمانية او ان تستقيل.. وقال مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الام» انه سيكرر ذلك ايضا امام اربكان لدى اجتماعه به.



المصدر : الدستور ... ١٩٩٧
التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٧

تعليق

هل فهمت الرسالة؟

التعليق الوحيد الذى ادلى به رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان خلال الاجتماع الذى عقده مجلس الامن القومي التركى منذ ايام كان «نعم فهمت الرسالة».

الرسالة تلخصت ببساطة فى ان اربكان حاول ارضاء المتطرفين داخل حزبه «الرفاة» ذى التوجهات الاسلامية .. فقام ببعض الخطوات «البسيطة» بمفهوم المتطرفين «الخطيرة» بمفهوم العلمانيين فى تركيا.. حتى اصبحت تركيا تعيش اجواء انقلاب عسكرى يولد.. خصوصا عندما زمجرت جنازير دبابات الجيش التركي فى احد احياء انقرة التي شهدت تجمعا لمؤيدى حزب «الرفاة».

لكن حتى هؤلاء العلمانيون فى الاحزاب السياسية وعلى راسها حزب «الوطن الام» بزعامة مسعود يلماظ.. وحتى الجيش التركي حامى حمى العلمانية- بالمفهوم التركى- كان عليهم ان يعيدوا التفكير قبل مثل هذا الانقلاب.. فهم يريدون أن يثبتوا وللغرب انهم دولة ديمقراطية حقيقية من اجل السماح لهم بالانضمام الى الاتحاد الاوروبى وهم يدركون ان اوروبا الغربية ايا ما كانت تحفظاتها على توجهات حزب «الرفاة» لن تسامحهم اذا ماتحركت قوات الجيش وقامت بانقلاب.. فكان الحل هو أن يدعو الرئيس سليمان ديميريل الى اجتماع مجلس الامن القومى سمع اربكان كثيرا.. وتعرض للهجوم كثيرا.. ثم سئل: هل وعيت الرسالة؟ وكانت نهاية الاجتماع بعدما اعلن: نعم وصلتني رسالتكم.. لكن ارجو ان تكون صياغة البيان مخففة دون تفاصيل.. وفي اليوم التالى كان اربكان يجتمع بقيادات حزب «الرفاة» ليقول لهم: أن مهمتنا الآن هى كيف ننجح وبسرعة فى نزع فتيل التوتر» فالرجل سياسى داهية وهو كان فى حاجة الى مثل هذا الاجتماع الذى عقده مجلس الامن القومى لكى يسيطر على المتطرفين داخل حزبه.. لكنهم متطرفون من النوع التركى.. فكل ما اعتبره العلمانيون «الاتراك» خطيرا كان سماح الحكومة التركية برئاسة اربكان بتغيير مواعيد العمل او تعديلها فى شهر رمضان وزيادة مساحة اذاعة القرآن الكريم قبل اذان المغرب الى سبع دقائق بدلا من ثلاثة!.

المهم ان اول قرارات اربكان بعدما فهم الرسالة كان طرد سعيد زار القنصل العام لايران بعدما انتقد بشدة تصريحات نائب رئيس الاركان العام للجيوش التركية الجنرال جيفيك بير الذى اتهم ايران بدعم الارهاب خلال زيارة قام بها مؤخرا للولايات المتحدة.. وجاء الرد الايرانى يوم السبت الماضى عندما طلبت الخارجية الايرانية من سفير تركيا فى طهران عثمان كوروترك ومن قنصل تركيا العام فى اوروميه اوفوك سنجاك مغادرة ايران خلال اسبوع. والى هذا الحد سيكون اربكان فهم الرسالة.. اما صفقة الغاز الايرانى لتركيا.. فهذه «نقرة» اخرى !

حامد عزالدين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٧

تصاعد الأزمة السياسية فى تركيا بسبب «العلمانية»

أنقرة تهدىء مخاوف الغرب من احتمال حدوث انقلاب عسكري

أنقرة ـ وكالات الانباء: تصاعدت أمس حدة الازمة السياسية بين الحكومة الائتلافية التركية بزعامة نجم الدين اربكان وبين القيادات العسكرية. وواجه «اربكان» ضغوطاً متزايدة من قادة الجيش وانصار العلمانية الذين اتهموه بالتراجع عن المبادىء العلمانية التى نص عليها الدستور وافساح المجال امام التيار الاسلامى.

ودافع رئيس الوزراء عن موقفه بعدم امكانية اتخاذ اجراءات مشددة ضد الاسلاميين من انصار حزب الرفاه الاسلامى الذى يتزعمه. وطالب الزعيم اليسارى بولنت اجويد «اربكان» بالانسحاب من الحكومة الائتلافية لعدم تفهمه للنظام العلمانى.

وحذر «اجويد» من حدوث انقلاب عسكرى بعد تزايد انتقادات الجيش للحكومة. كما بحث الرئيس سليمان ديميريل ووزيرة الخارجية تانسو تشيلر برسائل إلى الدول الاوروبية واسرائيل لتهدئة المخاوف من احتمال حدوث انقلاب عسكرى.

التفاصيل «ص٤»



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 5 مارس 1997

تحرك دبلوماسي مكثف لتهدئة مخاوف اوروبا من حدوث انقلاب عسكري في تركيا

«اربكان» يرفض محاولات الجيش لسحب السلطة من الرفاه ويدعو لإنهاء التوتر

المعارضة تدعو رئيس الوزراء للانسحاب من الائتلاف الحاكم لجهله بالنظام العلماني

انقرة ـ وكالات الانباء: تصاعدت امس حدة التوتر القائم بين الحكومة الائتلافية التركية التي يتزعمها نجم الدين اربكان والقيادات العسكرية في تركيا

في اعقاب الاتهامات التي وجهت لحكومة اربكان بإفساح المجال امام تصاعد التيار الاسلامي على حساب المبادئ العلمانية التي نص عليها الدستور التركي. انضمت

الاغلبية العلمانية في تركيا الي الجيش ـ الموالي للغرب ـ في الهجوم الضاري على رئيس الوزراء بعد رفض الاخير تبني خطة للقادة العسكريين تهدف لوقف انشطة الاسلاميين واتخاذ اجراءات صارمة ضدهم. نظم عدة الاف من انصار العلمانية مسيرة في ميدان تقسيم بمدينة اسطنبول وجهوا خلالها تحذيرات للحكومة الاسلامية ودعوا فيها اربكان لاحترام الديمقراطية والالتزام بالخط العلماني الرسمي الذي وضع مبادئه مصطفى كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة وتغنى المتظاهرون ـ اغلبهم من النساء ـ باغاني الجمهوريين ورددوا شعارات مناهضة للحكومة والاسلاميين خلال احتفال بذكرى تطبيق المبادئ العلمانية، ومن جانبه اكد نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب الرفاه الاسلامي رفضه التام لمحاولات قادة الجيش الاخيرة للهيمنة على ادارة شئون البلاد. واشار الى ان مطالب مجلس الامن القومي باتخاذ اجراءات لوقف نشاط الاسلاميين غير جائز مشيرا الى ان ذلك من اختصاص البرلمان الذي يملك سلطة صياغة القوانين واشار الى ان حزب الرفاه ليس لديه ادنى مشكلة في التعامل مع النظام الحالي والقى اربكان باللوم على وسائل الاعلام التي وصفها بانه سبب «التوتر المفتعل» مؤكدا ان حزب الرفاه الذي يتزعمه يعمل وفقا لمبادئ الدستور.

واستمرارا لمساعيه لتخفيف حدة التوتر السياسي وتهدئة المخاوف من حدوث انقلاب عسكري في تركيا، واصل رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان اجتماعاته ومشاوراته مع القادة السياسيين في حكومته واقطاب المعارضة. عقد اربكان محادثات مع نائبته تانسو تشيلر التي تشغل ايضا منصب وزير الخارجية لبحث الازمة السياسية الحالية، واشار اربكان الى ان مباحثاته مع بولنت ايجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي ودينز بيكال رئيس حزب الشعب الجمهوري اظهرت تطابقا في الاراء حول اهمية صدور القرارات من البرلمان والحكومة وان يتم تشكيل الحكومة من البرلمان وليس من مجلس الامن القومي. واضاف ان العلمانية ليست نظاما دينيا وانما نظام حكم اذا اتبعت مبادئها فانه سيتم القضاء على كافة مشاكل الدولة. ودعا احزاب المعارضة الى العمل الى جانب الحكومة لمواصلة خطط الاصلاح الاقتصادي والقضاء على الارهاب وبناء سياسة خارجية مستقرة ومن جانبه اكد ايجويد رئيس حزب اليسار الديمقراطي المعارض انه ابلغ اربكان اهمية انسحاب حزب الرفاه من الحكومة الائتلافية الحالية لعدم تفهمه للنظام العلماني الذي ينبغي الحفاظ عليه لتفادي حدوث انقلاب عسكري جديد ومن المقرر ان يلتقي اربكان مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الام ومحسن يازوغلو رئيس حزب الوحدة الكبير قريبا في اطار هذه المشاورات لانهاء الازمة.

وفي اطار التحرك الدبلوماسي التركي [illegible] الدول الصديقة الى استبعاد احتمال حدوث اي انقلاب في تركيا رغم التوتر الشديد القائم بين الحكومة الائتلافية والقيادة العسكرية، وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل رسالة الى ...

نظيره الفرنسي جاك شيراك تتعلق بمحادثات قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي. كما اتصلت وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر بالرئيس الاسرائيلي عيزرا وايزمان ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لبحث تقديم الدعم لاسرائيل لطلب تركيا للانتساب للاتحاد الاوروبي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٧

تشيلر تنتقده لكنها تؤيد استمرار الائتلاف بين حزبيهما

أربكان يتمسك بالحكم وأنصاره يريدون "المواجهة"

□ اسطنبول -
من اصلي آيدنتاشباش:

■ تمسك زعيم حزب «الرفاه» نجم الدين اربكان، اول رئيس وزراء إسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية، بموقفه الرافض المطالب العشرين للمؤسسة العسكرية، فيما حضه كبار نواب حزبه على «المواجهة»، على رغم عزلته بعدما رفض زعماء المعارضة الاستجابة طروحاته، وتعرض لانتقادات حتى من شريكته في الائتلاف زعيمة حزب «الطريق الصحيح» تانسو تشيلر.

ونقل عن اربكان قوله خلال اجتماع مغلق لقيادة «الرفاه» ان «الحكومة مسؤولة امام البرلمان فقط». واضاف ان «الديموقراطية ترسخت في تركيا ولا احد يمكنه تغيير هذا الواقع بمجادلات مصطنعة». ونفى انه يسعى إلى تحويل تركيا العلمانية إلى دولة إسلامية متزمتة مثل إيران.

وحذر كبار المسؤولين في حزب «الرفاه» زعيمهم من ان خضوعاً غير مشروط لمطالب الجيش، التي قدمت خلال اجتماع مجلس الامن القومي السبت الماضي، سيغضب الناخبين الاسلاميين الذين يشكلون قاعدة الحزب. واوضح بعض هؤلاء المسؤولين انهم سيتمسكون بالحكومة الائتلافية وسياساتهم الإسلامية ولو ادى ذلك إلى مواجهة مع الجيش.

واعلنت تشيلر، التي تشغل منصبي نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، ان حزبها يتمسك بالحكومة. لكنها اقرت، بعد اجتماعها مع الرئيس سليمان ديميريل امس للبحث في الازمة السياسية، بعودة النشاطات «الرجعية»، واعتبرت ان هذه



العودة «حقيقة، لكنها نتيجة متراكمة منذ فترة طويلة، ربما منذ ٢٠ سنة». واضافت انه إذا كانت دروس القرآن ومدارس «إمام خطيب» (المخصصة لاعداد ائمة المساجد) تعتبر «مصادر للنشاطات الرجعية، فإن المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية». واكدت ان «النظام فاعل في تركيا، ولا يجوز لاحد ان يشكك في ذلك. وستقوم باللازم ضد النشاطات الرجعية». ولم تعط تفاصيل، لكنها زادت، منتقدة اربكان، ان «بعضهم يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد. إنه موقف خاطئ ينبغي الا يمارس احد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد إلى فتح» للقسطنطينية.

وانتقدت تشيلر مشاريع كان حزب اربكان اعلن انه سيعمل لتنفيذها مثل بناء مسجد كبير في ميدان «تقسيم» وسط اسطنبول، الذي يعتبر رمزاً للعلمانية ويتوسطه تمثال كبير لمؤسس الجمهورية مصطفى كمال اتاتورك، وهو المشروع الذي وصفه قياديون في حزب «الرفاه» بانه بمثابة «فتح ثان للقسطنطينية».

وشددت نائبة رئيس الوزراء على ان حزبها «يضمن عدم الانحراف عن العلمانية، فيما تشكل القوات المسلحة ضماناً للديموقراطية». وافادت اوساط حزب «الطريق الصحيح» ان تشيلر سعت إلى اقناع اربكان بقبول مطالب الجيش واقترحت ان يتخلى لها عن رئاسة الوزراء لنزع فتيل التوتر، وسعت ايضاً إلى الحصول على دعم ديميريل. وفي هذا السياق انتقد زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولند اجاويد، وهو رئيس سابق للوزراء، تشيلر، واتهمها بالسعي الى تحقيق مكاسب شخصية عبر «تهديد» شريكها اربكان.

واعتبر ان اربكان «يتبنى استراتيجية خطرة قائمة على ادامة التوتر». ودعا مجدداً إلى استقالة الحكومة التي واجهت امس مشروع قرار في البرلمان بتوبيخ الحكومة، واخر لفتح تحقيق مع وزير العدل (من الرفاه) شوكت كازان بسبب زيارته لرئيس بلدية سنجان (احدى ضواحي انقرة) بكر يلدز في احد سجون العاصمة (حيث يحتجز منذ الشهر الماضي لرعايته احتفالاً تحدث فيه السفير الإيراني المبعد محمد رضا باقري). لكن تشيلر حضت نواب حزبها امس على التصويت ضد المشروعين، واسفر التصويت عن رفض مشروع التوبيخ (٢٧٢ ضد ٢٦٥)

في غضون ذلك، ازدادت الاصوات المنتقدة لحزب «الرفاه» داخل صفوف حزب «الطريق الصحيح». وصرح القيادي البارز في هذا الحزب، ياوز غيوكديمير، بان «الجيش وجه انذاراً مفتوحاً إلى الحكومة، والبلد اصبح على عتبة انقلاب عسكري. لذلك لا اعتقد اننا يجب ان نتظاهر بان هذه الامور لم تحدث. اربكان لا يمكنه الاستمرار في منصبه، وعلى الحكومة ان تستقيل».

وظهرت بوادر خلافات بين متشددين ومعتدلين في قيادة «الرفاه». وقال النائب حسن حسين جيلان: «سنكسر الايدي التي تمتد الى الحجاب الذي ترتديه شقيقاتنا وامهاتنا». واضاف ان اربكان «يجب الا يوقعها (مطالب الجيش). واذا فعل سيوقع ما يريده هو وحده».



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٠٦ مارس ١٩٩٧

اربكان يخضع لضغوط الجيش التركى ويوافق على مطالبه

تشيللر: المشكلة بين العسكريين ورئيس الوزراء انتهت تماما

انقرة - وكالات الانباء- صرح الجنرال ايلهان كيليج الامين العام لمجلس الأمن القومي التركى بان نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الاسلامى وقع على سلسلة من مطالب المجلس التى يدعمها الجيش وتهدف الى وقف تزايد النفوذ الاسلامى فى تركيا العلمانية .

وأكدت تانسو تشيللر وزيرة الخارجية التركية وزعيمة «الطريق القويم» الشريك الاصغر فى الائتلاف الحاكم ان المشكلة بين العسكريين واربكان انتهت تماما.

ويعد توقيع اربكان على مطالب المجلس والتى كان يرفضها بشدة بمثابة خضوع منه لضغوط الجيش التركى الذى يعتبر نفسه المدافع الاول عن المبادئ العلمانية التى ارساها مصطفى كمال اتاتورك ولكن من المتوقع ان يؤدى هذا التوقيع الى تهدئة المخاوف من قيام العسكريين الاتراك ، بالاطاحة بالحكومة الحالية او اجبار حزب تشيللر على الانسحاب منها.

وجاءت استجابة اربكان لطلبات العسكريين الذين يهيمنون على مجلس الأمن القومى الذى يضم ايضا كبار الساسة ومن بينهم الرئيس سليمان ديميريل بعد ساعات من اجتماعه مع مسعود يلمظ زعيم المعارضة والذى ترددت انباء عن قيامه بنصح رئيس الوزراء بالاستجابة للعسكريين.

وذكرت الصحف التركية الصادرة صباح امس ان الجيش اطلع السياسيين على نص ما وصفه بالقسم الذى يردده الاطفال فى المدارس التابعة للرفاه والجمعيات الاسلامية وهو : اقسم بالله ان اناضل لاقامة دولة فى تركيا تعتمد على الشريعة والدين الاسلاميين وان اكرس نفسى لمحاربة الالحاد الذى فرضه كمال اتاتورك على البلاد.

واوضحت الصحف ان هذا القسم اجبارى فى فصول تحفيظ القرآن الكريم السرية ، وان مجلس الامن القومى الذى يهيمن عليه العسكريون اعتبره دليلا على عودة ظهور الروح الاسلامية الخطيرة.

واضافت الصحف ان اربكان حضر الاجتماع الذى انتهى بتقديم الجيش انذارا لحكومته للحد مما وصفه بالتطرف الاسلامى.. وتم خلال الاجتماع عرض شريط فيديو للاطفال الذين يدرسون القرآن الكريم وهم يبصقون على تمثال اتاتورك وان عدد الاطفال الذين يدرسون القرآن الكريم فى مدارس سرية يصل الى ١٦٠ الف طفل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٧

سياسة خارجية

اللعب على الحبال!

على أوتار مشدودة جدا يعزف نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا لحن عودة الوجه الإسلامى إلى تركيا، باعتبار ان هذه العودة سوف تكون إنجازا تاريخيا له، لا يعادله - من وجهة النظر الاخرى - سوى طمس هذا الوجه - لحساب العلمانية - بايدى كمال اتاتورك قبل اكثر من سبعين عاما. ولان عزف لحن العودة على هذه الاوتار المشدودة جدا صدم بقوة أسماع انصار العلمانية، وحارسها المتين وهو الجيش، فقد وجد اربكان نفسه مضطرا إلى السير على حبال مشدودة جدا لكي يواصل العزف.

ومن الحبال المشدودة جدا التى سار عليها زعيم حزب الرفاه الحاكم (بالائتلاف مع حزب الطريق القويم برئاسة نائبته وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) انه طرد أكثر من دبلوماسى إيرانى تورطوا فى مساندة التيارات الإسلامية الصاعدة فى البلاد. وقد كان عزيزا على اربكان أن يطرد هؤلاء الدبلوماسيين، ولكن الضرورة حكمته. وهذه الضرورة هى توجيه رسالة تهدئة إلى الجيش الذى لاحظ بقلق نشاط التيارات الإسلامية التى تزداد قوة.

وكان مضمون رسالته انه ضد اى تنسيق مع إيران (الإسلامية) فى هذه الناحية بالذات. وكان من نتيجة ذلك أن توقف الحديث عن احتمال وقوع انقلاب عسكرى فى تركيا.

وسار اربكان على حبل مشدود آخر حينما قرر زيادة رواتب العسكريين وقوات الشرطة، فبدا لاول مرة أنه زعيم حزب فئوى، وليس زعيم حزب شعبى. فالذى كان متوقعا منه هو زيادة رواتب الموظفين، أو على الأقل زيادة رواتب الجميع. ولان الحبل كان مشدودا جدا فقد ظنت احزاب المعارضة ان الرجل - بالرغم من دهائه السياسى - حفر لنفسه حفرة عميقة، فاسرعت إلى طرح "الثقة" به فى البرلمان لعل الاغلبية التى يتمتع بها يكون قد حدث بها شرخ يؤدى إلى سقوطه. ولكن الاغلبية - بمن فيها اعضاء البرلمان من حزب الطريق القويم - ساندته. وقد سانده نواب حزب الطريق القويم لانه سار من قبل على حبل آخر مشدود جدا تمثل فى منع تقديم تشيلر إلى اية محاكمة بتهمة تبديد الأموال العامة والمحاباة حين كانت رئيسة للوزراء قبله.

ولا يزال اربكان يلعب بنجاح على الأوتار والحبال المشدودة جدا. ويبدو انه سوف يترك بصمة كبيرة فى تاريخ تركيا.

محمد عبداللاه



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٧

أربكان يواجه شبح الاستقالة

استمرار الأزمة السياسية فى تركيا



مظاهرات نسائية ضد اربكان

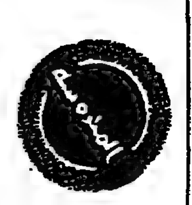
اكد نجم الدين اربكان رئيس الوزراء انه لن يوقع على توصيات مجلس الامن القومى الاخيرة إلا اذا تم تعديلها وتخفيف اسلوبها.

نسبت الصحف التركية إلى نجم الدين اربكان قوله فى اجتماع المجموعة البرلمانية لحزب «الرفاة» انه طلب من احد اعضاء حزبه اجراء مشاورات مع الرئيس سليمان ديميريل واقناعه باهمية تخفيف اسلوب البيان الصادر عن اجتماع المجلس يوم الجمعة الماضى والذى طلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف نشاط الجماعات الاسلامية المتطرفة والحفاظ على المبادئ العلمانية.

وتجدر الاشارة إلى ان الرئيس ديميريل استقبل امس تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس حزب «الطريق القويم» التى اعلنت عقب الاجتماع ان الحكومة مستمرة فى عملها وانه لاتوجد ازمة حكومية كما ان اربكان اكد مرارا ان حزبه «الرفاة» سيواصل العمل مع حزب «الطريق القويم» فى الحكومة الائتلافية.

واشارت المصادر إلى انه فى حالة اصرار اربكان على عدم التوقيع على توصيات المجلس فانه ينبغى عليه الاستقالة او ان يتخذ البرلمان الاجراءات اللازمة لإقالته.

واكدت الصحف على ان الايام القادمة سوف تشهد تصعيدا خطيرا للازمة فى حالة اصرار اربكان على عدم التوقيع على التوصيات.



بعد ٦ أيام من مقاومة الضغوط

أربكان يتراجع ويصدق بالموافقة على مطالب «الجنرالات»

تشيلر تعلن انتهاء الأزمة بين الحكومة والجيش

أنقرة - وكالات الأنباء: بعد نحو ستة أيام من مقاومة الضغوط تراجع نجم الدين أربكان رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب «الرفاة» الاسلامي عن معارضته لمطالب قادة المؤسسة العسكرية وقام مساء امس بالتصديق على مشروعات القوانين المنتظر تقديمها إلى البرلمان للحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لجماعات الاسلام السياسي.

وأعلن الجنرال إيهان كليك الأمين العام لمجلس الأمن القومي أنه بتوقيع أربكان على مطالب المجلس فإن الأزمة تكون قد انتهت مع الحكومة.

وقالت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وشريك أربكان في الائتلاف الحاكم أن الأزمة بين الحكومة والجيش قد انتهت بحل سلمي.

وبثت احدى محطات التليفزيون التركية الخاصة شريطا مصورا للحظة توقيع أربكان على مشروعات القوانين التي طالب بها مجلس الأمن القومي منذ يوم الجمعة الماضي. وقالت وكالة الأنباء الفرنسية أن أربكان خضع أخيرا لضغط المؤسسة العسكرية القوية وأشارت إلى انه ظل يوم أمس الأول يدلي بتصريحات يعلن فيها تحديه لرغبة جنرالات الجيش ثم سرعان ما تراجع عن موقفه بعد أن تيقن من أن انقلابا عسكريا يلوح في الأفق خصوصا أن قادة الاحزاب السياسية الحليفة والمعارضة قد رفضوا الانضمام إلى موقفه وطالب العديد منهم باستقالة حكومته. وكان أربكان قد واصل حتى ظهر أمس مشاوراته مع قادة الاحزاب السياسية واجتمع مع مسعود يلماظ زعيم حزب «الوطن الأم».

وحتى صباح أمس كانت الصحف التركية قد صدرت وهي تحمل على صدر صفحاتها الأولى تأكيدات بأن أربكان لن يصدق على توصيات مجلس الأمن القومي إلا إذا جرى ادخال تعديلات عليها. إلا انه وحتى ساعة مبكرة من صباح اليوم فإنه لم ترد أي تقارير من أنقرة تشير إلى ادخال أي تعديلات ولو طفيفة على مطالب المؤسسة العسكرية التي اتخذت من حماية تقاليد الدولة العلمانية شعارا.

وتتضمن مطالب المؤسسة العسكرية التي تبناها مجلس الأمن القومي ٢٠ توصية سوف تتحول إلى مشاريع قوانين وتدعو إلى اغلاق مؤسسات التعليم الدينية ذات التوجهات السياسية ووضع عدد منها تحت اشراف الدولة وفرض القيود على انشطة الاقتصاد والتمويل للجماعات الاسلامية المتطرفة خصوصا الاموال الواردة من خارج تركيا، فضلا عن حظر توظيف رجال الجيش الذين جرى اقالتهم أخيرا في أجهزة البلديات.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

بعد تشدد كلامي علناً ومفاوضات سرية مع رئاسة الأركان

أربكان يرضخ لتهديدات الجيش ويتعهد خطياً تلبية كل مطالبه

□ اسطنبول -
من اصلي آيدنتاشباش:

■ اعلن مجلس الامن القومي التركي، الذي يسيطر عليه العسكريون امس ان رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان رضخ لمطالب الجيش ووقع تعهداً بذلك بعد اجتماع عقد امس بينه وبين الامين العام للمجلس الجنرال إلهان قليتش.

ونقلت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للانباء عن قليتش قوله ان «رئيس الوزراء نجم الدين اربكان وقع البيان (الذي اصدره مجلس الامن القومي بعد اجتماعه السبت الماضي) دون اي تغييرات عليه».

وكان اربكان ابدى في وقت سابق تشدداً مع الجيش وكرر رفضه الامتثال لمطالب العسكريين بالحد من النشاطات الاسلامية مؤكداً سيادة الحكومة والبرلمان على المؤسسات الاخرى في تركيا. واعتبر في مؤتمر صحافي عقده اثر لقاء مع مسعود يلماظ زعيم الحزب الرئيسي في المعارضة «الوطن الام» ان «مجلس الامن القومي ليس سوى هيئة استشارية ومن اختصاص الحكومة ان تقرر سياسة البلاد بما في ذلك على الصعيد الامني». في غضون ذلك نشأ توتر جديد بين انقرة والاتحاد الاوروبي بعدما جدد أعضاء بارزون فيه رفضهم قبول تركيا عضواً في الاتحاد. (تفاصيل اخرى ص٨)

وحذر زعيم معتدل بارز في حزب «الرفاه» هو آيدن مندرس نجل رئيس الوزراء عدنان مندرس الذي اعدمه الجيش في الستينات، اربكان من انقلاب عسكري اذا تفاقم التوتر بينه والجيش. ورأى ان «التوتر ازداد في شكل خطير بسبب رفض اربكان مطالب مجلس الامن القومي».

واضاف في مقابلة مع شبكة «اي تي في» التلفزيونية الخاصة: «هناك أزمة في



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧

تركيا»، واعتبر ان على اربكان إذا لم يكن مستعداً للموافقة على التدابير التي يطالب بها الجيش، اما الاستقالة وإما يترك للبرلمان مهمة حسم الامر.

وعلم في انقرة انه على رغم التشدد الكلامي لاربكان كان مسؤولون كبار في حزبه «يفاوضون» قيادة الجيش امس طالبين منها تخفيف مطالبها، خصوصاً في شان المدارس الدينية. وعقد اربكان اجتماعاً استمر ساعتين مع زعيمة حزب «الطريق الصحيح»، شريكته في الائتلاف الحكومي تانسو تشيلر تمهيداً لاجتماع وصف بانه «حاسم» سيعقده اليوم مجلس الوزراء. وتشغل تشيلر منصبي نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية.

ورفض زعماء سياسيون مجدداً استجابة طروحات اربكان في شان دور الجيش، وطالبوه بان يرضخ للمطالب التي قدمها الجنرالات. واعلن يلماظ ان «رئيس الوزراء قال (خلال اجتماعهما) ان الوقت حان للتضامن دفاعاً عن الديموقراطية، وتوقع تعاوننا معه. لكنني قلت له اننا لا نتفق معه، وقلت انه مطالب بإزالة المشكلة».

وحذر زعماء ثلاث من اكبر النقابات التركية، في رسالة مشتركة وجهوها الى زعماء الاحزاب السياسية، من ان «الديموقراطية العلمانية العصرية في خطر». واضافوا: «لهذا السبب نؤيد قرارات مجلس الامن القومي». ونقلت صحيفة «حريت» عن زعيم اتحاد يساري كبير للنقابات، رضوان بوداق، دعوته السياسيين الى الاقتداء بالجيش، وقال ان «القوات المسلحة قامت بواجبها وعلى السلطات المدنية ان تفعل الشيء ذاته لان النظام في خطر».

وفي تصعيد جديد من الجيش سربت رئاسة الاركان الى الصحف امس ان ممثليها عرضوا خلال اجتماع مجلس الامن القومي السبت الماضي ما وصفوه بانه نص قسم يؤديه الأطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القرآن التابعة لحزب «الرفاه» ولجماعات اسلامية اخرى. وينص القسم، الذي نشرته صحيفتا «صباح» و«مليت» العلمانيتان، على الآتي: «اقسم بالله ان اجاهد من أجل اقامة دولة تقوم على اساس الدين والشريعة الاسلامية في تركيا، واهب نفسي للحرب على إلحاد مصطفى كمال» اتاتورك.

وافادت «مليت» ان شريط فيديو عرض خلال الاجتماع ظهر فيه اطفال في احدى تلك المدارس وهم يبصقون على تمثال لاتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، بينما ذكرت «صباح» ان ١٦٠ الف طفل تركي يدرسون الاسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القرآن، واشارت الى ان فرض سلطة وزارة التعليم على هذه المدارس كان بين المطالب التي قدمها الجنرالات في اجتماع مجلس الامن.

ووسط الأزمة السياسية المستمرة قال سماسرة امس ان اسعار الاسهم التركية تراجعت بنسبة ١٤ في المئة هذا الاسبوع بسبب الازمة ومخاوف من مواجهة بين الجيش والاسلاميين. وانخفض مؤشر البورصة بنسبة ٣,٩٥ في المئة. وبسبب القلق انخفض حجم التعاملات الى ٨,٣٧ ترليون ليرة (٦٧,٤ مليون دولار) بعدما كان ١٢,٤٩ ترليون ليرة صباح اول من امس.



المصدر : ....

التاريخ : .... ٦ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد رفض أربكان توصيات مجلس الأمن القومى

المعارضة التركية تطالب بإقالة الحكومة الائتلافية

□ انقرة - الدوحة - وكالات الأنباء:

استأنف أمس رئيس الوزراء التركى نجم الدين أربكان اتصالاته مع قادة الاحزاب السياسية المعارضة حيث اجتمع مع مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم فى إطار توصيات مجلس الأمن القومى التى دعت الحكومة إلى العمل على تخفيف حدة التوتر فى الشارع السياسى.

واعلنت أحزاب المعارضة أن موقفها من الحوار مع أربكان يتمثل فى ضرورة استقالة الحكومة الائتلافية التى يرأسها أربكان وتشكيل حكومة جديدة لاتضم حزب الرفاه باعتباره حزبا معاديا للعلمانية.

يأتى ذلك فى الوقت الذى ابرزت فيه الصحف التركية أمس رفض أربكان التوقيع على توصيات مجلس الامن القومى الاخيرة والمطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة والحفاظ على المبادئ العلمانية وذلك ما لم يتم تعديل التوصيات.

وتتوقع الصحف أن تشهد الايام القادمة تصعيدا خطيرا للأزمة فى حالة إصرار أربكان على عدم التوقيع على التوصيات مشيرا إلى أن تلك الحالة سيتعين على أربكان تقديم استقالته أو أن يتخذ البرلمان الإجراءات اللازمة لإقالته.

وكان الرئيس سليمان ديميريل قد استقبل أمس الأول تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورئيس حزب الطريق القويم التى أعلنت عقب اجتماعها بأن الحكومة مستمرة فى عملها ونفت وجود أى أزمة حكومية كما اكد أربكان أن حزبه سيواصل العمل مع حزب الطريق القويم فى الحكومة الائتلافية.

وفى غضون ذلك عرض الجيش التركى على الساسة خلال اجتماع مجلس الأمن القومى أمس القسم السرى الذى يتم تلقينه للأطفال خلال فصول تعليم القرآن والذى ينص على إقامة الدولة على تعاليم الدين ومحاربة العلمانية التى نادى بها مصطفى اتاتورك وقد حذر المجلس مجددا من مخاطر اندلاع ثورة إسلامية فى البلاد.

ومن جانبها انتقدت صحيفة «الوطن» القطرية أمس ما اسمته بتجاوزات الجيش التركى واتهمته بالإساءة المباشرة للإسلام كدين وعقيدة وأسلوب حياة.

وعلى صعيد آخر اقترحت إسرائيل على تركيا قيامها بتحديث الدبابات التركية طراز ام س 60 فى إطار برنامج يتم تنفيذه فى تركيا وإسرائيل. ونسبت صحيفة ديلى نيوز التركية اليوم إلى مصدر عسكرى تركى قوله إن إسرائيل اقترحت تحديث أول دبابة مجانا بهدف تزويدها بالتكنولوجيا التى تجعلها دبابة عصرية خاصة أن هذا النوع من الدبابات الأمريكية لم تعد صالحة للعمل حاليا بسبب قدمها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٧/ مارس/ ١٩٩٧

حكومه أربكان تطرح بيان القادة العسكريين حول التوجهات الإسلامية للمناقشة فى البرلمان

أعلنت تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء التركى امس ان الائتلاف الحاكم يعتزم مطالبة البرلمان بمناقشة بيان عسكرى يطالب باجراءات حكومية لقمع الانشطة الاسلامية ..

نقلت صحيفة (حرييت) التركية عن تشيلر قولها ان الائتلاف يرغب فى ان يجرى البرلمان مناقشة عامة لبحث كل الأمور .. وقالت وكالة رويتر ان الخطوة جزء من محاولة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاة تأجيل تنفيذ الاجراءات التى يطالب بها العسكريون ضد الاسلاميين .

غير ان مسئول بمكتب رئيس الوزراء اوضح انه لم يتحدد بعد موعد المناقشة ..

وارتفعت اسهم بورصة اسطنبول بنسبة ٨٪ صباح امس بعد ما نجح اربكان فى امتصاص غضب الجيش ومجلس الأمن التركى الذى يهيمن عليه العسكريون من التوجهات الاسلامية للحكومة ..

من ناحية اخرى علقت مجلة جون افريك الفرنسية على العلاقات بين تركيا واسرائيل وقالت ان انقرة مازالت تعتبر حليفاً غير مضمون او مأمون الجانب سواء بالنسبة لاسرائيل او حتى للولايات المتحدة .

وأضافت ان قائد الجيش التركى لدى زيارته لاسرائيل امس شعر بمشاعر ارتياب وان حكومة بنيامين نتنياهو تشهد خلافات ضخمة بخصوص الاتفاقية العسكرية مع تركيا .



تانسو تشيلر



نجم اربكان



محيى الدين يلدرم أحد قيادات حزب الرفاة الإسلامى

الغرب يحارب تطبيق الديمقراطية فى الدول الإسلامية خوفا من الإسلام

- مؤامرات غربية لإنشاء دولة للأرمن فى شرق تركيا على غرار اسرائيل
- الرفاة أكبر حزب فى العالم عدد أعضائه ٤ ملايين من بينهم ١٫٥ مليون امرأة



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

تفاقمت الازمة بين الجيش التركى وحكومة حزب الرفاة الاسلامى ففى الاجتماع الاخير لمجلس الامن القومى طالبته قيادات الجيش - وهو الامين على مبادىء اتاتورك - بالعمل على اخماد الحماس الذى اشتغل فى نفوس الشباب لتطبيق الشريعة الاسلامية وفرض الحجاب وغيره من الاجراءات الرامية الى اسلحة الدولة التركية : واشارت قيادات الجيش الى ان تركيا دولة علمانية وليست دينية ويجب على جميع الاحزاب ان تحترم هذا التوجه.

وفى الحوار التالى نلتقى بالاستاذ محى الدين يلدرم احد كوادر حزب الرفاة ونائب رئيس وقف الشباب الوطنى فى انقرة ليحدثنا عن هذه الازمة ومحاور الصراع بين الاسلام والعلمانية فى تركيا والصعوبات الداخلية والخارجية التى تواجه الحزب، وجهود اربكان لانشاء السوق الاسلامية المشتركة ودور حزب الرفاة فى توجيه مناهج التعليم التركية.

* كيف نجح حزب الرفاة الاسلامى فى الوصول الى الحكم فى دولة علمانية مثل تركيا؟

** نحن نعرف العلمانية باصطلاحنا على انها تعنى اتاحة الحرية الكاملة لجميع افراد الشعب ليعتقد كل منهم ما يشاء وليس فى تعريفنا ان العلمانية تعنى اللا دينية، واذا انطلقنا فى تعريفنا من هذا الفهم لمصطلح العلمانية فان المسالة تصبح سهلة يسيرة، اما هؤلاء الذين يرون ان العلمانية هى اللا دينية وابعاد الدين كلية عن شئون الحياة فمثل هؤلاء لا نتفق معهم ولا نقبل تفسيرهم هذا.

* لكنى لا اسال عن مفهومكم للعلمانية وانما عن الواقع العلمانى فى تركيا الذى يريد بالفعل ابعاد الدين عن الحياة ؟

** نحن هكذا نفهم العلمانية والحياة فى تركيا - الآن - تسير وفق ما نفهم.

* لكن الامر لم يكن كذلك من قبل؟

** نعم لكن العلمانية تتطور وبدات تتفهم اعتقادات المسلمين فالشعب التركى شعب مسلم بنسبة ٩٩,٩٪ وله حضارة اسلامية عبر التاريخ، لذلك فان المفاهيم التى لا تتناسب مع اعتقادات الشعب التركى المسلم تزول بفعل الزمن ومن تلقاء نفسها.

وعدد سكان تركيا يقترب من ٧٠ مليون نسمة منهم ٤٠ مليونا من الشباب تحت سن الثلاثين واغلبية الشباب التركى واغلبية السكان بصفة عامة يؤيدون سياسة حزب الرفاة الذى يعمل على ربط تركيا الحديثة بجذورها الاسلامية العريقة، وقد بلغ متوسط عدد الذين يسجلون انفسهم كاعضاء فى الحزب اكثر من ٦٠ الف شخص فى الشهر الواحد وفى بعض الشهود يصل العدد الى ١٢٠ الفا، وهذا الاقبال المتزايد على حزب الرفاة موجود حتى قبل وصول اربكان الى رئاسة وزراء تركيا.

ويزيد الآن عدد اعضاء حزب الرفاة عن اربعة ملايين عضو منهم ١,٥ مليونا من السيدات والفتيات وهكذا يعد حزب الرفاة اكبر حزب فى العالم من حيث عدد الاعضاء واكثر الاحزاب دقة وتنظيما وتخطيطا وفى حدود معلوماتى لا يوجد حزب فى العالم يزيد عدد اعضائه عن ٢٠٠ الف عضو سوى حزب الرفاة.

دور المراة

* وجود ١,٥ مليون عضو من السيدات والفتيات بحزب الرفاة يؤكد ايمان الحزب بدور المراة فما اهم مساهمات المراة داخل الحزب؟

** دور المراة فى الحزب هو نفس دور الرجل فلا فرق بين المراة والرجل فى فكر حزب الرفاة ونفس السلك التنظيمى المعمول به للرجال معمول به ايضا للنساء فهناك الهيئة الادارية العامة للنساء وهناك الهيئة الادارة العامة للرجال وكل هيئة تاخذ القرارات وتتولى تنفيذها بنفسها، وتتكون الهيئة الادارية من ٥٠ سيدة للهيئات النسوية و٥٠ شخصا من هيئات الرجال، فكل جنس يمارس مهامه بنفسه حتى يصل الجميع الى صندوق الانتخابات.

والانتخابات فى تركيا تجرى فى جو يتسم بالنزاهة وحرية الاختيار دون غش او تزوير ففى تركيا يوجد ١٤٧ الف صندوق انتخابى يتم تعيين عشرة مراقبين لكل صندوق خمسة رجال وهذه الصناديق موزعة على ٤٠ الف قرية و٤٠ الف حى. والانتخابات نوعان : الانتخابات العامة تجرى فى تركيا مرة واحدة ينتخب فيها البرلمان اما الانتخابات البلدية فتجرى على عدة مراحل ويتم فيها اختيار رئيس البلدية والمجلس البلدى.

تنظيمات الشباب

* انتم تعملون نائبا لرئيس وقف الشباب الوطنى ومربيا وموجها للشباب فكيف يتم توجيه الشباب ؟ وما هو دور الوقف فى مساعدة الشباب؟

** هناك تنظيمات تعمل فى اوساط الشباب التركى فى الجامعات وفى المدارس الثانوية والمتوسطة وبين العاملين والرياضيين وشباب البادية والقرى



أجرى الحوار
أحمد عطية

، وفى مراكز تحفيظ القرآن الكريم اذ يوجد فى تركيا ١٠ الاف مركزا لتحفيظ القرآن تابعة لرئاسة الشئون الدينية بالاضافة الى حوالى ٢٠ كلية للإلهيات.

والاوقاف لها دور كبير فى تاريخ تركيا منذ دخول الاسلام اليها ويوجد فى تركيا الان ١٩٥٢ مركزا فى جميع انحاء تركيا .

ويقدم وقف الشباب الوطنى مساعدات مالية لاكثر من ٧٠ الف طالب من مجموع ١٠٠ الف طالب فى الجامعات التركية وكل مركز من مراكز الاوقاف له ميزانية رسمية تقدم المساعدات على أساسها.

* وزارة التربية والتعليم من الوزارات التى لا يهيمن عليها حزب الرفاة وبالتالى لا يستطيع التدخل فى تقرير المناهج فكيف يتم توجيه الشباب فى المدارس والجامعات؟ وهل هناك تناقضات بين الحزب ووزارة التربية والتعليم؟

** منذ قرن ونصف قرن تبنت وزارة التربية والتعليم التركية تعاليم الغرب وتعلم شباب وفتيات تركيا فى اوروبا كما تعلم شباب وفتيات الغرب ، وعندما رجع هؤلاء الى بلادهم عملوا على تغريب الشعوب الاسلامية وفرض المبادىء العلمانية الغربية عليها ، لكن الشعوب الاسلامية لم تقبل ذلك واكبر دليل على ذلك تاييد الشعب التركى لحزب الرفاة ، ونحن نوجه الشباب الى العمل من أجل مصالح وطنه ومصالح المنطقة والمسلمين بصفة عامة ومعرفة التاريخ الحقيقى لبلادهم.

وفى الحقيقة نحن لنا تحفظات كثيرة على وزارة التربية والتعليم خاصة فيما يتعلق بتدريس التاريخ والعلوم الاسلامية لكن بمضى الوقت يتفهم المسئولون رغبات الشعب ويعملون على تحقيقها ، على سبيل المثال قام الشعب التركى ببناء حوالى ٦٠٠ مدرسة متوسطة وثانوية للائمة والخطباء بالجهود لاذاتية ،لم يكلف الحكومة قرشا واحدا والآن هناك اكثر من ٣٠٠ مدرسة اخرى تم بناؤها بالجهود الذاتية ولم يتم افتتاحها بعد ، وهذا يؤكد ان الشعب التركى يريد ان يعلم ابناءه الاسلام وتعاليم الاسلام ، والديمقراطية تحتم علينا احترام ارادة الشعب ورغبته.

معترف بها

* يقال ان مدارس الائمة والخطباء غير معترف بها فى تركيا؟

** هذا غير صحيح فهذه المدارس معترف بها ولاتحتاج من الحكومة غير المدرسين والعمال فقط ، وعندما وصل نجم الدين اربكان الى الحكم فى عام ١٩٧٥ كان عدد مدارس الائمة والخطباء ٣٥٠ مدرسة فقط وكان عدد كليات الالهيات ١٠ كليات فقط اما الان وفى ظل حكم الرفاة فقد زاد عدد هذه المدارس الى حوالى ٩٥٠ مدرسة وزاد عدد كليات الإلهيات الى ٢٠ كلية ان ان حركة حزب الرفاة هى حركة الشعب ولكن باسلوب متان وليس بالعنف ابدا.

فتح القسطنطينية

* ماذ عن الاحتفال بفتح القسطنطينية الذى يقيمة وقف الشباب الوطنى سنويا ؟ وما الهدف منه؟

** فى يوم ٢٩ مايو من كل عام يقيم وقف الشباب الوطنى احتفالاً خاصا بفتح القسطنطينية ويتجمع فى هذه المناسبة حوالى ٢٠٠ ألف شخص كممثلين لجميع المدن التركية ويشترك فى هذا الاحتفال ايضا علماء ورؤساء جمعيات الشباب من مختلف الدول الاسلامية.

وفى هذا الاحتفال الذى يقام فى استاد اسطنبول يتم عرض مسرحية لفتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح.

* لكن الا توجد اية خلافات بين حزب الرفاة وحزب تشيللر خاصة فيما يتعلق بمناهج التعليم؟

** فى الحقيقة لا احد يستطيع تغيير اى شىء بنفسه سواء فى مناهج التعليم او غيرها ، وهناك تحالف بين حزب الرفاة وحزب الطريق القويم وكل منهما يتمسك بارائه ولا يتنازل عنها وذلك وفقا لاتفاق التحالف فيما بينهما؟

* بعض الاذاعات الدولية التى تبث باللغة العربية تزعم ان التيار الاسلامى فى تركيا لا يزال هو الاقوى ، فما تعليقكم؟

** الشعوب العربية ينبغى ان تحصل على المعلومات عن طريق الصحف التركية او الاعلام التركى

بصفة عامة لان ما يصل من معلومات عن تركيا من الغرب الى العالم الاسلامى يحتوى على آراء مضللة لا تعبر عن حقيقة الاوضاع فى تركيا ، وما دامت الشعوب العربية والاسلامية لا تحصل على ما تريد من معلومات من المصادر التركية فلن تفهم ما يدور على الساحة التركية.

احترام القوانين

* ما اهم الاختلافات بين الحركات الاسلامية فى تركيا وبين الحركات الاسلامية فى العالم العربى؟

** الحركات الاسلامية فى تركيا لا تخرج عن القوانين بل تحترم القوانين وتضبط ممارساتها وفقا لها ، وجميع ممارسات هذه الحركات تتم فى العلانية وليست هناك اشياء سرية والشعب هو الذى يؤيد او يعارض.

ايضا الجماعات فى تركيا لها اثر كبير فى الاصلاح وتطوير الاوضاع الاجتماعية والجماعات الاسلامية فى تركيا ليست ضد بعضها البعض ، فبعض هذه الجماعات يركز على اصلاح النواحى الاخلاقية وبعضها يعمل على تقوية الايمان فى قلوب الشعب وبعضها يشتغل فى مجال التعليم وبعضها يعمل فى مجال السياسة وهكذا ، فليس هناك تضاد او تناقض بين الجماعات الاسلامية ، وجميع الحركات الاسلامية فى تركيا تحدد اعداءها فى الجهل ويتم القضاء عليه بالتعليم ثم الشيطان والنفس ويتم مقاومتهما بالعبادات والعدو الثالث يتمثل فى الصليبية والصهيونية ، والآن جميع الجماعات الاسلامية الموجودة فى تركيا تؤيد حزب الرفاة .

الغرب منافق

** الديمقراطية فى الاسلام لا تعنى الصراع وانما تعنى التوازن والسباق نحو الخير ... والديمقراطية وسيلة وليست غاية ولو طبقت الديمقراطية فى تركيا بالمفهوم الغربى لكنا قبل عشرين عاما فى الحكم .. لكن للاسف الغرب الذى يدعو الى نشر القيم الديمقراطية لا يسمح للمسلمين بتطبيق الديمقراطية داخل بلدانهم ، فالغرب منافق ففى الجزائر حارب الغرب تطبيق الديمقراطية حتى لايستفيد منها شعب الجزائر المسلم لان الغرب يخاف من الاسلام ولو طبقت الديمقراطية فى الدول الاسلامية تطبيقا امينا لاختارت شعوبها التيارات الاسلامية.

جسر للحوار

* كيف يوازن اربكان بين علاقات تركيا بالعالم الاسلامى وعلاقاتها بالغرب؟

** حزب الرفاة يريد ان يجعل تركيا جسرا للحوار بين الغرب وبين الشرق المسلم .. ومهمة اربكان تبدأ من هذه النقطة فهو يريد ان يكون هناك تعاونا بين العالم الاسلامى وبين الغرب بما يحقق مصالح العالم الاسلامى وهو يعمل على تدعيم العلاقات بين العالم الاسلامى بدلا من الشرق اوسطية التى اوجدت حتى لا ستخدم مصطلح العالم الاسلامى ، وحزب الوفاه يريد ان تكون علاقات تركيا بالعالم الاسلامى على نفس مستوى علاقاتها بالغرب.

صعوبات

* ما اهم الصعوبات الداخلية والخارجية التى تواجه اربكان فى الوقت الحالى؟

** المشكلة الاولى على المستوى الداخلى تتمثل فى الارهاب والارهاب ليس من الاكراد لان اكثر من ٦٠٪ من الاكراد يؤيدون اربكان وانما ارهاب عبدالله اوجلان وهو عميل للغرب وولائه ليس للشعب التركى ،دليل ذلك ان حزب الرفاة فاز فى جميع البلديات فى المناطق الكردية وحصل على تاييدها والغرب يدعم اوجلان ليكون مصدر قلق دائم لتركيا فالغرب هو الذى عقد اتفاقية ولسن لانشاء دولة للارض فى شرق تركيا وهذا الاتفاق على غرار وعد بلفور الذى تم بمقتضاه انشاء اسرائيل على بقعة عزيزة على جميع المسلمين والجدير بالذكر ان اتفاق ولسن يسير بنفس خطوات وعد بلفور. واتمنى ان يفهم جميع العرب والمسلمين من خلال جريدتكم الغراء قضية الارهاب فى تركيا فهما صحيحا فالغرب يريد اضعاف قوة الدولة التركية حتى لا تكون قوة فى مواجهة الغرب.

كما كانت فى عهد العثمانيين ، وبعض العرب يظنون ان المسألة لا تزيد عن مجرد انتهاك حقوق الانسان فى تركيا فهل من يريد ان يعمل لصالح الاكراد ان يقتل الاكراد حتى الاطفال والنساء والشيوخ هذا لم يفعله احد على مر التاريخ الا الارمن والصهاينة.



المصدر :
التاريخ : ٦ - ٣ - مارس ١٩٩٧

مع تزايد حدة الصراع بين الرفاه والجيش.. من سيحسم الموقف؟

أربكان يصر على تطبيق الدستور والقانون والديمقراطية

الجيش يطالب بإلغاء جميع المطالب الإسلامية والاستقلالية وبأن تظل العلمانية هى السائدة

تصاعدت حدة الصراع بين الجيش برؤيته العلمانية والحكومة التركية التى تصر على استقلال تركيا وربطها بماضيها وحضارتها وثقافتها وتراثها... فالجيش مازال كاهن العلمانية ومازال يعتبر نفسه هو الحامى لها والمدافع عنها، ومن هنا فإن الاجتماع الساخن الذى تم يوم ٢٨ من فبراير الماضى، واستمر تسع ساعات لمجلس الأمن القومى التركى، أفصح فيه الجيش عن رؤيته العلمانية وإصراره على رفض أى مشروع يخالف التصور العلمانى الالحادى لتركيا، ولكن اربكان أصر على أنه لن يوقع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن القومى، وخاصة التى تتعارض مع الخط الذى تسير عليه حكومته، والمنصوص عليها فى البروتوكول الموقع مع حزب الطريق القويم، وخاصة أن مايصدر عن هذا المجلس يعتبر من الزاوية الدستورية، مجرد توصيات لاتلزم الحكومة، وإنما هى استشارية فحسب.



ومن هنا فإن الدكتور اربكان اجرى العديد من الاتصالات بالاحزاب السياسية الاخرى فى تركيا لشرح أبعاد القضية وخطورة قبول مبدأ تدخل الجيش فى السياسة، وحكم البلاد فى الوقت الذى تدير البلاد حكومة ديمقراطية، وصلت إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع التى عكست ارادة شعبية حقيقية، وفى الوقت الذى يسعى رئيس الحكومة إلى عرض هذا التطور المفاجىء فى تاريخ الحياة السياسية التركية فى محاولة منه للحصول على دعم وتاييد القوى السياسية والمدنية لمواجهة هذا الموقف ولمحاولة تغيير مبدأ تدخل الجيش فى العمل السياسى، سواء على مستوى اجتماع مجلس الامن القومى الذى يعقد اجتماعات شهرية برئاسة رئيس الجمهورية ومشاركة رئيس الحكومة ووزراء الخارجية والداخلية وقيادات الجيش والامن، يقوم من خلالها باستعراض احوال البلاد، ويصدر مجموعة من التوصيات التى تاخذ شكل قرارات وتصبح ملزمة للسلطة التنفيذية، حيث جرى العرف على ذلك منذ انقلاب اتاتورك فى مطلع الثلاثينيات واستمر حتى آخر انقلاب قام به الجنرال كنعان ايفرن عام ١٩٨٠، وقد دعم العسكريون الانقلابيون هذا المبدأ منذ عام ١٩٨٠

أحمد السيوفى

وصار وضعا ثابتا فى البلاد ثم تم دعم ذلك ببعض نصوص الدستور الذى صدر عام ١٩٨١، والذى اكد حق الجيش فى تحذير القيادة السياسية عند الضرورة بدواعى الحفاظ على النظام الجمهورى ووحدة البلاد وسيادتها.

ومن ثم فإن العادة قد جرت منذ عام ١٩٨٤ وعقب تسلم المدنيين للحكم بقيام مجلس الأمن القومى باجتماعاته الشهرية، حيث يدرس فيها مع الحكومة الموقف السياسى العام فى البلاد وقضية الامن الداخلى، وتصدر بعض التوصيات التى تقوم الحكومة بعد ذلك بتنفيذها مثلما حدث فى مسالة الرفع الجزئى لحالة الطوارىء المعلنة شرق البلاد منذ ثلاثة عشر عاما، وفى تحجيم دور القوات الدولية (قوات المطرقة).

وكل القرارات وغيرها تراعى فى الاساس ان تحافظ على التوجه العلمانى لتركيا، ولكن لماذا هذه المرة يحاول الجيش ان يضع سلسلة من العقبات والقيود فى وجه حكومة اربكان.. بالتاكيد أن التوجه الإسلامى المحافظ والاستقلال لحكومة اربكان، وهو السبب المباشر لهذه الازمة المشتعلة حيث سعى اربكان الى إحداث حملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، مما لاتحظى برضاء الجيش برغم ان شريك الائتلاف، وافق عليها فى إطار برنامج حكومى عليه مسحة إسلامية معتدلة ومحاولة اقتراب من العالم الإسلامى والعربى ومحاولة تحجيم العلاقة مع الغرب وإسرائيل، مما اثار حفيظة العلمانية وكهنة الجيش فاعتبروا مايحدث فيه خطورة على التوجه العلمانى للبلاد.

وقد أكدت قيادات حزب الطريق القويم ان حزب الرفاه لم يخرج بعد عن نصوص البروتوكول الموقعة بين الحزبين، غير ان المعارضة السياسية العلمانية تواجه كل يوم فشلا ذريعا، ومن هنا فإنها اشتعلت الإطارات فى وجه الحكومة، واتهمت الحكومة بالخروج عن التوجه العلمانى وحاولت مرارا إسقاط الحكومة لكنها فشلت فاتجهت إلى محاولة الوقيعة بين الحكومة، والجيش بشكل رخيص إلى درجة ان يعلن احد رؤساء وأحزاب اليسار ان الجيش لايمكن ان يقبل هذا التوجه



الإسلامى للحكومة ولابد من ان يتخذ موقفا حيال ذلك.

ولان المعارضة العلمانية تملك اكبر واهم وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لقد استطاعت ان تؤثر فى الجيش وتدفعه الى اتخاذ توصياته الاخيرة التى تطالب فيها بتراجع الحكومة عن الإصلاحات المزمع تنفيذها فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية ومن ذلك: حق ارتداء الحجاب للطالبات والموظفات، وحرية التعليم الدينى، وحرية التعامل مع جلود الاضاحى وحرية الذهاب الى الحج. وفى إطار النتائج المتوقعة من خلال مباحثات اربكان مع رؤساء الاحزاب السياسية، التى من المفترض ان تنتهى اليوم الجمعية فإنه من المتوقع إما ان بتنازل رئيس الحكومة عن جملة الإصلاحات التى من المفترض ان تتم فى هذه الايام التى يطالبه بها ناخبوه ومؤيدوه، وإما ان يطلب حزب الرفاه فتح باب المناقشة فى البرلمان حول قضية تدخل الجيش فى العمل السياسى، ومن ثم وضع حد لمثل هذه التدخلات. يبقى ان توصيات الجيش مازالت تثير قلقا داخل الحكومة وتصر حكومة اربكان على رفضها لمخالفتها الدستور والقانون وبرغم عدم صدور بيان رسمى من الجيش حتى الآن، وان كانت المعارضة السياسية تراها مناسبة ومقبولة. ولان اربكان اكد للصحفيين انه لايفكر فى تقديم استقالته، وعبر عن تفاؤله بالموقف السياسى وإصراره على الالتزام بالدستور والقانون والديمقراطية وقدم شكره لزعيمى حزبى الجمهورى CH.P واليسارى DSP على دعمهما استمرار الحياة الديمقراطية. كما اكد إصراره على إقرار مجموعة من القوانين فى الفترة القادمة مما يشير الى شكل من اشكال الحرب بين حكومة الرفاه والجيش، كما ان احزابا اخرى صارت تطالب الآن بوضع حد لتدخل الجيش فى الحياة السياسية مثلما فعل رئيس حزب الوحدة الكبرى الذى طالب الحكومة بعرض الامر على البرلمان لمواجهة اى اعتداء على الحريات والديمقراطية. فمن سينجح فى المواجهة الجيش ومنظومته العلمانية؟ ام اربكان ومعه قضية الديمقراطية والحريات؟.. هذا ماستكشفه الايام القليلة القادمة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

تطورات الأحداث

عسكر تركيا والخيار الجزائرى

كشفت الأيام الماضية من جديد عن النوايا العدوانية لقيادة الجيش التركى العلمانى ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولم يكتف الجيش التركى بما يفعله فى الأكراد فراح يستعرض عضلاته ويحرك دباباته فى شوارع تركيا فى رسالة تهديد واضحة للإسلاميين الذين وصلوا إلى الحكم بطريق ديمقراطى.

ومنذ أن وصل حزب الرفاه إلى السلطة فى تركيا لم تهدأ القيادة العلمانية للجيش التركى الذى أناط به الدستور حماية العلمانية، ورغم أن العلمانية فى جوهرها -وكما يروج لها منظروها- تعنى الاختيار الحر للمواطنين، وعدم فرض أى أمر عليهم بالقوة إلا أن الجيش التركى له مفهومه الغريب للعلمانية، حيث يفهمها على أنها فرض الفسق والفجور بالقوة على الناس، فحينما دعا بعض نواب الرفاه إلى سن تشريع يحقق الحرية للمرأة التركية العاملة فى ارتداء الحجاب إن رغبت تحركت جحافل العلمانية وحينما أرادت الرفاه أن تبنى مسجد -مجرد مسجد- فى ميدان تقسيم باسطمبول تحركت دبابات الجيش فى استعراض للعضلات، وحينما حاولت قيادة الرفاه مد جسور مع جارات تركيا من الدول الإسلامية مثل إيران والعراق وسوريا تحرك العسكر فى اتجاه معاكس، وذهبوا إلى تل أبيب وواشنطن يستنجدون بهما ويعلنون من هناك رفضهم للتوجهات الإسلامية للرفاه، وفى الاجتماع الأخير لمجلس الأمن القومى التركى عبر العسكر صراحة عن رفضهم للسياسات الإسلامية للرفاه وراحوا يطلقون التصريحات الاستفزازية المتوالية، الأمر الذى يهدد بحدوث مواجهه وينذر بانقلاب عسكرى على الديمقراطية، كما حدث فى الجزائر.

إن كل ما يفعله عسكرتركيا يؤكد أنهم قبلوا الخيار الجزائرى وأنهم يعملون بكل قوة لإدخال البلاد إلى نفق مظلم من العنف والإرهاب، ولن يبقى حزب العمال حينئذ وحده فى ساحة المواجهة مع الجيش، بل سيدخلها أطراف أخرى بعد إعدام الخيار الديمقراطى، وكل ما يهم العسكر هو بقاؤهم وبقاء سطوتهم ولتذهب الديمقراطية، وليذهب غيرهم إلى الجحيم!!

قطب العربى



المصدر :

التاريخ : ٠١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حملة أمريكية ضد حكومة الرفاه

تشن الإدارة الأمريكية حملة سياسية وإعلامية تستهدف الإطاحة بالحكومة الائتلافية بانقرة بزعامة د. نجم الدين اربكان، حيث رصدت أجهزة استخبارات عربية وإسلامية بتركيا سلسلة من الاجتماعات عقدهامسئولون وقادة أحزاب ومنظمات شعبية تركية مع مسئولين امريكيين وإسرائيليين، أعقبتها حملة واسعة حاليا ببعض محطات التلفزيون والصحافة العلمانية بتركيا تتهم حزب الرفاه بالسعى للإطاحة بالنظام الديمقراطي العلماني، وتطبيق الشريعة الإسلامية وقطع العلاقات مع «إسرائيل»، زاعمة ان اربكان يخطط لتنفيذ انقلاب ضد النظام العلماني بدعم من إيران، وهو الأمر الذي دفع مجلس الأمن القومي التركي إلى عقد اجتماع استعرض خلاله الاتهامات الموجهة ضد الرفاه، ووضع إطارا لتحركاته. وجاء الاجتماع عقب زيارة قام بها رئيس الأركان التركي للكيان الصهيوني، حيث اجتمع مع نظيره وطلب منه الإسراع بتنفيذ الاتفاق العسكرى بينهما المتعلق بإصلاح الطائرات التركية، بشكل وصفه المراقبون بانه إنذار من العسكريين الأتراك للرفاه بأن حلفاء تركيا وعلاقاتها مع إسرائيل بجانب نظامها العلمانى هى بمثابة خطوط حمراءلا يمكن تجاوزها



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

مصير حكومة أربكان على كف الجيش!

كتبت : عزة صبحى

□ مرة أخرى أثبتت المؤسسة العسكرية فى تركيا إنها مازالت صاحبة اليد العليا فى شئون البلاد، وذلك بعد ان ظن الكثيرون ان تداول السلطة فى تركيا بطريقة ديمقراطية لاكثر من عشر سنوات قد قلل من فعالية هذه المؤسسة، كل الاحتمالات مازالت واردة بما فيها الحل العسكرى او انسحاب حزب الطريق القويم برئاسة تانسوتشيللر وتكوين حكومة ائتلاف وطنى بعد أن عاد نجم الدين أربكان رئيس الوزراء ورئيس حزب الرفاه لاعلان تحديه للجيش .

وكان اجتماع مجلس الامن القومى التركى قد اصدر تحذيرات شديدة اللهجة الى أربكان وحكومته من تصعيد الاتجاه الاسلامى والتساهل مع أى نشاطات أصولية اسلامية يقوم بها حزبه، واعلن البيان ان هناك اجراءات عاجلة ستتخذ ضد التطرف الاسلامى والمعروف ان مجلس الأمن القومى يضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء وعددا من الوزراء بالاضافة الى وزير الدفاع وقادة الاركان فى الجيش ورغم ان سلطة هذا المجلس استشارية الا انه يعتبر الواجهه الدستورية التى من خلالها يمارس الجيش دوره السياسى.

وكانت حكومة حزب الرفاه الاسلامى برئاسة اربكان قد اعلنت على مدى الشهور القليلة الماضية عددا من القرارات ومشاريع القوانين التى من شأنها التراجع عن الطابع العلمانى لتركيا كان أخرها ارتداء النساء الحجاب فى المدارس والجامعات واماكن العمل وهو ما اعتبره الكثيرون مخالفا تماما لمبادىء الدولة العلمانية التى اسسها كمال اتاتورك والتى ينص عليها الدستور التركى ايضا. أدت هذه القرارات الى اندلاع العديد من المظاهرات المناهضة لامريكا ويتصاعد الموقف بصورة خطيرة بعد نزول دبابات الجيش التركى يوم ٤ فبراير الى احد احياء العاصمة انقرة لالقاء القبض على «بكير يلدز» وهو عمدة الحى الذى صرح وسط جمع غفير من مؤيدى حزب الرفاه الى ضرورة العودة الى الحكم بالشريعة الاسلامية وقد زاد من خطورة الموقف قيام وزير العدل بزيارة العمدة فى السجن مما اعتبره الجيش تحديا سافرا له خاصة ان هذا الوزير «شوكت كازان» من اكثر وزراء الحكومة معارضة للعلمانية.

فى البداية أعلن تصريحات أشارت الى تراجعه عن موقفه بعد تهديدات الجيش غير أنه عاد وأعلن التحدى وسوف يواجه رئيس الوزراء التركى موقفا شديد الصعوبة سيتحدد عليه مصير حكومته فمن ناحية سيواجه غضب واستياء ناخبيه الذين فشل فى تحقيق اى من وعوده لهم كما سيواجه المظاهرات الشعبية المستمرة منذ اسابيع والمنددة بالفساد والتى تتهم الحكومة بالسكوت عليه، اما اهم تحدياته فستكون فى التعامل مع المؤسسة العسكرية التى يبدو انها تثق الآن فى اربكان بالصورة الكافية رغم تراجعه امامها فى كل سياساته بما فى ذلك رفض التعاون العسكرى مع اسرائيل .



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : مارس ١٩٩٧

ضغوط المؤسسة العسكرية على اربكان

تركيا بين التفكك وخيار الانقاذ

وليد نويهض *

■ تشبه، الى حد ما، المصافحة بين الاسلامي نجم الدين اربكان والعلمانية طانسو تشيلر، تلك المصافحة بين الفلسطيني ياسر عرفات والاسرائيلي اسحق رابين في حديقة البيت الابيض. فالاولى اشارة الى بداية اتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية تجمع بين النقيضين. والثانية بداية مؤشر على مرحلة جديدة في ما يسمى بالصراع العربي - الاسرائيلي. وبغض النظر عن قوة التحالف الائتلافي واستمراره في تركيا، احدثت مصافحة اربكان - تشيلر هزة في الوعي الجمعي في الطرفين الاسلامي والعلماني، وهي تشبه تلك الهزة الوجدانية التي احدثتها مصافحة عرفات - رابين. فالمصافحتان حصلتا حتى لو تعر ضتا لاحقاً للسقوط.

كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال، في وعي الاسلاميين قضية مقدسة ترتفع في جوهرها التاريخي والانساني الى حد الحق المطلق الذي لا يقبل القياس او التكيف او الخضوع للمساومة او التفريط. كذلك تعتبر مسائل «التغريب» و«العلمانية» و«الفساد» في معايير الحكم الاسلامي. فتشيلر متغربة وعلمانية ومتهمة بالفساد واختلاس الأموال العامة وبالتالي فهي بالنسبة لمقاييس الاسلاميين احد رموز الاتاتوركية التي جلبت الويلات على تركيا واطاحت بمكانتها الاستراتيجية الاقليمية والدولية، ودفعت بها من قوة كبرى في مطلع القرن الجاري الى قوة اقليمية محدودة التاثير في نهاية القرن.

ربما يعتبر بعض المحللين ان تركيا دولة اسلامية غير عربية وانه لا شان لها ولا تاثير لحوادثها على الحياة السياسية العربية من ناحية تشكيل الوعي او على الأقل المساهمة في انتاجه وتحديد أولوياته.

يجانب الراي المذكور حقيقة الامر. فتركيا مثلها مثل القوى الاقليمية الكبرى، العربية وغير العربية، كمصر وايران، تلعب حوادثها سلسلة ادوار في انتاج الوعي السياسي في المنطقة العربية. وتعتبر القوى المذكورة بمثابة النموذج - القدوة لقوى العالم العربي - الاسلامي.

وليس جديداً القول ان الانقلابات العسكرية التي هبّت على المنطقة العربية منذ عشرينات القرن الجاري استمدت نموذجها من عناصر التجربة الاتاتوركية التي اعتمدت الاسلوب القهري في احداث التحول القسري الفوقي في عاصمة السلطنة العثمانية. فالاسلوب الانقلابي، الى المنهج العلماني الاستبدادي الذي اعتمده اتاتورك، شكلا قدوة سيئة للنخب العسكرية والعلمانية في المنطقة العربية التي حاولت تقليد التجربة التركية في التعاطي مع المجتمع وبالتالي عزله عن السياسة واستبعاده من حركة الدولة وقراراتها وتصوراتها.

وما حصل في تركيا بعد اكثر من ٧٠ سنة يشبه الى حد كبير ما حصل ويحصل في المنطقة العربية بعد اكثر من ٧٠ سنة على انسلاخ المقاطعات العربية عن السلطنة. فالتجربة التركية ادت الى نمو الدولة وتطورها باستقلال نسبي عن المجتمع وضد حركته السياسية



وتحولاته الداخلية. كذلك اخذت التجارب العربية المقلدة للمنهج
الاتاتوركي الانقلابي تتجه نحو عزلة شبه مطلقة للدولة الحديثة
والمعاصرة عن حركة تحولات المجتمع وتطوره شبه الذاتي واحياناً
المستقل عن تطور الدولة. وما نلحظه من حوادث عنف وصدامات في
اكثر من بلد عربي ليس بعيداً في مناخاته السياسية عن ذاك الذي
يحصل في تركيا او ذاك الذي سبق وحدث في ايران في العام ١٩٧٩.
منذ الستينات تشهد تركيا خضات داخلية تعبر عن احتجاج
المجتمع ضد سيطرة الدولة واشرافها الكلي على حركة الناس
وحقوقهم الفردية ومطالبهم الاعتقادية. واذا نجح الجيش في قيادة
انقلاب عسكري ضد اصلاحات عدنان مندريس وتنفيذ حكم الاعدام به ثم
قيامه بانقلاب آخر في الثمانينات لتطويق تفاعلات الحدث الايراني
والسيطرة على العنف الجارف في الشارع، فإنه في النهاية اضطر
للتنازل عن السلطة وإعادة الحياة المدنية والسماح للاحزاب السياسية
بممارسة دورها، مع احتفاظه بحقه في التدخل اذا طمحت قوى المجتمع
السياسي الى تعديل صلاحيات الدولة المطلقة وهويتها الاتاتوركية
العلمانية.

لا شك في ان اربكان أكتشف هذه المفارقة بين اعادة الحياة المدنية
وفي الآن ضبطها تحت سقف سيف الاتاتوركية. وهو امر ساهم في
بلورة وعي مركب ظهر مرات جلية في فترة حكم الرئيس التركي السابق
توغورت اوزال الذي حاول موازنة الدستور الاتاتوركي الرسمي ودستور
المجتمع الموروث تقليدياً باتجاه إعادة تشكيل وظائفه ليتناسب مع
حاجات الناس.

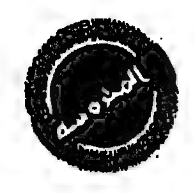
يشبه القلق الذي كان يعيشه اوزال في السلطة ذاك القلق الذي بدا
يعيشه أربكان بعد فوزه كاكبر قوة سياسية نالت اكبر نسبة من المقاعد،
من دون ان ينال الاكثرية التي تسمح له بتشكيل حكومة تقتصر على
عناصر حزبه.

شكل التوازن المذكور مفارقة كبرى في وعي اربكان. فهو إما ان
يرفض المصالحة ويحافظ على طهرية المقدسات ويرفض تلوثها
بالسياسات الاتاتوركية، وإما ان يقبل بفكرة التعايش والاعتراف بالآخر
انطلاقاً من مبدا التعددية وحق المختلف في التمثيل النيابي
والحكومي.

اختار اربكان التحالف المصلحي الذي يقبل بالتكيف مع الآخر شرط
ان يقبل المختلف معه حقه ايضاً في تشكيل حكومة برئاسته تاخذ
توازن المصالح في الاعتبار.

واختيار اربكان التحالف مع المختلف على خيار القطع معه يشير
الى تطور مهم في الوعي المفارق يشبه ذاك الذي حصل على الجبهة
الفلسطينية. فاربكان حدد اولوياته بين العزلة السياسية والانكفاء مرة
اخرى الى دائرة المجتمع المغلق وعالمه الخاص المستقل عن المحيط
وتاثيراته وبين كسر الحاجز النفسي على المستويين: الدولة وحامي
شرعيتها الانقلابية (الجيش) والمجتمع وحامي شرعيته التاريخية
(الاسلام)، فاختار منهج الوسط الذي يجمع بين خطين ويعيد تركيب
المتناقضات في سياسة شديدة التعقيد والتعرج تمزج بين الموقف
المبدئي والممارسة المصلحية.

واجهت خطوة اربكان اعتراضات كثيرة خصوصاً من جماعات
الجهاد وتنظيمات الجماعة التي هي اصلاً لم تعترف بسياسته
التسووية قبل ان ينجح في تشكيل حكومته. ففي نشرة «الفجر» (العدد
١٣، ١٩٩٦) اوردت اخبار اربكان وتهكمت على اسلوبه ومراهناته، فذكرت
تحت عنوان «تركيا: اربكان... احلام طوباوية» لتفسير سبب فشله الاول
حين كلف بتشكيل الحكومة «سقطت التجربة الديموقراطية الجاهلية في
تركيا من جديد حيث ابعد حزب الرفاه بقيادة نجم الدين اربكان (...) عن
السلطة بالرغم من فوزه في ما يسمى بالانتخابات في ديسمبر الماضي»
واضافت «لان الديموقراطية كما يسمونها لعبة، وهي لعبة غير اسلامية
اصلاً، ولذلك يفشل الاسلاميون في كل مرة لانهم يلعبون على ارضية لا
يحسنون التعامل معها وكذلك لانهم يلعبون وفق شروط وقواعد ونظم



المصدر : اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

وضعها الخصم». وتهاجم نشرة «الفجر» الجيش لانه سبق لهذا الجيش
«ان مارس هوايته المفضلة في الحفاظ على شكل اللعبة ثلاث مرات عن
طريق الانقلابات العسكرية وذلك سنة ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠». وتنصح
النشرة اربكان «ان يستوعب القضايا السابقة ثم يرجع الى الكتاب
والسنة حتى يجد الطريقة المثلى والشرعية التي يمكن من خلالها ان
يقيم حكماً اسلامياً حقيقياً وليس مزيفاً. ولو فعل اربكان ذلك لما اصابه
الاضطراب والتناقض...».

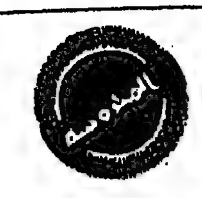
على رغم سخرية النشرة من فشل اربكان الاول في تشكيل حكومته لا
توضح ما هي الاساليب التي ينبغي ان يلجا اليها غير اللعبة
الديموقراطية. فالمسالة بقيت ضمن الاعتراض والسلبية ولم تتطور الى
اقتراح عملي او ميداني غير العودة الى الكتاب والسنة. فهي لم ترشده
الى ممارسة العنف والقوة مثلاً ولم تطالبه بالاعتماد على «اقلية»
سياسية للانقلاب على الدولة وجيشها. وهذا يشير الى انسداد آفاق
البدائل وعدم توافرها حتى عند الجماعات التي تمارس العنف وترفض
«اللعبة الجاهلية».

وفور حصول المصافحة بادرت الجماعات الاسلامية وتنظيمات
الجهاد الى شن حملة ضد اربكان واتهمته بالتراجع عن برنامجه
الانتخابي وبتعهده احترام افكار مؤسس الجمهورية التركية (كمال
اتاتورك) والحفاظ على اندماج تركيا بالمجموعة الاوروبية ومحاربة
القوى الانفصالية، الى زيارته قبر اتاتورك وسكوته على الاتفاق
العسكري مع اسرائيل وغيرها من النقاط التي اثارتها ايضاً القوى
العلمانية المتطرفة. فالموقف الوسطي اثار حفيظة الجهتين المتطرفة
والاستئصالية. الاسلاميون استنكروا تراجعه لانه خيب آمال المسلمين
وتفكيرهم باحتمال عودة تركيا «الى ماضي مجد الخلافة الاسلامية»
(نشرة الفجر، العدد ١٧، ١٩٩٦). واستهجن العلمانيون براغماتية اربكان
لانه خيب آمالهم ايضاً واحبط، حتى كتابة هذه السطور، خطة
تحريضهم الجيش على الانقلاب وانقاذ جمهورية اتاتورك من دهاء
اربكان.

إذن لم تقتصر صدمة اربكان على جهة الاسلاميين بل احدثت دوياً
في جهة العلمانيين ايضاً لان الفريق الاخير كان يراهن على الجيش
لإعادة ضبط المجتمع ووضعه من جديد تحت رقابة الدولة وملاحقاتها
الايديولوجية والدستورية لعناصره الاجتماعية والتقليدية.

بدورها لم تلحظ جبهة العلمانيين عملية التحول وبلوغ الاتاتوركية
مرحلة الشيخوخة في وقت ما زال المجتمع يجدد شبابه. كذلك لم
تستوعب حاجة الاتاتوركية للاسلاميين لحماية الدولة من التفكك
الاجتماعي والانهيار التاريخي. إنها سخرية القدر وفي الآن حاجة
تاريخية.

لا شك في ان اربكان التقط تلك المفارقة واكتشف ان الفترة هي
مرحلة تسوية لا بد منها لانقاذ تركيا من الانقسام والتقسيم. فتركيا الآن
تمر في مرحلة انتقال تتحرك فيها مختلف القوى من مدنية حديثة
واهلية تقليدية في وقت واحد. ولا بد من المصالحة بينهما لإعادة
تركيب الدولة وتوحيدها في سياق يندمج فيه الجديد مع القديم في شكل
ثنائي. ودائماً يتضمن نموذج مرحلة الانتقال ذاك الشكل الاجتماعي
الثنائي الذي يربط خصائص الهيئات الاهلية بالمؤسسات المدنية
ويعيد توظيفها لتخدم مهمات محددة تلبي حاجات فترة تاريخية شديدة
التعقيد، في وقت بلغت الاتاتوركية سن اليأس ولم تعد تملك الوسائل
والحيل التي استخدمتها سابقاً لتاجيل عملية التحول التاريخية.
فالجيش الذي سبق وتدخل ثلاث مرات لانقاذ الاتاتوركية في سنوات
١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٨٠ بات الآن في حال لا يحسد عليها. فإذا تدخل وقام
بانقلابه الرابع ستكون الدولة نفسها مهددة بالانهيار الشامل والتفكك
الوطني والاجتماعي. واذا ترك السياسة للقوى العلمانية فإنها ستقود
البلاد مجدداً الى مأزق يعطي دفعة شعبية للتيار الاسلامي يجعله سيد
الموقف في الانتخابات المقبلة.



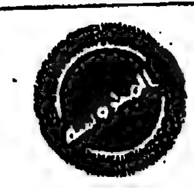
بين الخيارين انحاز الجيش، حتى الآن، الى خيار ثالث وهو حماية
الدولة بالقوى الشعبية الاسلامية والضغط على العلمانيين للقبول بهذا
الموقف التصالحي الذي يضمن توازن المصالح ويعيد تركيب الهيكل
الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ومعادلة السلطة بشكل ثنائي تتعايش
في نموذجه مختلف القوى الحديثة والقديمة والمدنية والاهلية
والعلمانية والاسلامية. فالنموذج الانتقالي هو شكل مركب لمرحلة
تاريخية تتداخل فيها القوى التقليدية والانماط الحديثة، وهو بدوره
يحتاج الى وعي مركب يجمع تلك الثنائيات في فترة تشهد البلاد
تغييرات تلعب فيها الانماط التقليدية دور الدافع للتحول السياسي.
فالتحديث انتج نقيضه (الاسلام) وبات بحاجة اليه ليستكمل
التحول.

تمثل تركيا ذاك النموذج المتناقض الذي تتعايش في داخله
تناقضات اخرى تجمع بين الموروث والجديد والتقليدي والحديث
والمؤسسات المدنية والهيئات الاهلية. وكان على الدولة ان تختار بين
الحل الانقاذي وتفتح الباب للقوى الاسلامية لتلعب دورها التاريخي
وبين الحل الجزائري فتنقلب على المجتمع وتعرقل تطوره وتؤخر
الاستحقاق التاريخي فترة زمنية ستكون محدودة على اي حال.
فالتعارض الموجود حالياً في الجزائر (وتركيا) ليس خاصاً بل هو
نموذج عام ومنتشر في معظم دول العالم الثالث وهو اكثر بروزاً في دول
العالم العربي - الاسلامي. اذ هناك ما يشبه التعايش الثنائي بين
المدينة والريف، والمناطق الصناعية والمناطق الزراعية، وبين اهل
الساحل (البحر والنهر) واهل الجبال، وبين الاكثرية الكبرى والاقليات
الصغرى، وبين القوى الحديثة الحضرية والقوى التقليدية القبلية
والجهوية، وبين الموروث المؤسس على الاجتماع الطبيعي وبين
الجديد المؤسس على الهيئات الاجتماعية.

اختارت تركيا نموذج اعادة تشكيل الشخصية التاريخية للمجتمع
بإشراف الدولة الاتاتوركية ورقابة جيشها وبمساعدة قوى تقليدية
معادية للنموذج العلماني. ورفضت الخيار العسكري الجزائري
الانقلابي، الضيق الافق، الذي لو اتبعته لكانت كلفته الانسانية
والعمرانية والاقتصادية اضعافاً مضاعفة لتكلفة التسوية التاريخية
التي تم تاخيرها ثلاث مرات وبات من الصعب تاخيرها مرة رابعة.
فالدولة اكتشفت عجزها وبات عليها التكيف مع البيئة السياسية -
الثقافية المتوارثة لتعيد التوازن المفقود للمجتمع وتعقد المصالحة
التاريخية التي اكدها حزب النهضة التونسي في برنامج مؤتمره الاخير
(١٩٩٦)، وهو برنامج يعكس رغبة في تكييف حاجات المجتمع مع
متطلبات مرحلة انتقالية تتعايش فيها ثنائيات القديم والجديد،
والتقليدي والحديث.

ربما تنجح تجربة اربكان وربما تفشل وتنهار بعد شهور او اسابيع،
لكنها في النهاية تمثل خطوة بالغة الاهمية في إحداث صدمة سياسية
ستكون لا شك ردود فعلها متباينة في مستوى اكتشاف قوانين الوعي
المركب من متناقضات يمكن جمعها في حالات معينة، وهذا يمكن توقعه
مهما كانت نتائج التجربة وخلاصاتها. فصدمة اربكان صدمة مزدوجة
طالت المعسكرين وربما يمكن اعتبارها بداية تاسيس للمجتمع
السياسي الذي يركب وعيه التاريخي من عناصر مفككة لم تجتمع سابقاً
ويمكن اجتماعها مصلحياً في لحظة حصول توازن في المعادلة
البرلمانية. فالتقاط اللحظة الزمنية يشكل نقطة تجاذب في الوعي.
واربكان يحاول ان يركب عناصر متنافرة لانقاذ الدولة من حال الانهيار
وفي الآن لاستعادة المجتمع دوره السياسي بعد فشل محاولات تغييب
هويته الحضارية. ويمكن ادراج محاولة اربكان، حتى لو فشلت، في
سياق الوعي التاريخي الذي يزاوج بين المتناقضات ويوفق بينها من
دون ان تشكل انتكاسة كبرى لتجربته الطويلة.

بقى ان نسال ما هي عبر النموذج التركي وكيف يمكن فهم تلك
المسيرة الطويلة؟



المصدر : .... اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٧ مارس ١٩٩٧

تمثل التجربة الاتاتوركية النموذج التاريخي لمسار المنطقة في
القرن الجاري، واذا كانت هناك فائدة من التجربة فإنها على الأقل تدلنا
على كسب الوقت واختصار الوسائل حتى لا يضيع الزمن في لحظة
يشهد العالم تحولات كبرى. فقراءة دروس نهايات التجربة الاتاتوركية
يعود بنا الى بداياتها عندما انقلبت الدولة (النخبة) على المجتمع
واخذت تفصله حسب مزاج الحاكم وتصوراته الفردية.
استخدمت الاتاتوركية كل الأدوات لفصل المجتمع عن هويته الدينية
- الحضارية وابتكرت كل الطرق لمنع الناس من الكتابة بابجديتهم
وفرضت عليهم ابجدية لاتينية، واختارت لهم ارقى الدساتير الاوروبية
وترجمتها الى التركية واعتمدتها كقوانين علمانية للدولة، ومنعت الآذان
بالعربية، وحرمت المرأة من حرية ارتداء الحجاب وضغطت على الرجل
لخلع العمامة والطربوش، واستباحت الاقليات غير المسلمة لتحقيق
التجانس في قاعدة الدولة الاجتماعية، ولاحقت الاقليات المسلمة
ومنعتها من استخدام لغاتها القومية وارتداء ملابسها الوطنية... وتم
كل ذلك وغير ذلك باسم التقدم والحداثة والتحديث.
بدأت المسألة بتفكك السلطنة، ثم اخذت عناصر التفكيك تهدد تماسك
الدولة القومية من جديد، فانتهى أمر الاتاتوركية بعد اكثر من ٧٠ سنة
من التقلبات والانقلابات الى الرضوخ للأمر التاريخي واضطرت الى
اللجوء الى التسوية مع الواقع. وقبول المؤسسة العسكرية، حتى الآن،
باربكان كرئيس للحكومة يعكس بداية تحول جذري في تفكير الدولة
يعود بها من جديد الى تلك الفترة الانتقالية التي تفصل اصلاحات
السلطان عبدالحميد الثاني في ١٨٧٠ والانقلاب عليه في ١٩٠٨ قبل
الانقلاب على السلطنة في الحرب العالمية الاولى. واربكان الاسلامي
يمثل عودة الى تلك الحلقة الوسيطة بين الفترة السلطانية والفترة
الاتاتوركية. وهو يمثل النموذج البديل الذي يجمع الضدين في مرحلة
تحتاج تركيا الى محاولة لتحقيق المصالحة المفقودة مع المجتمع
واكتشاف قوانين التوافق والتراضي بين الدولة وهوية الجماعات التي
تعيش في الوطن.
بات على تركيا اليوم ان تعود، بعد ان خسرت الوقت الثمين، الى
نقطة البداية لتباشر من جديد رحلة التوافق بين الدولة والمجتمع بعد
ان فشلت التجربة في كسر الشخصية التاريخية لتركيا. فهل تستفيد
الدول العربية (النخب الحاكمة) من سلبيات التجربة الاتاتوركية وتكسب
الوقت بتاسيس المصالحة السياسية بين الدولة والجماعات الاهلية، ام
انها ستكرر تلك التجربة لتعود بعد حين الى اعتماد خيارات الناس وما
يتوافق مع شخصيتهم التاريخية؟ هذا هو السؤال الذي ينتظر جواب
المؤسسة العسكرية التركية. والجواب واحد من اثنين، اما ان تترك
اربكان يحكم لينقذ تركيا من التفكك التاريخي، وإما ان تنقلب عليه
لتكسب معركة وتخسر الحرب.

---

* كاتب من أسرة «الحياة».

اربكان بين البطولة والانتهازية

■ هكذا، كما كان متوقعاً، فضلت المؤسسة العسكرية التركية انقلاباً سياسياً على
الانقلاب العسكري متجنبةً التورط مباشرة في حكم البلد كما فعلت اخر مرة قبل ١٧ عاما،
في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧ . والحق ان الانذار الذي وجهته هذه المؤسسة، عبر مجلس الامن
القومي خلال اجتماع حاسم عقد في ٢٨ من الشهر الماضي، الى زعيم حزب الرفاه نجم
الدين أربكان، اول رئيس إسلامي للوزراء منذ تأسيس الجمهورية العلمانية في ١٩٢٣،
أوقف شعر رؤوس كثيرين تذكروا ان إنذار الجنرالات لاربكان في شباط (فبراير) ١٩٩٧
جاء شبيهاً الى حد كبير بانذارهم في ايلول ١٩٨٠ لرئيس الوزراء انذاك، رئيس الدولة
حالياً، سليمان ديميريل وأدى الى انقلاب عسكري اطاحه وادخله السجن للمرة الثانية
(الاولى كانت في اعقاب انقلاب ١٩٧١).

والحق ان الأيام الخمسة العصيبة التي مرت على اجتماع مجلس الامن القومي
سادتها اجواء في غاية التوتر، وبدا ان الوضع السياسي دخل في طريق مسدود بعدما
اتخذ اربكان موقفاً علنياً رافضاً لتنفيذ مطالب الجيش، وهي مهينة بجميع المقاييس لاي
إسلامي كونها الزمته تنفيذ إجراءات حاسمة تحديداً ضد معتقداته وايديولوجيته. غير ان
ما كان يصح في ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وهي تواريخ الانقلابات العسكرية الثلاثة في
تركيا، لم يعد كذلك الآن في ظل المستجدات التي تجعل المؤسسة العسكرية تفضل اللعب
وفقاً لقواعد مختلفة. والسؤال الذي يردده الاتراك، خصوصاً في صفوف حزب الرفاه،
والاسلاميين عموماً، بعدما وقع اربكان بروتوكولاً مهيناً مع رئاسة الأركان قبل بمقتضاه
المطالب العشرين التي تقدم بها الجيش، هو لماذا تراجع بزاوية قدرها ١٨٠ درجة عن
موقفه الرافض لإجبار المؤسسة العسكرية على ان تدفع، مثلاً، الرئيس ديميريل إلى إقالته؛
رضخ اربكان بعدما رفض في البداية حتى الاعتراف بوجود بيان مجلس الامن القومي
الذي ضمنه مطالبه وواصل التحدي بتاكيده ان هذا المجلس ليس سوى هيئة استشارية
وان الجهة الوحيدة التي يحق لها ان تسائله هي البرلمان التركي.

الم يكن في إمكان الرجل ان يرفض التوقيع ويستقيل بنفسه فيحتفظ بكرامة لا جدال
في انها جرحت لئلا يقال أهدرت؟ ولعله لو فعل ذلك لكان اصبح، على الاقل في نظر
انصاره، بطلاً. وربما احرج اركان المؤسسة السياسية العلمانية وطرح نفسه داعية
للديمواقراطية باعتباره الزعيم الذي فضل التمسك بمبادئه على الرضوخ لتدخل العسكر -
وهو بالتاكيد ليس عملاً ديموقراطياً - ثمناً لبقائه في الحكم؟ فما هي حساباته وعلى اي
شيء يراهن؟ يحار كثيرون في تركيا وخارجها في تفسير سلوك هذا السياسي الذي نجح
للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية في ان يفرض على المؤسسة السياسية العلمانية
التعامل مع حزب إسلامي بصفته جزءاً منها. يعتقد البعض أن اربكان لم يكن أمامه خيار
إخر سوى ان يقبل بالامر الواقع، وهو ان إرادة المؤسسة العسكرية في تركيا تعلو ولا
يعلى عليها، خصوصاً بعدما ابلغت إليه تانسو تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح
شريكته العلمانية في الائتلاف، انها ستضطر الى الانسحاب من الحكومة في حال أصر
على رفض تنفيذ مطالب الجيش. فهل يتلخص التفسير الصحيح الوحيد لسلوك أربكان
بالاتهام الذي يوجهه إليه خصومه الكثيرون، وهو ان طموحه الجامح الى السلطة جعله
مجرد سياسي انتهازي تركي اخر لا هم له سوى الوصول الى الحكم بأي ثمن؟

كامران قره داغي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٠٧ مارس ١٩٩٧

حدة التوتر السياسي خفت غداة اعلان أربكان قبولها

الحكومة الائتلافية تسعى الى مناقشة مطالب الجيش التركي في البرلمان

■ اسطنبول، ديار بكر، انقرة، بروكسيل - رويتر، أ ف ب - خفت حدة التوتر في تركيا امس الخميس غداة قبول رئيس الوزراء زعيم حزب الرفاه مطالب الجيش بتنفيذ اجراءات للحد من النشاطات الاسلامية وارتفعت اسعار الاسهم في بورصة اسطنبول بنسبة ثمانية في المئة تفاؤلا بحصول انفراج سياسي.

في غضون ذلك اعلنت الحكومة الائتلافية في تركيا انها تريد اجراء نقاش برلماني في شأن المطالب التي تقدم بها الجيش عبر مجلس الأمن القومي الذي يعتبر اعلى هيئة استشارية اثر اجتماع حاسم عقدة في الثامن من الشهر الماضي. ونقلت صحيفة «حريت» امس عن نائب رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر، التي تتزعم حزب الطريق الصحيح المشارك في الائتلاف الحاكم، قولها: «نريد ان يجري البرلمان مناقشة عامة لكي يطرح كل شيء».

لكن على الصعيد العملي لا إلزام للنواب بالتصويت على قرارات (توصيات) مجلس الامن القومي. ورأى محللون سياسيون ان هذه الخطوة هي جزء من محاولة اربكان تأخير تنفيذ مطالب الجيش. وافادت «حريت» ان تشيلر وافقت على طلب أربكان طرح القضية على البرلمان. واعتبر المحللون ان امام اربكان هامشاً محدوداً للمناورة اذا صح ان الجيش وضع سقفاً زمنياً لتنفيذ مطالبه. وحددوا هذه المهلة بين شهر وثلاثة أشهر.

وكان سكرتير مجلس الامن القومي الجنرال إلهان قليتش اعلن أول من أمس ان محادثات مغلقة اجريت بينه واربكان ادت الى توقيع الاخير على مطالب الجيش من «دون اي تغيير». ويتعين على مجلس الوزراء مناقشة الامر وكان متوقعاً ان يجتمع امس لكن مكتب أربكان اكد انه لم يتقرر بعد موعد للاجتماع.

في تطور آخر قاضت محكمة تركية لامن الدولة رئيس بلدية اسلامي ينتمي الى حزب الرفاه بتهمة مساعدة حزب العمال الكردستاني (الانفصالي) المحظور في تركيا. وقال مسؤول قضائي في دياربكر امس ان رئيس بلدية بلدة نجلة (جنوب شرقي البلاد) بهرون ايغورين اعتقل اول من امس ووجهت اليه التهمة في جلسة للمحكمة عقدت ليلا. وكان ايغورين انتخب بصفته مستقلا في ١٩٩٤ لكنه اعلن انضمامه الى «الرفاه» لاحقاً.

في بروكسيل اعلنت منظمة العفو الدولية في بيان لها اول من امس ان الاتحاد الاوروبي يتغاضى عن تعذيب الاطفال في تركيا للمحافظة على علاقات جيدة مع انقرة. ودعت المنظمة الاتحاد الاوروبي الى الرد على «هذا الانتهاك لحقوق الانسان» ووضع قرار يدين تركيا خلال الاجتماع السنوي المقبل للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، الذي سيبدأ في العاشر من الشهر الجاري في جنيف.

واكدت المنظمة ان «مصالح سياسية تمنع اللجنة الاوروبية من الرد»، مضيفة انها «لا يمكنها القبول باستمرار هذا الامر». واعتبرت ان وضع حقوق الانسان في تركيا تدهور في التسعينات حيث التعذيب قائم «ومنتشر في صورة واسعة ويستخدم بانتظام».

وزادت ان «ما هو مقلق اكثر هو تقارير حول تزايد حالات تعذيب الاطفال في ١٩٩٥ و١٩٩٦». وتزايدت ايضاً الاعدامات والاعتقالات التعسفية واختفاء اشخاص يرافقها تورط واضح من جانب الدولة وتواطؤ اكثر على المستويات الرسمية».

وطالبت المنظمة الاتحاد الاوروبي بمحاولة اقناع الحكومة التركية بدعوة موفد خاص من الامم المتحدة لزيارتها هذا العام للتحقيق في شأن الاعدامات التعسفية، وكذلك مجموعة العمل الخاصة باختفاء الاشخاص.



مساعد إربكان يدعو لانتخابات مبكرة فى تركيا

حزب تشيللر يرفض الاقتراح الذى يستهدف حل الأزمة مع الجيش

انقرة - ر - دعا عبدالله جال وزير الدولة التركى واحد كبار مساعدى نجم الدين إربكان رئيس الوزراء امس إلى اجراء انتخابات عامة جديدة كحل للنزاع الذى تجدد اخيرا بين الجيش التركى العلمانى وحكومة إربكان الإسلامية.

وقال «جال» - الذى يعد مهندس السياسة الخارجية الإسلامية لحكومة إربكان، فى تصريحات صحفية - ان الجو السياسى الخانق فى تركيا حاليا والنظام الديمقراطى الذى يمر بازمة والضغط المتزايد من جانب الجيش، يفرض علينا اجراء انتخابات جديدة.

وفى اول رد فعل على تلك التصريحات من جانب حزب الطريق القويم الذى تتزعمه تانسو تشيللر والذى يشارك حزب إربكان فى الإئتلاف الحكومى، قالت «جيهان باكاسى» نائبة رئيسة الحزب، أن إجراء انتخابات جديدة امر غير مطروح الآن، ويجب الا يطرح باى حال.

فى الوقت نفسه وافق البرلمان التركى أمس على مشروع قانون تقدمت به الحكومة لخفض مدة احتجاز المتهمين واعتقالهم فى إطار الإجراءات التى تعتزم الحكومة تنفيذها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان فى البلاد.

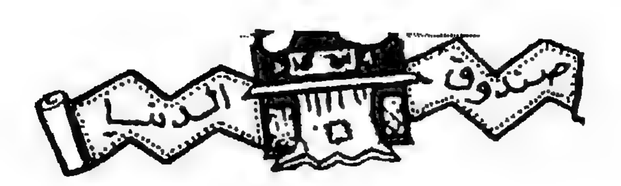
وصرحت تانسو تشيللر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بان موافقة البرلمان على مشروع القانون الذى يتماشى مع القوانين الاوروبية بشأن فترات الاعتقال تعد خطوة مهمة لجعل معايير حقوق الإنسان فى تركيا تتماشى مع مثيلاتها فى أوروبا.

من ناحية أخرى تلقى إربكان دعوة رسمية أمس من المستشار الألمانى هيلموت كول لزيارة المانيا لبحث العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من المانيا والاتحاد الأوروبى.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٧



الموقف فى تركيا

منذ ان تولى حزب الرفاه الاسلامى الحكم فى تركيا، قام زعيمه نجم الدين إربكان بمجموعة من الاصلاحات التى لم تقم بها الحكومات السابقة فى الاعوام الثلاثين الماضية.

ورغم كل المكاسب التى حققها هذا الحكم لتركيا لم يتوقف الصراع بينه وبين الجيش.. وهو صراع كانت ذروته مطالب الجيش التى تقدم بها ووافق عليها إربكان، وقد ارتفعت نبرة الشماتة فى بعض الصحف الأجنبية فيم اعتبر تراجعا من الزعيم إربكان، بينما كانت الحقيقة غير ذلك تماما، اذا اعتبر المحللون السياسيون ان ما فعله إربكان كان نزعا لفتيل التفجير في الأزمة.. وكان عملا ينطوى على الحكمة فى نفس الوقت.. اذ العبرة فى نهاية الامر بالشعور الشعبى، وهو شعور عارم يختلف عن توجهات الجيش.

وتتمثل ابرز مطالب الجيش التركى فى احياء المادة ١٦٣٠ من قانون العقوبات التى تنص على تجريم اى نشاط سياسى بدافع دينى، وكانت هذه المادة قد الغيت فى عهد حكومة حزب الوطن الام سنة ١٩٩١، اى قبل مجىء إربكان بزمن، وكان الغاؤها نتيجة مطلب شعبى عام.

وقال الجيش في تبريره لعودة هذه المادة بضرورة ملء الفراغ القانونى.. وهو تبرير متهافت سبقه اجماع شعبى بالموافقة على الغائها.

قدم الجيش مطالب اخرى اهمها تجريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطى العلمانى المفروض بقوة القانون، وعدم تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها فى القانون باى شكل من الاشكال (يقصدون الحجاب) واغلاق مدارس تعليم القران التى يديرها اصوليون، وربط بقية المدارس بوزارة التعليم.. وعدم المساس بالاصلاحات التى اعتمدت فى ظل الجمهورية التركية منذ أن اسسها كمال اتاتورك سنة ١٩٢٣، وسوف نلاحظ على مطالب الجيش انها مطالب تريد العودة بالتاريخ إلى الوراء، وهو أمر صعب ان لم يكن مستحيلا، وهى مطالب تصادم الوعى العام الذى سبق وعى الجيش وتخطاه بمراحل..

إن الشعوب خلال مسيرتها فى التاريخ لا تقف عند نقطة محددة، ولا تجمد عند وضع معين، وانما هو صراع الأفكار والمبادىء التى تؤدى إلى التغيير والنمو والتطور، ويصعب كثيرا وقف التطور بقرار إدارى.

أحمد بهجت



حزب الرفاة التركي يهدد بإجراء انتخابات مبكرة

دعا عبدالله جول وزير الدولة فى الحكومة التركية واحد المسئولين المقربين من رئيس الوزراء نجم الدين اربكان الى اجراء انتخابات عامة مبكرة فى تركيا لحسم الخلاف الحالى بين حكومة اربكان ذات التوجه الاسلامى والجيش.

ونقلت صحيفة ميليان عن جول القول انه فى حالة تأزم الوضع يجب اللجوء الى الطرق الديمقراطية المألوفة ويعتقد حزب الرفاة الاسلامى الذى يتزعمه اربكان ان بمقدوره الفوز بنسبة اكبر من المقاعد فى حالة اجراء انتخابات مبكرة.. وتسبب الخلاف بين الحكومة والجيش فى تركيا فى انخفاض مؤشر التعاملات بالبورصة بنسبة ٤,٥ بالمائة فى تعاملات امس



المصدر : الأسبوع

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٧

ديمقراطية العسكر فى تركيا

الجيش يضع الدستور ويحمى النظام ويدافع عن العلمانية

انقرة ـ رويتر:

قوبل احدث تدخل للجيش التركى فى السياسة الداخلية بترحيب واسع النطاق من قطاع عريض من المجتمع شمل مسئولين منتخبين وزعماء عماليين وصناع الرأى العام مما يعكس تقليدا بتركيا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية المعروفة. وفى الواقع فإن جنرالات الجيش ينظر اليهم على نطاق واسع باعتبارهم منقذى النظام الديمقراطى فى البلاد والذين يتدخلون لتعديل النظام وفقا للحاجة عندما تفوق الأحداث قدرة الزعماء المدنيين على التعامل معها. ويرى المحللون السياسيون ان الديمقراطية فى تركيا تستند الى الجيش وليس للجمهورية فتركيا الحديثة التى اسسها رجال الجيش قبل سبعة عقود على انقاض الامبراطورية العثمانية لم تتجاوز ابدا اصولها العسكرية والنتيجة ان اصبح مجتمعها يعتمد على الجيش للحفاظ على توازنه السياسى والنفسى تاركا السيطرة الكاملة للجنود على الرغم من بعض مظاهر الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة وحرية الصحافة. ووجدت ثلاثة انقلابات عسكرية خلال ٣٧ عاما التأييد لدى المواطن التركى العادى على امل ان يعوض الجيش اوجه قصور الزعماء المنتخبين وظل الجيش هو المؤسسة الأكثر احتراما فى البلاد والتى يتفاءل امامها البرلمان والرئاسة فى استطلاعات الرأى العام. فضباط الجيش هم الذين وضعوا الدستور وقاوموا كل محاولات اعطاء سيطرة خالصة للمدنيين.

ويلتهم الجيش التركى القائم على اساس التجنيد الإلزامى وهو ثانى اكبر جيش فى حلف شمال الأطلسى مقدارا وافرا من الموارد الوطنية فهو يتولى السيطرة المباشرة على ان تستعد اقاليم تسكنها اغلبية كردية فى جنوب شرق البلاد غير انه لا يوجه اليه اللوم فى الغالب بسبب مزاعم انتهاك حقوق الإنسان هناك والتى اضرت بصورة تركيا فى الغرب. فالجيش لا يحمى الحدود التركية بل يحمى النظام الذى يؤيد العلمانية وبرز هذا الدور الحمائى بجلاء فى مطلع هذا الأسبوع عندما امر مجلس الأمن الوطنى الذى يسيطر عليه الجيش نجم الدين اربكان رئيس الوزراء بقمع الاتجاه الدينى الذى يعتقد أنه يهدد النظام العلمانى فى البلاد وتجاهل الساسة الى حد كبير محاولات اربكان لإقناعهم ان الجيش يهدد الديمقراطية وطالب زعماء الأحزاب والاتحادات العمالية ووسائل الإعلام الرئيسية بضرورة أن يأخذ فى الاعتبار مطالب قادة الجيش. وقال مسعود يلماظ زعيم المعارضة الرئيسية للصحفيين عقب اجتماع مع اربكان «إن هذا وقت التضامن لحماية الديمقراطية». وتخلى زعماء يساريون ورؤساء اكبر ثلاثة اتحادات عمالية تمثل حوالى ٦ ملايين عضو عن رئيس الوزراء المنتخب فى مواجهة تحديات الجيش. كما شجعت مطالب الجيش الاحتجاجات الشعبية على الحكومة وكاد عدد من المثقفين والمعلقين السياسيين العلمانيين يحث جنرالات الجيش على خلع الائتلاف الحاكم الذى يقوده الإسلاميون.



تركيا

تركيا: أربكان ينحني أمام عاصفة الجيش ولا ينكسر!

تحقيق بقلم جمال خاشقجي

هل رضخ أربكان حقاً لتهديدات الجيش وتعهد خطياً تنفيذ كل مطالبه؟ وهل يعني التوقيع على بيان مجلس الأمن القومي التركي أن زعيم حزب «الرفاه» سيلتزم عملياً البيان؟ تساؤلات مشروعة يجيب عنها هذا التحقيق، خصوصاً أن أربكان تشدد في العلن وفاوض الجيش في السر.

الحقيقة واحدة لكن في تركيا يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة ترضي الجميع، فاجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر تسع ساعات في اليوم الأخير من الشهر الماضي رأته القوى العلمانية انتصاراً لها عندما تعهد المجلس الدفاع عن المبادئ العلمانية واتخاذ اجراءات لمواجهة الرجعية الدينية.

والنسبة الى حزب «الرفاه» الذي يشكل بؤرة القلق السياسي السائد في تركيا فإن الاجتماع انتصار له أيضاً. «لقد وجه الاستاذ (نجم الدين) اربكان كلاماً قاسياً في الاجتماع لقادة الجيش والسياسيين طالباً منهم ان يتوقفوا عن التهديد والتلويح بانقلاب عسكري لأن ذلك يؤثر على اقتصاد البلاد وسمعتها في الخارج»، كما يقول الكاتب والناشر محمد فاتح سراج المقرب من «الرفاه».

وبالفعل أعطى أربكان لقادة الجيش ما يريدون من تنديد بكل النشاطات الانقسامية والانفصالية وحصل على تعهد بعدم الاساءة الى الديموقراطية التركية كررته شريكته في الحكم تانسو تشيللر وزيرة الخارجية رئيسة الحزب العلماني اليميني «الطريق القويم» في اتصال هاتفي مع وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت القلقة هي الأخرى على مستقبل الدولة العضو في الحلف الأطلسي التي يزداد توجهها الاسلامي يومياً من دون ان تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء، وحصلت اولبرايت على تأكيد بأن لا انقلاب عسكرياً مقبلاً في تركيا، ولا يعرف اذا كان هذا خبراً جيداً لها اذ يعني في الحقيقة استمرار حزب «الرفاه» الاسلامي في السلطة، الأمر الذي تتمنى واشنطن والطبقة السياسية العلمانية القديمة في تركيا زواله من دون تكاليف باهظة.

ومن الواضح ان الهدف الاستراتيجي لاربكان الذي وصل الى رئاسة الوزراء العام الماضي كأول زعيم اسلامي بعدما عمل لهذا الهدف طوال ربع قرن، هو الاستمرار في السلطة، على رغم «ضيق» الائتلاف وضغط العسكر، لتحقيق اقصى ما يستطيع من مكاسب، وهي العملية التي بات بعض العلمانيين الأتراك يعتبرها ضرورية لتوريط الرفاهيين في النسيج السياسي الحاكم، طالما انه من المستحيل التخلص منهم.

وفي محاولته تقديم «نموذج نظيف» للحكم استطاع أربكان خفض العجز الهائل في الموازنة التركية، وبدأت سياسته الاقتصادية تؤتي ثمارها بخفض انفاق الدولة وتقديم مزيد من الخدمات للمواطنين، فانعكس ذلك على شعبية الحزب مرة اخرى في استطلاعات الرأي. ويبدو ان اكثر ما يهم «الرفاه» هو استمرار الائتلاف والصبر على «الاستفزازات» العلمانية وعمليات تحجيمه حتى الانتخابات المقبلة بعد ٣ سنوات، مع ثقته بانه سيقدم واقعاً جديداً للعسكر يفرض عليهم بالتدرج من دون صدمات «جزائرية». فكيف تمرس «الرفاه» في السياسة بشكل افضل من الأحزاب الاسلامية الأخرى المماثلة له في الدول الأخرى؟

اذا كانت هذه الأحزاب تبدو اليوم مرنة وبراغماتية فإن «الرفاه» يستخدم تكتيكات سياسية متاحة له في العمل السياسي بما في ذلك استعداده للمشاركة في حكومة تتفاوض مع العدو، كما يقول النائب الأردني البارز في حركة «الاخوان» عبدالله العكايلة. ولكن الاسلاميين لم يصلوا الى هذه المرونة بسهولة.

وهكذا مضى حال الحركة في اقطار عدة مما كبلها وضيّق اختياراتها. لكن في تركيا قرر نجم الدين أربكان منذ البداية ان يكون سياسياً يهتدي بالاسلام، فبدأ العام ١٩٦٩ نشاطه السياسي بترشيح نفسه عن دائرة قونيه، وسط الأناضول،



الأزمة السياسية في تركيا مؤجلة حتى أغسطس
أربكان .. والجيش .. من يحسم الصراع

الازمة السياسية في تركيا مؤجلة حتي بداية اغسطس القادم وهو موعد اجتماع مجلس الشوري العسكري الذي امهل رئيس الوزراء نجم الدين اربكان اربعة اشهر لتنفيذ الشروط التي وافق عليها الاخير والمقدمة من مجلس الأمن التركي والذي يعتبر هيئة السلطة الحقيقية في انقرة ويسيطر عليها كبار القادة العسكريين.

وطلب المجلس من اربكان التاكيد علي قضيتين الاولي ان العلمانية هي حجر الزاوية في النظام القائم ولا يمكن التنازل عنها باي شكل من الاشكال والثانية ان الاحزاب السياسية اذا ارادت ان تناضل فامامها البرلمان وليس المساجد ولا الجامعات.

طلبات المجلس توضح من جانب مدي قلق القوات المسلحة في تركيا من التوجه الأسلامي لاربكان والداعم للحركات الاصولية ويعكس ذلك اصرار الجيش علي الحد مما اسماه التطرف سواء في شكله الاصولي او المسلح، ومن جانب اخر كانت الطلبات بمثابة رسالة تطمين للغرب من ان السياسة التركية الخارجية لن تنساق بعد الآن مع اطراف غير مرغوب فيها في اشارة واضحة لايران.

تصاعدت الازمة في تركيا بعد عدة اجراءات اتخذتها حكومة اربكان فيما يمكن وصفه بانه حاول توجيه ضربة قوية للعلمانيين لارضاء ناخبيه، وكان الحزب قد اعد مشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في الجامعات والمصالح الحكومية وهو ما كان محظورا من قبل في الوقت نفسه اقر بناء مسجدين في موقعين لهما مدلولهما الرمزي لدي العلمانيين الاول في ميدان «تقسيم» بمدينة اسطنبول وفي نفس الميدان يوجد تمثال ضخم لكمال اتاتورك والثاني في حي جنكايا بالعاصمة انقرة وهو نفسه المكان الذي اختاره اتاتورك عند تاسيسه الجمهورية التركية في مطلع العشرينيات من هذا القرن.

ووصلت الاحداث الي قمتها بعدما قامت جماعة تعرف باسم «رابطة التضامن مع القدس» احتفالا في انقرة دعت اليه اغلب الاحزاب الاسلامية في



اربكان



تشيللر

الوطن العربي وعلي قمتها حزب الله وحركة حماس وبعض اسلاميي الجزائر الامر الذي اعتبره العلمانيون ان اربكان يقود البلاد الي الحكم الاسلامي.

وبعد ثلاث محاولات فاشلة قامت بها المعارضة لسحب الثقة من حكومة الرفاة وقبلها هدد رئيس الدولة سليمان ديميرل بعزل اربكان واجراء انتخابات مبكرة اذا استمر في سياسته الداعية لاحياء التراث الاسلامي، فان تانسو شيلر شريكة اربكان نجحت في اقناعه بالتوقيع على طلبات مجلس الأمن التركي لادراكها انه في حالة عزله والدعوة لاجراء انتخابات في البلاد اضاعة لفرصة توليها رئاسة الوزراء، كما ان حصولها علي اغلبية في اي انتخابات قادمة امر مشكوك فيه بعد سلسلة الفضائح والرشاوي المتهمة فيها.

داخليا يبدو ان التوجه الاسلامي في تركيا يواجه نفس الفشل الذي واجهه من قبل الاحزاب السياسية الاخري بمختلف توجهاتها كما ان فرص التعايش بين احزاب المعارضة الثلاثة القوية داخل ائتلاف حاكم هي الاخري في حكم المستحيل نظرا للتباين الشديد في توجهاتهم السياسية بالاضافة الي الخلافات الشخصية التي تحكم زعماء الاحزاب الثلاثة.

خارجيا فان توجهات اربكان التي كان يامل في تحقيقها خلال فترة رئاسته مرشحة هي الاخري للانهيار وعلي قائمة تلك التوجهات مشروعه الطموح باقامة تجمع اسلامي «مجموعة الدول الثمانية الاسلامية».

ولو خسر اربكان معركته مع العلمانيين فان الاسلاميين لن يدعوا الامر يمر في سلام وهناك علي الاقل اكثر من ٣٧ في المائة من الشعب التركي يؤيد الرفاة في الوقت الذي لا يتمتع فيه اي من احزاب المعارضة الاخري بشعبية تسمح له باعتلاء كرسي الوزارة، وفي المقابل فان تركيا ربما تكون مقبلة علي فترة فراغ دستوري او علي الاقل انهيار سياسي.

... ويبقي سؤال .. هل تظل الاغلبية صامتة في تركيا ضد توجهات العلمانيين ومن ورائهم الجيش بحجة الديمقراطية.

معتز أبو سمرة



المصدر : ....

التاريخ : .... ٨ .... ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المدعي العام التركي يطلب السجن ١٢ سنة لرئيس بلدية إسلامي

مساعد لأربكان يدعو إلى اجراء انتخابات للخروج من الأزمة بين الجيش والحكومة

■ انقرة - ا ف ب - دعا مساعد وثيق الصلة برئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان في تصريحات نشرت أمس الجمعة إلى اجراء انتخابات عامة لتسوية الخلاف بين الجيش والحكومة التي يهيمن عليها الإسلاميون، فيما طلب المدعي العام نوح جنتنكايا السجن ١٢ سنة لرئيس إحدى البلديات الإسلامي.

ونسبت صحيفة «ميليت» إلى وزير الدولة عبدالله غول قوله: «فيما تمر تركيا بأزمة ويتعرض النظام الديموقراطي لضغط متزايد يجب أن نجري انتخابات وهذا هو رأيي الشخصي».

وطلب الجيش المؤيد للنظام العلماني من الائتلاف الحاكم الذي يرأسه أربكان شن حملة على النشاط الإسلامي.

ورفضت أحزاب سياسية اخرى مساندة الحكومة ضد قادة الجيش، ما اضطر أربكان إلى إقرار بيان عسكري يحض على شن هذه الحملة.

وقال غول، مخطط السياسة الخارجية لحكومة أربكان لتحسين العلاقات مع الدول الإسلامية المجاورة: «من الأفضل أن يستشار الشعب في موقف كهذا».

وأضاف ان الجيش سيتراجع إذا كانت الانتخابات خياراً مطروحاً.

والغي اجتماع لمجلس الوزراء كان مقرراً عقده الخميس لمناقشة قرارات مجلس الأمن القومي. واعتبر المحللون هذه الخطوة محاولة من أربكان للمماطلة قدر الامكان في تطبيق الاجراءات.

وكتب عدد من المحللين في الصحف التركية يقولون إن رغبة الحكومة في طرح الموضوع للنقاش أمام البرلمان هي «محاولة خطيرة، الهدف منها وضع البرلمان والجيش وجهاً لوجه». وكتبت صحيفة «صباح» في عنوانها الرئيسي «أربكان يلعب بالنار مجدداً».

واعترض رئيس مجلس النواب مصطفى قلحلي على طرح الموضوع على البرلمان، وقال إن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل يشاطره هذا الموقف.

وفي محاولة لعزل الحكومة أكثر فاكثر في مواجهة الجيش أعلنت أحزاب المعارضة أنها لن تشارك في الجلسة البرلمانية في حال حصولها.

ودعا رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال الحكومة إلى «عدم التسبب بأزمة جديدة»، وإلى «عدم الاختباء خلف البرلمان» عبر طرح قرارات مجلس الأمن القومي عليه.

وعلى صعيد الضغوط التي تشنها المحاكم والجيش ضد الإسلاميين طالب أمس المدعي العام نوح جنتنكايا السجن ١٢ سنة لرئيس بلدية سنجان الإسلامي بأقر يلديز بتهمة التهجم على العلمانية.

وكان يلديز نظم يوماً خاصاً بالقدس الشهر الماضي شارك فيه السفير الإيراني لدى تركيا ودعا إلى اطلاق حرية الإسلاميين واقامة دولة إسلامية، ما سبب أزمة ديبلوماسية بين طهران وانقرة التي طلبت من السفير العودة إلى بلاده. واستعرض الجيش عضلاته في مدينة سنجان فأرسل قوات مدرعة إلى شوارعها.



أزمة أربكان الديمقراطى مع العسكريين فى تركيا

الف باء الديمقراطية ان الرأى للاغلبية ، ايا كانت هذه الاغلبية ، وايا كان فارق الاصوات الذى يجعل منها اغلبية . هذا هو جوهر الديمقراطية المعمول بها فى كل معاقلها الغربية ، أو تلك الديمقراطيات التى تزعم ان لها معاقل فى اوروبا وامريكا .

طارق عجلان

ورغم ان القاعدة ثابتة فى هذا الشأن إلا أن زاعمى الديمقراطية الغربيين يكيلون بمكيالين احيانا ويشذون عن القاعدة اذا جاءت الديمقراطية بما لاتشتهى سفنهم .. وهناك نموذجان صارخان على ذلك الاول الجزائر والثانى تركيا .

والجزائر قصتها معروفة حيث السلطات العسكرية هناك نفضت يدها من اللعبة ـ لعبة الديمقراطية ـ حين لاح فوز جبهة الانقاذ بنتائج انتخابات برلمانية نزيهة قال الشعب فيها كلمته . فما كان من الجيش إلا الانقضاض على صناديق الاقتراع والعصف بالعملية الديمقراطية وقد وجد فى ذلك سندا وتأييدا غير محدودين من معاقل الديمقراطيات الغربية وعلى رأسها فرنسا بزعم ان العملية الديمقراطية يتهددها خطر ووصول الاسلاميين الى الحكم .. ! ..

وهكذا تآمر الداخل والخارج على ديمقراطية الجزائر الوليدة فقتلوها فى مهدها ، لتعايرنا الدول الغربية بعد ذلك بأننا دول غير ديمقراطية !

ديمقراطية تركيا شىء اخر مختلف . تركيا نفسها دولة لاهوية لها تقريبا . لاهى اسلامية رغم أن ٩٨٪ من سكانها مسلمون . ولا هى علمانية مع أن دستورها ينص على ذلك .. ولا هى ديمقراطية رغم الشكل ـ وليس المضمون ـ الديمقراطى ولا هى عسكرية دكتاتورية مع تحكم العسكريين وليس المؤسسات الدستورية فى اصدار القرار السياسى .. تركيا لاهذا ولا ذاك . هى فى أحسن الأحوال ديمقراطية مشروطة بديمقراطية معسكره ، وهو ماينفى عنها صفة الديمقراطية . أو هى ديمقراطية تفصيل على مقاس العلمانيين وحدهم لاتتسع لسواهم ولا تستوعب غيرهم . تنفى الاخر بمعتقداته السياسية والدينية .

الازمة الحالية التى تعيشها حكومة حزب الرفاه الحاكم بزعامة نجم الدين اربكان مع الجيش خير شاهد على حالة الانفصام المزمن التى تعانى منها تركيا منذ تطبيق مبادىء العلمانية على يد مصطفى كمال اتاتورك فى عشرينيات هذا القرن . من يومها وتركيا ترقص على السلالم ، لاهى اصبحت دولة علمانية كاملة العلمانية تلحق بقطار التطور الغربى كما كان يطمع اتاتورك ولا هى احتفظت بهويتها اسلامية كما يحلم كثيرون جدا مثل اربكان .

فالجيش التركى قاد ثلاثة انقلابات على ثلاث حكومات ديمقراطية منتخبة فى ٣٧ عاما من تاريخ تركيا الديمقراطى . وقد ظلت له اليد العليا دائما فى تسيير السياسة الداخلية والخارجية .. والمشكلة أن البعض هناك لايرى فى ذلك بأسا ويعتبران الجيش هو المنقذ الحقيقى للشكل العلمانى الديمقراطى للامة التركية .

بل أن البعض يجد فى نفسه الجرأة ليحيى هذا الدور الذى يضطلع به الجيش ويبرره بمقولات مثل ان الديمقراطية التركية تعتمد اساسا على الجيش وليس على الجمهورية ، مع أن الديمقراطية والعسكره متنافران ، لايتفقان ابدا . وأى ادعاء بتجاورهما انما يعنى البحث عن صيغ تلفيقية لتعايشهما معا .

ان مهمة الجيش أى جيش هى حماية حدود الدولة . لكن مهمة الجيش التركى هى حماية النظام العلمانى فحسب . ويتجاهل فى ذلك أن العلمانية لو كانت فكره صحيحة يقتنع بها الشعب التركى اقتناعا راسخا لهب من نفسه للدفاع عنها .

عموما التجربة التركية تصلح ان ينظر اليها جيدا لان معضلة الديمقراطية والعسكره بحاجة الى تقليب مستمر وبحث اوجهها من كافة الزوايا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

«أربكان» يحذر من إغلاق المدارس الدينية والمساجد فى تركيا و«تشيلر» تهاجم أعضاء الاتحاد الأوروبى

أنقرة - وكالات الانباء: حذر أمس نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى - من ان اغلاق المدارس الدينية والمساجد سيؤدى إلى زيادة التطرف. اكد اربكان ان نشر القيم الحقيقية للاسلام هو افضل وسيلة لوقف التطرف عكس تصور مجلس الامن القومى فى اجتماعه الاخير. ووصف رئيس الوزراء التركى الانباء الخاصة باحتمال حدوث انقلاب عسكرى فى البلاد بأنها بعيدة تماماً عن الصواب.

ونفى نجم الدين أربكان ما تردد حول عزم حكومته تحويل قرارات مجلس الامن القومى إلى البرلمان بدلاً من مناقشتها داخل الحكومة. اكد اربكان ان الحكومة التركية هى الجهة المختصة بدراسة قرارات وتوصيات مجلس الامن القومى. ومن جانبه اعلن مصطفى قلملى - رئيس البرلمان - موافقته على قيام حكومة اربكان باتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه قرارات مجلس الامن.

واكد قلملى ان تحويل هذه القرارات إلى البرلمان دون دراستها من جانب الحكومة سيؤدى إلى وجود وضع مخالف للدستور.

اربكان

تشيللر

واعرب رئيس البرلمان التركى عن امله فى تهدئة التوتر بين الحكومة والمعارضة حول هذه القضية.

وفى الوقت نفسه انتقدت «تانسو تشيلر» - وزيرة الخارجية التركية - بيان الاحزاب المسيحية الديمقراطية الاوروبية المناهض لضم تركيا إلى الاتحاد الاوروبى. وصفت تشيلر البيان بانه يمثل حائط برلين آخر، مؤكدة ان ذلك سيؤثر على تركيا واوروبا على حد سواء. اتهمت وزيرة الخارجية التركية الاتحاد الاوروبى بعدم الوفاء بالتزاماته تجاه تركيا.

واشارت إلى ان بلادها قطعت شوطاً كبيراً فى عملية الخصخصة ونجحت فى خفض معدلات التضخم.

واكدت تشيلر ان تركيا لعبت دوراً هاماً فى خدمة مصالح حلف الناتو فى حرب الخليج والبوسنة. واوضحت ان تركيا هى الدولة العلمانية فى العالم الاسلامى.



الأزمة خرجت الى العلن بين الجيش التركي وحزب الرفاه

القدس ـ «المجلة»

سلسلة تطورات اخيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي دفعت العلاقات المتوترة اصلا بين جنرالات الجيش التركي وحكومة نجم الدين اربكان الى حافة الانهيار. فقد رفض اربكان تنفيذ طلب علني تقدم به القادة العسكريون لشن حملة صارمة على ما يعتبرونه تهديدا للاسس التي يقوم عليها النظام العلماني في تركيا□

ومن المطالب التي قدمها الجيش الى اربكان مطالبا بتنفيذها: اتخاذ اجراءات لمراقبة برامج التعليم الديني والالتزام بالحظر المفروض على ارتداء الحجاب في المؤسسات الحكومية والتحرك ضد الطرق الصوفية وفحص نشاطات تجارية يملكها رجال اعمال من انصار حزب الرفاه الذين يعتبرون المصدر الرئيسي لتمويل هذا الحزب. ولخص معلق في احدى الصحف التركية هذه المطالب قائلا ان قادة الجيش يعطون الحكومة في الواقع فرصة اخيرة لتحتاط من نفسها.

ومع ان اربكان سعى الى اشاعة جو يشير الى وجود تفاهم مع قادة الجيش فان الجنرال ايرول أوزكاناك الامين العام لرئاسة الاركان نفى اي تعاون مع رئيس الحكومة وقال ان القوات التركية متفاهمة فقط مع الذين يؤمنون بالجمهورية وليست على تفاهم مع اي جهات اخرى.

وجاءت التحذيرات العسكرية على خلفية ازمة في العلاقات بين تركيا وايران سببتها الروابط القائمة بين طهران وقادة الرفاه في وقت اكد قادة الجيش التركي بوضوح حرصهم على تعزيز علاقات التعاون التي اقاموها مع اسرائيل على رغم اعتراضات اربكان.

فقد تزامنت زيارة رئيس الاركان التركي لاسرائيل مع وصول اول طائرة «فانتوم» تركية، الى قاعدة عسكرية تابعة للصناعات الجوية الاسرائيلية لوضع تحسينات تقنية على اجهزتها ترفع كفاءتها القتالية والطائرة هي الاولى من بين عدة اسراب قد تضم اكثر من ستين مقاتلة ـ قاذفة اتفق على ان تقوم اسرائيل بتطويرها في اطار صفقة بين الجانبين وقعت قبل عدة اشهر، بقيمة 650 مليون دولار.

رئيس الاركان التركي اسماعيل حقي كراداي كان التقى بكل من وزير الدفاع اسحاق موردخاي ورئيس الاركان أمنون شاحاك ثم برئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اشاد بالتعاون المشترك على صعيد ما سماه «محاربة العناصر الارهابية»، وقال نتنياهو امام الصحافة ان هذا التعاون ضروري لأمن الشرق الاوسط حيث ان البلدين لهما نفس المصلحة في الاعتدال والسلام وتطوير الاداء الامني. كارادي اكد من جانبه ان المعلومات الامنية ستبقى محصورة بين خبراء البلدين ولن يتم بأي حال من الاحوال اطلاع طرف ثالث عليها. وكان حقي بذلك يطمئن الاسرائيليين الذين تخوفوا من نقل المعلومات الى بعض دول المنطقة التي طور حزب «الرفاه» علاقاته معها منذ وصوله الى السلطة ومن بينها ايران.

وكانت العلاقات بين تركيا وايران زادت توترا بعد تصريحات الجنرال جويك بير الرئيس الثاني لاركان الجيش التركي في واشنطن التي ذكر فيها أن «ايران دولة ارهابية وراعية للارهاب الدولي» مما ادى الى استدعاء ايران السفير التركي في طهران الى وزارة الخارجية لابلاغه انه وقنصلا آخر لبلده شخصان غير مرغوب فيهما في ايران وطلبت منهما مغادرة البلاد. وربطت الخارجية التركية بين اعلان طهران السفير التركي شخصا غير مرغوب فيه وزيارة الجنرال كراداي الى اسرائيل.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

تشيفيك بير: ... انها المؤسسة العسكرية التركية

«ياله من خطاب عظيم هذا الذي القيته علينا الآن. من شدة تأثري به انني خلعت خاتم الزواج من اصبعي لكي استطيع مواصلة التصفيق لك». هذا ما قالته امرأة في متوسط العمر، وهي مستمرة في التصفيق ودموعها تسيل على خديها، بعدما استمعت اواخر الشهر الماضي الى خطاب الجنرال تشيفيك بير، نائب رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة في تركيا والرجل القوي في مؤسستها العسكرية.

وكان الجنرال بير شكر جمهوره، الذي مثل الطبقات العليا والوسطى من المجتمع التركي، على انتباههم لخطابه السياسي جداً الذي القاه الشهر الماضي في المشاركين في الحفلة الختامية الراقصة بمناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الاميركي التركي في واشنطن.

بعض المستمعين اعتبر كلام الجنرال التركي الكاريزمي نوعاً من التحذير العلماني، وتوقعاً لما ستأتي به الايام القريبة من شد حبال بين المؤسسة العسكرية والحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) نجم الدين اربكان. لذلك عندما وصل بير في خطابه الى مقطع قال فيه: «اننا حماة العلمانية، حماة المبادىء التأسيسية للجمهورية، حماة حقوق النساء»، أخذت النشوة مستمعيه العلمانيين فوقفوا جميعاً وانطلقوا بتصفيق عاصف دون ان يخامر احداً اي شك في الجهة التي كان اليها يوجّه كلامه التحذيري.

والحال ان الزيارة الى واشنطن، في اطار اسبوع العلاقات الاميركية - التركية، كانت مناسبة اخرى سمحت فيها هيئة اركان القوات المسلحة لنفسها بان ترفع صوتها عبر نائب رئيسها، هذا الجنرال الخبير في استخدام الاعلام لترويج طروحات المؤسسة العسكرية النافذة. والحق ان هذه المؤسسة سعت، منذ تخرج بير من الاكاديمية العسكرية في ١٩٥٨، الى دفعه بثبات الى الصفوف الامامية، إن في الداخل أو الخارج. فهو خدم في فوج الرئاسة الخاص بعد الانقلاب العسكري في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠. وفي ١٩٩١ اختارته رئاسة الاركان ليقود قوات السلام التابعة للامم المتحدة في الصومال، وعاد الى بلاده لكي يشغل مركز المنسق العام بين القوات التركية المسلحة وقوات التحالف الدولي المناهض للعراق خلال حرب الخليج. وكان واضحاً ان المؤسسة العسكرية التركية اعتبرت الجنرال اللامع، بحسن مظهره واجادته اللغات الاجنبية وقدرته الخطابية العالية، احسن «سفير» ينقل افكارها الى «المدنيين». ولم يمر سوى اسبوع على خطابه في واشنطن حتى دعا الجنرالات الى اجتماع لمجلس الامن القومي، أعلى عن هيئة «استشارية» في البلاد، تمهيداً لتوجيه انذار الى حكومة اربكان يخيّرها فيه بين مطالب الجيش بالحد من النشاطات الاسلامية وبين... تحمل العواقب. وفي ضوء الانذار الحاسم ادرك اربكان ان ليس امامه سوى احناء الراس للعسكريين او فقدان السلطة.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٩ تموز ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكان الجنرال بير، الجنرال الأشهر في الجيش التركي، اعطى ما يكفي من الاشارات عن ذلك في واشنطن، مع انه، منذ لحظة دخوله فندق «غراند حياة» حيث يعقد المجلس الاميركي التركي اجتماعاته، لا يفارق اللباس المدني، يرافقه الهان كيليج الأمين العام للاركان، وزوجتاهما، وتتركز عليه اضواء وسائل الاعلام التركية والاميركية.

لم يكن بير وجها جديدا على واشنطن، اذ سبق له مرارا ان مثّل المؤسسة العسكرية لبلاده في العاصمة الاميركية. وكان هذا، قبل سنة، هو المكان الذي فاجأ فيه الدوائر الديبلوماسية بتصريحاته الصريحة والمفصلة عن اتفاق التدريب والتعاون المشترك بين اسرائيل وتركيا، وهو الاتفاق الذي كانت المؤسسة العسكرية التركية تريد ابقاءه بعيدا عن الاضواء، فيما بدا بير من اشد المتحمسين له.

وذهب بير الى اسرائيل السنة الماضية للتوقيع على الاتفاق، وبرزت ثقته باهمية العلاقات مع اسرائيل في قبوله، الاسبوع الماضي، دعوة منظمة «جنسا» الاميركية اليهودية القوية الى حفل افطار، وذلك في اطار محاولته الحصول على دعم اللوبي اليهودي في الكونغرس لطلب تركيا شراء السلاح الاميركي.

ويعرف بير بطلاقته بالانكليزية وببساطة شخصيته - وهو ما يميزه عن الكثيرين في المؤسسة العسكرية التركية، وكان ذلك سببا اضافيا لطرب الأميركيين لكلامه عن ايران وتاييدها الارهاب. كذلك القى كلمة في اجتماع المجلس التركي الاميركي حول «قضايا تركيا الامنية والتهديدات الاقليمية»، بدأها بالقول، مشيرا الى ايران وسورية: «مع اصدقاء مثل هؤلاء ما الحاجة الى اعداء؟»، ووصف الدولتين بانهما «مؤيدتان للارهاب»، منتقداً ايران بشدة لتصديرها الاصولية. وقد حمّل طهران مسؤولية نشر التطرف الديني في آسيا الوسطى والشرق الاوسط، اضافة الى تاييدها حزب العمال الكردستاني ومحاولتها الحصول على اسلحة دمار شامل.

والغريب ان زيارة بير تزامنت مع الرحلة التي قام بها الى واشنطن المسؤول الكبير في حزب الرفاه عبد الله غول، الذي حاول ان يشرح للمسؤولين الأميركيين حاجة تركيا الى تقوية العلاقات الاقتصادية مع ايران، وعرض عليهم، في اجتماعات مغلقة، القيام بالوساطة بين طهران وواشنطن. واعطى التزامن مثالا صارخا على الازدواجية في سياسة تركيا الخارجية منذ مجيء حزب الرفاه الى السلطة السنة الماضية. فالحزب، مثلاً، يدعو الى تقوية العلاقات مع الدول الاسلامية، وهو ما يخالف موقف المؤسسة الحاكمة. وقد تساءل الصحافيون الاميركيون بعد سماع كلام الطرفين عن الموجّه الحقيقي للسياسية التركية، فيما تناقلت الصحافية التركية تقارير عن التوتر المتزايد بين الجيش وحزب الرفاه، وتساءلت عما اذا كان غول موافقاً فعلاً على «الموعظة» العلمانية التي القاها الجنرال بير في اجتماع المجلس التركي الأميركي.

عاد الجنرال بير الاسبوع الماضي منتصرا في مهمته الخارجية، وأبدى التواضع عندما وصفه الصحافيون بانه «النجم الصاعد» في المؤسسة العسكرية التركية فقال: «كان أي منا سيقوم بالمثل هنا او في الصومال»، فيما عبّرت نظراته عن الرضا عن النفس.

الا انه، بموقفه العلماني المتشدد، ليس عضوا عاديا في القيادة العسكرية التركية.

فهو برز كشخصية رئيسية بين العسكريين خلال الاسابيع الأخيرة التي شهدت ازمة الجيش والرفاه. ويرى كثيرون ان بير سيستمر في لعب دور متزايد الاهمية في الحياة العامة، ويذهب قسم منهم الى الاعتقاد بانه قد يصبح يوما ما رئيسا للبلاد. لكنه يقلل دائماً من اهمية هذه الاقوال، مؤكدا على انه يعشق مهنته العسكرية. والواقع انه ابدى حماسة لمهنته منذ البداية، ومن هنا تسلقه السريع سلم الترقيات في الجيش التركي الذي يستعمل معيار الكفاءة. ويشير البعض الى أن اسمه يرمز تماما الى شخصيته، حيث ان «تشيفيك» بالتركية تعني «المتحرك» او «الناشط» فيما يعني «بير» «واحد» او «أول». وقد برزت مواهبه بشكل خاص اثناء عمله في حلف الاطلسي (الناتو)، واعتبر واحداً من ابرز ممثلي الجيل الجديد من عسكريي الحلف، فكان باستمرار يجذب انتباه الأوساط العسكرية الاجنبية، وله في واشنطن، كما يقولون، عدد كبير من المعجبين.

اسم الجنرال بير ينطبق ايضا على مظهره، فهو طويل القامة رياضي الجسم، وكان مولعا بالرياضة، ويقال انه كان لاعب تنس من الدرجة الاولى، كما يهوى كذلك قيادة السيارات السريعة. ويأتي بير من عائلة متوسطة الحال ذات أصل بلقاني، ومن هنا شقرته وزرقة عينيه التي تجعله شبيها بالغربيين.

اما على الصعيد الخارجي فبرز اسم بير عندما قاد قوات الأمم المتحدة في الصومال في ١٩٩١، حيث اطلق عليه لقب «نمر الصومال». وهناك خدم ١١ شهرا، مخلّفاً سجلا لا تشوبه شائبة، عدا ما حصل عندما اخذ اجازة قصيرة اراد قضاءها في تركيا، الا انه اضطر لقطعها والعودة فوراً بعد مقتل ١٥ جنديا باكستان من القوات الدولية في مقديشو. ولبير اصدقاء نافذون من تلك الفترة من حياته، بينهم الامين العام للامم المتحدة كوفي انان، الذي زاره في نيويورك الاسبوع الماضي.

لقد كان مما قاله بير للصحافيين الاتراك في واشنطن اخيرا: «كل ما نريده منكم مساعدتنا على خلط الاسمنت، وسنقوم بتشييد المبنى لكم». ولم تمض ايام على ذلك حتى كان العسكريون بدأوا فعلا باعمال البناء، او ما يعتبرونه ذلك.

علي طالب

٠٠١١٠٧



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 [illegible] 1997

أكد فيه أنه يعمل في إطار الدستور

انذار جديد من الجيش إلى حكومة أربكان

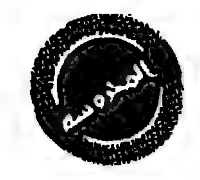
■ اسطنبول – رويتر، ا ف ب، ا ب – اصدر الجيش التركي بياناً امس يدافع فيه عن تحذيراته إلى الحكومة التي يسيطر عليها الإسلاميون، وأكد انه يعمل في إطار الدستور.

وقال البيان الصادر عن الامانة العامة لرؤساء الاركان والذي نقلته وكالة انباء «الاناضول»: «إن القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون». واعتبر محللون سياسيون البيان انذاراً جديداً من الجيش إلى حكومة نجم الدين اربكان، لم يذهب إلى حد التدخل المباشر لقلبها.

وكان مساعد قريب من اربكان دعا في تصريحات نشرت اول من امس إلى اجراء انتخابات عامة من اجل الحصول على تفويض اقوى في صراع الحكومة مع الجيش.

وقال عبدالله غول مساعد رئيس الوزراء «عندما يصل الامر إلى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش».

وقال بيان الجيش «إنه امر محزن للغاية ان تصبح القوات المسلحة التركية في بعض الاحيان عرضة الهجوم السياسي. مجلس الامن القومي جهة شرعية. وقادة الجيش باعتبارهم اعضاء في المجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وافكارهم».



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وامر المجلس، الذي يسيطر عليه الجيش، في الاسبوع الماضي حكومة اربكان بوقف النشاطات الإسلامية التي يقول المجلس إنها تهدد دستور تركيا العلماني.

وبعد تحذير المجلس، قال اربكان إن الجيش ينتهك الديموقراطية، في حين نقل عن تانسو تشيلر نائبة رئيس الوزراء وشريكته في الائتلاف الحاكم قولها إنها ستطلب مناظرة برلمانية بشان الاجراءات المنوي اتخاذها لوقف الأنشطة الإسلامية.

ويخشى الجيش العلماني ان يمهد حزب الرفاه الإسلامي، الذي يتزعمه اربكان، الطريق لتحويل تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي إلى دولة إسلامية.

من جهة اخرى، اعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل ان وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي سيقوم قريباً بزيارة لأنقرة من أجل تسوية المشاكل التي شهدتها العلاقات بين تركيا وإيران.

وقال ديميريل في مقابلة مع شبكة التلفزيون التركية «اي تي في» ان «الرئيس الإيراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني رد ايجاباً على رسالة بعثت بها إليه وأوضحت فيها ان العلاقات بين بلدينا يجب الا تتدهور». ولم يحدد موعد زيارة ولايتي لانقرة.

يذكر ان العلاقات بين انقرة وطهران شهدت بعض التوتر منذ أدلى السفير الإيراني في انقرة محمد باقري بتصريح في ٣١ كانون الثاني (يناير) الماضي أيد فيه تطبيق الشريعة الإسلامية في تركيا.

وقد توجه موفد تركي خاص إلى إيران مطلع الأسبوع بعد اعلان طهران عن طرد سفير تركيا في طهران عثمان كوروتورك والقنصل التركي العام في اورومية. وكان رفسنجاني عبر الاثنين الماضي عن اسفه للاحداث الأخيرة التي شابت العلاقات بين تركيا وإيران واتهم الولايات المتحدة وإسرائيل، دون ان يسميهما، بالوقوف وراء التوتر بين البلدين.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ١٩٩٧

أربكان يحذر الجيش من محاربة الاسلام

■ انقرة - ا ف ب - حذر رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان، حسب ما نقلت عنه صحيفة «يني ساكا» التركية اليمينية امس السبت، الجيش المؤيد للعلمانية من محاربة الاسلام.

واكدت الصحيفة التي تصدر في اسطنبول ان أربكان قال امام مجموعة من الصحافيين خلال عشاء اقيم مساء الجمعة، «لا يمكن لاحد ان يقضي على شعب مؤمن».

واضاف «أولئك الذين حاولوا ان يفعلوا هذا الامر هنا فشلوا. وستالين ايضاً حاول محاربة الدين وفشل».

وتندرج هذه الملاحظات التي ادلى بها رئيس الحكومة التركية في اطار الانقسام الذي ظهر بينه وبين القادة العسكريين الاتراك الذين يعتبرون حماة الطابع العلماني للدولة، وتمكنوا من ان يفرضوا على الحكومة التركية اجراءات قاسية لمكافحة نشاطات الاسلاميين الاصوليين في البلاد.

يذكر انه بعد خمسة ايام من الازمة من الجيش، وقع اربكان الاربعاء الماضي الاجراءات التي وضعها العسكريون لمكافحة نشاطات الاصوليين في البلاد.

ولكن رئيس الحكومة راوح في ما بعد مكانه وارجا الى الخميس المقبل اجتماعاً مهماً لحكومته سيناقش طرق تطبيق هذه الاجراءات.

واعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل امس السبت ان وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي سيقوم قريباً بزيارة لانقرة من اجل تسوية المشاكل التي شهدتها العلاقات بين تركيا وايران.

وقال ديميريل في مقابلة مع شبكة التلفزيون التركية «اي. تي. في» ان «الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني رد بايجابية على رسالة بعثت بها اليه واوضحت فيها ان العلاقات بين بلدينا يجب الا تتدهور».

ولم يحدد موعد زيارة ولايتي لانقرة.

يذكر ان العلاقات بين انقرة وطهران شهدت بعض التوتر منذ ان ادلى السفير الايراني في انقرة محمد باقري بتصريح في ٣١ كانون الثاني (يناير) ايد فيه تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

وتوجه موفد تركي خاص الى ايران مطلع الاسبوع بعد اعلان طهران عن طرد سفير تركيا في طهران عثمان كوروتورك والقنصل التركي العام في اورومية اوفوق اوزسنجق.

وكان الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني عبر الاثنين الماضي عن اسفه للاحداث الاخيرة التي شابت العلاقات بين تركيا وايران واتهم الولايات المتحدة واسرائيل، من دون ان يسميهما، بالوقوف وراء التوتر بين البلدين.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا

تركيا: أربكان ينحني أمام عاصفة الجيش ولا ينكسر!

تحقيق بقلم جمال خاشقجي

هل رضخ أربكان حقاً لتهديدات الجيش وتعهد خطياً تنفيذ كل مطالبه، وهل يعني التوقيع على بيان مجلس الأمن القومي التركي أن زعيم حزب «الرفاه» سيلتزم عملياً البيان، تساؤلات مشروعة يجيب عنها هذا التحقيق، خصوصاً أن أربكان تشدد في العلن وفاوض الجيش في السر.

الحقيقة واحدة لكن في تركيا يمكن رؤيتها من زوايا مختلفة ترضي الجميع، فاجتماع مجلس الأمن القومي الذي استمر تسع ساعات في اليوم الأخير من الشهر الماضي رأته القوى العلمانية انتصاراً لها عندما تعهد المجلس الدفاع عن المبادئ العلمانية واتخاذ اجراءات لمواجهة الرجعية الدينية.

والنسبة الى حزب «الرفاه» الذي يشكل بؤرة القلق السياسي السائد في تركيا فإن الاجتماع انتصار له ايضاً. «لقد وجه الاستاذ (نجم الدين) اربكان كلاماً قاسياً في الاجتماع لقادة الجيش والسياسيين طالباً منهم ان يتوقفوا عن التهديد والتلويح بانقلاب عسكري لأن ذلك يؤثر على اقتصاد البلاد وسمعتها في الخارج»، كما يقول الكاتب والناشر محمد فاتح سراج المقرب من «الرفاه».

وبالفعل أعطى اربكان لقادة الجيش ما يريدون من تنديد بكل النشاطات الانقسامية والانفصالية وحصل على تعهد بعدم الاساءة الى الديموقراطية التركية كررته شريكته في الحكم تانسو تشيللر وزيرة الخارجية رئيسة الحزب العلماني اليميني «الطريق القويم» في اتصال هاتفي مع وزيرة الخارجية الاميركية مادلين اولبرايت القلقة هي الأخرى على مستقبل الدولة العضو في الحلف الأطلسي التي يزداد توجهها الاسلامي يومياً من دون ان تستطيع الولايات المتحدة فعل شيء، وحصلت اولبرايت على تأكيد بأن لا انقلاب عسكرياً مقبلاً في تركيا، ولا يعرف اذا كان هذا خبراً جيداً لها اذ يعني في الحقيقة استمرار حزب «الرفاه» الاسلامي في السلطة، الأمر الذي تتمنى واشنطن والطبقة السياسية العلمانية القديمة في تركيا زواله من دون تكاليف باهظة.

ومن الواضح ان الهدف الاستراتيجي لأربكان الذي وصل الى رئاسة الوزراء العام الماضي كأول زعيم اسلامي بعدما عمل لهذا الهدف طوال ربع قرن، هو الاستمرار في السلطة، على رغم «ضيق» الائتلاف وضغط العسكر، لتحقيق اقصى ما يستطيع من مكاسب، وهي العملية التي بات بعض العلمانيين الاتراك يعتبرها ضرورية لتوريط الرفاهيين في النسيج السياسي الحاكم، طالما انه من المستحيل التخلص منهم.

وفي محاولته تقديم «نموذج نظيف» للحكم استطاع أربكان خفض العجز الهائل في الموازنة التركية، وبدأت سياسته الاقتصادية تؤتي ثمارها بخفض انفاق الدولة وتقديم مزيد من الخدمات للمواطنين، فانعكس ذلك على شعبية الحزب مرة اخرى في استطلاعات الرأي. ويبدو ان أكثر ما يهم «الرفاه» هو استمرار الائتلاف والصبر على «الاستفزازات» العلمانية وعمليات تحجيمه حتى الانتخابات المقبلة بعد ٣ سنوات، مع ثقته بانه سيقدم واقعاً جديداً للعسكر يفرض عليهم بالتدرج من دون صدمات «جزائرية». فكيف تمرس «الرفاه» في السياسة بشكل افضل من الأحزاب الاسلامية الأخرى المماثلة له في الدول الأخرى؟

اذا كانت هذه الأحزاب تبدو اليوم مرنة وبراغماتية فإن «الرفاه» يستخدم تكتيكات سياسية متاحة له في العمل السياسي بما في ذلك استعداده للمشاركة في حكومة تتفاوض مع العدو، كما يقول النائب الأردني البارز في حركة «الاخوان» عبدالله العكايلة. ولكن الاسلاميين لم يصلوا الى هذه المرونة بسهولة.

وهكذا مضى حال الحركة في اقطار عدة مما كبلها وضيق اختياراتها. لكن في تركيا قرر نجم الدين اربكان منذ البداية ان يكون سياسياً يهتدي بالاسلام، فبدأ العام ١٩٦٩ نشاطه السياسي بترشيح نفسه عن دائرة قونيه، وسط الاناضول،



المصدر : .... الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... مارس ١٩٩٧

مستقلا، وحقق انتصارا كبيراً ضد احزاب كبيرة، ومن ثم شرع في تشكيل «حزب سياسي» ملتزم بقوانين اللعبة الديموقراطية الاتاتوركية ولا يزال يفعل ذلك بعد ٣٠ عاماً.

ويقول مصطفى الطحان وهو ناشط اسلامي لبناني يقيم في اسطنبول، مقرب من اربكان ومستشاره للشؤون العربية، ان حزب «الرفاه» يختلف عن الاحزاب والجماعات الاسلامية الأخرى في العالمين العربي والاسلامي، فهو اذا كان يلتقي معها في الاهداف الا انه يختلف عنها في الوسائل. فابرز الشخصيات الدينية التركية اقرب للاحزاب العلمانية اليمينية. فاذا كانت الجماعات الاسلامية تعتمد على تجميع الافراد وتثقيفهم وتربيتهم فكريا وايمانيا وسلوكيا، وتاتي السياسة في نهاية سلم الأولويات، الا ان «الرفاه» حزب سياسي بكل ما تعنيه الكلمة.

ولعل هذا اهم ما يميز «الرفاه». فحتى الأن لا يزال مرشد «الاخوان المسلمين» في مصر ينفي ان تكون جماعته تسعى للوصول الى الحكم، مؤكداً انها مستعدة لتاييد اي حاكم يلتزم تحقيق مقاصد الاسلام، وهو مبدا يراه اسلاميون اخرون توغلوا في السياسة متخلفا عن طبيعة العمل السياسي الذي تسعى بواسطته كل حركة او حزب للوصول الى الحكم بهدف تحقيق برنامجها السياسي.

واضافة الى «الاخوان المسلمين» تعاني الجماعة الاسلامية في باكستان من ازدواج الوقوف بين الحركة الاصلاحية الدينية والحزب السياسي الذي يشارك في الانتخابات ويحترف السياسة، وانعكس ذلك عليها في الانتخابات الأخيرة التي قاطعتها فاضاعت فرصة لها. ولكن يبدو انها حسمته لتعود الى موقفها القديم كمجرد حركة اصلاح.

اما «الرفاه» فقد حدد موقفه منذ البداية، كما يقول مصطفى الطحان، واضعاً «على راس اهتماماته شؤون البلد الداخلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يؤمن بالديموقراطية ويمارسها، وبالعمل البرلماني ويقبل نتائجه، ويتداول السلطة مع الاحزاب الاخرى، لا يؤمن بالسرية او عمل الخلاية التحتية، ولا يؤمن بالعنف مهما كانت مبرراته».

«اخوان» تركيا

وبالفعل بينما ابتعد اربكان عن تشكيل اي خلايا سرية داخل حزبه، الا انه قبل، كما يقول مطلعون على الأوضاع الداخلية للحزب، تشكيل اسر تربوية «اخوانية» داخل «الرفاه» من قبل تنظيم غير معلن لـ «الاخوان المسلمين» ينشط في تركيا ويوفر له ذلك كوادر يستطيع ان ينهل منها ما يحتاجه من رجال يعتمد عليهم في النشاط العلني للحزب، كما لا يعارض اربكان نشاط الطرق الصوفية والتكايا التي لا يزال لها نفوذ في تركيا بين انصاره بل انه هو الذي يحاول ان يتقرب اليها ويجذبها الى صفه تداركاً للاصطدام بها.

ومن مفارقات «الرفاه» افتقاره الى علماء الدين في صفوفه، بينما يوصف اعلاميا بانه الحزب الاسلامي التركي الأكثر محافظة، بل ان ابرز الشخصيات الدينية التركية اقرب الى الاحزاب العلمانية اليمينية، مثل فتح الله جولان صاحب النفوذ الواسع، الممتد حتى اسيا الوسطى، والمشرف على مدارس ومعاهد وله اتباع كثيرون في تركيا، وعلاقته بتانسو تشيللر وحزبها «الطريق القويم» اقوى من علاقته بـ «الرفاه». وابرز علماء الدين في «الرفاه» هما الشيخان فتحي طوقان وسراج امين وكلاهما متاثر بالتيارات الاسلامية الحديثة. ويقول الطحان ان قوة نظام التكايا في تركيا تقف احياناً عقبة امام «الرفاه» لاستقطاب انصار بين المتدينين، «ففي كل تكية شيخ، بعضهم صالح وبعضهم يبحث عن المنافع».

ويبدو ان الطبيعة السياسية للحزب وقائده جعلتهما قادرين على المناورة وتغيير المواقف والأولويات، وظهر ذلك جلياً في الأسابيع الأخيرة مع اشتداد ضغط الجيش والمؤسسات العلمانية على «الرفاه» عندما اعلن مطالب «اسلامية» متواضعة، مثل الغاء الحظر المفروض على ارتداء الحجاب في الادارات الحكومية واطلاق حرية اللباس والغاء حظر التبرع بجلود الذبائح المضحى بها في عيد الحج لغير مؤسسة حكومية، وحظر ثالث على السفر للحج براً، وبناء مساجد في ساحات عامة حديثة مرتبطة تاريخيا بالأتاتوركية العلمانية. وبينما بدت هذه المسائل هامشية وتتفق مع النزعة الديموقراطية في تركيا في اطلاق الحريات العامة الا ان «الرفاه» اصطدم بجدار علماني صلب رأى ان التنازل عن صغائر الثوابت العلمانية سيفتح شهية «الرفاه»، فما كان من الحزب الاسلامي الا ان تجاهل الموضوع كان شيئا لم يكن على رغم المطالب الكبرى التي قدمها لجماهيره اثناء حملته الانتخابية كالوحدة الاسلامية وتحرير القدس والسوق الاسلامية المشتركة. وعلق على ذلك المحامي المصري المقرب من «الاخوان» الدكتور احمد سليم العوا بقوله، «اربكان ذكي ويعلم حدوده السياسية، لكنه يريد ان يسجل رسائل معينة وينقلها الى اجيال قادمة، وكل الاعمال العظيمة تبدا بحلم، واهم ما حققه هو انه طرح هذه الافكار المحرمة على مجتمع تركي فرضت عليه علمانية قاسية معادية للاسلام».

غير ان الكاتب التركي المقرب من «الرفاه» محمد سراج يرى صورة اخرى في تنازلات اربكان، فيقول انه «لم يتنازل عن مطالبه وانما حقق جزءاً منها وسيحصل على الباقي بالتدرج، فهو حصل



على الموافقه على ارتداء الحجاب في كل الجامعات (سبق للرئيس السابق تورغوت أوزال ان سمح بذلك جزئيا) وفي الادارات التعليمية، والمساجد تاسست هيئة شعبية لبنائها». وبالفعل بدات بلدية اسطنبول - يراسها رفاهي - بهدوء ازالة الاكشاك المحيطة بميدان تقسيم الشهير الذي ينوي «الرفاه» بناء مسجد فيه.

فالى اي مدى يستطيع «الرفاه» ان يكبح جماح جماهيره الاسلامية امام تهديدات الجيش والقوى العلمانية بانقلاب عسكري؟

الغالب ان «الرفاه» سيستمر في اللعب وفق الاصول السياسية وفي اي ظروف صعبة، مثلما فعل في اجتماعات مجلس الامن القومي التركي الاخيرة، ولن يلجا في الغالب الى العنف على رغم اشاعات عن حملة شراء واسعة لبنادق الصيد لعشرات الآلاف من سكان قونيه اكبر معقل للرفاه ودائرة زعيمه حيث يحصل عادة على غالبية فيها.

ويقول مصطفى الطحان، «لقد تعرض الرفاه ومن قبله (حزب) السلام للاضطهاد بسبب آرائه الاصلاحية، وفي كل مرة كان يعتقل القائمون على الحزب ويضطهدون لكنهم لم يفكروا مرة في العنف، والسبب يعود الى فلسفة واضحة ومنهج واضح وضعه اربكان وجماعته». ويضيف الطحان الذي عاش في تركيا طوال العقدين الاخيرين، «في السبعينات عندما اشتد الصراع بين اليمين واليسار المتطرفين كان يسقط يوميا ما معدله ٣ اشخاص برصاص العنف، وحاول هؤلاء جر الاسلاميين الى دوامته واغتالوا عدداً من شباب الحزب، الا ان اربكان جمع الشباب وحذرهم وطلب من الذين لا يؤمنون بالمنهج السلمي للحزب ان يخرجوا منه، وبالفعل خرج هؤلاء من حزب السلام».

والغالب ان موقف اربكان الصريح برفض العنف اخذ ينتقل الى الحركات الاسلامية الاخرى، وتجلى ذلك في البيان الختامي لمؤتمر التجمعات الاسلامية الذي نظمه «الرفاه» في اسطنبول منتصف العام الماضي وشجب بوضوح استخدام العنف في المجتمعات الاسلامية او للوصول الى السلطة. ويرى الدكتور العوا الذي حضر المؤتمر ان هذه العبارة «ليست عابرة، وعبارة رفض العنف تكررت في كل مؤتمرات «الرفاه»، وواضح ان الحزب والاخوان يريدون تجذير هذه الفكرة، كما ان «الرفاه» حرص على عدم اشراك جماعات تنظيم «الجهاد» فممثلوه موجودون في اوروبا وكان يمكن دعوتهم، لكنه اراد تمييز التيار الاسلامي العريض عن هذه التيارات الداعية للعنف».

ويقول فتحي يكن زعيم «الجماعة الاسلامية» في لبنان الذي حضر المؤتمر، «هذه الاشكالية تشغلنا في جميع اللقاءات مع الرفاه ورجال الحركة الاسلامية، لانها (العنف) تستنزف القوى الاسلامية وتشغل الحكومات عن اداء دورها الحقيقي، وسنعمل على توضيح اي لبس في موضوع الجهاد والتفريق بينه وبين العنف، نحن بصراحة نرفض العنف في المجتمعات الاسلامية ولا يمكن ان نسميه جهاداً ولا بد ان نوضح هذه المواقف باستمرار حتى لا يستغل احدهم حماسة الشباب ويجرهم الى مآس جديدة، والجهاد لا يكون الا مع قوى خارجية ولا يوجد في فقه الحسبة ما يسمح باستخدام القوة». وينشط يكن في اطار لجنة سياسية «دولية» شكلتها امانة المؤتمر الاخير، ويبدي اهتماماً بهذه المسالة وكذلك الدعوة للتصالح بين الحكومات والحركات الاسلامية وهي الفكرة نفسها التي يحملها اربكان ومارسها في اتصالاته بالمسؤولين في الدول العربية، كما تؤكد مصادر «الرفاه».

وبينما يحاول اربكان تحسين الاجواء لرفاقه الاسلاميين في الدول الاخرى، الا انه يستمد قوته من اجواء ديموقراطية لا تتوافر في الدول الاخرى.

غير ان بعض الاسلاميين المتشددين في الدول العربية ذهب الى حد اتهام «الرفاه» بالتساهل في الاحكام الشرعية، بل حتى مخالفتها، فاربكان يصافح النساء ويضع اربطة العنق الحريرية والبلديات التي يسيطر عليها حزبه لم تمنع الخمور، ومن حسن حظ «الرفاه» وتركيا ايضا ان غالبية الاتراك المتدينين لم يصابوا بامراض التشدد الديني التي اصابت بعض الحركات الاسلامية العربية والمجتمع العربي، ولذلك لا تجد هذه المسائل اهتماما يذكر في تركيا ■



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

فضيحة العلمانية فى تركيا

فهمى هويدى

ربما كان مبكرا الحديث الآن عن اهم الفضائح السياسية في عام ٩٧، لكنى اجازف بترشيح المشهد العلمانى فى تركيا للفوز بذلك اللقب، مطمئنا الى انه يملك رصيدا من المقومات والنقاط تمكنه من «اكتساح» اى منافس اخر يظهر الى نهاية العام ، الا اذا شاء ربك ان يرينا ماهو افدح واتعس !

فالاحزاب السياسية اقامت الدنيا ولم تقعدها منذ اربعة اسابيع، بدعوى ان العلمانية مهددة ، وان مواريثها وتقاليدها اصبحت فى خطر داهم . اما ابواقها الاعلامية من صحف واذاعة وتليفزيون فقد ملأت الدنيا صياحا، وذرفت انهارا من الدموع وهى تتباكى على العلمانية والديمقراطية، الامر الذى استنفر قيادة الجيش ومجلس الامن القومى، وسط شائعات كثيرة ترددت حول احتمالات وقوع انقلاب عسكرى من جانب الجيش الذى فعلها ثلاث مرات من قبل . انقلاب يرد للعلمانية اعتبارها ويصوب «الانحراف» البادى من مسارها. غير ان الانقلاب لم يقع، حتى الآن ، وتتابعت البيانات والتصريحات السياسية والعسكرية محذرة من خطورة التهديدات الناشئة عن تصاعد «الاصولية» فى تركيا، وتنامى مظاهر «التشدد» الدينى. فى الوقت ذاته خرجت مظاهرات لبعض النسوة حاملة صور كمال اتاتورك، مؤسس الدولة العلمانية التركية، ومنددة بالاصولية والرجعية ، وداعية الى انقاذ العلمانية من المخاطر التى اصبحت تحيق بها.

اللقطة المثيرة فى المشهد تمثلت فى اجتماع مجلس الامن القومى التركى، الذى يضم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء المسئولين عن الامن والدفاع غير قادة الجيش والمخابرات. هذا الحشد الكبير والمهيب اجتمع لمدة تسع ساعات متصلة، لاول مرة فى تاريخه، بعدها اعلن ان الجيش قدم عشرين مطلبا الى رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، زعيم حزب الرفاه الاسلامى، انطلاقا من موقفه التقليدى كحارس للعلمانية فى تركيا. وحسبما ذكرت صحيفة «الحياة» اللندنية فى ٣/٣، فان ابرز مطالب الجيش تمثلت فيما يلى : عدم السماح بالزى الاسلامى الذى اعتبر متعارضا مع المبادىء العلمانية . تحويل المدارس الدينية المتخصصة فى تخريج ائمة المساجد الى مدارس مهنية . اغلاق مدارس تحفيظ القران الكريم الاهلية . منع اقامة المسجد المقترح فى حى «تقسيم» الذى يعد احد معاقل العلمانية فى مدينة اسطنبول !

هذه الطلبات سربت الى الصحافة التركية من جانب الجيش، ولم يذكرها البيان الصادر عن مجلس الامن القومى، الذى اكتفى باعلان اشارات تحذيرية لنجم الدين اربكان، كان منها مثلا : «ان المجلس درس كل الملفات الخاصة بالحركات الرجعية التى تستهدف النظام الديمقراطى العلمانى، واسس النظام الاجتماعى القائم على الافكار الكمالية والوطنية التى اقرها الدستور، مدركا ان تلك الحركات الرجعية تحاول تهيئة الجو لاقامة نظام خارج افكار العصر».

قوبل بيان مجلس الامن القومى بارتياح كبير فى الاوساط العلمانية كما ذكرت «الشرق الاوسط» فى اليوم التالى، اعتبرت تلك الاوساط ان الديمقراطية هى التى ربحت فى هذا الاجتماع» . اضاف مراسل الصحيفة فى اسطنبول ان المراقبين يتوقعون تراجع اربكان عن مطالباته السابقة حول الحجاب وجلود الاضاحى ومسجد «تقسيم» والسفر برا الى المملكة السعودية.

وكانت هذه المطالبات بالغة التواضع ، هى التى فجرت المشكلة فى تركيا، واثارت قلق الاحزاب العلمانية والجيش، واعتبرت اصولية وتشددا وتطرفا، وخطرا يهدد العلمانية والديمقراطية فى البلاد !

الحجاب ممنوع والبغاء مشروع !

ليست هذه كذبة ولا هى مزحة، ولكنه كلام جاد يردده سياسيون كبار وجنرالات صارمون منتفخو الاوداج، ظهروا على شاشات التليفزيون ليؤكدوا ان عرش العلمانية سوف يسقط من عليائه، وان شعلة الديموقراطية ستنطفىء وان شمس الحرية ستغيب، وان المشروع الكمالى القابض على السلطة منذ ٧٥ عاما سينهار وتطوى صفحته الى الابد، اذا ماحلت تلك «الكوارث» بالمجتمع التركى ، وفى مقدمتها السماح للمسلمات بارتداء الحجاب فى دواوين الحكومة !

وكانت هذه القضية بالذات أكثر ماازعج النخبة العلمانية التركية، التى لا يمل رموزها من الحديث عن الحرية والديمقراطية، وباسمهما تم تقنين مهنة البغاء فى تركيا. وهى المهنة التى لاتستطيع حكومة اربكان فتح ملفها او الحديث عن مشروعيتها فى بلد تزيد نسبة المسلمين فيه على ٩٥ فى المائة ! . ولكن حين فكر بعض نواب حزب «الرفاه» الاسلامى فى التقدم بمشروع قانون يرفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب فى مؤسسات الدولة، قامت القيامة وثار العلمانيون ، واستنفر الجميع من عسكريين ومدنيين، حتى جرى ماجرى.

نفس الشىء بالنسبة لمسجد حى تقسيم، حيث لم يحتمل العلمانيون ان يقام مسجد فى احد ميادين ذلك الحى الكبير، الذى يخلو من المساجد بينما يعد من أهم مناطق

مدينة اسطنبول، واعتبروا ذلك «تطرفا» ينبغي ان يقاوم، وان يعرض امره على مجلس الامن القومي لاتخاذ مايراه مناسبا لدرء خطره !.

حكاية جلود الاضاحي خلاصتها ان الخطوط الجوية التركية المملوكة للدولة اعطيت حق احتكار هذه الجلود وجمعها من الناس، الذين تصر اغلبيتهم الساحقة على تقديم الاضحيات في كل عام. ولان تعداد تركيا ستون مليونا، فلك ان تتصور حجم الثروة التى تمثلها جلود اضاحي مسلميها، حين تجمع من الناس ثم تستثمر على نحو او اخر. وحين فكرت حكومة اربكان في كسر ذلك الاحتكار، والسماح للجمعيات الخيرية الاهلية بتلقى تلك الجلود من الناس والاستفادة منها، اعتبرت هذه «جريمة» فجرت غضب العلمانيين الذين راوا فى تلك الخطوة محاولة من حكومة حزب الرفاه لتقوية الجمعيات الخيرية الاسلامية (لا تنس ان الاحزاب العلمانية ترفع شعار الدفاع عن المجتمع المدني الذى تعد تلك الجمعيات من اهم مقوماته في تركيا).

أما مسالة استخدام الطريق البرى للسفر الى السعودية، الذى حظرته السلطات التركية بحجة انه ليس امنا لمروره فى مناطق التمرد الكردى او بسبب توتر العلاقات مع سوريا، فهناك من يقول ان الدافع الحقيقى للحظر هو ان النخبة العلمانية لا تريد تيسير الحج والعمرة على المسلمين الاتراك الامر الذى يؤدى فى نظرهم - الى توسيع نطاق الرجعية، وزيادة مؤشرات التطرف الاصولية!

لقد رفعت النخبة العلمانية التركية شعار «الاستئصال هو الحل»، وكانت المطالب العشرين التى قدمها الجيش تطبيقا امينا لذلك الشعار، ولذا فانها قوبلت في اوساط تلك النخبة بمختلف مشاعر الحفاوة والانشراح ؟ وهذه هي الفضيحة الحقيقية!

ما برح العلمانيون يدعون إلى عدم تدخل الدين فى السياسة، ولكنهم يقدمون نموذجا فاحشا لتدخل السياسة فى الدين. ويعلنون انهم يدافعون عن الديمقراطية والحرية، لكنهم يمارسون قهرا لا حدود له للمسلمين، ويرفضون التسامح مع أبسط شعائرهم. حتى غطاء الراس يمنعونه على العاملات فى مؤسسات الدولة فيصادرون الحد الادنى من حقوقهن فى بلد اغلبيته الساحقة من المسلمين. ويهللون لليبرالية والتعددية، بينما يفرضون على الاغلبية المسلمة نموذجهم الخاص التغريبى والمعادى للدين متمسكين بديكتاتورية الاقلية، بل لا يتورعون عند الضرورة عن التلويح بالاحكام العرفية وانقلاب الجيش لتحقيق مرادهم. ويوهمون الجميع بان تعدديتهم احتملت حزب الرفاه الاسلامي، بينما يصرون على ان يصبح الرفاه علمانيا، ويتبنى مطالبهم في حظر الحجاب ومنع اقامة مسجد «تقسيم» وتصفية معاهد الائمة والمدارس القرانية.

طالبان على الطريقة العلمانية

هذه التجليات كلها ليست جديدة ولا هى مفاجئة. فسجل العلمانية التركية حافل بالعداء للاسلام والمسلمين، فمنذ سطر كمال اتاتورك اولي صفحاته بعد توليه السلطة فى عشرينات القرن الحالى. واتخذ سلسلة من القرارات التى استهدفت محو الاسلام فى مقر الخلافة الاسلامية، حتى اغلق العديد من المساجد واوقف الحج، وشنق العلماء واهينو والغى الحرف العربى واجبر المسلمين على ارتداء القبعات.... الخ.

وحينما تجرا رئيس الوزراء الاسبق عدنان مندريس فى الخمسينات وسمح باعادة فتح المدارس الدينيةوبرفع الاذان باللغة العربية بدلا من التركية ، انتفض الجيش وقام بانقلابه الذى ادى الى محاكمة الرجل واعدامه . مع اثنين من الوزراء!

طوال التجربة العلمانية ظل التدين موصوما بمختلف التهم التي ترددت خلال العقود الاخيرة، من الرجعية والسلفية الى التطرف والاصولية والارهاب. حتى فشلت فى العام الماضى محاولات اعطاء الموظفين المسلمين الحق فى اداء صلاة الجمعة بالمساجد، وفى بعض المواقع اعتبر الانتظام فى الصلاة تهمة تشكك فى جدارة الشخص بتولى وظيفته، وكان ارتداء زوجته للحجاب دليلا على تطرفه، يبرر احالته الى الاستيداع!

وحين فاز حزب الرفاه بالاغلبية النسبية فى عام ٩٥م، فان النخبة العلمانية اصيبت بالفزع والهلع، رغم ان ذلك كان خيار الجماهير فى انتخابات ديمقراطية نزيهة. ورغم ان حزب الرفاه سعى لتشكيل الإئتلاف الوزارى قابلا بالمشاركة مع الاخر العلمانى، الا ان المشكلة أن النخبة العلمانية كانت ومازالت رافضة الاعتراف بالآخر ذى الاتجاه الاسلامى. والائتلاف الهش او زواج المصلحة الذى تم مع حزب الطريق المستقيم، تم على كراهة، وهو معرض للانهيار فى اى لحظة.

ان شئت الدقة فقل ان العلمانية فى تركيا «دين» يرفض اى منافسة، ليس هذا فحسب، وانما هى ايضا تعد العقبة الاكبر التى تحول دون اقامة ديمقراطية حقيقية فى البلاد. تقوم على التسامح والاعتراف بالاخر واحترام ارادة الجماهير وسجل انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الاغلبية المسلمة شاهد على ذلك.

ان التجربة التركية تقدم لنا نموذجا حيا للتطرف العلمانى تتحدد منطلقاته فيما يلي:

التغريب المطلق - العداء للاسلام حتى فى شعائره البسيطة.

- استخدام الديمقراطية لفرض ديكتاتورية الاقلية.

ونحن اذا ما دققنا فى المشهد العربى، فسوف نجد ان تلك سمات التطرف العلمانى فى كل مكان. وهذا الذى حدث ويحدث فى تركيا تكرر بدرجة او اخرى فى بعض اقطار المغرب العربى، حتى انه فى احد تلك الاقطار تم اغلاق ١٥٠٠ مسجد بحجة



الفصل بين اماكن العبادة واماكن العمل على اعتبار ان ذلك الفصل من مقتضيات الالتزام العلماني!

اذا دققت اكثر في المشهد فسوف تجد ان ثمة تشابها مدهشا بين مسلك جماعات التطرف العلماني وبين ما تفعله حركة طالبان في افغانستان. فلا فرق مثلا بين الذين يكرهون النساء على خلع حجابهن في دواوين الحكومة، ويغلقون المساجد او يمنعون اقامتها في النموذج العلماني، وبين الذين يكرهون النساء على البقاء في البيوت وارتداء النقاب في الخروج، كما يكرهون الرجال على اطلاق لحاهم، ويجبرونهم على الصلاة في المساجد حين يرفع الاذان. ولا فرق بين من يحاول استئصال الآخر الاسلامي او ينحاز الى النموذج الغربي انحيازا مطلقا، وبين من يحاول استئصال الآخر العلماني، ويرفض كل ما هو غربي رفضا مطلقا.. الخ.

عداؤهم للديمقراطية ضروري

ان ملة التطرف واحدة، غير ان هناك فرقا مهما بين الموقفين الاسلامي والعلماني ازاء نقد هذا التطرف واعلان البراءة منه. فالمعتدلون الاسلاميون ودعاة الوسطية يدينون التطرف الاسلامي ويشهرون تلك الادانة على الملا، بينما لم يستطع الطرف العلماني ان يجري مثل هذا الفرز، وعجزت رموزه حتى الآن عن اعلان موقف شجاع وصريح يدين ممارسات المتطرفين العلمانيين.

ادري أن هناك علمانيين معتدلين لهم موقفهم النزيه الذي يحترم القيم الايمانية والوطنية ويدافع باخلاص عن الحرية والديمقراطية، لكن صوتهم غير مسموع للاسف الشديد. وازاء تصاعد اصوات الغلاة من شيعتهم، فانهم يتحولون بمضي الوقت الى اقلية مهمشة، تعد استثناء على القاعدة العلمانية.

ثمة مؤشرات مهمة تدلنا عليها التجربة التركية، في مقدمتها ما يلي:

● أن مصطلح العلمانية لا يعني شيئا واحدا كما يروج البعض، ولكنه مسكون بمواقف وتصورات عدة لامور الدين والدنيا، (لا تنس ان النازية كانت نموذجا علمانيا قحاً) ، الامر الذي يفرض علينا ان نتعامل بحذر مع المصطلح، وان نطالب الذين يسوقونه بان يحددوا لنا بالضبط اية علمانية يقصدون.

● ان النخب العلمانية التي تقبض على السلطة في المجتمعات الاسلامية تدرك انها تفرض على الامة نموذجا غريبا مناهضا ومتحديا لنموذجها الحضاري . ومن ثم فإن لجوءها الى القهر قد يعد وسيلة وحيدة لاستمرار هيمنتها .

● ان الربط التلقائي بين العلمانية والديمقراطية ليس سوى اكذوبة كبرى، كما ان الزعم بان العلمانية هي «فريضة العلم والحرية» كما هتف احدهم مرة، لا يعدو ان يكون نوعا من التهريج والتدليس. وفي احسن احواله فانه يظل نوعا من التمني لم يصدق حتى الان فيما نعرف من تجارب محيطة بنا.

اذ كما ان هناك علمانية مخاصمة للدين واخرى متصالحة معه، فثمة علمانية مخاصمة للديمقراطية واخرى متصالحة معها. والعلمانية المفروضة على المجتمعات ذات الاغلبية المسلمة لا خيار لها في مخاصمة الديمقراطية.

لذا لزم التنويه والتنبيه !



أربكان يحذر قادة الجيش من محاربة الإسلام

حذر رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان، -حسبما نقلت عنه صحيفة «يني ساكا» التركية اليمينية- الجيش التركي المؤيد للعلمانية من محاربة الإسلام.

واكدت الصحيفة التى تصدر فى اسطنبول ان اربكان قال امام مجموعة من الصحفيين: «لا يمكن لاحد ان يقضى على شعب مؤمن» واضاف:

واضاف: «اولئك الذين حاولوا ان يفعلوا هذا الامر هنا فشلوا، وستالين ايضا حاول محاربة الدين وفشل».

وتندرج هذه الملاحظات التى ادلى بها رئيس الحكومة التركية فى اطار الانقسام الذى ظهر بينه وبين القادة العسكريين الاتراك الذين يعتبرون حماة الطابع العلماني للدولة وتمكنوا من ان يفرضوا على الحكومة التركية إجراءات قاسية لمكافحة نشاطات الإسلاميين فى البلاد.

يذكر انه بعد خمسة أيام من الأزمة وبضغط من الجيش، وقع أربكان الاربعاء الماضى لإجراءات التى وضعها العسكريون للحد من النشاط الإسلامى. ولكن رئيس الحكومة راوح فيما بعد مكانه وارجا إلى الخميس المقبل اجتماعا مهما لحكومته سيناقش طرق تطبيق هذه الإجراءات، وتفرض هذه الإجراءات من جملة ما تفرضه حظر القيام باى دعاية لصالح تطبيق الشريعة ولصالح الإسلام فى التليفزيون والإذاعة وتطلب فرض قيود صارمة على ارتداء الزى الإسلامى بالإضافة إلى إجراءات تهدف إلى منع الإسلاميين من شغل مناصب إدارية فى دوائر الدولة وخصوصا فى البلديات التى يسيطر عليها حزب الرفاه ومنع توظيف ضباط سبق ان طردوا من الجيش بسبب ميولهم الأصولية فى هذه البلديات. وطالب العسكريون ايضا بمراقبة فعالة لآلية تمويل الجمعيات الدينية وكذلك الإتجار بالبنادق الذى ازداد خلال الاشهر الماضية بعد الطلب الكبير عليها. ودعا مساعد مقرب لرئيس الوزراء الإسلامى نجم الدين اربكان إلى إجراء انتخابات عامة من اجل الحصول على تفويض اقوى فى صراع الحكومة مع الجيش.. وقال عبد الله جول مساعد رئيس الوزراء: «عندما يصل الامر إلى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

ولايتي في أنقرة لاحتواء التوتر بين البلدين

تركيا: حزب تشيلر يعلن دعمه مطالب الجيش من اربكان

□ انقرة، دمشق - «الحياة»:

■ تزامن اعلان حزب «الطريق الصحيح» امس ان على شريكه الاكبر في الائتلاف الحكومي التركي حزب «الرفاه» (الاسلامي) ان يمتثل لمطالب المؤسسة العسكرية بتنفيذ اجراءات للحد من نشاطات الاسلاميين، مع وصول وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولايتي الى انقرة امس، في زيارة هدفها احتواء الازمة بين البلدين.

وقال جيهان باتشتشي، نائب رئيس حزب «الطريق الصحيح»، الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر: «سنتخذ الاجراءات اللازمة في الاجتماع الوزاري المقبل لتنفيذ التوصيات» التي اصدرها مجلس الامن القومي التركي، الذي يسيطر عليه العسكريون. واضاف ان حزبه يؤيد «تطبيق هذه الاجراءات».

وكان رئيس الوزراء زعيم حزب «الرفاه» نجم الدين اربكان وقع الاسبوع الماضي بروتوكولا مع سكرتير مجلس الامن القومي الجنرال إلهان قليتش تعهد بموجبه تنفيذ التوصيات المؤلفة من ٢٠ بندا. ومن المقرر ان يناقش مجلس الوزراء مطالب الجيش في اجتماعه الاسبوعي الخميس. وابرز المطالب يتمثل في الحد من التعليم الديني وفرض حظر على الزي الاسلامي ومراقبة «نشاطات ايرانية» في تركيا ومواجهتها اذا اقتضى الامر.

ولايتي

وصرح ولايتي لدى وصوله الى مطار انقرة بأن « البلدين عازمان على تخطي الازمة والخطوة الاولى قام بها (الرئيس التركي سليمان) ديميريل. وتشكل زيارتي الخطوة السياسية الثانية». وكان ديميريل اوفد نائب وزير الخارجية التركي علي توجان الى طهران حيث سلم الرئيس هاشمي رفسنجاني رسالة في شأن الأزمة التي اثارتها تصريحات للسفير الايراني في انقرة محمد رضا باقري في مناسبة رعاها بكر يلدرم، رئيس بلدية ضاحية سنجان قرب انقرة، الذي ينتمي الى حزب «الرفاه». واعتبرت المؤسسة العسكرية والاوساط العلمانية في تركيا هذه التصريحات تدخلا في شؤون البلاد، وطالبت بابعاد السفير. ثم تبادل البلدان ابعاد سفيرين وقنصلين.

واوضح ولايتي انه سيلتقي اربكان وتشيلر اضافة الى ديميريل، وتابع: «نعتقد انه سيكون بالامكان تخطي هذه الازمة بفضل النية الحسنة لدى الطرفين». وزاد ان رسالة رفسنجاني الى ديميريل «تتضمن دعوة رسمية لحضور قمة منظمة المؤتمر الاسلامي» المقرر عقدها في كانون الاول (ديسمبر) المقبل في طهران.

واعتبر ولايتي بعد اجتماعه مع اربكان أن الأزمة بين البلدين أمكن «السيطرة عليها (...) بفضل موقف حكيم وصبور». ولم يعط تفاصيل أخرى. وزاد اربكان ان «تركيا وإيران لن تتدخلا في الشؤون الداخلية لبعضهما بعضاً وكل دولة تدير بنفسها علاقاتها الخارجية». واكدت وزارة الخارجية التركية لاحقاً في بيان أن العلاقات بين انقرة وطهران «تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وكان ولايتي غادر دمشق امس متوجها الى انقرة بعدما اجرى محادثات مع الرئيس حافظ الاسد ونظيره السوري السيد فاروق الشرع، وجه خلالها دعوة الى الاسد لحضور القمة الاسلامية في طهران، وابلغه الرئيس السوري قبوله الدعوة. وقالت مصادر



المصدر :

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديبلوماسية في دمشق ان محادثات ولايتي «افسحت في المجال للبحث في قضايا تتصل بالعلاقات الثنائية والوضع في المنطقة وتطورات عملية السلام». واكدت ان العلاقات السورية - الايرانية «تتطور يوما بعد يوم»، مشيرة الى استمرار تبادل الزيارات بين الجانبين وتوقيع اتفاقات في المجالين العسكري والاقتصادي.



المصـدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٧

نجم الدين أربكان بين الجيش وقواعد «الرفاه»

سامي شورش *

■ كشفت تطورات شد الحبال بين العلمانيين الاتراك والاسلاميين من حزب الرفاه، في اعقاب الخطاب التحريضي السيء الصيت للسفير الايراني محمد رضا باقري في بلدية سنجان التركية يوم ٣ شباط (فبراير) الماضي، ان جوهر المشكلة بين الجيش ورئيس الوزراء «الاسلامي» نجم الدين اربكان لا يكمن في اعتراض العسكريين على مساهمة الاسلاميين في الحكم، ولا في ملاحظاتهم القوية حيال تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري والنفطي مع ايران التي لا يرون فيها الا بؤرة لرعاية الارهاب، على حد قول الجنرال جويك بير نائب رئيس الاركان في واشنطن.

ما يكمن في اعتقادهم هو ان ظاهرة الاصولية المقتدية بالنموذج الايراني اخذت تشهد توسعاً خطيراً في قواعد حزب «الرفاه»، ما يستدعي عملاً سريعاً للحد من انتشارها. وفي راي العسكريين ان الاشارات في ذلك الخصوص لا تقتصر على خطاب باقري في سنجان، بل تتعداه الى حوادث اخرى عميقة الدلالة، منها تنامي ظاهرة الاجتماعات الموسعة في الجوامع والمراكز الدينية، وانتشار التحريض الخطابي الديني والاحتفالات التي تجرى مراسمها وفق النمط الاحتفالي الايراني، واشتداد الضغوط «القاعدية» على اربكان من حزبه، لطرح مشاريع قوانين في البرلمان تطالب بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الرسمية والتوسع في بناء الجوامع وتسهيل اداء الحج امام المواطنين بالسماح لهم باستخدام الطرق البرية. اضافة الى اشتداد اللهجة الانتقادية (في قاعدة الرفاه) لاتفاقات التعاون العسكري بين اسرائيل وتركيا، مقابل دعوات حماسية للانفتاح على ايران وإقامة تعاون عسكري اقليمي معها. وكل تلك الاشارات، تعتبر، في قناعة مؤسسة الجيش التي ترى ان واجبها الاول حماية الطابع العلماني للدولة التركية وتحالفاتها الثابتة مع الغرب، بمثابة دق متكرر لنواقيس الخطر.

لكن الجيش التركي، على ما يبدو، لم يعد تلك المؤسسة المتزمتة التي لا تتوانى عن فرض ارادتها على السياسيين كلما تطلبت مصالحها ذلك. بل اخذ يشهد تحولاً محسوساً في نمط التفكير وطريقة فهم الاحداث والتطورات منذ انتهاء الحرب الباردة نهاية الثمانينات. واسطع الدلائل في ذلك الخصوص، عدم ممانعة الجيش في خطوات تورغوت أوزال، في اواخر عهده، لايجاد حل ثقافي لمشكلة الاكراد عام ١٩٩٣، وعدم تشنجه من نجاحات حزب الرفاه «الاسلامي» في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٥. بينما المعروف ان أحد اهم اسباب اندفاع الجيش للانقلاب على الحكم المدني عام ١٩٨٠ كان نمو الاسلام السياسي في تلك الفترة. كما يمكن الاشارة الى الانتخابات التشريعية في نهاية ١٩٩٦، حين لم تبد المؤسسة العسكرية تخوفاً من فوز الرفاه، ونجاحه لاحقاً في إقامة ائتلاف حكومي مع حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيلر. اما آخر الادلة، فهو تجنب الجيش اعطاء اي تلميح يوحي بخيار الانقلاب العسكري طريقاً لحل الازمة التي تعصف بالحياة السياسية التركية منذ بداية شباط الماضي. بل جل ما يطالب به، كما توضح ذلك من نتائج الاجتماع الأخير لمجلس الامن القومي التركي التي رضخ لها اربكان، هو ان يمارس الاخير دوراً اكثر فاعلية للحؤول دون انتشار ظاهرة التطرف والاصولية في قواعد حزبه، والمجتمع تالياً. أما «الاستقالة» وفك الائتلاف القائم بين اربكان وتشيلر فهو مطلب الاحزاب المعارضة وحدها.

ويمكن في هذا الخصوص اعتبار تصريحات تشيلر التي تحظى بدعم الجيش، خلال الاسبوع الماضي، تاكيداً واضحاً على رغبة العسكريين في دوام ائتلافها مع اربكان، لكن على ان يكبح الاخير جماح تصرفات قاعدته الحزبية فلا تقدم على اي تصرف يوحي بالتطرف والاصولية.

والواقع ان أربكان يمكنه المساعدة بشكل فعال في معالجة الظاهرة، او على الاقل التخفيف من تاثيراتها على المجتمع التركي. فهو يحظى في قيادته الحزبية بدعم مطلق، لا أدل عليه من قيام وزير عدله شفيق قازان بطرد ١٤ من قادة منظمات الرفاه من مكتبه قبل ايام بعد اطلاعه على مسودة رد «متشدد» كانوا جاؤوا بها اليه لإعلانه باسم الرفاه. كما يحظى بكاريزما قيادية غير ضئيلة وسط قواعد حزبه والتجمعات الدينية في تركيا، ما يمكن ان يمنحه قوة مؤثرة لكبح جماح اي تطرف ديني او تسرب «ايراني» الى الحركة الاسلامية التركية.

لكن مشكلة أربكان، ان معالجة التطلعات الاصولية في حزبه، او ضمن المجتمع التركي، أمر معقد ويتطلب شروطاً لا بد من توفرها لضمان اتمامها بهدوء وسلمية.

واول تلك الشروط، كما يمكن الافتراض، هو ان كبح جماح الاصولية عملية معقدة ومتداخلة لا يمكن لقيادته ان تخوضها بمفردها، بل لا بد من مساهمات جماعية تكمل احداها الاخرى. وفي ذلك المعنى لا يمكن للرفاه ان يقبل بشروط تحد من حريته ونشاطه تحت يافطة الحظر على الممارسات الاصولية، فيما تستمر الدولة في ممارساتها المتعلقة بقمع السكان وحظر حريتهم الدينية بحجة الحفاظ على الطابع العلماني للدولة. لكل ذلك، لا بد لتخلي حزب الرفاه عن جزء اساسي من برامجه ومشاريعه ان يترافق، او يتفاعل، مع تخلي الدولة عن أساليبها القمعية ضد المظاهر الدينية، وتوجهاتها المتعلقة بإدامة الحرب ضد الاكراد في جنوب شرق البلاد.

وتتطلب المعالجة اشاعة الفهم القائل ان الاصولية ليست وليدة صعود الرفاه الى الحكم. بل هي ظاهرة تعود في جذورها الى عقود ماضية. وتمتد مسبباتها لا الى تدخلات اقليمية (ايران مثلاً)، بل الى عوامل اقتصادية واجتماعية داخلية تتجسد في الحرمان المتعاظم الذي تعيشه فئات اجتماعية واسعة نتيجة اخفاق السياسات الاقتصادية للدولة، ما يعني ان جزءاً حيوياً من المعالجة يرتبط بتحسين الاحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والسير قدماً في تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية العديدة التي تم انجازها خلال العامين الاخيرين.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

اما القول بمسؤولية ايران في تنامي الاصولية التركية، فهو في احسن الاحوال لا يختلف عن اقوال مشابهة مفادها مسؤولية سورية عن المشكلة الكردية، وباكستان عن مطالبات سكان كشمير، وارتيريا او اثيوبيا عن اتساع نشاطات المعارضة في جنوب السودان. بينما الحقيقة ان كل تلك الاقوال يكتنفها عجز هائل عن ادراك خلفيات المشكلات الداخلية بعيداً عن إرادة الخارج الاقليمي.

وكل ذلك، دون شك، لا يمكن ان يعني تبرئة الايديولوجيا الايرانية من مسؤولية ذر الملح في جروح تركيا. لكن المسألة تبقى متمثلة في ان «الإصبع الايراني» لا يمكن له ان يكون – في واقع منخور باللااستقرار والمشاكل التي يعانيها الواقع التركي – اكثر من محاولة استغلال لمشكلات قائمة أصلاً.

الى ذلك، لا يمكن مطالبة اربكان بالحيدان عن طابعه الديني عن طريق إلزامه شروطاً تعجيزية لا تجعل منه غير نسخة مكررة عن الاحزاب العلمانية. والقبول، في ذلك المعنى، لا يمكن ان يؤدي إلا الى اضعاف موقعه ودوره الاعتدالي ضمن الحركة الاسلامية التركية وغير التركية.

خلاصة القول ان اربكان، كما يبدو، عازم على المساعدة. لكنه، في المقابل، يحتاج الى من يساعده على اداء مهمته. أما إجباره على التخلي عن رئاسة الحكومة قبل موعده القانوني، او إلزامه شروطاً لا يجد معها طريقاً للتخلص من اثقالها غير الاستقالة، فلا يمكن ان يصب، في النهاية إلا في صالح المتشددين والاصوليين داخل الرفاه وخارجه، أو حتى المتربصين بالوضع التركي من خارج الحدود. ولا يحتاج الباحث عن دليل على كل ذلك، الى التمعن طويلاً. فمثال الجزائر ما يزال بكل دمائه ومآسيه ماثلاً للعيان.

---

* كاتب عراقي مقيم في بريطانيا.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٧

تشيللر تطالب الرفاة بتنفيذ مطالب الجيش

□ انقرة ــ وكالات

اعلن حزب الطريق القويم المحافظ الشريك فى الائتلاف الحاكم فى تركيا والذى تراسه تانسو تشيللر وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء أنه سيحاول اقناع حزب الرفاة الإسلامى الشريك الاكبر فى الحكومة بتنفيذ مطالب الجيش الخاصة بتقييد الانشطة الإسلامية فى البلاد.

وصرح جيهان باكاسى نائب رئيس حزب الطريق القويم بان الحزب سيتخذ الاجراءات اللازمة فى الاجتماع الوزارى المقبل لاقناع الرفاة بزعامة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء بتنفيذ تلك المطالب والتى وقع على تعهد للجيش الاسبوع الماضى للالتزام بها.

واوضح باكاسى أن «الطريق القويم» يؤيد تطبيق هذه الاجراءات والتى تتضمن الحد من المد الدينى الذى يقوم به الرفاة وفرض حظر على الزى الإسلامى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٣ / مارس ١٩٩٧

كلمة حب

تركيا في معادلة صعبة.. وهل تستمر الديموقراطية بكل توابعها ؟ !

تركيا فى مازق.. تواجه معادلة صعبة.. تبحث لها عن حل.. لأن تركيا تريد دخول الاتحاد الاوروبى.. حتى تستفيد من مزاياه الاقتصادية.. فى حرية انتقال العمالة ورؤوس الأموال والسلع.. وقبلت تركيا شروط الاتحاد الاوروبى.. وكان الشرط الوحيد.. هو ان تطبق الديموقراطية وتحترم حقوق الانسان.. كان مفتاح الدخول الى الاتحاد الاوروبى ان تكون دولة ديموقراطية.. ومجتمعا مدنيا.. وتحقق ذلك عن طريق خطوات واضحة.. فقد استقال الجنرال كنعان افرين من رئاسة الجمهورية.. وكان قد حصل عليها فى انقلاب عسكرى.. وقامت الاحزاب.. واجريت انتخابات حرة مباشرة بين مرشحين مدنيين.. واجريت انتخابات البرلمان.. وقامت حكومة ائتلافية.. وتقدمت تركيا خطوات واسعة فى مجال الديموقراطية.. ونحو دخول الاتحاد الاوروبى.. الذى تحققت كل شروطه.. ماعدا بعض المشاكل البسيطة فى حقوق الانسان.. تعالجها تركيا فى الوقت الحاضر.

ولكن الديموقراطية أدت إلى توابع اخرى.. فإن الديموقراطية تعنى حرية التعبير وحرية الاختيار وحرية الحركة.. وكل ما تعنيه الحرية بكل اتجاهاتها.. وأدت الحرية الى عودة الروح الاسلامية فى تركيا.. بعد ان كانت ممنوعة من أيام اتاتورك.. ونتيجة طبيعية للكبت الذى عاناه المسلمون فقد ظهرت حركة واسعة لبناء المساجد.. واقامة المدارس التى تعلم القرآن.. وكان ممنوعا فى تركيا اذاعة الأذان أو القرآن فى الإذاعة والتليفزيون.. ولكن رمضان فرض نفسه.. ورأت المرأة التركية ان من حقها ان ترتدى الحجاب.. وكانت تركيا فى عهد اتاتورك وخلفائه ممنوعة من ارتداء الحجاب.. ومسموح لها بالمايوه والعرى.. وتليفزيون تركيا مشهور بعروضه العارية.. ولأن الحرية لا تتجزأ، فقد سمحت الحكومة للمرأة بان ترتدى الحجاب إذا كانت تريد ذلك..

وقامت القيامة فى تركيا.. وخرجت مظاهرات النساء تحتج على السماح للمرأة بالحجاب.. وهدد الجيش بانقلاب عسكرى إذا استمرت الحكومة فى تشجيع حرية المسلمين.. مع ان الحكومة لم تفعل شيئا غير انها وفرت الحرية للناس تبعا لتعليمات الاتحاد الاوروبى..

والمازق الذى تواجهه تركيا حاليا.. هل تستمر فى الديموقراطية وما تعنيه من حريات.. وبذلك تضمن دخول الاتحاد الاوروبى.. أو تتراجع عن الحريات والديموقراطية لترضى الجيش التركى ومظاهرات النساء الغاضبات من الحجاب.. ولماذا تكون هناك حساسية دائمة ضد مظاهر الاسلام عند الجيش فى تركيا والجزائر وتونس.. وخصوصا ان الجيش التركى له معاملات مع اسرائيل.. حاول رئيس الوزراء ان يلغيها.. ولكن الجيش التركى اصر على معاهدة التعاون مع اسرائيل..

الطرف الاساسى فى المعادلة الصعبة هو الاتحاد الاوروبى.. هل يريد الديموقراطية بكل التزاماتها.. ام انه يريد تركيا دولة علمانية حتى لو تعارض ذلك مع الحريات.. ولكن الطرف الاهم هو الشعب التركى هل يرفع نسبة تصويته مع حزب الرفاه الاسلامى فى الانتخابات القادمة أو يخفضها.. لأن الحزب لم يحصل فى الانتخابات الاخيرة الا على ٢٢٪ من اصوات الناخبين.. ومع انها اعلى نسبة سمحت له بتشكيل الوزارة الا انها معروضة على الناخب التركى.. وما يريده لمستقبل بلاده.. والأفضل طبعا ان تزور الانتخابات على حسب مزاج الاتحاد الاوروبى.. وتنتهى المشكلة.

محمد الحيوان



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صباح الخير يا مصر

تركيا : أربكان وتشيللر حتى إشعار آخر

من المفارقات في الازمة التركية الراهنة ، ان تانسو تشيللر ، زعيمة حزب « الطريق القويم » العلماني ، والتي شنت حملتها الانتخابية بوصف حزبها هو « المعقل الصامد بوجه قوى الظلام الاصولية » ، هي التي فتحت الباب لحزب « الرفاه » الإسلامي بيديها .

كانت الصفقة في البداية ، هي إعطاء السلطة للإسلاميين ، مقابل إسقاطهم تهمة الفساد الموجه إلى السيدة تشيللر وحزبها .. وكان نجم الدين اربكان ، زعيم حزب « الرفاه » الإسلامي ، يعرف جيدا ، ان الائتلاف مع حزب « الطريق القويم » يحتم عليه دفع ثمن متبادل وتنازلات مشتركة ، ولهذا سعى اربكان في البداية إلى تهدئة مخاوف المؤسسة العسكرية ، عماد النظام العلماني في تركيا ، فبادر بزيارة قبر اتاتورك ، وتعهد باحترام افكار مؤسس الجمهورية التركية ، وحافظ في الوقت نفسه على اندماج تركيا بالمجموعة الاوروبية ، والموافقة على طلعات الطيران التي تقودها امريكا فوق شمال العراق (وهي سياسة سبق ان عارضها بشدة) ، كما صادق على اتفاقية الدفاع مع إسرائيل ، وقبل بإقصاء عدد من الضباط الإسلاميين من الجيش ، وفي المقابل قام برحلات إلى ليبيا وإيران ، واستضاف الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني ، بل ومضى قدما في صفقة الغاز والتعاون العسكري مع إيران ، رغم تهديدات الولايات المتحدة الامريكية بفرض حظر على تركيا .

وبعض الفضيحة التي وقعت في ٣ نوفمبر الماضي ، والتي اصيب فيها عضو في البرلمان من حزب « الطريق القويم » ، ورئيس البوليس ، ومجرم سيىء السمعة ، نتيجة لتصادم سيارتين ، وما اعقب ذلك من مزاعم تقول إن هناك شخصيات بارزة في الدولة ضالعة في نشاطات الإرهاب الدولي وتهريب المخدرات ، وبعد ان امتدت الاتهامات لتطال عائلة تشيللر نفسها .. ومع قدوم شهر رمضان ، انتهز اربكان الفرصة ليطلق حملة تعيد بعضا مما فقده من بريقه الإسلامي ، كتعديل ساعات العمل ، والسماح بالحجاب في المصالح الحكومية ودور العلم ، ودعوة رؤساء الطرق الصوفية لحفل إفطار في مقر الوزارة ، وهو إجراء يحدث لاول مرة منذ عام ١٩٢٥ ، حيث تم حظر هذه الطرق قانونيا .

وقد اقدم اربكان على عملية « التصعيد الرمضانية بعدما ايقن من فشل المعارضة العلمانية من إسقاطه دستوريا نتيجة للرابطة الكاثوليكية التي تجمع « الرفاه » الإسلامي بـ « الطريق القويم » العلماني عندئذ ، قرر اربكان خوض مخاطرة محسوبة تعوضه عما خسره خلال الاشهر الماضية في انه « فرط » في مبادئه الإسلامية ، على الرغم من علمه مسبقا انها مغامرة خاسرة ، ولكن حسبه انه « حاول » .. وانه لن يخلع من السلطة بطريقة دستورية ، وإنما بانقلاب عسكرى مثلما حدث من قبل عام ٦٠ ، و٧١ ، و١٩٨٠ ، وهو احتمال ضئيل فتركيا الامس غير تركيا اليوم .

في هذه الاجواء المشحونة صدر بيان هام يوم ٢٠ يناير الماضي ، عن جمعية الصناعيين ورجال الاعمال الاتراك يدعو باختصار إلى رفع يد الجيش عن السياسة وإلغاء « مجلس الامن القومي » ، وتعود خطورة هذا البيان إلى ان « مجلس الامن القومي » على الرغم من انه مجلس استشاري ، إلا انه من الناحية الفعلية هو المؤسسة الاهم في صناعة القرار السياسي ، فهو القناة الشرعية التي يمارس الجيش من خلالها الحفاظ على الإرث « الاتاتوركي » العلماني .

ومما زاد الطين بلة ، وقصم ظهر البعير في هذا التصعيد بين « الرفاه » الإسلامي ، والمؤسسة العسكرية ، ما حدث في بلدية « سينجان » القريبة من العاصمة ، حيث دعا « بكر يلدز » رئيس البلدية المنتمي لحزب الرفاه ، إلى احتفال بـ « يوم القدس » الذي رفعت فيه صور زعماء « حزب الله » ، و « حماس » ، وحضره السفير الإيراني محمد رضا باقر ، والذي دعا الاتراك الاصوليين إلى التحرك وعدم التنكر لاصوليتهم الإسلامية .

وفجر اليوم التالي ٤ فبراير تحركت الدبابات ، إلا انها لم تعلن البيان رقم واحد .. فلا شك ان بقاء تركيا ديمقراطية مستقرة امر ضروري بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الامريكية سواء بالنسبة للشرق الاوسط او بالنسبة لمنطقتي القفقاس وبحر إيجه ، ومن هنا تم تراجع الطرفين بعد ان اعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الامريكية نيكولاس بيرنز ، ان



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ | مارس ١٩٩٧

واشنطون على « ثقة » ان تركيا مستقرة سياسيا ، وان ديمقراطيتها العلمانية ستستمر ، وهكذا تراجع اربكان وقبل الشروط الـ ٢٠ التى وضعها مجلس الامن القومى .. وهكذا سيظل زواج المصلحة القائم بين « الرفاه » و« الطريق القويم » كدواء مر على المجتمع التركى ان يتجرعه طالما انه عاجز عن مواجهة مشاكله الحقيقية .. وحتى إشعار اخر .

محمد تناوى



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ مارس ١٩٩٧

الجيش هو الحزب الحاكم في تركيا

انحراف حركة الصراعات المجتمعية يؤدي الى استدعاء الحرب الأهلية

محمد عبدالجبار *

■ تتضح الآن اكثر فاكثر صورة الديموقراطية التي يتمسك بها علمانيو تركيا ويتباكون عليها من الخطر «الاسلامي» المحدق بها، بزعمهم. انها ديموقراطية الجيش الذي تحول، كما دلت تطورات الاسابيع الماضية، الى لعب دور الحزب الحاكم الوحيد في البلاد. إلا انه حزب حاكم من طراز مختلف: فهو يحكم باسم «الحفاظ على الديموقراطية وصيانتها من عبث الآخرين» حتى لو كانوا احزاباً سياسية تملك نواباً منتخبين في البرلمان، وحتى لو كانوا حكومة منتخبة تحكم باسم الشرعية الديموقراطية البرلمانية.

يقوم النظام «الديموقراطي» التركي على تركيبة فريدة تمزج بين الحكم العسكري المباشر الذي نعرفه في العالم العربي من عقود وتكون كلمة العسكريين هي العليا فيه، وبين الحكم الديموقراطي البرلماني المدني الذي نعرف صورته كما هو مطبق في دول اوروبا الغربية. لكن الفارق الاساسي بين النموذج التركي و«نظيره» الاوروبي ان الحكم المدني في النموذج التركي مجرد صورة يحتاج تظهيرها وتثبيتها الى موافقة العسكريين واقرارهم ومصادقتهم. فالعسكريون الذين يحكمون من خلال مؤسسة غير منتخبة اسمها مجلس الامن القومي يمارسون دوراً يشبه دور الفقهاء في مجلس صيانة الدستور في ايران، مع فارق اساسي ايضاً حتى في هذه الحالة وهو ان المجلس الايراني الذي يتبوا منصب «ولاية الفقيه» منتخب ايضاً على مرحلتين من قبل مجلس للخبراء والمختصين يمكن تسميتهم بـ «اهل الحل والعقد» من قبل عموم الناس في عملية تصويت شعبية واسعة. اما عسكريو مجلس الأمن القومي فليسوا منتخبين انما هم اعضاء في هذا المجلس فقط لانهم ضباط كبار يحتلون مواقعهم بحكم التدرج الوظيفي العسكري في احسن الحالات. وثمة فارق آخر ذو طبيعة كوميدية: ان «قرار» مجلس الخبراء بشأن اختيار الفقيه الولي غير ملزم ما لم يحصل على اقرار شعبي عام، اما «توصيات» مجلس الامن القومي العسكري فهي ملزمة للحكومة المدنية التي يتعين عليها ان تنفذ هذه التوصيات بحذافيرها. وحينما يرغب رئيس الحكومة في عرض هذه التوصيات على البرلمان لاضفاء الطابع الديموقراطي عليها ولمعرفة رأي ممثلي الشعب فيها كما تقتضي الممارسة البرلمانية فإن الاحزاب العلمانية التي «يحكمها» الجيش ترفض هذه الاحالة وتتنصل من دعم الحكومة المدنية المنتخبة في صراع يبدو انه قائم بالفعل بينها وبين الجيش الذي تعمل قوانين اشتغاله الداخلية غير المعلنة، كما يبدو، على منع غير العلمانيين من الوصول الى قيادته بالضبط كما هي الحال في النظام الحالي في العراق، الذي يمنع وصول غير البعثيين مضموني الولاء الى قيادة الجيش العليا.

هذه هي الحقيقة. فالمشكلة الحالية في تركيا هي تعبير صارخ عن صراع مستحكم بين حكومة مدنية منتخبة تمارس الحكم على اساس قواعد اللعبة الديموقراطية المعروفة وقيادة عسكرية غير منتخبة تريد ممارسة الحكم والنفوذ من وراء ظهر هذه الحكومة باسم الحفاظ على العلمانية. ويؤيد الجيش في هذا الصراع الاحزاب العلمانية التي تخشى على وجودها من ان يكتسحه المد الشعبي غير العلماني، فيما يؤيد الحكومة غالبية برلمانية وقاعدة شعبية تتسع باستمرار بعمق ازمة الهوية في المجتمع التركي من جهة واتساع الشعور بالانتماء الاسلامي باعتباره المحور المركزي للهوية الوطنية لدى الشارع التركي من جهة ثانية. ولا يمكن وصف اختيارات الاحزاب التركية العلمانية المؤيدة للجيش بانها ديموقراطية. فهي من جهة تناصر الجيش على الحكومة المدنية وهو امر يتناقض مع ابسط مقومات الديموقراطية التي تقضي بابقاء الجيش في الثكنات وتحديد وظيفته في الحفاظ على استقلال البلاد من اي اعتداء عسكري



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٢

خارجي. وهي من جهة ثانية ترفض رفع القيود التي وضعها كمال اتاتورك على حرية الفرد واختياراته السلوكية بحجة التحديث واللحاق بركب الحضارة الحديثة وهو مفهوم متخلف للحداثة برز في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الجاري مع حال الانبهار بالحضارة الغربية التي اصابت بعض مثقفي العالم الاسلامي وهي اصبحت من مخلفات التاريخ مع عودة الاعتزاز بالهوية الذاتية للمجتمعات من دون ان يعني ذلك الانغلاق على الذات ورفض التفاعل مع الحضارة القائمة.

في الواقع لا تفعل هذه الاحزاب العلمانية سوى انها تشجع على عودة الحكم العسكري كمقدمة بل شرط لفرض نموذجها التحديثي على المجتمع التركي الذي تدل حركة الوعي العام فيه على اتجاهات اخرى مختلفة. وهذا يعني ان هذه الاحزاب العلمانية المدعومة من الجيش والداعمة له في الوقت نفسه لا تقوم سوى بالعودة الى الصراعات المجتمعية الى لحظة تاريخية سابقة واعادة انتاجها في غير ظروفها الموضوعية من اجل منح المزيد من الوقت والعمر لنموذجها التحديثي الذي تجاوزته حركة المجتمع واتجاهات صراعه الموضوعية. ان موضوعية هذه الاتجاهات تحتم التركيز على المهمات الفعلية التي يتعين انجازها في المجتمع التركي.

ويأتي في مقدمة هذه المهمات تعميق التجربة الديموقراطية فكراً وممارسة ومؤسسات ومعالجة عوامل اختراقها واجهاضها من قبل القوى غير الديموقراطية تاريخياً واعني بذلك الجيش الذي دلت الخبرة العملية في كل الحالات المشابهة انه غير قادر على الاندماج في اللعبة الديموقراطية لأن هذا «الاندماج» - وهي عبارة مجازية هنا - يتطلب خروج الجيش اصلاً الى الحياة السياسية المدنية الأمر الذي ترفض جيوش العالم الثالث، ومنها الجيش التركي، القيام به.

هناك ايضاً مهمة الخروج من الازمة الاقتصادية التي تعاني منها الدولة التركية التي هي من وجه اخر احدى افرازات الحكم العسكري العلماني المغطى بمسوح مدنية يتضح يوماً بعد يوماً مدى هشاشتها وقابليتها للعطب والانكسار. وهي ازمة لا تستطيع «الانجازات» الاقتصادية ان تخفي حقيقة عمقها التي تتجلى، حسب معطيات عام ١٩٩٣، بالدين الخارجي والعجز في الموازنة. فقد وصل الدين الخارجي الى ٦٠ بليون دولار وهذا رقم يجعل تركيا في المرتبة الثامنة من بين الدول الأكثر استدانة في العالم وهو امر يؤدي الى تصاعد التضخم الذي وصل في ذلك العام الى ٧٠ في المئة وهي نسبة تعادل ١٠ مرات المعدل المعمول به في دول السوق الاوروبية المشتركة. اما العجز في الموازنة فقد وصل الى نسبة ١٤ في المئة من الدخل الوطني العام بينما تبلغ النسبة المسموح بها في دول السوق ٣ في المئة فقط. ويرى الخبراء الاقتصاديون ان كلفة الدين العام (٨٠ الى ١٠٠ في المئة في العام)، اضافة الى ضعف راس المال الاستثماري الوطني عوامل من شأنها ان تحد من قدرة الاستثمارات الانتاجية، وهي اقل ثلاث مرات عن نظيرتها في دول السوق الأوروبية المشتركة.

وتثير هذه الظروف الأسئلة والشكوك حول قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل تتناسب مع الزيادة المطردة في عدد السكان، إذ يتوقع ان يرتفع من ٥٦ حالياً الى ٩٠ مليون نسمة في الثلاثين سنة المقبلة. علماً أن البطالة المزمنة وتناقص القدرة الشرائية للأجور وتاكل العملة الوطنية عوامل ادت الى اضطرار ٥ ملايين تركي الى مغادرة بلادهم والبحث عن فرص عمل في اوروبا.

هناك اخيراً المشكلة الكردية التي يبدو ان الفكر السياسي العلماني التركي غير قادر على حلها بطريقة انسانية وديموقراطية. بل ان احد قادة الجيش مهد للتهرب من حل هذه المشكلة في الوقت الحاضر بادعاء ان خطر «الاصولية» أهم من المشكلة الكردية. وهذا يعني ان القيادة العسكرية الحاكمة تخطط لتاجيل العمل على حل هذه المشكلة والتفرغ لمواجهة الخطر الجديد. وهذا يعني ايضاً استمرار العمل بالحل العسكري الذي يزيد بدوره من التوترات السياسية والاجتماعية في تركيا فضلاً عن كلفته المالية العالية.

تقوم النخبة العسكرية - السياسية العلمانية في تركيا الآن بحرف الاهتمامات المجتمعية وتوجيه حركة صراعاتها وجهة تبعدها عن هذه المهمات الموضوعية الملحة لا لشيء سوى للمحافظة على مواقعها المتنفذة في الدولة التي لم تعد طبيعتها العلمانية المفروضة بقوة العسكر منذ قيامها في مطلع القرن قادرة على ان تنسجم مع مبادئ الديموقراطية وروحها من جهة ولا مع التحولات المجتمعية العميقة من جهة ثانية.

وهذا ما يتضح بجلاء من «التوصيات» التي قدمها مجلس الامن القومي الى الحكومة المدنية وتركز في معظمها على قضايا ذات طابع ديني يرقى الى مستوي الخيارات الشخصية للمواطن مثل تعلم القرآن وارتداء الزي الديني بالنسبة للنساء وهي امور لا تقدم شيئاً ولا تؤخر على صعيد العمل على حل المشاكل الجذرية والاساسية التي تواجه الدولة والمجتمع في تركيا. فبدل من ان تعمل هذه النخب، خصوصاً في شقها المدني على تعزيز حال التعايش السياسي التي تتطلبها الديموقراطية وتكوين جبهة وطنية لتظافر كل القوى في جهد وطني عام لتحقيق تلك المهمات نجد انها تفتح جبهة صراع جديدة اسلامية - علمانية تعيد حركة المجتمع واهتماماته سنوات الى الوراء.

بل ان الاخطر من هذا ان حرف حركة الصراعات المجتمعية عن وجهتها الموضوعية سوف لن يؤدي في اخر المطاف إلا الى «تطوير» المشكلة الراهنة بمزيد من التعقيد في عناصرها الداخلية ومن ثم ادخال الدولة والمجتمع التركيين في حال الأزمة التي



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٧

تعني عدم قدرة ادوات الحل المتوافرة ضمن الوضع الراهن لهما على التوصل الى مخرج منها بالأساليب والآليات السياسية المدنية. وهذا يعني فتح الباب على احتمالات مأسوية خطرة لن تكون بعيدة عن النموذج اللبناني في السبعينات او النموذج الجزائري في التسعينات. وهما نموذجان لا يعقل ان احداً في تركيا يتمنى استعارتهما.

---

* كاتب وصحافي عراقي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

حكومة اربكان تتخذ اجراءات اليوم لتطبيق مطالب الجيش التركي

□ انقرة - «الحياة»:

اعلن وزير تركي امس ان رئيس الوزراء نجم الدين اربكان سيراس اليوم اجتماعاً لحكومته للبحث في مطالب الجيش التركي للحد من نشاطات الاسلاميين ورجح انه سيوافق على اجراءات لتنفيذ بعضها.

واوضح وزير السياحة بهاء الدين يوجيل (من حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر) ان «هناك اجراءات تجب احالتها على البرلمان واخرى يمكن تنفيذها بقرار (حكومي). الاجراءات الضرورية ستطبق».

وكان اربكان، الذي يتزعم حزب الرفاه (الاسلامي)، وقع قبل اسبوع بروتوكولاً مع امين مجلس الامن القومي الجنرال إلهان فليتش قبل بموجبه مطالب الجيش، ولكنه لم يتخذ حتى الآن اي اجراءات عملية لتطبيقها.

وقال اربكان اول من امس ان اجتماع مجلس الوزراء اليوم «سيظهر الاهتمام والعناية اللازمين» بعشرين مطلبا للجيش صدرت في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي في شكل توصيات عن مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، لوضع حد لنشاطات يعتبرها الجيش اسلامية متطرفة هدفها تقويض النظام العلماني القائم في الجمهورية التركية منذ اسسها الجنرال الراحل مصطفى كمال (اتاتورك) في ١٩٢٣.

ولم يوضح يوجيل طبيعة الاجراءات المحتملة التي يمكن ان يتخذها مجلس الوزراء لكن محللين سياسيين اعربوا عن رايهم بان اربكان سيسعى الى كسب الوقت بان يقدم تنازلات محدودة للجيش لن تهدد مواقعه في قواعد حزبه التي أساءها فشل



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٧

عيمها بتنفيذ اي من وعوده خلال الحملة الانتخابية في ١٩٩٦ باعتماد تشريعات اسلامية متى اصبح رئيسا للوزراء. وكتب المعلق السياسي صحيفة «حريت» سيدات إيرغن المعروف باطلاعه على تفكير قادة الجيش، ان المؤسسة العسكرية تتطلع الى ان تتخذ الحكومة اجراءات لتقليص التعليم الديني. واضاف: «اذا لم تطبق المطالب المتعلقة بالتعليم الديني فإن الازمة ستتعمق».

حيرة أربكان ومسؤولية العسكر

■ حين كانت ديكتاتورية ستالين في ذروتها، دُعي بوريس باسترناك الى مؤتمر، رسمي بالطبع، للكتّاب في موسكو. وقد عرف الروائي والشاعر انه اذا ما حضر وتكلّم، فسوف يعتقل على ما سيقوله. واذا حضر ولم يتكلم، فسوف يعتقل لازدرائه المؤتمر. اما اذا لم يحضر، فسيعتقل لعدم تلبيته دعوة الزعيم.

والحيرة التي ألّمت بصاحب «دكتور جيفاغو» ربما كانت تنتاب نجم الدين اربكان اليوم. فرئيس الحكومة التركية اذا ما طبّق برنامجه الاسلامي من موقعه في السلطة، تعرض للسقوط على يد الجيش، وهو ما تشي به انذارات المؤسسة العسكرية. واذا ما تراجع عن برنامجه هذا، تجاوزته قواعد حزبه، «الرفاه»، التي تعصف بها راديكالية متعاظمة، وينتابها احساسٌ قاطع بان الجزائر سوف تتكرر.

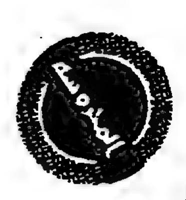
لنقل بادئ بدء ان اربكان وحزبه حديثا العهد بالديموقراطية، وليسا ممن يجيد دائماً التمييز بين الحيّز العام السياسي والحيّز الخاص الشخصي حيث لا يجوز تدخّل السلطة، كما لا يجيدان التمييز دائماً بين مؤسسة الدولة والقوى الموازية (حيث اختار رئيس الحكومة حرسه الشخصي من «الرفاه» مثلاً). واحياناً، واربكان في هذا مثل نتانياهو، يخلط الرفاهيون بين استمرارية الدولة والتزاماتها، وبين موقف عهد بعينه وحكومة بعينها.

واربكان والرفاه يشبهان، في هذا، سلفادور اليندي والاشتراكيين الذين وصلوا الى الحكم في تشيلي، في ١٩٧١، عبر الانتخابات. فخلفيّتهم في العمل النضالي لم تزوّدهم كبير زاد في السلوك الديموقراطي، ومع هذا بدوا مستعدين لان يتعلّموا الى ان فاجأهم الاضطرابُ المنظّم، ومن بعده انقلاب ١٩٧٣ المرعيّ من وكالة السي. اي. إي. واعماله الوحشية. هناك سدّت الحرب الباردة واعتباراتها طريق تعلّم الديموقراطية على قطاع من التشيليين، بل على قطاع من يساريي اميركا اللاتينية. ويخشى، ومن دون حرب باردة، ان تكرر المؤسسة العسكرية التركية، ومعها الولايات المتحدة على الارجح، التجربة نفسها. وبهذا يتم اجهاض محاولة اسلامية في تعلّم الديموقراطية انطلاقاً من تجربة تركيا، ويُدفع الوضع برمته الى الراديكالية واليأس.

والأدعى للاستغراب هو اعتماد سياسة توجيه الانذارات المعلنة (وربما تكرار التدخل الانقلابي على ما حصل ثلاث مرات في التاريخ التركي الحديث؟!)، فيما تتوافر شروط كثيرة للتأثير السياسي الهادف الى ضبط اربكان. وهل ننسى ان الاخير شريك في ائتلاف حاكم مع حزب «علماني» لا يستطيع من دون موافقته ان يفعل الكثير؟ ابعد من هذا فان في وسع المجموعة الاوروبية ان تبدّد بعض المرارة والاحتقان التركيين اللذين يغرف منهما الرفاه، بتعبيدها طريق انقرة الى الاتحاد القاري. فاذا صحّ ان تركيا لم تستوفِ شرط الحقوق الانسانية، في تعاملها مع الاكراد كما مع المعارضة، وهو صحيح، فالصحيح ايضاً ان الضغط اليوناني ودغدغة العواطف المسيحية يلعبان دوراً مزعجاً كذلك.

ان اضعاف اربكان بقوة العسكر وحراسته المبالغ فيها للجمهورية، لن يفعل الا توسيع الفجوة بين الاسلام والاسلاميين وبين الديموقراطية، فتزداد شعبية «الرفاه» في السر بدل العلن، وتتضاعف راديكالية قواعده. اما التعويل على طبقة وسطى تستفيد من الضغط العسكري، فيبقى امراً محدوداً ومشروطاً بسخافة الممثلين السياسيين لهذه الطبقة. الم يكن عجز حزبي تشيلر ويلماظ عن الائتلاف دليلاً على ذلك - دليلاً يضطر العسكر الى التهديد، او ربما الانقلاب، كل طلعة شمس؟

حازم صاغيّة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

اجتماع مهم للحكومة التركية اليوم

أربكان يدافع عن سياسته ويصعد هجومه على العلمانيين

أنقرة ـ واشنطن ـ وكالات الأنباء:

تعقد الحكومة التركية اجتماعا حاسما اليوم برئاسة نجم الدين أربكان رئيس الوزراء لبحث الإجراءات التى يتعين على الحكومة اتخاذها لتنفيذ ما جاء فى توصيات مجلس الأمن القومى الذى عقد مؤخرا لتدعيم النظام العلمانى وسط اتهامات متبادلة بين أفراد الحكومة.

ومن المقرر أن يناقش مجلس الوزراء فى اجتماعه الأسبوعى مطالب العسكريين ومنها فرض حظر على الزى الإسلامى فى حين اقترحت تانسو تشيلر وزيرة الخارجية ونائب رئيس الوزراء وشريكة أربكان فى الائتلاف الحاكم طرح هذه الإجراءات للمناقشة فى البرلمان.

فقد أكد أربكان أنه لن يسمح بالعودة إلى الوراء وتطبيق مفاهيم رجعية لاتتمشى مع النظام الاجتماعى فى تركيا فى حين أكدت تشيلر أنه ينبغى على الحكومة التمسك بمبادىء العلمانية وعدم محاولة تغيير النظام العلمانى.

ومن ناحية أخرى بدأ دوان جريس أحد الأعضاء البارزين فى حزب الطريق القويم الشريك الأصغر فى الحكومة اتصالات مع أحزاب المعارضة وسط أنباء عن محاولة من جانب أعضاء الطريق القويم للضغط على تشيلر للانسحاب من الحكومة الحالية.

يذكر أن توصيات مجلس الأمن القومى تضمنت إغلاق مدارس تعليم القرآن الكريم وعدم السماح للجنود والضباط الذين يتم فصلهم من الخدمة العسكرية بسبب انتماءاتهم الإسلامية بالعمل فى مؤسسات مدنية.

ومن ناحيته، وصف أربكان خصومه من العلمانيين بأنهم فاشيون ودافع عن نفسه بوصفه من حماة الديمقراطية.

وقال أمام اجتماع لحزب الرفاه الذى يتزعمه أمس الأول «إن العلمانيين الفاشيين لا وجود لهم الآن سوى فى التاريخ وحل محلهم الآن فى تركيا علمانيون متحضرون وعلمانيون غربيون» ويعارض العسكريون إجراءات تعتزم حكومة أربكان اتخاذها بشأن بناء مساجد فى معاقل علمانية تقليدية فضلا عن خطوات أخرى.

وقال أربكان الذى وقع على تحذير مجلس الأمن القومى على مضض أنه يمثل مساسا بحرية الأديان وحقوق الإنسان.

وقد انتهزت بعض الصحف العلمانية بتركيا فرصة زيارة وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى لتشن هجوما على أربكان ووصفه بالتساهل إزاء تشجيع إيران للتطرف الإسلامى فى تركيا.

ويوجه العلمانيون الذين يسيطرون على المؤسسة العسكرية والإعلام والمعارضة فى تركيا الانتقادات لحزب الرفاه بزعامة أربكان منذ ألقى السفير الإيرانى بكلمة اعتبرت محرضة على التطرف فى حفل نظمه حزب الرفاه لتأييد حقوق الفلسطينيين فى القدس فى يناير الماضى بضاحية سنجان فى أنقرة.

وفى الوقت الذى تشهد فيه تركيا حالة من الانقسام الداخلى انتقدت منظمة العفو الدولية أمس الأول قوانين الاعتقال الجديدة قائلة بإنها غير كافية ولا تمنع التعذيب.

ومع ذلك صعدت واشنطن من حملتها لامتدح شركائها الأوروبيين بقبول عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى.

وامتنع نيكولاس بيرنز المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أمس الأول الإجراءات التركية لإص[illegible] سجل حقوق الإنسان وقال إن على أوروبا تقدير جهود أنقرة.

وصرح بان كارى كافاناو مبعوث الخارجية الأمريكية فى قبرص يقوم خلال أيام بزيارة لأوروبا لمناقشة جهود حل المشكلة القبرصية والتوترات الأخرى بين تركيا واليونان.

وزار كافاناو لندن وسيزور كلا من بروكسل وألمانيا وهولندا وباريس.

وذكر بيرنز أن الخارجية الأمريكية وجهت سفراءها فى العواصم الأوروبية لشرح موقف واشنطن فى هذا الصدد.

الحكومة التركية تبحث تحذيرات الجيش للإسلاميين

«تشيلر» تحذر من استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية

انقرة ـ وكالات الانباء:

عقدت الحكومة التركية امس اجتماعا برئاسة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء لمناقشة مطالب قيادة الجيش الخاصة بالحد من نشاط التيار الديني المتصاعد واعادة البلاد الى التوجه العلماني الصارم. واوضح اوجوزخان اصيلترك احد كبار الاعضاء في حزب الرفاه الاسلامي الذي يتزعمه اربكان ان الحكومة بحثت مطالب الجيش ومجلس الامن القومي، الا انه شدد على ان الحكومة لن تطبق الا ما يتفق مع برنامجها. واشار اصيلترك الى ان الحكومة تعتزم اعلان الاسباب التي دفعتها لعدم تطبيق المطالب التي لاتتفق مع برنامجها. واضاف بهاتين يوجيل وزير السيلحة التركي ـ والذي ينتمي لحزب الطريق القويم المشارك في الحكومة الائتلافية ـ ان الحكومة ناقشت خلال الاجتماعات الاجراءات التي اقترحها مجلس الامن القومي الذي يضم كبار قادة الجيش والحكومة ورئيس البلاد ـ وسبل تضبيقها. وتوقع محللون سياسيون ان يقدم اربكان من جانبه بعض التنازلات بشأن مطالب لاتؤثر بشكل مباشر على شعبيته كما لاتثير غضب الاسلاميين ضده. كان اربكان الذي يتزعم حزب الرفاه الاسلامي قد وقع اعلانا لمجلس الامن القومي يوحي بالتشدد مع التيار الاسلامي الذي يؤكد جنرالات تركيا انه يهدد التوجه العلماني الديمقراطي باعتباره التوجه الرسمي للبلاد.

اربكان — تشيلر

من جهة اخرى حذرت تانسو تشيلر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية من استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية او الحصول على اصوات الناخبين على حساب احداث فتنة داخلية. وانتقدت تشيلر الازمة التي اثارها قادة الاحزاب السياسية بسبب بناء مسجد «تقسيم» في اسطنبول مشيرة الى وجود ٧٠ الف مسجد في تركيا، تم بناء ٦٢ الفا منها في عهد الجمهورية التركية وحدها. واكدت ان بناء المساجد في تركيا لن يتوقف بلعبة الاقطاب السياسيين لعدم استغلال بناء المسجد وكأنه «فتح لاسطنبول» بعد معركة سياسية، في اشارة غير مباشرة الى رغبة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الاسلامي في بناء مسجد تقسيم في اكبر ضواحي اسطنبول وكأنه هدف سياسي لحزبه.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 14 مارس 1997

أربكان: هل خرج من الأزمة مع الجيش مهزوما أم منتصراً

تحليل: أحمد السيوفى

عندما تنازل الأستاذ أربكان وقبل مطالب الجيش اعتبرها الكثيرون إذعانا من رئيس الحكومة بينما المطلعون والمراقبون يرون أن القضية ليست على هذا النحو ويكفى أن السيدة تانسو تشيللر أكدت أن أربكان خرج من الأزمة منتصرا وهناك دلائل تشير إلى أن الأمر بالفعل يصعب وضعه فى دائرة الهزيمة وأهم هذه الدلائل:

أولا: نجح اربكان فى أن يحول الصراع بينه وبين قيادات الجيش ويجعله بين الجيش وبين الإسلام نفسه ويضع الجيش امام الشعب التركى باعتباره معاديا للإسلام، فما علاقة التطرف أو حزب الرفاه بلحوم الأضاحى التى حرمها الجيش؟ وما علاقة التطرف وحزب الرفاه بقضية الحج فى الطائرات التى لم يسمح بها الجيش؟

ثانيا: اظهر أربكان الجيش بانه معادى الحريات والديمقراطية والدستور، فمنذ اللحظة الاولى والاستاذ اربكان يرفع راية الدستور ويطالب باحترام الدستور واحترام القانون فصار واضحا امام الشعب أن حزب الرفاه المتهم تاريخيا بانه ضد الدستور وضد العلمانية بانه هو الذى ينادى بالدفاع عن الدستور ويطالب بالدفاع عن العلمانية بالمفهوم الغربى الذى يعطى الحق لمن يريد الدين أو التدين أن يمارس ما يريد ويعطى الحق لمن يريد اى شىء ان يفعله. أما العلمانية بالمفهوم التركى فهى علمانية إلحادية ضد كل اشكال التدين وبخاصة الإسلامى ولذلك طالب اربكان بأن يحصل المسلمون على الحريات الدينية بالتساوى مع الاقليات الاخرى مثل اليهود

الذين لا يزيد عددهم على عشرين الفا ويحصلون على جميع حقوقهم الدينية هم وغيرهم، المهم أن حزب الرفاه صار مطروحا أمام الأمة بوصفه المدافع عن الحريات والدستور والعلمانية.

ثالثا: رفض الأستاذ اربكان كل محاولات توريطه بانه السبب وراء إنهاء التجربة الديمقراطية وخلق مناخ من عدم الاستقرار فى المنطقة وبالتالى رفض كل محاولات الاستدراج التى نصبها له الجيش وكذلك لم ينساق خلف محاولات الإثارة التى قام بها إسلاميون واعضاء فى حزب الرفاه واحزاب اخرى قريبة من الرفاه ولذلك لم يستجب لمطالب السيد ايدن مندريس الرجل القوى فى حزبه وابن الزعيم التاريخى عدنان مندريس الذى أعدمه الجيش، فقد قدر الاستاذ اربكان أن ايدن مندريس مازال يحمل كراهية تاريخية للجيش بسبب إعدام والده وبخاصة أن والده كان له حس وطنى وإسلامى، حيث طالب مندريس بمواجهة الجيش والدخول معه فى مواجهة قوية واكد ان الشعب ضد الجيش.

كما رفض الأستاذ اربكان النداءات التى طالب بها محسن يازجى اوغلو –رئيس حزب الوحدة– والتى طالب فيها بتصعيد الصراع مع الجيش ونقله للبرلمان بحيث يحسم البرلمان قضية تدخل الجيش فى العمل السياسى لان الاستاذ اربكان يعلم يقينا ان الجيش هو المؤسسة القوية التى مازال فى يدها الكثير من اوراق اللعبة ويعلم أن تركيبة الحكومة تركيبة ضعيفة امام الجيش منذ انقلاب ١٩٨٠ وحتى الآن وربما اعطى اربكان بعض الحيوية للحكومة وحاول أن يرفض اوضاعا معينة متعلقة بالجيش والأستاذ اربكان يراهن على الزمن فالمستقبل للإسلام ويعلم أن كبار القادة يدافعون عن مصالحهم وعن مكاسبهم وهناك عدد كبير من صغار الضباط والجنود متدينون وسوف يتدرجون فى المناصب وسيكون المستقبل لهم وقيادات الجيش تعلم ذلك ولهذا تحاول التخلص من المتدينين فى القوات المسلحة والاستاذ أربكان يعلم أن التغيير فى تركيا لن ياتى فقط من خلال الوصول للحكم عبر صناديق الانتخاب وإنما الزمن سوف يلعب دورا فى إحداث ذلك.

رابعا: هناك حساسية بالغة بين الجيش والشعب التركى بما يجعل العلاقة يشوبها التوتر الذى يصل احيانا إلى حد الكراهية، والشعب دائما ينظر إلى مطالب الجيش

ويفعل عكسها وعلى سبيل المثال فعندما طالب كنعان إيفرين –قائد انقلاب ١٩٨٠– الشعب التركى بمعاضدة احد الاحزاب لم يلتفت إليه أحد بل ان هذا الحزب وهو حزب الحرية كتبت له الوفاة بعد ذلك وصار مكروها من الشعب ويسمى حزب الجيش إلى ان انتهى وعندما طالب إيفرين بقراءة إحدى الصحف وبمجرد صدور هذا الطلب من الجنرال إيفرين أحجم الناس عن قراءة الصحيفة إلى أن أفلست وأغلقت ابوابها.

ولهذا فإن المراقبين يرون أن حزب الرفاه فى أعلى درجات شعبيته الآن وصار امام المواطنين بأنه الحزب المظلوم التى توجه له الضربات من الجيش ومن بعض القوى الخارجية بسبب حرصه على استقلال الامة التركية وتقوية شوكتها وتقوية اقتصادها وليس لانه حزب فاسد او يسرق الامة او يعتدى على حرياتها، ومن هنا فإن احدث استطلاع راى بعد الازمة اكد أن الرفاه تجاوزت شعبيته ٤٠٪ وانه هو الذى يمثل تطلعات الشعب التركى وهو الوحيد القادر على حل ازمته الاقتصادية وحل ازمته السياسية والوحيد القادر على الدفاع عن الشعب رغم شدة التحديات ورغم خطورة تدخل الجيش فى كل صغيرة وكبيرة، ومن هنا فإن كثيرين ومنهم تانسو هانم اعتبروا ان الرفاه خرج من الأزمة منتصرا.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

تراجع اربكان .. ولم يتراجع الجيش فى تركيا

كتبت : عزة صبحى

اريكان

□ من المتوقع ان تشهد تركيا فى الايام القليلة القادمة مزيدا من التوتر بين كل من التيارين العلمانى ويتزعمه كبار رجال السياسة والجيش التركى، والتيار الاسلامى ويتزعمه حزب الرفاه برئاسة نجم الدين اربكان، خاصة بعد حادث الانفجار الذى تعرض له احد مقارحزب الرفاه فى انقره.

ويأتى هذا التحول فى الصراع بين التيار العلمانى والتيار الاسلامى رغم تراجع نجم الدين اربكان وموافقته على كل مطالب المؤسسة العسكرية التى تعتبر الدافع الاول عن النظام العلمانى الذى اسسه كمال اتاتورك بعد ان رفض هذه المطالب اكثر من مرة من قبل متحديا الجيش وتنص مطالب الجيش التى قدمها من خلالها مجلس الامن القومى على لائحة من عشرين بندا لوقف صعود الاتجاه الاسلامى، ومنها منع اى دعوات.. مؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية فى محطات الاذاعة والتليفزيون وفرض قيود على ارتداء الزى الاسلامى ومنع العناصر الاسلامية المتشددة من التسلل الى الادارات الحكومية وفرض رقابة صارمة على المؤسسات المالية التى تسيطر عليها الجمعيات الاسلامية والتى تعد من اهم مصادر تمويل حزب الرفاه. من المطالب ايضا اغلاق المدارس التى تخرج الائمة وتحويلها الى مدارس مهنية وفرض رقابة على التعليم الدينى فى البلاد.

ويبلغ عدد الطلبة فى المدارس الدينية ١٦٠ الف طالب تضمن تقرير الجيش ايضا قائمة بخمسة الاف منظمة دينية متطرفة وصفها الجيش بانها تعمل على قلب نظام الحكم العلمانى بالتعاون مع اجهزة المخابرات الايرانية ومن هذه الجماعات منظمة الرؤية القومية التى يديرها شقيق أربكان من مقرها فى المانيا.

ومما يزيد من اجواء التوتر فى تركيا استمرار المظاهرات السلمية التى يقوم بها تحالف الطبقات المتوسطة ضد الفساد، وذلك بعد اكتشاف عمليات فساد كبيرة بتواطؤ بين المافيا وعدد من رجال السياسة وكبار موظفى الدولة.

ان كل ما تمر به تركيا حاليا يثير تسؤالا مهما وهو هل يعود الجيش للتدخل السافر من خلال انقلاب عسكرى مثلما فعل ذلك ثلاث مرات من قبل طوال الثلاثين عاما الماضية؟

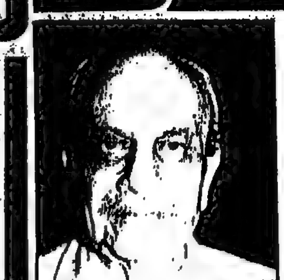


المصدر : الـــوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٧

مقال

بقلم إنعام رعد



هل هي معركة العلمانية حقا في تركيا؟!

نجح الجيش التركي لا سيما بعد اجتماع مجلس الامن القومي بابراز ان الخلاف الأساسي في تركيا يدور حول حرص الجيش وقطاع واسع من القيادات السياسية على الطابع العلماني للدولة التركية، ازاء تصاعد التيار الاسلامي بقيادة حزب الرفاه ودعوته الى اعتماد الشريعة الاسلامية وصعوده الى مراكز في الدولة والمؤسسات العامة، واستغلال وجود رئيس حزب الرفاه على رأس الحكومة الائتلافية لتحقيق هذه الاهداف التي تشكل [illegible] مجلس الأمن القومي التركي، والمشكل بأكثرية من [illegible] خطراً على طابع جمهورية اتاتورك وتراثها العلماني.

و[illegible] اجتماع مجلس الأمن القومي رسالة من رئيس الدولة سليمان ديميريل الى رئيس الوزراء اربكان [illegible] الى تجنب اختراق الاتجاهات الاسلامية المتشددة لمؤسسات الدولة بل ايضاً المدارس والادارات المحلية والجامعات والنظام القضائي والقوات المسلحة.

[illegible] التوتر الحاصل حول هذه المسائل حديث [illegible]، اذ برز اخيراً التناقض في الزواج [illegible] الذي اقبل عليه نجم الدين اربكان بقبوله الائتلاف مع الاضداد وترؤس حكومة لا يملك فيها [illegible] بل يحل دهاؤه المشهود له محل غياب [illegible] لتلافي العواصف التي تهب من حين الى [illegible] والتي حتى الآن اجتازها وان بصعوبة.

وواضح من رسالة الرئيس ديميريل ان ثمة دولة كلية علمانية ترفض اختراقها ليس فقط في القوات المسلحة او بعض الادارات، وهذا حق مشروع لأي نظام ان يحمي امنه في هذا المجال، ولكن ايضاً كما ورد في الرسالة في المدارس والجامعات والادارات المحلية، وهذا الذي يضفي على النظام طابع المحلية الشمولية لا طابع الديمقراطية حيث تكون مؤسسات المجتمع الأهلي والادارات المحلية مجال التنافس الديمقراطي وحرية الراي ولا يمكن اغلاقها الا في الدولة التوتاليتارية.

وبداية نقول ان التقدميين والعلمانيين هم حتماً مع النظام العلماني ايتما كان، اذ مفروض فيه ان ينطلق من المساواة بين المواطنين وعدم التمييز على اساس الانتماء الديني او العرقي. وفي الناحية العرقية قد يبدو ان النظام التركي ليس علمانياً، ثم ان علمانية النظام التركي قطعت كل صلة بالجذور و «تغربت» وها هي تشعر انها جزء من اوروبا.

وفي راينا ان كل نظام سياسي او اجتماعي مفروض ان يحافظ على التربة التي انبثق منها. وفي راينا ان لا مجال لقيام علمانية لا دينية في مجتمعاتنا العربية وخصوصاً مجتمعنا المشرقي لاننا نتميز عن كل الامم باننا حملنا ارثاً علمياً سياسياً وفنياً للبشرية هي رسالات الروح التي انطلقت من بلادنا وقدستها. لذلك مع اصرار الفكر التقدمي على النزوع الى اعتماد العقل الاساس في كل ما هو مدني وانساني، وعلى اعطاء الدولة كمؤسسة متطورة وزمنية فرصة الافادة من القاعدة الشرعية التي تقول «تبدل الاحكام بتبدل الازمان» في شؤون المجتمع وحاجات الناس، وبالتالي على الطابع المدني للدولة، الا اننا نؤكد على انغراس ذلك في تراثنا الروحي لجهة القيم السامية ولجهة الايمان الجامع الذي يجعلنا «كلنا مسلمين لرب العالمين» كل بكتابه في جامعة التوحيد الوثقى.

هذه «الطمأنينة» اذا صح التعبير تختلف كلياً عن علمانية جيراننا الاتراك التي قطعت كل صلة بالجذور وانتقلت الى ضفة اوروبا في التغريب، وبالاسف، دون ان تقبل بها بعد اوروبا!

الا ان امر الأزمة السياسية الحادة الراهنة التي رفعت شعار الدفاع عن العلمانية في تركيا، يبدو مختلفاً عن ان يكون معركة صاخبة من اجل العلمانية فحسب، كما برع مخرجو المسرح السياسي ان يسوقوا ما هو حاصل.

ذلك ان الازمة انفجرت بمناسبة «يوم القدس» الذي احيته بلدية في ضاحية انقرة وخطب فيه السفير الايراني، وتدخل الموضوعان: الشريعة الاسلامية وانتصار الاسلاميين مع الدعوة لتحرير القدس والحملة على اسرائيل واغتصابها للقدس. وتكهرب الجو على اثر ذلك اليوم وحقق مع رئيس البلدية وتوسع نطاق الازمة وتداعت الى ازمة دبلوماسية بين ايران وتركيا.



المصدر : الحوادث

التاريخ : 14 مارس 1997

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولقد كان الحدث وتداعياته التي ادت الى اكفهرار الاجواء بين الجارتين الاسلاميتين وكأنه صاعق انفجر فجأة في اجواء ليلة صيف صافية لا تتلبد فيها غيوم. وعلى حين غرة اكفهرت الاجواء وقصفت الرعود وبرقت الاجواء وتحولت ليلة الصيف الصافية الى ليلة عاصفة!

ذلك ان العلاقات التركية ـ الايرانية بلغت حداً من التحسن والصداقة تُوِّجت بزيارات رئاسية وباتفاقات تجارية واقتصادية اهمها صفقة ٢٣ مليار دولار النفطية الايرانية الكبرى. وقد ازعج ذلك واشنطن التي طمأنتها انقرة انها لن تلبي دعوة ايران الى التعاون العسكري.

ولقد تفاقم الامر حين ندبت ايران نفسها لتؤدي دور الوساطة بين تركيا وسوريا.

ذلك ان من اول اهداف الحلف التركي ـ الاسرائيلي هو الضغط على سوريا. ولقد حاول اربكان ان يخفف من هذا الحلف فوجد انه يسلوك اتفاقات كل شهر او شهرين بحيث سلّم امره للمولى، وبات هو الآخر يخفف من وطأة هذا الحلف لدى زياراته العربية كقوله انه مثل «صفقة شراء التفاح».

ولافتة قصة هذا الحلف الذي ولد وترعرع ونما وكبر في ظل دخان كثيف من التمويه. حتى ان بعض المسؤولين العرب الذين زاروا انقرة في العام الماضي عادوا ينفون وجود حلف. واستمر التصريح تلو التصريح انها مجرد تدريبات ولتركيا عشرات الاتفاقات مع عشرات الدول على غراره.

ولكن لم نجد هذا التشاور بين كبار القادة والمسؤولين المنتظم في زيارات مبرمجة متواصلة كما هي الحال بين اسرائيل وتركيا. ولا هذا الاتساع في البنود والمواضيع ولا هذه الاتفاقات المتلاحقة.

وهل هي صدفة انه في الاسبوع نفسه الذي كانت كان فيها تشدد لمسألة الدفاع عن العلمانية في وجه اربكان كان رئيس الاركان التركي الجنرال قرادايي يزور اسرائيل زيارة مميزة. وتشيد اسرائيل بالعلاقات التي انعقدت عشرين اتفاقا عسكريا في [illegible] جريدة «هارتس» الاسرائيلية عن مسؤول اسرائيلي عسكري «لقد استهل رئيس الاركان زيارته [illegible] اسرائيل التي تنقل خبرات الى دول اسلامية» [illegible] العلاقات بين الجيشين [illegible] ان اسرائيل وتركيا هما الدولتان الديمقراطيتان الوحيدتان في المنطقة [illegible] احترامنا لسيادة الجنرال في كل الشؤون ولكن في هذا التصنيف نود ان نشير الى ان كبار المسؤولين الاميركيين يصرون دوما على ان في الشرق الاوسط دولة ديمقراطية وحيدة هي اسرائيل.

[illegible] علمنا ان تركيا هي الدولة الديمقراطية الثانية [illegible] الاولى لهذا المقياس [illegible] اعتراضنا او اعتراض [illegible] على [illegible] بالدولة الديمقراطية [illegible] العنصري [illegible] التطرف العنصري [illegible] ارضا وشعبا [illegible] ديمقراطية!

ونحن ننظر نظرة مختلفة الى تركيا، فهي دولة لشعب اصيل في ارضه وليس كيانا استيطانيا. والشعب التركي جار للبلاد العربية. واذا كان الصراع مع اسرائيل على الوجود فقد نشأت خلافات مع تركيا كما تنشأ بين كل الجارات يمكن حلها بالحوار وحسن الجوار سواء على المياه او الارض او النهج السياسي.

ونحن كقوميين نطمح في تحسن العلاقات التركية ـ العربية، والتركية ـ السورية ولكن على ان تعي تركيا انها جزء من هذا الشرق القديم ولا تبحث عن حليف في اسرائيل ضد شعوب المنطقة.

واذا كانت اسرائيل ليست دولة ديمقراطية لانها كيان استيطاني عنصري مغتصب، فانها حتماً، وهنا بيت القصيد، ليست دولة علمانية، وهي التي ينص اعلان قيامها انها دولة لليهود! هل هذه هي العلمانية؟ وهل الوزراء الحاخامون في اسرائيل دليل العلمانية بينما يمنع الاسلاميون من الادارات المحلية في تركيا؟

لذلك نقول ان المعركة ليست معركة العلمانية بل معركة المصالح المختبئة تحت الشعارات. فان يكون حليف جمهورية اتاتورك العلمانية كيان قام على الاصولية اليهودية المتطرفة يبدو انه حليف غير مبدئي ومناقض للعلمانية.

ويزيد في تثبيت هذه الخلاصة ان السيدة اولبرايت اكدت دعمها للعلمانية في تركيا وطبعاً لم تدعم العلمانية في اسرائيل، لان ذلك يؤدي الى زوال اسرائيل باعتبارها تقوم على نقيض ذلك. وطبعاً السياسة الاميركية تدعم الطالبان في افغانستان الذين يبدو «المجاهدون» الاسلاميون بالنسبة لهم «معتدلين». فالطالبان هم الاكثر تطرفا وتزمتا دينيا. ومع ذلك فواشنطن تدعمهم ولا تتعصب للعلمانية ولم تتعصب قطعاً للعلمانية حين دعمت «المجاهدين» للاطاحة بالنظام الشيوعي العلماني!

فالسياسة الخارجية للدول ذات الاطماع لا ربّ لها ولا دين ولا مبدأ ولا مثل عليا، كل هذا ديكور للمصالح لا يخفى على احد.

امام انقرة امتحان نرجو ان تجتازه بما يرضي جميع العرب هو القدس. لعل نفوذها مع حليفها الاسرائيلي ينفع في مسألة محدودة جداً، لا تطلب المعجزة ـ وقف بناء حي «حارحوما» الاستيطاني على جبل ابي غنيم المستهدف اختراق المدينة المقدسة وتقويض خصائصها واقتحام حرمتها وتدنيس رمزها الروحي الجامع.

«حارحوما» فقط يا جناب جيراننا في الشمال. اوقفوا قيامها بنفوذكم واجركم على الله وعبادة عظيم!



حكومة تركيا تتخذ إجراءات لمحاربة المتطرفين

ديميريل: العسكريون لا يخشون قوة الإسلام

انقرة - ا . ف . ب : اعلن الناطق باسم الحكومة التركية ان الحكومة ستحارب
التطرف الديني. وقال في ختام اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة نجم الدين اربكان
ان «الحكومة مصممة على محاربة التطرف الديني وهذا هو الاتفاق الذى تم
التوصل اليه بشأن قرارات مجلس الامن القومي التركي».
وكان المجلس الذى يضم كبار المسئولين المدنيين والعسكريين قد املى فى ٢٨
فبراير الماضى لائحة اجراءات صارمة على الحكومة لمكافحة نشاطات المتطرفين
فى تركيا باعتبار الجيش هو حامي المبانى العلمانية للجمهورية التركية التى
حددها كمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.
وكان اربكان قد رفض فى مرحلة اولى هذه القرارات لكنه عاد ووافق عليها.
واوضح الناطق ان «الوزارات المعنية ستتخذ الاجراءات المناسبة سريعا».
واكد وزير الدفاع تورهان تايان من جهته ان هذه القرارات ستطبق «حرفيا».
وقد اعلن الرئيس التركي سليمان ديميريل ان العسكريين لا يخشون الاسلام بل
يعارضون استغلاله لاغراض سياسية. واوضح ديميريل فى اول مقابلة صحفية له
منذ الاجتماع المهم الذى عقده مجلس الامن القومى لبحث التوجهات الاسلامية
الاصولية فى تركيا ان «العسكريين ليسوا قلقين لقوة الاسلام فى تركيا لكنهم
يعارضون استخدام الدين لاغراض سياسية».



أربكان في لوحة سوريالية

■ لم يعبر عن الوضع السوريالي لرئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان أفضل من صورة الناطق باسم الحكومة، لوطفو إيسنغيون الذي ينتمي الى حزب الرفاه (الإسلامي)، وهو يعلن للصحافيين، اثر اجتماع مجلس الوزراء اول من أمس، ان الحكومة «عازمة على محاربة الاصولية والتهديد الاصولي»!

ويأتي هذا التطور بعدما حاول رئيس الوزراء نجم الدين اربكان «تغيير معنى الاصولية، وبالتالي تسويق الاجراءات لمحاربتها مغلفة بطبقة من السكر، بينما كلنا يعرف ان الحديث يدور تحديداً عن الاصولية الاسلامية»، على حد ما كتبه المعلق السياسي البارز إلنور تشيفيك، القريب من الزعيم الاسلامي.

إيسنغيون شدد على ان مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، «قام بواجبه» بطرحه المطالب العشرين وإلزامه الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها. هذا بعدما كان اربكان اتخذ موقفاً متشدداً جداً من المطالب وادلى بتصريحات حادة كاد البعض يعتبرها إصراراً على الرفض حتى لو اقتضى الأمر ان يدخل في مواجهة مع الجيش. ولم يقتصر تراجع الجناح الاسلامي (حزب الرفاه) في الائتلاف الحاكم على قبول مطالب العسكريين، بل انه سحب اتهاماته السابقة بان الجيش يتدخل في شؤون الحكومة المدنية التي أكد أربكان نفسه غير مرة انها مسؤولة أمام البرلمان فقط.

والحق ان اربكان اصبح في موقف لا يحسد عليه. فهو إذا نفذ المطالب سيفقد كثيراً من صدقيته في نظر قواعد حزبه الذين لا يزالون ينتظرون، بعد مرور أكثر من ثمانية شهور على تسلمه مهمات منصبه، ان يحقق ولو وعداً واحداً من وعوده الاسلامية الانتخابية، بينما كل ما حققه هو ان ترتبط أول حكومة يرأسها زعيم اسلامي في تاريخ الجمهورية التركية منذ تأسيسها في ١٩٢٣ بحال غير مسبوقة من الغموض السياسي. بل لعل تركيا لم تشهد منذ سنوات حكومة أسوأ من هذه الحكومة التي يكاد يكون شاغلها الوحيد الغوص في المناورات والدسائس السياسية بين طرفيها المتحالفين من جهة، وبينها وأحزاب المعارضة من جهة أخرى.

ولا يتوقع أن يتغير هذا الوضع حتى بعد قرار مجلس الوزراء. فالأرجح ان أربكان، الذي رأى كثيرون من انصاره وخصومه انه سيفضل الاستقالة على مهانة الاستمرار في رئاسة حكومة تضطر لأن تنفذ مطالب للحد عملياً من نشاطات حزبه، سيحاول اعتماد اسلوب كسب الوقت. ولكن المشكلة هي ان الجيش عازم بدوره على فرض ارادته لأنه سيتعرض لاكبر إهانة إذا نجح أربكان في تمييع الوضع بعدم إتخاذ أي اجراءات عملية في شأن المطالب. وينعكس اصرار العسكريين في أنهم أنذروا الحكومة بأنهم سيمهلونها ما بين شهر وشهرين لتنفيذ مطالبهم.

بعبارة أخرى، تبدو الآفاق كئيبة. فاربكان سيهان إذا نفذ المطالب وهذا هو الثمن الوحيد لبقاء حزبه في السلطة. وإذا رفض فسيكون أمام خيارات كلها سيئة. فإما ان يستقيل طوعاً او يضغط الجيش على شريكته العلمانية في الائتلاف، وزيرة الخارجية تانسو تشيلر زعيمة حزب الطريق الصحيح، بالانسحاب من الإئتلاف. كذلك هناك خيار حل البرلمان واجراء انتخابات عامة جديدة وهو حل لا تزال غالبية السياسيين تنفر منه.

ويبقى هناك دائماً الحل الأخير، الأسوأ، وهو ان يقوم الجيش بانقلاب عسكري، ويكمن المأزق في انه على رغم نفور الجنرالات من هذا «الحل» لكن لا يوجد تركيان يختلفان على أنهم سيلجأون اليه دون تردد طالما لم يتزحزح ايمانهم ولو قليلاً بأن رسالة الجيش لا تزال، كما كانت دائما، تتلخص في إبقاء تركيا علمانية أتاتوركية بأي ثمن.

كامران قره داغي



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ مارس ١٩٩٧

وزارة الخارجية تعلن اجراءات لاحترام حقوق الانسان

ديميريل: تركيا دولة علمانية والعسكريون لا يخشون الاسلاميين

■ انقره ا ف ب - قال الرئيس التركي سليمان ديميريل ان العسكريين «ليسوا قلقين من قوة الاسلاميين لكنهم يعارضون استغلال الدين لاغراض سياسية». وجاءت تصريحات ديميريل في اول مقابلة صحافية له نشرت امس الجمعة منذ الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي في ٢٨ شباط (فبراير) واقر لائحة تتضمن ٢٠ مطلبا للجيش الزم الحكومة تنفيذها وبعد يوم على اجتماع لمجلس الوزراء قرر فيه تنفيذ هذه المطالب «حرفيا». وتضم الحكومة الائتلافية حزبي الرفاه (الاسلامي) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان والطريق الصحيح (العلماني) وتتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تشيلر.

واضاف ديميريل في حديث الى صحيفة «توركيش ديلي نيوز» التي تصدر بالانكليزية «الجمهورية التركية دولة حديثة شعبها مسلم لكن الدولة ليس لها دين. انها دولة علمانية». وقال ان «العسكريين منزعجون لان هناك محاولات لاستخدام الاسلام لاغراض سياسية. ان قوانيننا لا تسمح باستغلال الدين».

على صعيد اخر اعلنت وزارة الخارجية التركية امس ان الحكومة ستتخذ اجراءات قانونية وادارية جديدة لاحترام حقوق الانسان في تركيا. وجاء في بيان للوزارة ان «لجنة عليا لتنسيق حقوق الانسان» اجتمعت اول من امس في انقره لتحديد هذه الاجراءات الرامية الى تحسين الوضع. وتتعرض تركيا، التي تتطلع الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، لانتقادات من الاتحاد بسبب سجلها غير المشرف في مجال حقوق الانسان. واوضح بيان الوزارة ايضا ان هذه اللجنة



المصدر : ....الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٤ مارس ١٩٩٧

المؤلفة من مندوبين عن وزارات الخارجية والداخلية والعدل «اكدت مجددا عزمها» على تحسين وضع حقوق الانسان وناقشت برنامجا واسعا من الاجراءات الجديدة. وتابع البيان ان اللجنة قررت توسيع مجال حرية التعبير لبلوغ معايير المجموعة الاوروبية.

وبين الاجراءات الجديدة المقررة تحديث اجهزة الشرطة وتقنياتها في الاستجواب وتسريع التحقيقات حول الاشخاص المخفيين وتامين فاعلية النظام القضائي. وسيدعى رؤساء هيئات حقوق الانسان الى الاجتماع المقبل للجنة.

وكان البرلمان التركي صوت في السادس من الشهر الجاري الجاري على قانون لخفض مدة الحبس على ذمة التحقيق في اطار مجموعة من الاجراءات حول حقوق الانسان. وينص القانون الجديد على خفض المدة القصوى للحبس على ذمة التحقيق في المحافظات التسعة في جنوب شرقي الاناضول، حيث تطبق حال الطوارىء منذ ١٩٨٧ ضد التمرد الكردي المسلح، الى سبعة ايام انسجاما مع المعايير الاوروبية للجرائم الجماعية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 15 مارس 1997

ديميريل: الجيش يعارض استخدام الدين فى السياسة

□ انقرة - ا.ف.ب:

اعتبر الرئيس التركى سليمان ديميريل ان العسكريين لا يخشون الاسلام بل يعارضون استغلاله لاغراض سياسية وذلك فى مقالة نشرتها صحيفة «توركيش ديلى نيوز» أمس الجمعة.

وأوضح ديميريل فى أول مقابلة صحفية له منذ الاجتماع المهم الذى عقده مجلس الأمن القومى فى 28 فبراير الماضى لبحث التوجهات الاسلامية الاصولية فى تركيا أن «العسكريين ليسوا قلقين لقوة الاسلام فى تركيا لكنهم يعارضون أستخدام الدين لاغراض سياسية».

ويسيطر العسكريون على مجلس الأمن القومى الذى وجه فى اعقاب اجتماعه تحذيرا الى حكومة رئيس الوزراء الاسلامى نجم الدين أربكان وأملى عليه سلسلة من التدابير المتشددة لمواجهة صعود التيار الاسلامى.

وقال ديميريل إن «الجمهورية التركية دولة حديثة شعبها مسلم وانها دولة علمانية».

وأضاف ان العسكريين منزعجون لان هناك محاولات لاستخدام الاسلام لاغراض سياسية وان قوانين تركيا لا تسمح باستغلال الدين.

٠٠١١٤٣



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧

رغم غضب الجنرالات

الإسلاميون الأتراك يؤكدون استمرار سياستهم

□ انقرة ـ رويتر:

ذكر حزب الرفاه الإسلامى الذى يحكم تركيا انه لن يتخلى عن سعيه إلى زيادة دور الدين فى الحياة العامة رغم اذعانه لمطالب الجيش بقمع التشدد الدينى. وأكد النائب البرلمانى لحزب الرفاة الإسلامى صالح كابوسون فى مؤتمر صحفى انه لم يحدث اى تغيير فى تقييمنا للامور. وكان مجلس الوزراء قد وافق يوم الخميس الماضى على التطبيق الكامل لقائمة من مطالب الجيش ضد المد الإسلامى المتصاعد الذى يقول العسكريون إنه يهدد العلمانية التى تلتزم به رسميا تركيا العضو فى حلف الناتو. ونسبت صحيفة تركية إلى رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه نجم الدين اربكان توجيهه نداء غير مالوف إلى الوزراء بان يحذروا التطرف الدينى وأشار إلى انه ضد الأصولية التى لا علاقة لها بالإسلام. وكانت العلاقة بين حزب الرفاه وشريكه فى الائتلاف الحاكم حزب الطريق القويم العلمانى قد شهدت توترا خلال الاسبوعين الماضيين لتلكؤ أربكان فى الحصول على موافقة مجلس الوزراء على الإجراءات التى طالب بها الجيش والتى تطعن المبادئ التى انتخب من أجلها فى الصميم. وكان اربكان قد وصل إلى السلطة على وعد بإحياء وضع الإسلام فى تركيا.



المصدر : الأسبوع

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رغم تهديدات الجيش التركى لأربكان:

«الخوجة» مازال يسير على الصراط المستقيم!!

لم يصدق رئيس الوزراء التركى «نجم الدين اربكان» أذنيه عندما سمع هتاف جماهير كرة القدم ضده أثناء حضوره إلى الاستاد الرئيسي لتسليم الكاس للفريق الفائز فى نهائى كاس تركيا. وقالت صحيفة «حريات» التركية اليومية ان مشجعين من الفريقين المتنافسين أخذوا يرددون «تركيا علمانية وستظل علمانية» لمدة ٢٠ دقيقة متواصلة.

ويبدو أن «اربكان» اعتبر ذلك اول رد فعل على المستوى الشعبى ضد سياسة حكومته الاسلامية التى شكلها فى مطلع يوليو ١٩٩٦، وقتها شعر «أربكان» أن بإمكانه ترويض الجيش التركى الذى يحمى العلمانية فى الواقع اكثر مما يحمى الحدود التركية ويبدو انه فشل فى ذلك فشلا ذريعا ،فمازالت المؤامرات والاجتماعات السرية مستمرة لإقصائه عن الحكم ، وكان اخر هذه الاجتماعات اجتماع ضم وزراء الدفاع والخارجية ورئيس الأركان، إضافة إلى قادة الأفرع الرئيسية بالجيش، وخرج هؤلاء من الاجتماع الذى استمر تسع ساعات كاملة بنتيجة مهمة وهى وجوب الحفاظ على علمانية الدولة التركية.. بأى ثمن.

وإذا كان اربكان قد فشل فى ترويض الجيش فقد فشل أيضا فى تحييده ،فمنذ عام ١٩٦٠ والجيش التركى يتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد تدخلا يراه الجميع مشروعا.

ويبدو أن الكرة الآن فى ملعب وزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق المستقيم» «تانسو تشيللر» حيث تواجه ضغوطا عديدة لتنسحب وحزبها من حكومة الائتلاف الوطنى مع الرفاه..والاكيد أن اربكان يعلم ذلك جيدا لذا يحاول استرضاءها بشتى الطرق فهو يريد ألا يحيد عن «الطريق المستقيم» لأن رهانه السابق مع «مسعود يلماظ» فشل فشلاذريعا ويبدو أن الأخير يشارك فى الخطة المحكمة التى تتلخص فى الضغط على «تشيللر» لتسحب الثقة من الرفاه بعد أن قدمت المعارضة التى يتزعمها «يلماظ» طلبا للبرلمان بسحب الثقة من حكومة «اربكان».

اختلاف

حذر المراقبون فى السباق أكثر من مرة من فشل هذا الرهان ،نظرا لشعبية الرفاه. لكن من يتابع احداث الأشهر الأخيرة فى تركيا يجد اختلافا كبيرا يجعل من السهل القضاء على اربكان وحزبه، فقد انفذ الجيش والمعارضة خططا من شأنها توجيه الرأى العام ضد اربكان ،وبالفعل نجحت المعارضة فى ذلك إلى حد بعيد فكثير منهم يردد ان الصدام قادم لا محالة بين الإسلاميين والجيش إذا ما استمر حكم الرفاه ،لذلك يجب إنقاذ تركيا من قبضة «الخوجة»،وهو الاسم الذى يعرف به أربكان هناك .هذا الخطاب ساهم بشكل فعال فى شعبية الرفاه.

....

أمر آخر لعبت عليه المعارضة بمساندة الجيش ، وهو التقارب الحاصل بين تركيا وإيران ،وتجلى ذلك واضحا أثناء زيارة وزير الخارجية الإيرانى «على اكبر ولاياتى» لتركيا حيث انتقدت الصحف العلمانية «أربكان» بشدة لعدم سلوكه نهجا متشددا مع «إيران» وقالت صحيفة «ردايكال» فى لهجة ساخرة: «الخوجة يعتذر لإيران» كما انتقدت الأوساط العلمانية تصريحات السفير الإيرانى فى تركيا «محمد رضا باغيرى» الذى دعا إلى اقامة حكم إسلامى شامل فى تركيا عقب لقائه واربكان مباشرة وقال احد الدبلوماسيين الأجانب المقيمين فى تركيا :إن الإيرانيين لم يقدموا اى خدمة لأربكان بل على العكس ساهم تدخلهم بهذا الشكل فى زيادة الأزمة بين أربكان والجيش الذى يرى أن طهران تستخف بدوره فى حماية النظام.

والعداء بين ايران والجيش التركى العلمانى عداء قديم ، فالجنرالات الأتراك يؤكدون أن إيران تقوم بتخزين أسلحة الدمار الشامل مما يهدد الوضع الاستراتيجي لتركيا، وبالتالى يقلص النفوذ التركى فى المنطقة ، لكن «اربكان» لا يستطيع قطع العلاقات مع إيران أو حتى تخفيض التمثيل الدبلوماسى لأن أنقرة تحتاج للغاز الإيرانى بشدة ، وهو مادفعها لإبرام إتفاق مع طهران لتوريد الغاز قيمته ٢٣ مليار دولار إضافة إلى حجم التبادل التجارى بين البلدين الذى أخذ ينمو فى الأشهر الماضية.

....

وأخيرا ،ما معالم مستقبل الرفاه فى ظل حكم أربكان ؟ هل سيظل يراهن على مستقبله ماضيا على الطريق المستقيم ،أم تراه يستطيع فى النهاية ترويض الجيش؟

خالد علم الدين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٧ آ. مارس ١٩٩٧

أربكان على حدى السيف والجيش

الانقلاب الصامت فى تركيا صناعة صهيونية!

بدون طلقات رصاص او تحرك دبابات او قطع برامج الاذاعة والتليفزيون شهدت تركيا انقلابا فعليا فى الايام الماضية.. لكن مشاهده لم تكتمل بعد..

ويبدو رئيس الوزراء التركى نجم الدين اربكان قد خسر مباراة الشطرنج السياسية فى مواجهة المؤسسة العسكرية والعلمانيين، حيث كسب خصوم الرفاة الاسلامى الذى يمثله اربكان معركة الإرادة، بعد التحذيرات والمطالب التى وجهها مجلس الامن القومى، الذى يسيطر عليه الجيش إلى اربكان بضرورة إيقاف اى نشاط اصولى، والتنازل عن مطالبته بتطبيق الشريعة الإسلامية وحجاب النساء... ما حدث هو «كش ملك» من «الرُخ» التركى ممثلا فى المؤسسة العسكرية لرئيس الوزراء وانطلق التحرك ناحية «إسرائيل» ودعم العلاقات العسكرية معها مقابل تقطيع الخيوط التى تربط «تركيا» بإيران وزيادة التوتر مع سوريا، وهو ما جعل تركيا العضو الإسلامى الوحيد فى حلف شمال الاطلسى تشبه حليفا مؤكدا لامريكا وإسرائيل فى مواجهة اعدائهما فى طهران ودمشق والدول العربية الإسلامية التى تواجه اسرائيل سياسيا وعسكريا.

واستمرت ضغوط وتحذيرات المؤسسة العسكرية ومجلس الامن القومى على رئيس الوزراء الإسلامى، وتمثلت فى بيانات وتحذيرات انتهت إلى رضوخ اربكان لمطالب «المجلس» الذى يضم بجواره القادة العسكريين الرئيس ووزراء الداخلية والخارجية وقادة المخابرات، الذين وجهوا امرا لرئيس الوزراء بوقف النشاطات الاصولية، ومراقبة تمويل المؤسسات والجمعيات التى يسيطر عليها إسلاميون.

وانضم الرئيس التركى سليمان ديمريل إلى تحالف الجيش العلمانى وشن هجوما على المطالبين بتطبيق الشريعة، ورغم نفى ديمريل لوقوع انقلاب عسكرى يطيح بالوزارة إلا انه حذر من المساس بعلمانية الدولة.

وظهر اربكان ضعيفا فى مواجهة خصومه، خاصة وان تانسو تشيللر حليفته فى الحكم ووزيرة الخارجية، شاركت فى انتقاد الاسلاميين، واتهمت ايران بالتدخل فى الشئون الداخلية لتركيا، لتؤكد هشاشة التحالف الحاكم، خاصة وان وزير الدفاع تورهان تايان ينتمى إلى حزب «الطريق القويم» الذى ترأسه تشيللر وهو الحزب الذى رأس الوزارة السابقة وفتح الباب للتعاون العسكرى مع «اسرائيل» فى إطار الاتفاقية العسكرية الخاصة بتطوير «اسرائيل» للطائرات التركية، واجراء مناورات مشتركة، وهو الاتفاق الذى وقعته تشيللر، واضطر «اربكان» إلى التصديق عليه فى ديسمبر بعد شهور من توليه الحكم، ورغم كون اربكان يرفض فتح علاقات مع «اسرائيل» إلا ان المؤسسة العسكرية استمرت فى تطوير العلاقات العسكرية مع تل ابيب، حيث قام رئيس الاركان اسماعيل حقى قرة داغى بزيارة لإسرائيل اواخر فبراير تم خلالها تشكيل لجنة لتقرير التعاون، كما تستعد تركيا واسرائيل لتبادل زيارات وزراء الدفاع فى البلدين اوائل ابريل القادم. وفى نفس الوقت توترت العلاقة بين تركيا وايران وشهدت تبادل طرد السفراء والقناصل فى فبراير، عقب اتهام نائب رئيس الاركان التركى تشيفيك بير لايران برعاية الارهاب. التصريحات جاءت فى واشنطن كرسالة موجهة لامريكا وغازل بير تل ابيب علنا! واستمر التوتر من خلال الاستقبال البارد لوزير خارجية ايرانى ولاياتى من قبل نظيرته التركية تشيللر، التى انتقدت التدخل الايرانى فى شئون تركيا، كما استمر هجوم الرئيس ديمريل على ايران التى تحاول الدعوة لمؤتمر اسلامى ناجح فى طهران. بينما حاول «اربكان» تهدئة ايران، وطالب الجانب الايرانى بالصبر



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٧

امام الاستفزازات لكن الخلاف التركى الايرانى بدأ أكبر من قدرات اربكان على ايقاف تدهوره، خاصة وأن وزير خارجية ايران هاجم الاتفاقات العسكرية مع تل ابيب ونشرت صحيفة «حريت» التركية ان محادثات رئيس الأركان التركى مع قادة اسرائيل تضمنت تقديم معلومات عن صفقة صواريخ سكود ايرانية سورية، وتعاون عسكرى بين البلدين اللذين كانا الأكثر تضررا من العلاقة العسكرية بين انقرة وتل ابيب، والتى واجهت انتقادا ومعارضة من الدول العربية والإسلامية.

ويرى المراقبون أن الانقلاب العسكرى الصامت الذى قوبل برضاء امريكي وتأييد اسرائيلى اضعف موقف اربكان امام مؤيديه الذين طلب بعضهم الدعوة لانتخابات تمكن «الرفاة» من الحصول على تفويض شعبى، كما أن تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية والعلمانيين أدى إلى تراجع اربكان عن مطالبه بشأن تطبيق الشريعة، وهو ما يؤدى إلى خسارته للإسلاميين الذين منحوه تأييدهم فى الانتخابات، وفى نفس الوقت فإن تانسو تشيللر نائب اربكان وشريكته ووزيرة الخارجية تبدو احدى نقاط الضعف فى وزارة اربكان، حيث حصلت بتحالفها معه فى الوزارة على صك نجاة من المحاكمة بتهمة الفساد، وفى نفس الوقت استغلت الخلاف بينه وبين العسكريين فى تقوية موقفها بمساندة وزير الدفاع المنتمي لحزبها «الطريق القويم». وانضمت تشيللر فى موقفها المؤيد للعلمانيين والعسكريين فى مواجهة الاصوليين وايران، بالاضافة لدعم العلاقة العسكرية مع «اسرائيل»، والتى تبدو الكاسب الأكبر لضعف موقف اربكان الذى يعارض اقامة علاقات عسكرية مع تل ابيب. ويبدو «أربكان» فى موقف صعب امام «رقعة الشطرنج» المعقدة، ويواجه احتمالات غير متفائلة، احدها أن تفقد المؤسسة العسكرية صبرها تتقفز على السلطة الهشة، بمعاونة تشيللر العلمانية، والخصم اللدود التى اضطرت للتحالف مع اربكان، او ان ينفصم التحالف الوزارى القائم بين «الرفاة» و«الطريق القويم».. وفى حال استمرار «اربكان» فى الوزارة فإنه يواجه فقدان تأييد الاسلاميين - الذين يمثلون اغلبية انتخابية، خاصة وأنه عجز عن تنفيذ برنامجه داخليا - تطبيق الشريعة، وخارجيا وقف العلاقة مع اسرائيل وتقوية العلاقة مع ايران والمحور الاسلامى.. وتظل «تل ابيب» المستفيد الأكبر مما يحدث ومعها واشنطن والاتحاد الأوروبى أما الخاسر الاكبر فهو سوريا أولا ومعها القضايا العربية ثم ايران

أكرم القصاص ■



«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك

عدنان حطيط يكتب من أنقره

انقلاب تركيا.. ان وقع

- ٣ مساجد تثير مشكلة في بلاد الـ ٦٥,٠٠٠ مسجد
- رئيس الأركان رد على «ليلة القدس» بزيارة اسرائيل
- الدبابات نزلت في سينجان.. فهل تنزل فى شوارع تركيا؟

الحلقة المقبلة: لماذا يخاف الاتراك ليلة الخميس؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٧

ما ان تطأ قدما الزائر ارض تركيا، هذه الأيام، حتى يشعر بأن في الجو شيئا ما غير عادي. مانشيتات الصحف كبيرة، صارخة و«التوركش دايلي نيوز» - وهي الصحيفة التركية الوحيدة التي تصدر باللغة الانكليزية والوحيدة ايضا التي تصدر في العاصمة انقره، فيما الصحف الاخرى الكبرى والمتوسطة والصغيرة، تصدر في اسطنبول - ترحب بهذا الزائر، بما تنشره هي وما تترجمه عن زميلاتها، بما مؤداه: انت الآن في بلاد تنتظر انقلابا عسكريا، اليوم، غدا، الاسبوع المقبل.

الانقلاب... لا حديث عن سواه، في الاخبار، التعليقات، التحليلات، المقابلات، التصريحات، البيانات.

ومع انه لم يقع طوال الايام الثمانية التي قضيتها في انقره، الا ان الانباء عن بقاء احتمال وقوعه سيفا مسلطا على الاتراك، لا تزال تتوارد حتى كتابة هذه السطور.

ماذا يجري في تركيا؟

سؤال كبير هو نفسه انعكاس لمأزق كبير تعيشه هذه الدولة ذات الـ ٦٥ مليون نسمة، والتي تقع بين بحرين (الاسود والمتوسط) وتجاور دولتين عربيتين (سوريا والعراق) وثالثة مسلمة (ايران) وجمهوريتين (ارمينيا وجورجيا) من مخلفات ما كان يسمى «الاتحاد السوفياتي».

لقد بدا للحظة من اللحظات ان نجم الدين اربكان، الاسلامي الأول الذي يبلغ منصب رئاسة الحكومة منذ تأسيس الجمهورية العلمانية التركية في العام ١٩٢٣، هو الوحيد - حتى بين اعضاء حزب «الرفاه» - الذي ينكر ان يكون الجيش التركي في وارد الاعداد للانقلاب عليه وعلى حكومته الائتلافية.

وفي احدى شطحات غيظه مما تنشره الصحف التركية في اطار حملة تبدو منسقة ومحكمة الادوار تستهدفه شخصيا كما تستهدف حزبه، وتمتد لتطال تانسو تشيللر شريكته في الائتلاف، انفجر صارخا: انها تركيا الثرثارة التي تحوك مثل هذه القصص.

اضاف: ٩٠ في المئة مما تنشره الصحف كذب بكذب.

ولم يحدد ما هي تلك العشرة في المئة، من المعلومات الصحيحة.

لكن هذه القناعة لم تصمد طويلا، فأربكان هو اليوم، بالتأكيد، يعيد حساباته في ضوء الاجواء الانقلابية الحقيقية التي تسود البلاد.

وليس اربكان الوحيد الذي يقوم مع قادة حزبه بمثل هذه المراجعة.

تشيللر نفسها تواجه مع حزبها (الطريق القويم) خياراً رهيبا: السقوط مع اربكان في قبضة الجيش او الموت السياسي خارج الائتلاف اذا قررت اسقاطه عن طريق الانسحاب منه.

زعماء المعارضة بدورهم يعانون من مأزق اكبر.

مسعود يلماظ (الوطن الام) وبولنت اجاويد (اليسار الديمقراطي) ودنيز بايكال (الشعب الجمهوري) بين سكينين: الانقلاب ان وقع لن يترك له مكانا، والانتخابات المبكرة ان تمت بعد سقوط الائتلاف الحاكم حاليا، لن تبقي على حصصهم الراهنة داخل المجلس النيابي.



المصدر : الاتحاد العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٧

الكل في مأزق... حتى الجيش.

فالانقلاب قد يحل مشكلة، لكنه ربما تسبب بكارثة، خصوصا في علاقات تركيا بالاتحاد الاوروبي، وبالجيران العرب والمسلمين. الصورة مشوشة وحساباتها بالغة التعقيد. فالمسألة التي تثير كل هذه الزوبعة ليست في حقيقتها سوى نتوء صغير من جبل ثلج عملاق يربض تحت المياه التركية.

للوهلة الأولى يبدو ان ما أثار حفيظة الجنرالات هو الخطر الذي بات يشكله حزب الرفاه الاسلامي (الاصولي على الطريقة التركية) على العلمانية في تركيا.

وقد جاء هذا الخطر من الاحداث الآتية:

- احياء حزب الرفاه لـ«يوم القدس» الذي دعا الزعيم الايراني الراحل الامام الخميني الى جعله يوما يحتفل به سنويا. وقد ذهب رئيس بلدية سينجان (وهو من «الرفاه» فيما تشكل المنطقة احدى ضواحي انقرة) الى حد استضافة السفير الايراني في المهرجان الذي اقيم للمناسبة ورفعت فيه صور قادة مسلمين بينهم زعماء لحزب الله وحركة حماس. بل ان السفير الايراني القى خطابا هاجم فيه اسرائيل ودعا الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا.

- سعي حزب الرفاه الى اقامة ٣ مساجد، احدها في منطقة «تقسيم» في قلب الجانب الاوروبي من مدينة اسطنبول، والاخر بالقرب من قصر الرئاسة.

- محاولة الرفاه اقناع شريكه في الائتلاف بتقديم مشروع قانون يجيز للنساء ارتداء غطاء الرأس في الجامعات والمؤسسات الرسمية.

- مطالبة الرفاه بإحداث تعديل في اوقات العمل خلال شهر رمضان بما يتلاءم وحاجات الصائمين.

- مطالبة الرفاه باعادة السماح للاتراك بالسفر برا الى الاماكن المقدسة لاداء فريضة الحج.

- ازدياد حالات شراء بنادق الصيد في مناطق يسيطر عليها الرفاه.

- صرف ٦٧ الف موظف من الخدمة خلال الشهور الثمانية التي مرت على وجود ائتلاف الرفاه - الطريق القويم في الحكم، ومحاولة استبدالهم بموظفين ذوي ميول اسلامية تمهيدا لأسلمة اجهزة الدولة كافة.

ومع ان اقامة المساجد لم تتم بعد (في تركيا ٦٥ الف مسجد بمعدل مسجد لكل الف مواطن)، وأن الرفاه تراجع عن اقتراح القانون الخاص بغطاء الرأس بعدما رفضت تشيللر تأييده، وأن الاقتراح الخاص بدوام عمل الصائمين لا يخل بنظام العمل القائم، وأن بنادق الصيد ان صح الاقبال عليها لا يمكن اعتبارها نوعا من السلاح الحقيقي الذي تتسلح به الميليشيات، وأن صرف الموظفين الـ ٦٧ الفا تم بقرار مشترك من «الرفاه» الاسلامي والطريق القويم العلماني، وبالتالي فإن من عينوا بدلا منهم، اذا كانوا فعلا منتمين حزبيا فلا بد ان يكونوا منتمين الى كلا الحزبين، وأن السفر برا الى الحج مسألة قابلة للدرس.

مع ذلك كله اعتبرت هذه الافعال جرائم بحق الدولة والجمهورية والعلمانية والإرث الذي تركه مصطفى كمال.

واللافت ان الجيش تحرك فعلا، اذ ارسل طابورا من الدبابات ليقوم باستعراض عسكري في «سينجان» زاعما ان ذلك كان جزءا من عمليات تدريب روتينية. لكن احدا لم يأخذ هذا الزعم على محمل الجدية، اذ كانت الرسالة واضحة.

كما تحركت محكمة امن الدولة فوضعت رئيس بلدية سينجان في السجن. وتحركت وزيرة الداخلية (وهي من حزب الطريق القويم) فعزلته من منصبه.

وتحركت ايضا وزارة الخارجية فأبلغت، عبر قنوات دبلوماسية لم تأخذ طريقها الى الاعلام، السفير الايراني في انقرة والقنصل العام في ارضروم بأنهما «غير مرغوب فيهما» وأعطتهما مهلة قصيرة لمغادرة البلاد. وردت طهران الرجل فاعتبرت السفير التركي والقنصل العام التركي في اروميه (شمال غرب) غير مرغوب فيهما.

وهكذا وصلت الأزمة الدبلوماسية بين البلدين حافة القطيعة.

الرد في اسرائيل

ذلك كله بدا غير كاف لازالة اثار «العدوان» الاصولي على الجمهورية والعلمانية، لذا تحرك رئيس الاركان ليقوم بخطوة لم يسبقه اليها اي رئيس اركان تركي، فزار اسرائيل من دون حتى ان يبلغ رئيس الوزراء، اي نجم الدين اربكان، خطيا او شفهيا، كما جرت القاعدة وكما تقضي الاصول.

وكان امرا بالغ الدلالة ان يصف مسؤول عسكري اسرائيلي رفيع المستوى الزيارة بأنها واحدة من اهم الزيارات التي قام بها رؤساء اركان اجانب الى اسرائيل، مضيفا بأن تركيا واسرائيل، وقعتا في العامين الماضيين على عشرين اتفاقا للتعاون في المجالات الاستراتيجية والامنية، ومؤكدا: «منذ الان تظهر نتائج ايجابية جدا لزيارة رئيس الاركان التركي. حاليا يوجد تعاون وثيق بيننا وبين الاتراك. وهناك مصلحة لاسرائيل في التعاون مع الاتراك، سواء في المجال الامني او المجال العسكري. ولا ريب في انه ستكون لهذه الزيارة نتائج جوهرية جوهرية على استمرار العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين».

والمفارقة ان هذا الكلام قيل فيما كان اسماعيل حلمي قاراداي رئيس الاركان التركي لا يزال يواصل زيارته.

ديميريل بين الجيش والرفاه

لقد بدت المؤسسة العسكرية وكأنها تتحرك على حسابها في الداخل كما في الخارج وفي الشؤون العسكرية كما في الشؤون السياسية. فعرض العضلات العسكري في سينجان معقل الرفاهيين، تم بقرار غابت عنه المؤسسة السياسية. حتى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لم يستطع ان يكبت امتعاضه من الحادثة، فقال ان الجيوش في دول العالم كافة هي للدفاع عن الناس وليست لإرهابهم. وكان كلامه هذا كافيا لاسقاط حجة «التدريبات الروتينية» التي بررت بها قيادة الجيش ذلك الاستعراض.

وأكد ديميريل انه يلاحق شخصيا التحقيق في هذه المسألة لمعاقبة المسؤول عن اصدار القرار. غير ان قليلين كانوا يعتقدون بامكانية حصول مثل هذا الأمر.

وديميريل نفسه الذي يعلم جيدا معنى الانقلابات العسكرية، اذ سبق ان كان ضحية لثلاثة منها وتعرض مرارا للسجن والاقامة الجبرية والمنع من مزاولة العمل السياسي، خرج فجأة ليتحدث بشكل يومي الى وسائل الاعلام، المكتوبة والمرئية، في ما بدا انه رسالة صريحة الى الاطراف كافة كي تأخذ حذرها.

خاطب «الرفاه» داعيا اياه الى فرملة اندفاعه نحو طرح شعارات اسلامية كالقول بضرورة تطبيق الشريعة، فقال ان المطالبة بفرض الشريعة ليست كالمطالبة بفرض الاسلام على الشعب في بلد يدين سكانه بالكامل تقريبا بالاسلام.

اضاف: لا حاجة للمطالبة بالاسلام، فهو موجود بالفعل.

اما اذا طالب احد بفرض حكم الشريعة فمعنى ذلك انه يريد الغاء حكم القانون الذي تستند اليه تركيا الحديثة، وفرض حكم قانون يعود الى ما قبل مئة سنة.

واذ سئل عن الجدال الدائر حول العلمنة بعد «ليلة القدس»، قال: ان الطبيعة العلمانية للجمهورية منذ تأسيسها قبل ٧٣ عاما، كانت سبب نجاح تركيا. والعلمنة، على اي حال، ليست نقيضا للاسلام.

تانسو تشيللر.. خياران مريران

وشدد رئيس الجمهورية على ان الدولة وليس الشعب، بمقدورها ان تكونه علمانية، وأن احدا لا يمكنه احتكار الاسلام، فأولئك الذين يدخلون السياسة الى المساجد انما يرتكبون جريمة وإثما في آن واحد.

في المقابل وجه ديميريل رسالة تحذير غير مباشرة الى العسكر، من مغبة التفكير في القيام بانقلاب. فقال ان تركيا دولة ديمقراطية، ومهما حصل فإن الدولة تعمل ٢٤ ساعة، والناس بمقدورهم التجول بحرية والتعبير عن آرائهم. واذا ما قرعت اجراس منازلهم ليلا، فإنهم يعلمون ان احدا لم يأت لاعتقالهم. فماذا يمكن لانقلاب ان يحل؟

هل وصل «الانذار»؟

رسائل ديميريل اليومية على مدى اكثر من اسبوع والاجتماعات المتلاحقة التي عقدها مع رئيس الاركان ورئيس الحكومة وكبار الوزراء، طرحت سؤالا مهما حول ما اذا كان الرئيس يتصرف بغريزة الخبير في شؤون الانقلابات، وبالتالي يحاول استباق الامور لوقف اندفاعها التصاعدي الدراماتيكي، ام انه تسلم فعلا من رئاسة الاركان رسالة تحذير مباشرة عنوانها العام: دباباتنا ادارت محركاتها.

لقد نفى رئيس الجمهورية مرارا ان يكون تلقى مثل هذه الرسالة، غير ان وسائل الاعلام اكدت العكس، بل وذهب بعضها الى حد نشر ما يفترض ان يكون فحوى الرسالة - الانذار التي وجهتها المؤسسة.

هذه المسألة على قدر كبير من الاهمية اذا ما اخذت بعين الاعتبار التجارب الانقلابية العسكرية السابقة (٣ انقلابات ناجحة في اعوام ١٩٦٠، ١٩٧١ و ١٩٨٠، واثنتان فاشلتان وقعت اولاهما في ٢٢ شباط / فبراير ١٩٦٢ وقادها الكولونيل طلعت ايديمير وتمت معاقبة القائمين بها باحالة ٢١ ضابطا على التقاعد الاجباري، غير ان المجلس النيابي عاد فأصدر في ٣٠ نيسان / ابريل عفوا عاما عن الفاعلين. اما المحاولة الفاشلة الثانية فوقعت في ٢١ ايار / مايو ١٩٦٣ بقيادة ايديمير نفسه وعدد من رفاقه. وهذه المرة حكم على ايديمير بالاعدام وجرى تنفيذه.

ان الانقلابات الثلاثة السابقة جرت كلها وفق آلية تكاد تكون واحدة. فالبداية تكون دائما رسالة انذار توجهها مجموعة من كبار الضباط بقيادة جنرال الى السلطة السياسية المدنية.

حصل ذلك في العام ١٩٦٠ عندما وجه قائد القوات البرية في ذلك الحين الجنرال جمال غورسيل رسالة انذار الى رئيس الوزراء عدنان مندريس. وقد اثارت الرسالة رد فعل غاضبا من مندريس فتمت احالة غورسيل على التقاعد. غير ان نواة الحركة التي اطلق عليها في حينه اسم «عصبة الكولونيلات» خططت لتدخل عسكري مباشر. وبالفعل نفذ الانقلاب بين ليلة وضحاها.

في العام ١٩٧١ تكررت الحكاية لكن مع نتيجة مختلفة. فقد سلم كبار القادة العسكريين رسالة انذار الى الرئيس جودت صوناي، وهو عسكري احترف السياسة، في شأن الاصلاحات التي يطلبون تنفيذها. فما كان من رئيس الحكومة سليمان ديميريل الا ان قدم استقالته، ولم ير العسكر حاجة الى التدخل. وقد شكلت في حينه حكومة وحدة وطنية بمشاركة الاحزاب الممثلة في البرلمان فضلا عن تكنوقراطيين من خارج المجلس النيابي.

في العام ١٩٨٠ رأت المؤسسة العسكرية مرة أخرى ان الوضع الداخلي يشكل خطرا كبيرا، خصوصا مع تراكم المشكلات التي تنتظر حلولا، وتفاقم العنف وعجز الاحزاب السياسية عن التوصل الى اتفاق في ما بينها. وهنا ايضا التقى القادة العسكريون فوجهوا رسالة تحذير سلموها الى الرئيس فخري كوروتورك، ولما لم تستقل الحكومة كما حصل في العام ١٩٧١ نزلت الدبابات الى الشوارع ووضع العسكر يدهم على السلطة السياسية في البلاد، مستفيدين من الاوضاع التي تدهورت الى درجة بدا معها ان احدا، في الداخل كما في الخارج، لن يعارض اي انقلاب عسكري.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٧

مراحل انقلابية

بالإجمال، كما يقول خيري بيرلر، فإن التجارب السابقة دلت على ان هناك ٦ مراحل لأي انقلاب:

– الاكثار من التعبير عن عدم الارتياح من الحوادث والتطورات التي تشهدها البلاد.

– اذا لم تجد هذه التحذيرات المبطنة آذانا صاغية، يتم توجيه رسالة تحذير صريحة الى رئيس الجمهورية تحث السلطات على اتخاذ الاجراءات الضرورية.

– اذا حققت الرسالة هدفها واستقالت الحكومة، لا يرى العسكر موجبا للتدخل، بل يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية يحركها كبار الضباط من وراء الكواليس، ويحرصون على ان تنفذ الحلول التي يطرحونها.

– اذا لم تحقق الرسالة هدفها، يتم اتخاذ قرار بالتدخل، وتبدأ التحضيرات لذلك، ويجري اظهار التطورات بحيث يشعر الرأي العام في الداخل والخارج بأن الانقلاب العسكري خطوة مبررة. وهنا قد لا يرى المخططون ضرورة للتحرك استباقا لوقوع احداث سلبية، بل ينتظرون كي تتفاقم الامور وتبلغ مستويات خطيرة.

– وذات ليلة خميس يقع الانقلاب. اما لماذا الخميس دون سواه من ايام الاسبوع، فالاعتبارات دقيقة درسها الجنرالات الذين نفذوا اول انقلاب عسكري في العام ١٩٦٠، ثم تبناها خلفاؤهم.



تركيا .. مرحلة اختبار القوة بين أربكان والجيش

زين العابدين توفيق

انتهت اول جولة من مرحلة اختبار القوة بين نجم الدين اربكان اول زعيم إسلامى يتولى رئاسة الحكومة التركية، والمؤسسة العسكرية التى تعتبر نفسها حارسة العلمانية وقد وصل كل طرف إلى قناعة محددة. ايقن اربكان أن الجيش لن يتركه يعمل بحرية لزيادة نفوذ الاسلاميين فى تركيا على حساب النظام العلمانى. وايقنت المؤسسة العسكرية أن زعيم حزب الرفاة الاسلامى ليس بالزعيم الذى يمكن لجمه بسهولة وصرفه عن تحقيق أهدافه، حتى وإن ظهرت منه بوادر تراجع او تنازل فهي من باب المناورة حتى تلوح له الفرصة الحقيقية.

التصعيد الأخير بين الجانبين كان مقصودا إذن وليس مجرد ضجر وانقلاب اعصاب من المؤسسة العسكرية او تهور من جانب اربكان الذى يحترف العمل السياسي من الستينات.

كان أربكان الاسبق فى تدشين تلك المرحلة وفاجا العلمانيين بمن فيهم تانسو تشيللر نائبته ووزيرة خارجيته وشريكته فى الائتلاف الحكومى بمجموعة من المبادرات كرفع الحظر عن الحجاب والدعوة لبناء جامعين فى اسطنبول وانقرة والحج البرى وتنظيم دوام العمل فى رمضان ليتفق ومواعيد الافطار فضلا عن استضافة رؤساء الطرق الدينية على مائدة افطار بمقر رئيس الحكومة مخالفا قانونا صدر منذ عام ١٩٢٥. وتوج هذا كله باحتفال بيوم القدس حضره السفير الايرانى وانتقد فيه النظام العلمانى.

وأراد زعيم الرفاه بذلك تحقيق عدة أهداف تكتيكية يأتى على رأسها اختبار مدى قدرة الجيش على التحلى بالصبر إزاء زيادة النشاط الاسلامى، ثم يأتى بعد ذلك الهدف الأساسى لاربكان وهو إخفاء مسحة إسلامية على الحياة العامة فى تركيا يمكن بها إقناع انصاره بانه فعل شيئا من اجلهم وبان الشعارات التى رفعها قبل تولى الحكومة لم تكن سرابا اختفى بوصوله للسلطة. ومن شان تحقيق هذا الهدف ان يتحقق مكسب آخر لاربكان وهو توسيع رقعة شعبيته بجذب قطاعات إسلامية أخرى لم تقتنع بعد بالانضمام إلى حزبه.

وماشجع أربكان على المضى قدما انه يعلم ان الظروف الحالية تلعب لصالحه. ذلك ان الجيش يصعب عليه القيام بالانقلاب الرابع بعد ان فعلها ثلاث مرات من قبل فى ظل اعتراض الكثيرين داخل المعسكر العلمانى وفى ضوء سعى تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبى الذى يشكك دائما فى الديمقراطية التركية يضاف إلى ذلك كله أن زعيم رفاة لمس من الغرب رغبة فى التريث على التجربة الاسلامية فى تركيا وانتظار ما ستسفر عنه من نتائج.

وكما كان يتوقع اربكان بدأ المعسكر العلمانى فى الرد الذى بلغ ذروته فى اجتماع مجلس الأمن القومى التركى فى ٢ فبراير الماضى إذ قدم الجيش عشرين مطلبا لرئيس الحكومة تدور فى معظمها حول الحد من المد الأصولى. أى الحد من نشاط الرفاة ومنع تسلل انصاره إلى المؤسسات الحكومية وتجفيف منابع تمويله متمثلة فى الجمعيات الخيرية الاسلامية وروافد أنصاره متمثلة فى مدارس الأئمة وتحفيظ القرآن. وأراد الجيش بذلك وضع اربكان أمام خيارين أحدهما مر: الأول أن ينصاع أربكان فيفقد مصداقيته وبالتالى شعبيته، ويتحقق الهدف الأساسى للجيش وهو الحد من المد الأصولى بيد زعيم الأصوليين.

أما الخيار الثانى فهو أن يغالى أربكان فى معاندة الجيش فيقوى مبرر التدخل العسكرى لتخليص البلاد منه خاصة وأن المؤسسة العسكرية ماتزال محل احترام معظم الأتراك. وفطن اربكان لذلك فاختار طريق المناورة التى تتارجح بين إظهار الانصياع لمطالب الجيش والمجاهرة برفضها علنا وشن حملة مضادة على المؤسسة العسكرية وأخيرا التهديد باللجوء إلى الشرعية الشعبية فى مواجهة السطوة العسكرية بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة يعلم الجميع انه المستفيد الوحيد من التعجيل بها فى ظل التصاعد المستمر فى شعبية الرفاة وهو ما يدعو إلى الاعتقاد بصعوبة الترتيب لمستقبل تركيا من وراء ظهر حزب الرفاة



المصدر : الكفاح العربي
٢٨ تموز ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك (٢)

لماذا يخاف الاتراك ليلة الخميس؟

- هل فشل الجنرالات في تكرار تجربة ١٩٧١ مع.. اربكان؟
- ديميربيل يحاول حفظ راسه وتشيلر خائفة من «الاعدام السياسي»
- «مجلس الأمن القومي» دولة فوق الدولة والكلمة العليا... للعسكر

أنقره ـ من: عدنان حطيط

عام ١٩٦٠ خطا الجنرالات الاتراك خطوتهم الاولى التي صارت فيما بعد، نهجا يسير عليه خلفاؤهم في قيادات الجيوش، البرية والبحرية والجوية، وقوى الأمن الداخلي، وبالطبع رئاسة الاركان العامة. لقد نصبوا انفسهم حماة للجمهورية التي أرسى قواعدها مصطفى كمال (اتاتورك)، لا من الاعداء في الخارج فحسب، بل وبالذات من اعداء الداخل الذين بدوا في وقت من الاوقات اشد خطراً على الجمهورية، العلمانية، الديمقراطية، من اي أعداء آخرين.

حتى اتاتورك نفسه اوصى بهذه المهمة عندما أطلق شعاره الشهير: «سلام في الداخل... سلام على الحدود»، فتلقفها الجنرالات وكأنهم وحدهم معنيون بها.

منذ تحركت الدبابات، للمرة الاولى، لتنقذ الجمهورية من ابنائها، بدأ التقليد الذي ترجم مبادىء يتعلمها الضباط في الكلية الحربية، مثلما يتعلمون فنون القتال.

القاعدة باتت معروفة. مقدمات الانقلاب محددة بدقة. مراحل تنفيذه محددة بدورها. والتفاصيل اللاحقة هي ايضا مدروسة في ادق تفاصيلها.

وليلة الخميس هي، بشكل ثابت، الموعد المفضل.

لماذا الخميس دون سواه؟ لاعتبارات عدة تتلخص، اولاً، في ان تحرك العسكر يرافقه اعلان حظر تجول في انحاء البلاد كافة، وبالتالي يبقى المواطنون في منازلهم طوال يوم الجمعة – وهو يوم عمل عادي في تركيا – وتشل الحركة،



المصدر : البيرقاع العربي
التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خصوصا الاقتصادية، والمصرفية على وجه التحديد، ويبقى كل شيء على حاله.

وفي اليومين اللاحقين، اي السبت والاحد - وهما اصلا يوما عطلة للدوائر الرسمية والمصارف والمدارس والجامعات - يتابع الانقلابيون مهمتهم في إحكام سيطرتهم واعتقال من يودون اعتقاله. واذ يطلع صباح الاثنين يكون الوضع قد استتب تماما فيخرج الاتراك من منازلهم، بعد رفع حظر التجول، وتستأنف الحركة كالعادة ولكن في ظل حكم عسكري.

اهمية هذا التكتيك تكمن في الحؤول دون اندفاع المواطنين الى المصارف وسحب ودائعهم مما قد يؤدي الى شل الاقتصاد وتعريض البلاد لمخاطر يصعب على العسكر لاحقا معالجة ذيولها او التنصل من مسؤوليتها.

وهناك عامل آخر لا يقل اهمية يتمثل في ان وقوع الانقلاب عشية يوم عمل يعني ضمان وجود المدرجين على لوائح الاعتقال، في منازلهم وليس في مواقع غير معروفة داخل البلاد او خارجها، كما يحتمل ان يحصل في ايام الاجازة الاسبوعية.

وقد أشرنا في الحلقة الماضية الى خمس من المراحل التي يقطعها اي انقلاب تركي. اما المرحلة السادسة فتتمثل في الآتي:

- لإرضاء الرأي العام العالمي، تعلن الادارة العسكرية ان تركيا ستحترم كل الاتفاقيات القائمة، وستبقى وفية للأحلاف التي هي عضو فيها. كما تعلن الادارة العسكرية انه ما ان تنفذ الترتيبات الضرورية لإصلاح الاوضاع، سيتم السماح باستئناف النشاط السياسي، وستجري انتخابات حرة، وستعود الديمقراطية الى البلاد.

لماذا يتصرف العسكر الاتراك على هذا النحو الذي لا يكاد يكون له مثيل في اي دولة من دول العالم؟

المسألة ذات جذور قديمة، وهي تعود الى المرحلة التي خرج فيها مصطفى كمال من صفوف الجيش ليخوض منذ اوائل هذا القرن حروبا انتهت الى تحرير تركيا من الاحتلالات، والى اخراجها من مرحلة «الرجل المريض» ووضعها على قائمة الدول التي يحسب لها حساب في المنطقة.

كان مصطفى كمال هو القائد، فيما كان الجيش التركي هو المنفذ. وفي وقت لاحق، ومع اعلان قيام الجمهورية التركية في العام ١٩٢٢، أعطي الجيش موقعا متميزا تم تكريسه في صلب الدستور.

ورغم أن تعديلات كثيرة اجريت على هذا الدستور منذ ذلك الحين، الا ان المواد الخاصة بالجيش او بالمؤسسات التي يكون للعسكر كلمة حاسمة فيها، لم تشهد اي تغيير.

ان المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١١ الخاص بالخدمة الداخلية للقوات المسلحة التركية تنص حرفيا على ان واجب القوات المسلحة «حماية الاراضي التركية والجمهورية التركية كما حددها الدستور». بعبارة اخرى، ان مهمة العسكر في تركيا لا تقتصر فقط على حماية الحدود من اي اعتداء خارجي، بل تمتد لتشمل مواجهة المخاطر التي تهدد النظام من الداخل.

وتبرز اهمية هذه المهمة التي تبدو وكأنها بلا حدود عند قراءة المواد الاربع الاولى من الدستور، وهي مواد مدرجة في باب «المبادىء العامة».

فالمادة الاولى تقول بأن الدولة التركية هي جمهورية.

وتنص المادة الثانية على: ان جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية، علمانية واجتماعية يحكمها القانون مع الاخذ بعين الاعتبار مفاهيم السلم الاهلي والتضامن الوطني والعدالة، واحترام حقوق الانسان، والوفاء لقومية اتاتورك.

وتؤكد المادة الثالثة ان الدولة التركية بأراضيها وشعبها غير قابلة للتجزئة وأن اللغة الرسمية هي التركية.

اما المادة الرابعة - وهي الأهم - فتنص حرفيا على «ان احكام المادة الدستورية الأولى الخاصة بتحديد شكل الدولة كجمهورية، وأحكام المادة الثانية المتعلقة بخصائص الجمهورية، واحكام المادة الثالثة، لن تخضع للتعديل ولا لأي اقتراح بالتعديل».

بعبارة اخرى ان «الجمهورية» و«الديمقراطية» و«العلمانية» صفات ازلية للدولة التركية لا تقبل ليس فقط التعديل، بل وحتى مجرد التفكير فيه.

من هنا، تحديدا، خرجت الأزمة الراهنة التي تضع تركيا على شفير انقلاب عسكري رابع، بخلاف الانقلابات الثلاثة السابقة التي انطلقت من اعتبارات مختلفة للتدخل بحجة «انقاذ الجمهورية من المخاطر الداخلية التي تتهددها».

مجلس الأمن القومي

ما هو اهم من هذا النص «النظري» في الدستور الذي يتيح للجيش، وتحديدا لقادته الكبار، التصرف كأوصياء على الجمهورية وبالتالي كسلطة عليا تتجاوز السلطات كافة، بما فيه رئاسة الجمهورية والحكومة وحتى المجلس النيابي... الموقع العملي الذي كرسه الدستور نفسه للقوات المسلحة من خلال ما يسمى «مجلس الامن القومي».

ان قراءة سريعة للمادة ١١٨ من الدستور التركي تكفي للدلالة على مدى النفوذ الذي تتمتع به القوات المسلحة - الجيش والامن الداخلي معا - في التحكم بمسار الامور في البلاد. فهذه المادة تنص على ان مجلس الأمن القومي الذي يترأسه رئيس الجمهورية يضم: رئيس مجلس الوزراء، رئيس الاركان العامة، وزير الدفاع، وزير الخارجية، قادة الجيوش البرية والجوية والبحرية، والقائد العام للشرطة.

وهذا التشكيل نفسه ذو دلالات كافية، اذ في مقابل ٤ سياسيين ثمة ٥ جنرالات.



المصدر : الحياة [illegible]

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشمل صلاحيات المجلس المشار اليه «دعوة وزراء او اي شخصيات اخرى للاستماع الى افاداتها في الامور التي تتعلق باختصاصاتها اذا كانت مدرجة على جدول الاعمال».

اما مهمته كما حددها الدستور فهي «ان يضع امام مجلس الوزراء اراءه حول اتخاذ قرارات وتأمين التعاون الضروري في ما يخص وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة الخاصة بالأمن القومي».

وكي لا يكون ثمة التباس، فإن الدستور يفرض على مجلس الوزراء «ان يعطي الاولوية للأخذ بعين الاعتبار قرارات المجلس المتعلقة بالاجراءات التي يراها ضرورية للحفاظ على وجود واستقلال الدولة ووحدة وسلامة اراضيها والسلم والأمن الاهليين».

ما هو دور رئيس الجمهورية في هذا المجلس؟

- «يتولى وضع جدول الاعمال أخذا بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان» (لاحاجة للاشارة الى ان الدستور وضع رئيس الوزراء ورئيس الاركان في مستوى واحد).

وما دور رئيس الوزراء؟

يترأس اجتماعات المجلس في غياب رئيس الجمهورية.

ما تقدم يكشف بوضوح موقع مجلس الأمن القومي كسلطة فوق السلطات. فصلاحياته تفرض على اي وزير او اي شخصية اخرى المثول امامه للادلاء بإفادته. ومجلس الوزراء لا يملك الا ان يعطي الأولوية لتنفيذ قراراته، مع ان مجلس الوزراء هو سلطة تنفيذية استمدت صلاحياتها من مجلس النواب الذي استمد صلاحياته من الشعب، فيما لم يستمد الجنرالات الخمسة صلاحياتهم إلا من المواقع التي يشغلونها والتي تتيح لهم سلطة القرار بإخراج الدبابات ان لاستعراض العضلات او لانتزاع السلطة من المدنيين.

المعادلة واضحة. الكلمة العليا للعسكر.

ولهذا لم يكن غريبا ذلك الاهتمام غير العادي الذي اعطي لاجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي.

لقد انتظره الاتراك بقلق كبير، وكان وقوعه في يوم جمعة سببا آخر لازدياد القلق، اذ راهن الكثيرون على ان الانقلاب سيقع عشية ذلك اليوم كي لا تتاح فرصة المواجهة المباشرة بين العسكر ونجم الدين اربكان.

لكن الاتراك استيقظوا يوم الجمعة ولم تكن ثمة دبابات في الشوارع، فتنفسوا الصعداء، فيما ظلت الانظار مشدودة الى اجتماع المجلس القومي.

كان اجتماعا مضنيا استغرق ٩ ساعات كاملة. وفي ما توافر عنه من معلومات فإنه كان عاصفا وشهد جدالا حاميا بين الجنرالات وأربكان.

الجنرالات اتهموا زعيم «الرفاه» بأنه يخطط لتحويل تركيا الى دولة اسلامية كايران والسودان، فرد مؤكدا انه ليس في وارد التفكير بمثل هذا الأمر، وجل ما يقوم به هو ايجاد صيغة تصالحية بين الشعب التركي المسلم وبين الدولة العلمانية.

وقال الجنرالات ان العلمانية تتعارض جذريا مع الشريعة التي ينادي «الرفاه» بتطبيقها. فرد اربكان بأنه لا يسعى لتطبيق الشريعة، ولا يطالب بأكثر من تطبيق مبدأ اساسي من مبادىء حقوق الانسان هو حق الفرد في اتخاذ العقيدة الدينية التي يشاء، وفي ارتداء ما يختاره من ازياء.

وسأل اربكان الجنرالات: في اوروبا، وحتى في اميركا، يسمحون للنساء بارتداء الحجاب او غطاء الرأس، فلماذا يحظر ذلك على النساء التركيات اذا كان ذلك بمحض اختيارهن؟

وفي الاجتماع حاول ديميريل ان يقوم بدور الحكم وان يهدىء الامور، اما تشيللر فبدت عاجزة عن المواءمة بين موقعها العلماني وبين ارتباطها مع الرفاه الذي انقذها من الموت سياسيا.

من جهته بدا وزير الدفاع، وهو من حزب الطريق القويم، اقرب الى الوقوف في صف الجنرالات.

كان الموضوع الاساسي المدرج على جدول الاعمال هو الخطر الذي يتهدد المبادىء التي ارسيت عليها الجمهورية التركية الحديثة. لكن الحوار العاصف تشعب ليشمل نقاطا كثيرة اخرى، كالعلاقات مع ايران، والجماهيرية، والولايات المتحدة، وأوروبا... واسرائيل.

اربكان لم يكن خصما سهلا. وفي احدى مراحل الاجتماع وقف يتحدى الجنرالات قائلا: «لا تهددوني بالانقلاب. اذا شئتم نفذوه. ومهما طال الامر، فلا بد للانتخابات ان تحصل، وسنرى حينها ما سيكون الحجم الانتخابي للرفاه.

اربكان يتحدى

انتهى الاجتماع من دون اتفاق، لكن الجنرالات اصروا على ان تتضمن مقررات المجلس ٢٠ توصية طلبوا فرضها على حزب «الرفاه» في سبيل كبح جماح قاعدته نحو الشعارات الاسلامية المخالفة لمبادىء الدولة.

رفض اربكان القبول بهذه التوصيات. ووافق ديميرل، من دون معارضة تشيللر ووزير الدفاع، على ادراجها في البيان الختامي. وحصل ذلك فعلا.

لقد وجهت رسالة الانذار فعلا، وهذه المرة وجها لوجه، وفي حضور رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ونائبته التي تشاركه الائتلاف وتتولى في الوقت نفسه منصب وزيرة الخارجية.

فما هي الخطوة التالية؟

الاحتمال الأول، قياسا على تجربة ١٩٧١، ان يستقيل اربكان وأن تتشكل حكومة وحدة وطنية.

والاحتمال الثاني، قياسا على تجربتي ١٩٦٠ و١٩٨٠، ان يكابر زعيم الرفاه فيرفض الانصياع لمطالب العسكر.

الاول يلغي فرضية نزول الجيش الى الشارع واستيلائه على السلطة مباشرة، اما الثاني فيجعل النزول حتميا... ما لم تكن ثمة اعتبارات اخرى.

في اليوم التالي لاجتماع مجلس الأمن القومي اثبت اربكان انه واحد من ابرز اسياد اللعبة السياسية في البلاد. اجتمع بزعماء الاحزاب المعارضة الذين نصحوه جميعا بالاستقالة لكنه فاجأهم برفض الاذعان والاصرار على البقاء في السلطة، فإذا كان ينبغي لحكومته ان تسقط، ففي البرلمان لا في اي مكان اخر.

وخرج اربكان الى موقع اكثر تقدما في التحدي إذ عقد مؤتمرا صحافيا في مجلس النواب قال فيه: لن استقيل.



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٧

وأشار الى «انّ مجلس الأمن القومي هيئة استشارية ولا يحق له ان يطلب من الحكومة ان تنفذ قوانين معينة»، لافتا الى ان الحكومة مشكلة في مجلس النواب وليس في مجلس الامن القومي، ومجلس النواب يمثل ارادة الشعب ومنه تأتي القرارات، وكل الاحزاب الممثلة في المجلس متفقة على ان العلمنة لا تعني الالحاد».

اكثر من ذلك قال زعيم «الرفاه» عن احتمال قيام العسكريين بعرض قوة آخر مشابه لعرض القوة في سينجان «ان ذلك هو محاولات تقوى بها القوى الخارجية التي لا تريد تركيا قوية لزعزعة استقرار البلاد»..

جاء كلام اربكان بعد ساعات من كلام آخر اعلن فيه رفضه تطبيق اقتراحات الجنرالات لمواجهة الاسلاميين، وأن ناخبي حزبه لن يقبلوا اطلاقا تطبيق اجراءات قاسية في حق المتشددين الدينيين.

لكن اربكان عاد بعد يومين فوقع على توصيات مجلس الامن القومي، مسجلا ما يشبه التراجع امام الجنرالات.

انقلاب فاشل

هل يعني ذلك ان انقلابا شبيها بانقلاب ١٩٧١ قد تم فعلا، ولكن من دون استقالة الحكومة، ام ان اتفاقا ما تم التوصل اليه يقضي بايجاد حل وسط يجعل اربكان يقبل شروط الجنرالات، من دون ان تأخذ هذه الشروط طريقها الى التنفيذ؟

ان الغيوم لم تتبدد حتى اللحظة في سماء تركيا. والاسئلة تجر اسئلة اكثر تعقيدا وصعوبة، فما يكاد المرء يعثر على جواب لأحدها حتى يجد نفسه مضطرا للبحث عن جواب لسؤال آخر، وهكذا.

مثلا: لماذا اختار الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس هيئة الاركان واشنطن مكانا يرد فيه على «الرفاه» ويؤكد ان الجيش لن يتهاون في مسألة الدفاع عن جمهورية اتاتورك وعلمانيتها؟

ولماذا رد الجنرال اسماعيل حقي قاراداي، رئيس هيئة الاركان، على «ليلة القدس» (تصفها صحف تركية عدة بـ «المشؤومة») بزيارة اسرائيل التي سيزورها ايضا، في ٩ نيسان (ابريل) المقبل، وزير الدفاع التركي، ليكون بدوره أول وزير بهذه الصفة يقوم بمثل هذه الزيارة؟

ولماذا تم دفع العلاقات مع ايران الى حافة القطيعة، بعد نوع من «شهر العسل» اثمرت عنه زيارة اربكان الى الجمهورية الاسلامية؟

ولماذا يحمل الاعلام التركي على اربكان وحزب الرفاه بهذه الحدة؟

اسئلة كثيرة ستحاول الحلقات المقبلة الاجابة عنها... وعن غيرها.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible] ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك (٣)

هل يعتمد الرفاه «التقية» في مواجهة العسكر؟

أنقرة – عدنان حطيط

في النصف الثاني من شهر شباط (فبراير) الماضي استضافت العاصمة الاميركية واشنطن المؤتمر السنوي للمجلس التركي – الاميركي.

كان الوفد التركي الى هذا المؤتمر كبيرا جدا، اذ ضم وزراء وضباطا كبارا واقتصاديين بارزين ورؤساء بلديات من منطقة جنوب شرق الأناضول.

ولئن غابت احزاب المعارضة، فإن المشاركين الاتراك توزعوا ما بين اعضاء في حزب الرفاه وأعضاء في حزب الطريق القويم ورموز في المؤسسة العسكرية.

وكان لافتا وصول الرفاهيين في طائرة، فيما استقل الباقون طائرة أخرى.

وقد سرق اثنان من هذا الوفد القسط الأكبر من الاضواء والاهتمام: الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس هيئة الاركان العامة في القوات المسلحة، اي ثاني اقوى رجل في المؤسسة العسكرية، وعبد الله غول نائب رئيس الرفاه ووزير الدولة في الحكومة الائتلافية.

ومع ان المفترض في حالة كهذه ان يكون هناك توزيع للأدوار فسيتحدث المدنيون في الشؤون السياسية ويتحدث العسكر في الشؤون العسكرية، وينسق الجميع مواقفهم كي لا يبدو أنهم حملوا معهم خلافاتهم الداخلية... إلا أن ما حصل كان مغايرا تماما.

عبد الله غول ورفاقه من الرفاه، تحدثوا بلغة، والعسكر تحدثوا بلغة أخرى، اما المنتمون اى الطريق القويم فكانوا اقرب الى تبني مواقف العسكر من دون قطع شعرة معاوية مع شركائهم في الائتلاف، تحسبا بالطبع لحسابات العودة.

بير انتهز الفرصة وجال في اجواء اوحت كل الاشارات بأنها اعدت بعناية للاحتفاء به، ليس لموقعه الراهن فقط، بل ايضا لموقعه اللاحق اذا ما دفعت التطورات العسكر الى انتزاع السلطة من المدنيين.

تحدث الجنرال في كل المواضيع ووجه رسائل في كل الاتجاهات. وهو نفسه قال للصحافيين: ان لم يكن هذا هو المكان المناسب لتوجيه الرسائل، فأين يمكن ان يكون؟



المصدر : الشراع اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٧

لكنها لم تكن رسائل بالمعنى الحقيقي، بل كانت اشبه بصواريخ.
من هذه «الصواريخ» قوله إن تركيا محاطة بـ«مثلث برمودا» (البلقان والقوقاز والشرق الأوسط)، وأنها توشك، في مواجهة هذه المخاطر، على اطلاق برنامج مدته عشر سنوات وتكاليفه ١٥٠ مليار دولار، لتحديث القوات المسلحة التركية... «فإذا استطعنا حماية انفسنا، فإن بمقدورنا حينئذ المساهمة في سلام واستقرار المنطقة، واستطرادا السلام العالمي؟».

اضاف متسائلا: «ان بنيتنا العسكرية التحتية مرتبطة كليا بالولايات المتحدة. فإذا لم اسلم هذه الرسالة الى الاميركيين، فلمن اوجهها؟».

«الصاروخ» الثاني كان موجها الى الجيران، وتحديدا الى ايران وسوريا اللتين وصفهما الجنرال بير بأنهما «ارهابيتان».

أما الصاروخ الثالث فكان موجها الى الداخل التركي، وتحديدا الى حزب الرفاه: «لقد قلنا للاميركيين ان تركيا بلد علماني وستبقى كذلك».

كان واضحا ان ثمة رسالة رابعة مبطنة وهي ان نائب رئيس الاركان يحاول الحصول على دعم الاميركيين لأي محاولة انقلابية قد يقدم عليها، ولو من خلال «رشوتهم» عبر الحديث عن الاستثمار المجزي (١٥٠ مليار دولار) لمصانع الاسلحة الاميركية، ومن خلال الاشارة الى ما يمكن ان تلعبه تركيا في المنطقة، في اطار المصالح الاستراتيجية الاميركية.

وفي رد صريح على الانتقادات الموجهة اليه بأنه يتدخل في الشؤون السياسية، قال الجنرال: لا يمكن فعلا فصل الشؤون العسكرية عن السياسية، ما دمنا ننخرط دائما في تحليلات سياسية عسكرية، بعيدا عن التحليلات التي تقوم بها وزارة الخارجية. على سبيل المثال، فإننا حين نتحدث عن كون تركيا محاطة بمثلث برمودا من الاخطار الاقليمية، فإننا نجري تقييما سياسيا - عسكريا. اضف الى ذلك اننا أبناء هذا البلد، ونحن ايضا مواطنون أتراك. وعليه فلا شيء خاطىء اذا ما فكرنا في مثل هذه المسائل».

ولم يسأله اي من الصحافيين لماذا ينطبق هذا الأمر، في تركيا، على العسكريين فقط ولا ينسحب ايضا على السياسيين الذين يحظر عليهم التطرق الى شؤون عسكرية.

عبد الله غول، من جهته، كان يحمل رسائل مختلفة تضمر بدورها نوعا من تحذير الاميركيين من ان يعطوا الجنرالات ضوءا أخضر للانقلاب العسكري.

وكان فحوى الرسائل التي سلمت في اجتماعات خاصة عقدها وزير الدولة مع مسؤولين كبار في الادارة الاميركية، ان لا شيء في الوضع الراهن في تركيا يبرر مثل هذا الانقلاب.

لا شيء، على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني... وأيضا - وهذا هو المهم - على مستوى وجود حزب الرفاه في السلطة.



«غول» للأميركيين: لا تتوقفوا عند الاقوال... بل عند الافعال

صورة «وردية»

لقد رسم «غول» (ومعناها بالتركية: الورد) صورة وردية للاوضاع التركية في الشهور الثمانية السابقة من حكم الرفاه - الطريق القويم.

قال ان الائتلاف الحالي هو حكومة قوية، بل في الحقيقة اقوى حكومة منذ حكومة الحزب الواحد التي شكلها تورغوت اوزال (العام ١٩٨٣، وفي حينه فاز حزب الوطن الأم الذي اسسه اوزال بعد سماح انقلابيي ١٩٨٠ بإعادة انشاء الاحزاب، بـ٥٣٪ من الاصوات واستمرت هذه الحكومة اربع سنوات كاملة لتخلفها حكومة اخرى برئاسة اوزال نفسه بعد انتخابات ١٩٨٧).

لماذا رفض اربكان دعوة الزعماء الاوروبيين الى العشاء في دبلن؟



المصدر : ....

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اضاف غول: قبلنا كانت كاميرات التلفزيون تظهر المجلس النيابي شاغرا، اما اليوم فالبرلمان يبدو مكتظا ومنهمكا في العمل. وقد مررت الحكومة السابقة (حكومة يلماظ - تشيللر) ثلاثة قوانين فقط.. بينما مررنا حتى تاريخه اكثر من ١٠٠ قانون.

وتابع: ان الائتلاف يدافع عن توسيع الحريات القائمة، فيما تبدو المعارضة وكانها هي التي تطالب بحريات أقل.

وإذ اكد على ان «حكومتي تولي اهمية كبرى لتعزيز العلاقات التركية - الاميركية حتى الى مستوى افضل»، لفت الى «ان علاقات تركيا بجيرانها يساء فهمها احيانا».

ودق على اوتار يحب الاميركيون سماعها، فقال: «ان الحكومة، خلافا لبعض المزاعم، تحاول أن تفتح ابواب تركيا امام الاستثمار الاجنبي، بدلا من اغلاقها بطريقة انعزالية. ومخططاتنا تتعدى مجرد الدعوة الى جعل تركيا جنة للاستثمار، فعندما يقول رئيس وزرائنا: لنجعل من اسكندرون سنغافورة اخرى، فإنه يشير الى تصميمنا على فتح ابواب تركيا امام العالم».



الدبلوماسيون الغربيون: الوجه الحقيقي لأربكان لم يظهر بعد

اضاف: ان تركيا هي قلعة من الاستقرار في المنطقة وماوى للديمقراطية والتعددية وحرية الاقتصاد. وليس للولايات المتحدة حليف في المنطقة بمثل قوة تركيا التي تعتبر أهم وأقوى سوق في اوروبا».

وحين سئل: لماذا، اذن، تبدو الحكومة التركية غير جاهزة للاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول البرامج المالية، اجاب: لأننا نملك الثقة في انفسنا.

وقدم غول جملة من الارقام لتعزيز كلامه: معدل الفائدة هبط من ١٦٠٪ سنويا الى ٨٠٪، ما يعني اننا نوفر من الارصدة التي نضعها جانبا من اجل خدمة الدين. ونحن نستطيع اليوم ان ننفق مثل هذه المدخرات في الاستثمارات. ان التضخم هبط من ٩,٨٪ شهريا الى ٥,٥٪، ونحن نبيع سندات خزينة في اوروبا، وبورصة اسطنبول سجلت مستويات قياسية، وقد بدأنا باستخدام اموال التكافل الاجتماعي بالطريقة التي صممت اصلا لاستخدامها، اي لإطعام الفقير والمحتاج وليس لتغطية عجز الموازنة. ولهذا تم تسجيل اسماء ٨٠٠,٠٠٠ مواطن فقير في اجهزة الكومبيوتر. هؤلاء المحتاجون يتلقون المساعدة من قبل مكاتب المحافظين والقائمقامين، وليس من خلال جهازنا الحزبي.

كان لدى غول ما يقدمه بالفعل للاميركيين معززا بالارقام كشهادة على حسن سلوك حزب الرفاه على المستوى الداخلي، وحسن نواياه على مستوى علاقاته بالجيران، وبالذات أيران التي ابرمت معها الحكومة التركية صفقة الغاز الشهيرة بقيمة ٢٠ مليار دولار على مدى ٢٠ سنة، رغم صدور قرار اميركي بمعاقبة اي دولة او شركة تتعامل نفطيا مع ايران بما يتعدى الـ ٤٠ مليون دولار.

وحتى حين عبر الاميركيون امامه عن القلق على مستقبل العلمانية في تركيا، طمأنهم الى انهم اذا كانوا يقصدون العلمانية كما تطبق في الولايات المتحدة، فإن حزب الرفاه يقترح ان تطبق مثل هذه العلمانية في تركيا، من دون قمع اية افكار.



ولم يكن نائب رئيس الرفاه في حاجة الى الرد على اي تساؤلات في شأن العلاقات مع اسرائيل. فشهادة هذه العلاقات منها وفيها، باعتراف المسؤولين الاسرائيليين انفسهم.

الأفعال لا الأقوال

لقد فوجىء الاميركيون بالرجل، خصوصا وهو يقول لهم حرفيا: «لا تتوقفوا عند الاقوال، بل عند الافعال».

كان يرد على تساؤلاتهم في شأن تصريحات متشددة اطلقها نجم الدين اربكان ورفاقه من قادة الرفاه ابان الحملات الانتخابية، وقبل وصولهم الى السلطة.

وكانت حجته: «اننا نعرف كيف نخاطب قاعدتنا الشعبية. وما يهم بالنسبة اليكم هو ما نفعله لا ما نقوله لهذه القاعدة».

كلام غول احرج الاميركيين فعلا، اذ جاء بعد اسابيع قليلة من كلام مشابه سمعوه من قيادي رفاهي آخر هو فهيم أداق الذي يشغل بدوره منصب وزير دولة في الحكومة الائتلافية، لكنه يعتبر «رفيق السلاح» الأقرب الى اربكان، وهو احد اعضاء الحلقة الضيقة من مستشاري اربكان داخل الحزب.

أداق كان قد زار واشنطن في النصف الاول من كانون الثاني (يناير) الماضي. ومنه سمع المسؤولون الاميركيون كلاما كثيرا عن حقيقة توجهات الرفاه في الحكم. واذا كان لم يذهب الى ما ذهب اليه غول في الحديث عن الأفعال لا الاقوال، فإنه فعل ذلك بشكل مختلف، بالارقام والحجج.

على سبيل المثال، حين قال له مسؤول اميركي ان كل قرش تدفعه تركيا الى ايران يؤول الى مساعدة الارهاب، رد أداق على الفور: ان لالمانيا ايضا تجارة كبيرة مع ايران. فهل تدعم المانيا الارهاب الدولي؟ فما كان من المسؤول الاميركي إلا أن غير الموضوع.

ولم يملك الاميركيون سوى الاعجاب عندما تحدث أداق عن انجازات الحكومة التي يقودها الرفاه في المجال الاقتصادي، وبالذات الخصخصة، كما في حال شركات انتاج الطاقة، اذ ستعود خصخصة هذه الشركات وحدها بما لا يقل عن سبعة مليارات دولار.

في كلا الحالتين، حالة أداق وحالة غول، وجد المسؤولون الاميركيون انفسهم امام اثنين من كبار قادة الرفاه لا يختلفان في شيء عن اي مسؤولين آخرين في الاحزاب العلمانية، وان كانا يتميزان، كما باقي قياديي الحزب وعلى رأسهم اربكان، بأن سجلاتهما «نظيفة» بعكس معظم اقطاب الاحزاب الأخرى.

واشنطن والرفاه

... واذا صح ما يذهب اليه محللون سياسيون بارزون في تركيا من ان واشنطن نصحت بالفعل الجنرالات في انقرة بعدم الاقدام على اي مغامرة عسكرية، اقله في الوقت الراهن، فإن الرجلين كان لهما بالتأكيد دور في ذلك. وقد يمكن الذهاب الى مدى ابعد وتوقع ان يكون لهما او لأحدهما على الأقل – غول بنوع خاص – موقع بارز على الخارطة السياسية الداخلية في تركيا.

في تقدير بعض كبار المحللين الاتراك ان هناك تحولا بالفعل في نظرة الرفاه الى الولايات المتحدة ونظرة هذه الاخيرة الى الرفاه.

ان الحزب الاسلامي ينظر الى الولايات المتحدة اليوم بطريقة اكثر ايجابية من اي وقت مضى، معتبرا إياها بلدا يمكن ان يتعاون معه. وفي ذلك يلتقي موقف قيادة الحزب مع السياسة الرسمية للدولة. غير ان بعض سياسيي الرفاه ووسائل اعلامه يرى ان من الصعب ان يؤدي ذلك الى اي نتيجة، لذا يستمر في التعبير عن عدائه للاميركيين كلما سنحت الفرصة.

وينقل سامي كوهن في صحيفة «ميلليت» عن عبد الله غول قناعته بأن العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة هي مطلب للمصالح الحيوية لتركيا، وان فعالية تركيا سياسيا، وأمنها، وقدراتها العسكرية، وتطورها الاقتصادي والتكنولوجي، ترتبط بالتعاون مع القوة العظمى الوحيدة في العالم.

يضيف كوهن ان قادة الرفاه باتوا يدركون ان معاملتهم الولايات المتحدة بطريقة ودية ادت الى قيام واشنطن بتوفير الدعم لتركيا في مجالات عدة، وان الادارة الاميركية اعتمدت، بعد بعض الوقت من مرحلة «انتظر وراقب»، موقفا اكثر ايجابية إزاء الرفاه.

واذ تبدو نظرة الرفاه الى الولايات المتحدة اكثر ايجابية من نظرتهم الى البلدان الاوروبية، فلأن هذه الاخيرة عاملت تركيا والرفاه بمودة اقل مما فعلت واشنطن.

في المقابل يرى المحللون الاتراك ان الادارة الاميركية تبدو مستعدة لإعطاء الرفاه فرصة ما دام الحزب لا يتخذ موقفا صداميا مع الولايات المتحدة والغرب عموما، ولا يحدث تغييرا جوهريا في سياسة تركيا الخارجية، ولا يسعى لتحويل تركيا عن نهجها الديمقراطي والعلماني.

يضيف هؤلاء ان واشنطن، من خلال متابعتها التطورات عن كثب، باتت تعتبر الرفاه «محاورا يمكن عقد الصفقات معه»، مع حرصها على اظهار ان الشريك الحقيقي هو تركيا وليس الرفاه. وبهذه الطريقة تتعامل العاصمة الاميركية مع الممثلين الدبلوماسيين لتركيا وممثلي المؤسسة العسكرية.

غير ان المشكلة تكمن في ان الرفاه يرسل من حين لآخر، اشارات لا تتفق والسياسة الرسمية لأنقرة، وهذا يخلق بعض الارتباك في تفكير المسؤولين الاميركيين اذ يجدون صعوبة في تحديد الوجهة التي تسير فيها تركيا، بل انه يدفع ببعض الدوائر في واشنطن الى التمسك بعدم الثقة في الرفاه والمطالبة بالبقاء على مسافة منه.

ويقول كوهن ان ثمة من يعتقد في واشنطن بأن التصريحات الاخيرة لزعماء الرفاه ليست سوى نوع من «التقية».

وينقل عن مسؤول اميركي قوله مازحا: لعل ادارتنا ايضا ترد على هذه التقية بتقية خاصة بها.



المصدر :
التاريخ : ١٩ آذار ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«تقية» أم تحول؟

هل هي «التقية» فعلا التي تجعل مواقف الرفاه اليوم، وبعد ثمانية شهور من وصوله الى الحكم، على مسافة ١٨٠ درجة من الرفاه بالأمس، ام انه تحول حقيقي في موقف هذا الحزب، فرضته التطورات ووفرت عناصره المعطيات التي صار اقدر على معرفتها اذ وصل الى السلطة وملفاتها واسرارها؟

ان السؤال مطروح بالحاح، خصوصا في اوساط الدبلوماسيين المعتمدين في انقرة. فالكثيرون من هؤلاء، وبالذات الغربيون منهم، يعتقدون ان الغرب يرتكب خطأ فادحا ان هو راهن على اربكان وحزبه.

احدهم قال ان ما يفعله رئيس الوزراء من الظهور بمظهر الحريص على استمرار الوجه «الغربي» لتركيا، ليس في حقيقته سوى تمويه او غطاء لعملية حثيثة يقوم بها في الداخل لتعزيز الوجه الاسلامي وتوسيع قاعدة الرفاه بحيث تشمل اكبر قدر من شرائح المجتمع التركي.

ويرى هذا الدبلوماسي ان اربكان «اصولي وقومي متطرف» وهو قطعا الرجل غير المناسب لإبقاء تركيا في وجهتها الغربية.

دبلوماسي آخر لم يخف قلقه من ان يكون زعيم الرفاه ينتظر الفرصة الملائمة للعودة الى السلطة من خلال اكثرية في مجلس النواب، تتيح له منفردا تشكيل الحكومة ومواجهة معارضيه من دون خوف على سحب الثقة فيها. وعندها «سيظهر وجهه الحقيقي».

ما هو الوجه الحقيقي لأربكان؟

يتوقف الدبلوماسيون والصحافيون الغربيون باهتمام كبير عند تفاصيل صغيرة من نوع ان هذا الرجل الذي كان واحدا من ستة ابناء لقاض متجول من قضاة الامبراطورية العثمانية، يقيم اليوم في منطقة قريبة من العاصمة انقرة، معروفة بانها مكان مفضل للطبقة الوسطى. وهناك، في منزله الذي بني حديثا، يستقبل زائريه في غرفة استقبال تتصدرها لوحة لآية قرآنية، فيما تبرز على احد جدرانها لوحة ارتفاعها متر للمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة، ينيرها ضوء اخضر.

وفي قاعة كهذه، حيث يضطر الزوار الى خلع احذيتهم قبل الدخول، يسمع الزائرون، خصوصا اذا كانوا غربيين، كلاما ينم عن شكوى مريرة من الطريقة التي تعامل بها دول الغرب شريكتها تركيا.

«ان الغرب يرتكب خطأ فادحا - يقول اربكان - فلطالما ارادت تركيا أن تكون معه، لكنه كان دائما يدفعها للابتعاد عنه».

ونادرا جدا ما تحدث اربكان الى صحافي غربي لكنه ايضا نادرا ما تحدث الى صحافي عربي او مسلم عموما. الا ان الغربيين لا يقفون عند النصف الثاني من هذه الحقيقة التي تكشف، ربما، طبيعة خاصة في الرجل تحمله على عدم الرغبة في الظهور الاعلامي، وبالتالي الاقلال الى اقصى حد من لقاءاته بالصحافيين غير الاتراك.

وقد تكون هذه السياسة مقصودة، بحيث يظل أربكان محاطا بنوع من الغموض، فتكون الكتابة عنه، من الخارج، ولا يتاح المجال الحقيقي لدراسة شخصيته عن كثب، او لاستقراء ملامح معينة يستطيع «المتخصصون» بناء حسابات على اساسها.

وفي واحدة من الفرص القليلة التي اتيحت لصحافي غربي، كانت المقابلة التي اجراها مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال»، في اواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي مناسبة لا لإزالة الغموض، او بالأحرى الشكوك، بل لتعزيزها.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧

الحكومة التركية تغلق مدارس لحفظ القرآن

□ انقرة – «الحياة»:

■ كشفت صحيفة «ميليت» التركية امس ان الحكومة الائتلافية التي يرأسها زعيم حزب «الرفاه» (الاسلامي) نجم الدين اربكان بدات عملية «هادئة» لاغلاق مدارس دينية تنفيذاً لمطالب المؤسسة العسكرية بوضع حد للنشاطات الاسلامية. ونقلت عن محافظ انقرة إردوغان شاهين ارغلو ان ثلاث مدارس «غير شرعية» لحفظ القران اغلقت بالفعل و«ستغلق اخرى فور رصدها».

وكان مجلس الامن القومي، الذي يمثل المؤسسة العسكرية فيه خمسة من كبار قادة الجيش ويضم رئيس الدولة ورئيس الوزراء ومسؤولين كباراً اخرين، «اوصى» في اجتماعه الاخير في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي بان تنفذ الحكومة اجراءات صارمة لوضع حد لنشاطات اسلامية «متطرفة» اعتبرت بينها مدارس حفظ القران التابعة لحزب «الرفاه». يذكر ان هناك نحو ٦٥٠٠ مدرسة رسمية في تركيا لحفظ القرآن تديرها «المديرية العامة للشؤون الدينية»، وهي مؤسسة حكومية، ولكن لا يعرف تحديداً عدد المدارس المماثلة التابعة لحزب «الرفاه» ومنظمات اسلامية اخرى، وتقدر مصادر عددها بآلاف اخرى منتشرة في تركيا.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك (٤)

«عصابة الدولة» في تركيا

■ حادث مرور كشف مثلث: السياسة - الأمن - المافيا

■ مسؤول امني كبير: مجموعات تابعة لأجهزة امنية تحولت الى عصابات

■ والد حسين داغر صرخ في جنازته: الدولة اغتالت ابني

انقره - عدنان حطيط

طوال شهر شباط (فبراير) الماضي شهدت تركيا نوعا من التظاهرات لم يعرف له الاتراك مثيلا من قبل. ففي التاسعة من كل مساء، ولمدة دقيقة واحدة، كانت الاضواء تطفأ في المنازل ويطلق الكثيرون من السائقين العنان لأبواق سياراتهم كي تصدر زمامير متقطعة، فيما يضرب البعض بقبضاتهم على الجدران (وهي عادة كانت محصورة بالتعبير عن ابتهاج مشجعي كرة القدم كلما سجل الفريق الذي يتعصبون له هدفا في مرمى الخصم)، ويطرق البعض الآخر من النسوة على صواني المطبخ، ويخرج الكثيرون الى الشرفات حتى في البرد القارس الذي كان يلفح ارجاء تركيا في هذا الشهر الشتائي، وتشهد الشوارع تجمعات شعبية عفوية حينا ومنظمة في معظم الاحيان.

كان الشعار العام لهذه التظاهرة التي اطلقها بعض احزاب المعارضة، هو: «دقيقة ظلام من اجل نور دائم».

والتظاهرة التي بدأت خجولة في بعض المدن، ما لبثت ان اتسعت لتشمل قسما كبيرا من ارجاء تركيا، حتى بدت وكأنها فاتحة لتقليد جديد يمكن ان يلجأ اليه الاتراك كلما ضاق بهم الحال او اشتد غضبهم من امر ما سيء على مستوى البلاد.

وهذه المرة كان ظلام الدقيقة الوحيدة المتعمد، تعبيرا عن نقمة الاتراك على ما كشفته التطورات، بمحض الصدفة، من وجود ما اتفقت وسائل الاعلام على تسميته «عصابة الدولة»، او العصابة التي تضم موظفين كبارا في الدولة ومنظمات مرتبطة بالمافيا وأخرى متخصصة في



القتل وتهريب المخدرات وغسل الاموال وفرض الخوات وغيرها من النشاطات الاجرامية التي اشتهرت بها المافيا.

القصة - الفضيحة كانت لشهور خلت الخبز اليومي للاتراك الذين تابعوا خيوطها وهي تكر الواحد تلو الآخر حاملة كل صباح تفاصيل جديدة أكثر خطورة، وطارحة بجدية مصير اسماء كبيرة، سياسية وأمنية... وربما عسكرية.

ومع انها اليوم لا زالت تتداعى فصولا من خلال التحقيقات والاعترافات المثيرة، إلا أن الحديث عن الانقلاب المحتمل سرق منها الكثير من الاضواء، وأسقطها من المانشيتات ذات الحروف العملاقة الى مجرد اخبار في الصفحات يكاد القارىء لا يمر بها.

وفي اوساط تركية عدة تساؤلات عما اذا كان كل هذا الضجيج القائم حاليا حول مسألة الانقلاب، والصدام المرتقب بين الجيش وحزب الرفاه، ليس امرا عفويا فرضته اندفاعات الرفاه في اتجاه تحويل تركيا من العلمانية الاتاتوركية الى الاسلامية الاربكانية، بل متعمدا لأسباب اخرى.

الكثيرون يجزمون بذلك، ويقطعون بأن ثمة ما يشبه «المؤامرة» التي جرى التخطيط لها بعناية ووزعت الادوار فيها بدقة، بحيث تصرف الانتباه عن المراحل الخطيرة التي بلغها التحقيق في «فضيحة صوصورلوك» او مثلث «الأمن - السياسة - المافيا».

الاحتمال قائم بالفعل، ويصعب مقاومة اغراء التوقف عنده، خصوصا اذا كانت الفضيحة من النوع الذي يتسبب عادة باسقاط رؤوس كبيرة، وتبدو فضيحة كـ«ووترغيت»، اذا قورنت به، مجرد حكاية بسيطة لا تستحق الذكر.

فضيحة على الطريق

لقد بدأت القصة، كما بات معروفا، اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وتحديدا في الثالث منه.

كان مساء يوم احد، اي يوم عطلة، وكانت قد جرت في ذلك النهار انتخابات محلية تكميلية، والانظار متجهة الى صناديق الاقتراع لمعرفة اي الاحزاب سيفوز، لأن ذلك سيكون امرا ذا دلالات مهمة بعد شهور قليلة من تشكيل حكومة ائتلافية بين الرفاه والطريق القويم. فهو الاختبار الشعبي الاول الذي يمكن من خلاله معرفة ما اذا كان عمر الائتلاف طويلا ام لا، وما اذا كانت القاعدتان الشعبيتان للحزبيين ستعبران عن رضائهما عن التقاء اربكان وتشيللر بعد طول عداء استخدم فيه كل منهما ما لديه من امكانات للطعن بالآخر، ووصل الأمر الى حد القسم بأن تقطع اليد قبل ان تمتد لمصافحته.

على الطريق المؤدية من اسطنبول الى ازمير، وفي منطقة تدعى صوصورلوك، وقعت حادثة مرور. اصطدمت سيارة مفخخة من طراز مرسيدس ٧٦٠٠ بشاحنة نقل كبيرة.

الامر عادي. فحوادث المرور على اوتوسترادات تركيا، خصوصا في اوقات الشتاء، تحصل يوميا ويسقط فيها اعداد غير قليلة من القتلى والجرحى.

وقد ظل الامر عاديا عندما اخرج من السيارة ثلاثة قتلى ورابع في حالة الخطر.

لكن المفاجآت بدأت من اللحظة التي فتح فيها صندوق السيارة، فتبين وجود كمية من الأسلحة، بينها مسدسات ورشاشات.

وكرّت السبحة، عندما تكشفت اسماء القتلى والجريح. فالقتيل الاول يدعى حسنين قوجاداغ وهو حاليا مدير مدرسة الشرطة، وكان سابقا احد مديري الأمن، والثاني ليس سوى عبد الله جاتلي المطلوب من قبل الشرطة التركية والانتربول لارتكابه جرائم قتل والاتجار بالمخدرات. اما الثالثة فهي راقصة تدعى غونجا اوس سبق ان انتخبت في عام ١٩٩٤ ملكة جمال السينما التركية، مع انها في الاصل خريجة معهد الرياضة.

الرابع الجريح هو سداد اديب بوجاق، النائب عن حزب الطريق القويم - اي حزب تشيللر - وزعيم عشيرة «بوجاق» الكردية الكبيرة، والرجل الذي انشأ ميليشيا تضم زهاء عشرة آلاف مقاتل بهدف «تنظيف» منطقته من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

السؤال الاول الذي طرحته هذه الحادثة هو: ماذا يجمع مديرا للشرطة ومجرما مطلوبا للعدالة ونائبا في المجلس النيابي، في سيارة واحدة؟

والسؤال الثاني - وهو الأهم - الى اين كانوا متجهين؟ وماذا كانوا يفعلون؟

صباح اليوم التالي خرجت جريدة «صباح» بمانشيت عريض يقول حرفيا: تركيا بحاجة الى مدع عام شجاع لكي يكشف خفايا علاقات المافيا بالشرطة والنواب.

وتلقفت وسائل الاعلام الاخرى، المكتوبة والمتلفزة، الخيط وراحت تشده، فإذا بها تضع يدها على حقائق خطيرة.

الضحية الاولى: وزير الداخلية

اول من اتجهت اليه الشبهات التي ما لبثت ان تحولت الى حقائق دامغة، كان وزير الداخلية محمد آغار. وقد نفى بشدة، في بادىء الامر، اي علاقة له، وتضامنت معه تشيللر، باعتباره صديقا مقربا وعضوا في حزبها. لكن نفيه لم يصمد طويلا، وحتى تشيللر وجدت نفسها عاجزة عن تأمين غطاء له، فقدم استقالته تاركا المجال كي تختار تشيللر امرأة من حزبها لتحل محله (وهي المرة الاولى، لا في تاريخ تركيا والمنطقة، بل ربما في معظم دول العالم التي تسند فيها وزارة الداخلية الى امرأة).

بدأت التحقيقات، ودخل السياسيون على الخط. انها فرصة مثالية لرجل كمسعود يلماظ، زعيم حزب الوطن الأم، كي يصفي حساباته مع من كانت شريكته في الحكم قبل بضعة اشهر. هذه المرة اصبحت «رقبتها في الدق» فعلا، فعلاقتها بآغار وطيدة واحتمال شراكتهما في مسائل يحاسب عليها القانون، مطروح حتى قبل وقوع الحادثة.

كانت الفرصة مناسبة كي يخرج الى الواجهة ايضا رجل



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

سبق ان عقد مؤتمرا صحافيا قبل زهاء ستة اشهر من حادثة «صوصورلوك» قال فيه كلاما كثيرا لم يصدقه احد في حينه.

انه دوجو بيرنجيك زعيم حزب العمال التركي (ال شيوعي). وقد عاد ليتذكر بأنه في مؤتمره الصحافي كشف، استنادا الى احد تقارير الاستخبارات بعد ان قام بتحليل محتوياته، ان تشيللر وأغار شكلا تنظيما مخابراتيا سريا مهمته تنفيذ العمليات المضادة وحماية بعض الشخصيات السياسية، اضافة الى تنفيذ بعض العمليات الخارجية خدمة للمصالح الاميركية.

وفي مؤتمره الصحافي الجديد عاد ليؤكد انه قدم بالفعل ما كان يملكه من وثائق دامغة حول هذا الموضوع، الى رئيسي الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الأمن القومي، مضيفا ان تلك الوثائق تضمنت ايضا اسم «محمد اوزباي» الذي تبين انه اسم مستعار لعبد الله جاتلي.

تشيللر المحرجة نفت كل هذه «المزاعم». نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وشريكها في الائتلاف، كان اكثر احراجا. فإذا اخذت المزاعم بجدية وأحيلت تشيللر على التحقيق، وربما المحاكمة، فإن معنى ذلك انهيار الائتلاف الحكومي. وإذا دافع عن شريكته، فإنه يعرض نفسه وحزبه للشكوك، خصوصا في ضوء «النزاهة» التي يحرصان على الظهور بها، والتي ساعدتهما بالفعل على تحقيق ما كان يبدو مستحيلا قبل سنوات قليلة.

لاذ اربكان بالصمت اياما، وعاد ليقول كلمته في ان كل التحقيقات يجب ان تأخذ مجراها، وإذا كان ثمة رؤوس ينبغي ان تسقط، فلتسقط.

لكن التطورات اللاحقة اثبتت ان اربكان لعب بدهاء على خط مزدوج: المنحى القضائي للفضيحة، اي التحقيقات، والمنحى السياسي، اي الجانب المتعلق بالاتهامات الموجهة لتشيللر.

في الجانب الأول ترك الأمور تأخذ مجراها، وبدا وفيا ل شعاراته الخاصة بالنزاهة. اما في الجانب الثاني فوقف الى جانب تشيللر. وبذلك اعطى الائتلاف فرصة من الوقت كي يبقى في الحكم، الى ان تظهر نتائج التحقيق الذي يفترض ان يستغرق وقتا طويلا، نظرا لتشعب المسألة وكثرة عدد الا شخاص المتهمين بالتورط فيها.

سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية، دخل بدوره على خط الدعوة الى كشف كل المستور، وتنظيف البيت الداخلي التركي من اي عناصر فاسدة.

اما زعماء المعارضة فاندفعوا يطالبون بالتوسع في التحقيق وإحالة تشيللر على المحاكمة.

الاعلام، من جهته، لم يكن ليدع فرصة كهذه تفلت من بين يديه. ولم يكن صدفة ان الصحف التركية، خصوصا تلك التي تمكنت من تقويم عناصر اثبات اضافية على الحلف الثلاثي الجهنمي، حققت ارقام توزيع قياسية خلال الاسابيع التي تلت.

وحدها المؤسسة العسكرية كانت الصامت الاكبر.

شهادة أقجي

لقد اخذت التحقيقات بالفعل مسارا فضائحيا، فمع كل شاهد او متورط كانت تبرز حقائق جديدة. وكانت ذروة هذه الحقائق مع الشهادة التي ادلى بها حنفي أقجي الرئيس الحالي لقسم المخابرات في دائرة الأمن.

شهادة اقجي اكتسبت اهمية مضاعفة، اولا من خلال موقعه الحساس الذي يفترض ان يضعه على مقربة من كل الخفايا، وثانيا لأنه قدمها للجنة التحقيق البرلمانية التي شكلت بعد اعلان اربكان ان «كل شيء ينبغي ان يظهر على السطح».

المعلومات التي تضمنتها الشهادة (في زهاء ٧٧ صفحة) تضمنت معلومات مذهلة حول «عصابة» او «عصابات الدولة» المزعومة.

وبين ما كشفته محاضر اللجنة ان أقجي قال ان الوسائل المشروعة اثبتت فشلها في القتال ضد اولئك الذين يساندون حزب العمال الكردستاني المحظور، وعليه فإن بعض المسؤولين شعروا بضرورة القيام بواجبهم، بأسلوب مختلف، اي بطريقة مخالفة للقانون.

وبالفعل فإن مجموعات عدة تشكلت لهذا الغرض، منذ عام ١٩٩١ وامتدادا الى العامين ١٩٩٢ و١٩٩٣. وقد خرجت المجموعة الاولى التي اعتمدت اساليب غير مشروعة من صفوف مركز استخبارات الشرطة، ثم تبعها مجموعتان، او تشكيلان، بعد عام ١٩٩٣.

اضاف أقجي ان المجموعة الثانية كانت بقيادة وزير الداخلية السابق محمد أغار، وان ثمة مجموعات فرعية كانت تابعة لهذه المجموعة. وكان الجانب العسكري للمجموعة الثانية بقيادة ابراهيم شاهين المسؤول السابق عن دائرة العمليات الخاصة والفار حاليا من وجه العدالة. اما الجانب المدني فكان يتكون من اعضاء منظمة «اولكوجوس» (منظمة شبابية يمينية متطرفة) الذين انضموا الى المافيا بعد قضاء عقوبات بالسجن.

وقال أقجي ان التشكيل الثالث كان في منظمة الاستخبارات الوطنية (MIT) بقيادة ضابط يدعى محمد أيمور. وكانت المجموعة تضم عددا من الضباط الذين يطيعون أيمور. وبعضهم عمل في السابق في دائرة العمليات الخاصة، كما كانت تضم اعضاء من منظمة اولكوجوس وأ شخاصا معروفين بأنهم مافياويون.

هذه المجموعات الثلاث انشئت بهدف محاربة حزب العمال الكردستاني. وفي هذا الاطار وقعت حوادث عدة بما فيها اغتيال بهجت شاندورك وسافاش بولدان.

ووفقا لشهادة أقجي، فإن الانحرافات ما لبثت ان وقعت، مؤدية الى ظاهرة «العمل لحساب افراد». وبعد فترة لم يكن ثمة اهداف امام هؤلاء لتوجيه اعمالهم نحوها، نظرا لأن الحوادث الارهابية تضاءلت الى حد كبير. وحتى لو ان كبار المسؤولين اوقفوا العمليات، فإن اولئك الأدنى مرتبة اصبحوا، تبعا لكونهم في صف واحد وتلقوا تدريباتهم معا، متآلفين حقا مع الرموز المافياوية. لقد رأوا ان اعضاء المافيا يحققون مبالغ طائلة بمثل هذه السهولة، فوضعوا ايديهم في ايدي المافيا، وبدأوا القيام بنشاطات من نوع ما اعتادت القيام به.

وقال أقجي ان خلافا وقع في المرحلة الاخيرة بين المجموعات الثلاث. فرجال الشرطة في المجموعة الثانية بدأوا العمل مع اعضاء في المافيا، فيما تعاون مسؤولون في مركز استخبارات الشرطة مع اعضاء مافياويين آخرين، وكذا الحال بالنسبة الى مسؤول منظمة الاستخبارات الوطنية. وبالتالي فإن كل مجموعة راحت تعمل بشكل مستقل مصورة ذلك بأنه



لمصلحة الدولة. وقد خرجت الأمور عن السيطرة الى حد أنني أعتقد انهم يشكلون اليوم اخطر ظاهرة بالنسبة الى الدولة التركية.

هذه المقتطفات من شهادة أقجي اوردها سادات أرغيند في صحيفة «حريت» الذي ختم معلقا: «ان الرجل الذي ادلى بهذه الاقوال يشغل اليوم منصبا رئيسيا في دائرة الأمن، تماما مثل غيره من المواطنين. وأود ان اعلم ماذا تفعل وزارة الداخلية إزاء معلومات كهذه. انني اطرح السؤال على وزيرة الداخلية».

(تجدر الاشارة، هنا، الى ان ما اوردناه هو ترجمة لما نقلته صحيفة «توركيش دايلي نيوز» بالانكليزية. وقد يكون ثمة اختلاف في نقل الاسماء من التركية الى الانكليزية فالعربية، وربما ايضا في بعض التعابير الخاصة بالمجموعات او المؤسسات التي تنتمي اليها).

لكن المعلومات واضحة في سياقها العام. وهي تؤدي الى حقيقة واحدة مفادها ان المسألة بدأت من نقطة العجز عن مواجهة حزب العمال الكردستاني بوسائل معتادة (شرعية)، فانتقلت الى اعتماد وسائل أخرى اسقطت فيها كل الاعتبارات، حتى بات التعاون مع عناصر مافياوية ومنظمات ارهابية متخصصة في التصفيات الجسدية امرا مشروعا، وانتهى الأمر، بعد خبرة العمل المشترك، الى تحول الجماعات الامنية التابعة للدولة الى منظمات ارهابية تعمل لحسابها الخاص، او لحساب آخرين، في مجال آخر غير مواجهة حزب العمال الكردستاني.

خرجت عن السيطرة

اخطر ما في شهادة أقجي تعبيره عن اعتقاده بأن الامور خرجت عن السيطرة الى حد ان اعضاء هذه المجموعات ي شكلون اليوم اخطر ظاهرة بالنسبة الى الدولة التركية.

كلام أقجي عن «اليوم» يحمل دلالات مرعبة، اذا ما تم ربطه بالحوادث التي تقع من حين لآخر.

على سبيل المثال فإن رجل اعمال بارزا من اصل كردي، يدعى حسين داغر، وجد مقتولا في ٢٢ شباط (فبراير) الماضي برصاصة في رأسه. وقالت صحيفة «ديمقراسي» التي نقلت الخبر ان زهاء خمسة آلاف شخص احتشدوا في جنازته وان والده رمضان داغر قال: «الدولة اغتالت ابني».

ونقلت الصحيفة ايضا عن سادات يوطاش رئيس حزب ديمقراطية الشعب قوله: «ان العصابات مستمرة في العمل».

سبق وقوع هذه الحادثة خبر نشرته صحيفة «صباح»، نقلا عن تقرير لمنظمة الاستخبارات الوطنية MIT، وجاء فيه ان حزب العمال الكردستاني يجمع الاموال من العائلات التي تسكن في جنوب شرق البلاد وتسمح لأبنائها بأداء خدمتهم العسكرية الالزامية، فضلا عن العائلات التي تقرر الهجرة من تلك المنطقة او من اجزاء أخرى.

وقدر التقرير الاموال التي يجمعها الحزب بهذه الطريقة بحوالى ٤,٥ تريليون ليرة تركية (زهاء اربعة ملايين دولار).

فهل كان داغر احد هؤلاء الذين يجمعون الاموال للحزب، او الذين يقدمون له التبرعات؟

وهل قامت بتصفيته مجموعة تابعة لأحد الاجهزة الامنية الرسمية، ام واحدة باتت تعمل لحسابها الخاص، ام ثالثة تم «استئجارها» للقيام بمثل هذه المهمة؟

الصحف التركية تورد يوميا ما يضع تلك الاجهزة تحت الشبهات، وما يشكل ادانة للأساليب التي تعمل بها، والانحرافات الخطيرة التي تحولها عن مهمتها الاصلية.

الحلقة المقبلة:
تشيللر... «نعجة» ام «ثعلب»؟!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـ؟..... ؟؟

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

صحيفة تركية

الرفاه «حزب التنازلات»

□ انقرة - ا.ش.ا:

وصفت امس مصادر تركية حزب الرفاه الذى يتزعمه نجم الدين أربكان رئيس الوزراء بانه أصبح حزب التنازلات بعد توليه السلطة منذ ثمانية اشهر.. وقالت صحيفة «ينى يوزيل» التركية إن اربكان ضرب الحائط بكل المبادىء التى كان ينادى بها خلال وجوده فى المعارضة حيث قدم العديد من التنازلات من اجل استمراره فى السلطة.

وأشارت الصحيفة إلى ان رئيس الوزراء سيامر فى إطار هذه التنازلات بإغلاق ملف حادث سيارة مدينة سوسورلوك الذى كشف العلاقة بين عصابات المافيا والدولة.. فضلا عن توقيعه اتفاقية للتعاون العسكرى مع إسرائيل.

المصدر : الحوادث

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٧

موضوع الغلاف

اربكان ينحني مؤقتاً أمام عاصفة الجنرالات



ميليشيات «الافندي» تهز حكم اتاتورك

تقرير اميركي سري يتوقع اسلمة النظام التركي عام ٢٠٠٠

هزّت مؤسسة الحكم التركي ٥ أيام عصيبة كانت كل السيناريوهات ممكنة فيها من انقلاب العسكري، كما حدث في الاعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠. الى المواجهات المسلحة في ضواحي انقرة واسطنبول ومناطق الاناضول الوسطى (قونية وغيرها) والاغتيالات المبرمجة. لكن دهاء رئيس الحكومة «الافندي» نجم الدين اربكان، زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي وحنكته وبراغماتيته، ومنهم من يقول انتهازيته ومكيافيليته، حالت دون حدوث أي من السيناريوهات التي كانت مطروحة. اذ اذعن تكتيكياً ومؤقتاً لقواعد اللعبة الجديدة التي حدّدها مجلس الامن القومي التركي. وهي تلحظ وضع حد لنشاط الاسلاميين وزحفهم المنظم على قلاع العلمانية الاتاتوركية المتهالكة. لكن هذا الاذعان لا يرشحه احد للحدّ من النفوذ المتنامي للاسلاميين الذي يتأهبون تحت الارض، من خلال تنظيم اذرع مسلحة للانقضاض على ثمرة الحكم المحرمة، ولحظة تنضج تماماً. في هذا الوقت يتوقع تقرير سري اميركي ان يتآكل نفوذ العسكريين في العامين المقبلين، بحيث ان اسلمة النظام الاتاتوركي متوقعة في العام ٢٠٠٠ بعد ان ضاق الثوب الكمالي على الجسم التركي. فالهدنة الحالية مؤقتة، وستراتيجية «الرفاه» تدريجية، وقد لا تقبل بأقل من اسقاط النظام الحالي لصالح خيارات اصولية ...



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٩ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انه اسم على مسمًى: طويل القامة، مولع بالرياضة وخصوصاً بكرة المضرب، ويهوى قيادة السيارات السريعة، وعيناه زرقاوان، ربما لتحدّره من البلقان. ويعتبر الآن الشخصية المحورية في هيئة الاركان العسكرية التي هي بمثابة الباب العالي والصندوق الاسود وحامية الحمى الكمالي الاتاتوركي. ويرشّحه العديدون لخلافة رئيس هيئة الاركان، الجنرال اسماعيل حقي قرضاي الذي يتقاعد في نهاية هذا العام لبلوغه السن القانونية. وهو صاحب شخصية كاريزماتية. واكثر من ذلك، انه رجل واشنطن الاول في المؤسسة العسكرية التركية. واذا حُدّدت هذه المواصفات امام اي تركي، طالباً كان ام تاجراً ام مزارعاً ام عضواً في مافيا، فانه يبادر الى تسمية الجنرال «تشيفيك بير»، نائب رئيس هيئة الاركان للقوات المسلحة، الذي تسلّق سلّم المراتب بسرعة قصوى، وقاد قوات الامم المتحدة في الصومال عام ١٩٩١ طيلة ١١ شهراً، وكان ممثلاً للجيش التركي في القيادة الاطلسية ومنسقاً لقوات التحالف الدولي ضد العراق، زمن عاصفة الصحراء.

هذا الجنرال هو الناطق الرسمي الآن باسم الجيش التركي ضد رئيس الحكومة الاسلامي وزعيم حزب «الرفاه» «الافندي» نجم الدين اربكان، وقد اختار مناسبة الاجتماع السنوي للمجلس الاميركي ـ التركي في واشنطن الذي انعقد مؤخراً، لشنّ اكبر حملة تحذير ضدّ الاسلاميين، ملوحاً بالانقلاب العسكري وبزجّ رموزهم في السجون في حال تجاوزهم الخطوط الحمراء المرسومة. وقال: «اننا حماة العلمانية، حماة المبادىء التاسيسية للجمهورية، حماة حقوق النساء». وهنا دبّت الحماسة في صفوف الذين استمعوا الى خطابه «الاميركي». وما ان عاد الى انقرة، حتى دعا الى اجتماع لمجلس الامن القومي، وهو اعلى هيئة استشارية سياسية ـ عسكرية، تمخّض عن «الانذار الحاسم» الى حكومة اربكان، تخيّرها فيه بين مطالب الجيش بالحدّ من النشاطات الاسلامية وتحمّل الاوزار والعواقب ... ولم يكن امام «الافندي» اربكان الا ان احنى راسه امام عاصفة الجنرالات، لان المواجهة تقوده اوتوماتيكياً الى الاقامة الجبرية.

وكان مثيراً ان يتزامن انذار تشيفيك بير الحاسم مع الزيارة التي قام بها رئيس هيئة الاركان، اسماعيل حقي قرضاي الى تل ابيب. وفي لحظة تركية واحدة، تاكدت خيارات الجنرالات في انقرة: من جهة، فصل مع ايران، ومن جهة ثانية وَصْل مع اسرائيل. وكان خطاب العسكر الاتاتوركي واضحاً: نفي اي انسجام مع الحكومة الائتلافية برئاسة اربكان الذي كان اكد عدم وجود «خلافات في وجهات النظر بين المسؤولين السياسيين والعسكريين». وجاء النفي على لسان امين عام رئاسة الاركان العامة الجنرال ايرول اوكاسناك في تصريح للتلفزيون التركي. وقال الجنرال اوزكاسناك «ان القوات المسلحة التركية لا تنسجم الا مع اولئك الذين يعملون من اجل تطبيق المبادىء الاساسية للجمهورية العلمانية التي نادى بها مصطفى اتاتورك». واضاف: «ان الانسجام لا يمكن ان يكون بين القوات المسلحة التركية واولئك الذين لا يؤمنون بالجمهورية العلمانية».

وكان اربكان اعلن امام الهيئة القيادية لحزب الرفاه الذي يرئسه ان «قادة الجيش التركي واعضاء ائتلاف الحكومي ورئيس الجمهورية هم جميعاً في انسجام تام». واضاف: «اذا قراتم البيان الصادر عن مجلس الامن القومي ترون ان جميع الاعضاء متفقون على ضرورة حفظ الهدوء والسلام في البلاد».

ثم نقلت صحيفة «ميلييت» التركية الليبرالية عن القائد الاعلى للقوات البحرية الاميرال غوفين اركايا ان «النشاطات الاصولية الدينية باتت المشكلة الرئيسية في تركيا». وراى ان التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني صار الآن في المرتبة الثانية وتقدّمته حركة التطرف الديني». واضاف الاميرال اركايا ان «نشاطات الاصوليين تشكل خطراً على الجمهورية العلمانية والديمقراطية التعددية ودول القانون» في تركيا. واضاف ان «على مجلس الامن القومي ان يطلب من الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية للتصدي للتهديد المحتمل للدولة». والمعروف ان هذا المجلس هيئة سياسية ـ عسكرية تضم الرئيس التركي ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والدفاع ورؤساء الاجهزة الامنية والقادة الكبار في الجيش، وخصوصا مدير جهاز «ميت» الاستخباري الذي يعتبر من اهم الاجهزة الامنية التركية واكثرها فعالية.

والى انذار الجنرال بير والاميرال اركايا، اصدرت الامانة العامة لرؤساء الاركان بيانا تحذيرياً اخر، يلوّح بالعقاب الكبير في حال لم يضع اربكان حدا سريعاً للانشطة الاصولية المتنامية التي يقوم بها

انصاره في «الرفاه»، فوق الارض وتحتها. وجاء في البيان (٩/٣/ ١٩٩٧) ان «القوات المسلحة التركية مؤسسة دستورية واجباتها ومسؤولياتها محددة بالقانون». واعتبر محللون سياسيون البيان انذاراً جديدا من الجيش الى حكومة اربكان، لم يذهب الى حدّ التدخل المباشر لقلبها.

وكان مساعد قريب من اربكان دعا الى اجراء انتخابات عامة من اجل الحصول على تفويض اقوى في صراع الحكومة مع الجيش. وقال عبد الله غول، مساعد رئيس الوزراء «عندما يصل الامر الى الرجوع للشعب سيتغير سلوك الجيش». وقال بيان الجيش «انه أمر محزن للغاية ان تصبح القوات المسلحة في بعض الاحيان عرضة للهجوم السياسي. ومجلس الامن القومي جهة شرعية، وقادة الجيش باعتبارهم اعضاء في مجلس يستمعون بحرية ويدلون بوجهة نظرهم وافكارهم».

وكان المجلس، الذي يسيطر عليه الجيش، قد انذر حكومة اربكان بوقف النشاطات الاسلامية التي «تهدد دستور تركيا العلماني». وبعد تحذير المجلس، عقّب اربكان ان الجيش ينتهك الديمقراطية، في حين نقل عن تانسو تشيلر، نائبة رئيس الوزراء وشريكته في الائتلاف الحاكم قولها انها ستطلب «مناظرة برلمانية بشان الاجراءات المنوي اتخاذها لوقف الانشطة الاسلامية». ويخشى الجيش العلماني ان يمهد «الرفاه» الاسلامي، الطريق لتحويل تركيا العضو في حلف شمال الاطلسي الى دولة اسلامية.

وفي هذا الاطار العسكري المتشدّد، وبهدف اجتثاث «العشب الاصولي قبل ان ينمو ويتحول الى ادغال»، طالب المدعي العام نوح جنتنكايا بالسجن ١٢ سنة لرئيس بلدية سنجان الاسلامي، باقر يلديز، بتهمة التهجم على العلمانية. وكان يلديز نظم يوماً خاصاً بالقدس شارك فيه السفير الايراني لدى تركيا. ودعا الى اطلاق حرية الاسلاميين واقامة دولة اسلامية، مما سبب ازمة دبلوماسية بين طهران وانقرة التي طلبت من السفير العودة الى بلاده. واستعرض الجيش عضلاته في مدينة سنجان، فارسل قوات مدرعة الى شوارعها.

وكان واضحاً ان الجيش التركي يربط بين العدوى الايرانية والهبّة الاسلامية، ولذلك وضع اربكان وحزبه وطهران في سلة واحدة. واعلن ان قنصل ايران في ارضروم سعيد زار «شخص غير مرغوب فيه» بعد انتقاداته العنيفة للجيش والجنرال تشيفيك الذي اتهم «ايران بمساندة الارهاب» خلال زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة.

وافادت مصادر دبلوماسية في انقرة ان السفير التركي والقنصل العام لتركيا في اورومية كانا قد استدعيا في اطار الطرد المتبادل. وتزامنت التطورات والتداعيات مع اشتعال ازمة دبلوماسية تركية - ايرانية نجمت عن تصريحات السفير الايراني محمد رضا باقري الذي دعا الى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية.

وساهم في ازدياد المخاوف من انقلاب عسكري نشر صحيفتي «حرييت» و «صباح» نبا مفاده ان الرئيس ديميريل وجه رسالة تحذير الى اربكان طالباً وقف كل نشاط معد للعلمانية، والا سيكون عليه «تحمّل العواقب». واضاف ديميريل: «هناك اعتقاد سائد بانكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية. واني اشاطر هذا الاعتقاد. وثمة استياء بسبب موقف حكومتكم، واقتناع ايضاً بان النظام في خطر. ولا تستطيع تركيا، في اي شكل من الاشكال، ان تنحرف عن النظام العلماني والديمقراطي. ويثير بعض مبادرات حكومتكم ونشاطاتها ردود فعل سلبية لدى الراي العام. واذا ما تمسكتم، كحكومة، بموقفكم الحالي فالاستياء يعم صفوف الجيش والجامعات والشارع. ويتعين تجنب اتخاذ المبادرات التي من شانها ان تؤجج الاستياء».

واعتبر كبار المسؤولين في الرفاه ان «مستقبل الحكومة بات على كف عفريت ... فالبلاد لا يمكنها ان تبقى طويلاً في وضع يتم فيه التساؤل كل صباح عن احتمال حصول انقلاب». وقام الجيش في تاريخ تركيا الحديث بثلاثة انقلابات عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠. وكان المبرر في انقلابات الثلاثة «الحفاظ على الجمهورية».

وفي الوقائع كما في الواقع، تسارعت وتائر المجابهة الباردة بين الجيش والرفاهيين وانصارهم. وقامت نحو اربعين الية عسكرية باجتياز منطقة يتولى رئيس بلدية اسلامي ادارتها، واقيمت فيها «امسية حول القدس»، اثارت ردود فعل في الاوساط المؤيدة للعلمانية. واتى عرض القوة في وقت اعربت الاوساط العلمانية عن استيائها من تنظيم الامسية التي ادلى خلالها السفير الايراني بتصريحات اسلامية.

واعتبر احد المحللين ان ما حصل «رسالة من الجيش الى المتطرفين. فالجيش يقول لهم: نحن هنا». وصرح محلل اخر ان «الجيش التركي لن ينسى ابدا دوره كحارس للجمهورية العلمانية». وكان السفير الايراني باقري اعلن ان «النصر سيكون للاسلام في العالم باسره». واعتبر ان الاسلاميين «يجب الا يخشوا ان يصفهم الاخرون بانهم اصوليون». واستدعي باقري الى الخارجية وسُلم مذكرة احتجاج. وطالب رئيس الوزراء السابق بولنت اجاويد، زعيم حزب اليسار الديمقراطي، بطرد باقري فورا. ونظم الجمهوري (اجتماعي ديمقراطي) تظاهرة احتجاج في شوارع سنجان. وافادت مصادر ان الرئيس الاسلامي لبلدية سنجان منظم «امسية القدس» عُزل من منصبه وصدرت مذكرة توقيف بحقه. وتبين ان وزير الداخلية مرال اكسينير عزل رئيس البلدية باقر يلديز العضو في حزب الرفاه. كما ان محكمة امن الدولة اصدرت مذكرة توقيف بحقه. وبدا التحقيق بموجب قانون مكافحة الارهاب، لان يلديز القى خطابا مناهضاً للعلمانية. وعرض صوراً لقادة من حزب الله وحركة حماس.

بعد ذلك اثارت المبادرات الدينية الاخيرة لحزب الرفاه قلق العلمانيين. ودفعت شريكه في السلطة، حزب الطريق القويم الى اعادة النظر في موقعه. ويعارض «الطريق القويم» بناء مسجدين في اسطنبول



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٧

وانقرة ومشروع قانون يسمح للنساء بارتداء الحجاب في المؤسسات العامة والجامعات. ولفت وزير الصحة، اكتونا، العضو في هذا الحزب قوله في اضنة ان «توجيه رسائل ايديولوجية عبر بناء مساجد ليس عملاً ذكياً. ان رمز جمهورية تركيا ليس المسجد، بل علمها. ولا يحق لاي حزب استخدام الدين اداة سياسية». ويريد «الرفاه» بناء مسجد في «ساحة تقسيم» في اسطنبول، التي تعتبر رمزاً لتركيا الحديثة، كما اسسها اتاتورك عام ١٩٢٣. اما مسجد انقرة، فيريد «الرفاه» بناءه قرب مقر اتاتورك، الذي يستخدم حالياً قصراً رئاسياً. وفي شان مشروع قانون ارتداء الحجاب الذي اثار ردود فعل في الاوساط العلمانية، قال وزير الدفاع تورهان تايان، من «الطريق القويم» ان حزبه يعارض «اي لباس يطلق كرمز سياسي» ويرفض ايضاً «تسييس الدين».

وكانت زعيمة الحزب وزيرة الخارجية، تانسو تشيلر، اعتبرت ان من «الخطا ادخال السياسة الى المساجد والثكن والمدارس». واكد الرئيس ديميريل ان تركيا ستحتفظ بعلمانيتها التي صارت بفضلها «الدولة الاسلامية الاكثر تطوراً». وقال امام طلاب مدرسة ثانوية ان «تركيا العلمانية تفصل بين شؤون الدولة والدين (...) لا تخشوا شيئاً لان تركيا ستبقى علمانية». وشدد «ان تركيا مدينة بمستوى تطوّرها للفلسفة العلمانية والديمقراطية للجمهورية التي اسّسها اتاتورك. ولا احد يستطيع ان ينكر ذلك». واضاف ان «الجمهورية التركية هي الدولة العلمانية الوحيدة بين الدول الاسلامية الـ ٥٥، التي شهدت اكبر تطور في هذا القرن».

لكن المؤسسة العسكرية التركية لم تكتف بالانذارات والتحذيرات. وبعد اجتماع استغرق ٩ ساعات متواصلة في ٦ مارس (اذار) الجاري، اصدر مجلس الامن القومي لائحة من ٢٠ تدبيراً صارماً لمكافحة الانشطة الاصولية. وهي تشدّد على مراقبة المعاهد الدينية وتمويل الجمعيات الدينية واغلاق معاهد تعليم القران التي يسيطر عليها الاسلاميون الناشطون والتصدّي لدعاة تطبيق الشريعة. وبين التدابير الصارمة ايضاً، التصدي لجهود ايران لزعزعة النظام، وتفعيل النظام القضائي، والوقوف في وجه الدعوات الى تطبيق الشريعة وعدم السماح بالزي الذي يتعارض مع المبادىء العلمانية، ورفض تسييس الدين. وتضم اللائحة ايضاً مراقبة صارمة للمؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية، والتطبيق الحرفي للقوانين الثمانية الواردة في الدستور التركي المتعلقة بالمبادىء الاساسية للجمهورية العلمانية، والحؤول دون اختراق الاسلاميين اجهزة الدولة خصوصاً البلديات التي يسيطر عليها حزب «الرفاه»، وتحويل المدارس الدينية المخصصة لتخريج الائمة الى مدارس مهنية. واقترح العسكريون اغلاق معاهد تعليم القران، وزيادة فترة التعليم الابتدائي من خمس سنوات الى ثماني سنوات.

ودعا الجيش البلديات التي يسيطر عليها الاسلاميون من «الرفاه» الى الكف عن توظيف الضباط المسرحين بسبب ميولهم الاسلامية. وشدد على منع بيع بنادق الصيد المتعددة الفوهات او اقله فرض رقابة صارمة عليه، ووضع قائمة بمشتري هذه البنادق. وازداد بيع البنادق في الاشهر الاخيرة. ويعتقد العلمانيون ان ذلك عائد الى اقبال الناشطين في «الرفاه» على «التسلح».

وكشف دبلوماسي تركي متقاعد لـ «الحوادث» لائحة الجيش التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة خطوط حمراء، تختزل ابرز مطالب الجيش في احياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات. وتنص على تجريم اي نشاط سياسي بدافع ديني. وكانت هذه المادةقد الغيت في عهد حكومة حزب «الوطن الام» عام ١٩٩١. وبرر الجيش مطلبه بضرورة «ملء الفراغ القانوني». مشددا على الزام الحكومة المراقبة الدقيقة لجهود ايران ومواجهتها متى كان ذلك ضرورياً. وبين اهم المطالب:

- تحريم العمل في صورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون.
- التطبيق الكامل لجميع القوانين في المادة ١٧٤ من الدستور. وتتعلق بعدم مس الاصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية منذ تاسيسها في ١٩٢٣.
- على المدعين العامين اتخاذ اجراءات فورية ضد اي عمل يعتبر انتهاكاً للقوانين. اما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق.
- منع تشجيع ارتداء ازياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون.
- العمل مجدداً على جعل السياسات التعليمية مشمولة بقانون «توحيد التعليم». ويجب زيادة مدة التعليم الالزامي وتحديد عدد المدارس التي تعد رجال الدين وتحويل الفائض الى مدارس مهنية.
- اغلاق مدارس تعليم القران التي يديرها اصوليون ووقف تعيين اصوليين في المؤسسات الحكومية.
- المراقة الدقيقة للمؤسسات المالية التابعة للجماعات ومنع تحولها قوة اقتصادية.
- مراقبة الاعلام المرئي والمسموع الذي ينتهج خطاً مناهضاً للعلمانية والزامه مبادىء الدستور.
- منع تسلم مجالس بلدية تمويلا من منظمات دينية في اوروبا.

الرد الاول لاربكان كان رفض اللائحة. وبادر الرفاهيون الى التهديد باجراء انتخابات جديدة لتعزيز



المصدر : الحيــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ مايو ١٩٩٧

• موقف الحكومة امام قادة الجيش. لكن بعد ممانعة ٣ ايام، رضخ اربكان، ولو تكتيكياً، لمطالب الجنرالات، مؤكداً سيادة الحكومة والبرلمان على المؤسسات. واعتبر، اثر لقاء مع مسعود يلماظ زعيم الحزب الرئيسي في المعارضة «الوطن الام»، ان «مجلس الامن القومي ليس سوى هيئة استشارية. ومن اختصاص الحكومة ان تقرر سياسة البلاد. بما في ذلك على الصعيد الامني».

وحذر زعيم معتدل بارز في «الرفاه»، هو ايدن مندريس، نجل رئيس الوزراء عدنان مندريس، الذي اعدمه الجيش في الستينات، اربكان من انقلاب عسكري اذا تفاقم التوتر بينه والجيش. واضاف: «ان هناك ازمة وعلى اربكان، اذا لم يكن مستعداً للموافقة على التدابير التي يطالب بها الجيش، اما الاستقالة او ترك البرلمان يحسم الامر».

وعلى رغم التشدد الكلامي لاربكان، كان مسؤولون في حزبه «يفاوضون» قيادة الجيش طالبين تخفيف مطالبها، خصوصا في شان المدارس الدينية. ورفض زعماء سياسيون استجابة طروحات اربكان في شان دور الجيش. وطالبوه بان يرضخ للمطالب التي قدمها الجنرالات. واعلن يلماظ ان «رئيس الوزراء قال ان الوقت حان للتضامن دفاعاً عن الديمقراطية، وتوقع تعاوننا معه. لكنني قلت له اننا لا نتفق معه، وقلت انه مطالب بازالة المشكلة».

وفي تصعيد جديد للجيش سرّبت رئاسة الاركان ان ممثليها عرضوا خلال اجتماع مجلس الامن القومي ما وصفوه بانه نص قسم يؤديه الاطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القران التابعة لحزب «الرفاه» ولجماعات اسلامية اخرى. وينص القسم، على الآتي: «اقسم بالله ان اجاهد من اجل اقامة دولة تقوم على اساس الدين والشريعة الاسلامية في تركيا. واهب نفسي للحرب على الحاد مصطفى كمال اتاتورك».

وكشفت معلومات وثيقة ان شريط فيديو عرض خلال الاجتماع ظهر فيه اطفال احدى تلك المدارس، وهم يبصقون على تمثال لاتاتورك مؤسس الجمهورية التركية. بينما ذكر ان ١٦٠ الف طفل تركي يدرسون الاسلام في مدارس غير مشروعة لتعليم القران. واشارت المعلومات ذاتها الى ان فرض سلطة وزارة التعليم على هذه المدارس كان بين المطالب التي قدمها الجنرالات في اجتماع مجلس الامن الشهير والحاسم.

هذه التطورات قسّمت الخريطة السياسية الى معسكرين: الاول الجيش والعلمانيون واليساريون، والثاني معسكر الرفاهيين. وقالت تشيلر وسط هذا الاصطفاف ان «عودة النشاطات الرجعية حقيقة واقعة، لكنها نتيجة احداث متراكمة منذ مدة طويلة، ربما منذ ٢٠ عاماً (...) واذا كانت دروس القران ومدارس «امام خطيب» (المخصصة لاعداد ائمة المساجد) تعتبر مصادر للنشاطات الرجعية، فان المسؤول عن ذلك ليس الحكومة الحالية». واكدت ان «النظام يعمل في تركيا. ولا يجوز لاحد ان يشكك في ذلك. وسيجري المقتضى ضد النشاطات الرجعية». واضافت في انتقاد واضح لاربكان ان «البعض يريد تسييس الدين وادخال السياسة الى المساجد. انه موقف خاطىء (...) ينبغي الا يمارس احد السياسة انطلاقاً من الدين وتحويل بناء مسجد فتحاً للقسطنطينية».

لا شك ان «الافندي» مُحرج امام حزبه خصوصا امام الصقور منهم. واشارت مصادر في «الرفاه» الى ان اربكان سعى، وهو اللاعب التكتيكي الماهر، الى دفع الكرة التي القى بها الجنرالات نحو مرماه نحو زعماء احزاب المعارضة الذين خذلوه في صراعه مع العسكر. فاضافة الى البنود المتعلقة بمكافحة النشاطات والمظاهر الدينية، ثمة بند في محضر اجتماع مجلس الامن القومي يدعو الى ملء الفراغ الذي نشا عن الغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التركي والتي تنص على عدم السماح بقيام الاحزاب والمنظمات ذات الصبغة الدينية. وكانت هذه المادة قد الغيت مع المادتين ١٤١ و ١٤٢ اللتين كانتا تضعان القيود على حرية الراي. ويعود الفضل في الالغاء الى حزب «الوطن الام»، اكبر احزاب المعارضة الآن، عندما تولى الحكومة عام ١٩٨٧.

واعلن الزعيم الحالي للحزب مسعود يلماظ، انه لن يوافق على اعادة تلك المادة الى قانون العقوبات باي شكل من الاشكال، وهدد ان الانصياع لمطالب العسكريين سيؤدي الى حدوث انشقاق داخل حزب اربكان الذي لم يستطع المشاركة في الحكومة الا بشق النفس. واثارت موافقته الاولية على المطالب استياء في صفوف التيار المتشدد داخل «الرفاه» الذي انقسم الى حمائم وصقور.

وفي الواقع، كانت التفاعلات عميقة في صفوف الاسلاميين. سار اربكان فوق سلك مشدود، محاولا التوفيق بين التيارين وتجاذباتهما. وبدا انه لم يتمكن من جرّ الهوة بين جبهة الصقور التي يتزعمها العسكريون المتقاعدون الذين انضموا الى «الرفاه».



ويدعون للمواجهة مع القوات المسلحة «التي تريد اقامة الدكتاتورية في البلاد وعدم السماح للحركة الاسلامية بممارسة مسؤولياتها. ولا تدع المسلمين لممارسة حقوقهم المشروعة في ارتداء الحجاب وبناء المساجد». كما انهم انتقدوا الجنرال بير لتصريحاته في الولايات المتحدة ضد الشريعة، لانهم «يؤمنون بان عليه ان لا ينقل المعركة الى واشنطن. فتركيا ليست مستعمرة اميركية او تحت انتدابها، وانما يجب ان تناقش القضايا الداخلية ضمن العائلة التركية».

اما جبهة الحمائم، التي تفضل تجنب المواجهة فيتزعمها اربكان، ونائبه ايدين مندريس. وكذلك شوكت قازان نائب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب ووزير العدل الذي طرد رؤساء ١٤ منظمة حزبية يمثلون قطاعات الشباب والدفاع عن حقوق الانسان من مكتبه عندما بدا رئيس الوفد الزائر قراءة البيان المعد لوسائل الاعلام حول راي الحزب في اقوال الجنرال بير والاوضاع القائمة. وجبهة الحمائم في «الرفاه» تعتقد ان هناك من يحاول تصعيد الازمة من خلال نشر احتمالات انقلاب عسكري او التدخل لتسلم السلطة ووضع الحكومة تحت الضغط المستمر لاضعافها توطئة لاسقاطها.

وبهذه الطريقة، انتقل الصراع، مؤقتا، من جبهة اربكان ـ الجيش الى داخل «الرفاه» وبين تياراته واجنحته، وهذا التجاذب مرشح للمزيد من الاشتعال، بعد ان فرض الجيش ارادته. ولم يكن امام اربكان سوى خيار تجرع الشراب المر الذي فرضه عليه مجلس الامن القومي. اذ وجد نفسه معزولاً في وجه العسكريين، بعدما اخفق في الحصول على دعم الشخصيات السياسية الاخرى.

ويرى المحللون ان مشكلة اربكان لا تزال قائمة، رغم نزع فتيل الازمة الرئيسية بين حكومته والجيش، المؤتمن على علمانية الدولة. وعليه ان يطبق التدابير التي اقترحها الجيش، مما يحرجه امام قاعدته، وينذر بالتصدعات والانقسامات داخل حزبه. والتدابير التي اقترحها الجيش قاسية، وبعضها يشكل، في نظر الاسلاميين، عودة الى الوراء. وينزع منهم المكتسبات التي حققوها في الاعوام الماضية.

ويعتقد عديدون ان مهادنة اربكان ليست الا من قبيل كسب الوقت، فهو يُصرّ على اسلمة تركيا واجتثاث الكمالية الاتاتوركية التي تخطاها الزمن في نظره. ولهذا يمكن القول ان المأزق قائم وان رجحت كفة العسكر في اختبار القوة الحالي. وعبَّر عن جوانب منه عمدة اسطنبول طيب اردوجان، محذراً من «جزائر اخرى»، مضيفاً ان «هناك اغلبية صامتة يريدها البعض ان تظل صامتة. وهذا المنطق لا يفضي الى شيء سوى العنف والدماء على غرار ما يحدث في دول اخرى».

ويكشف تقرير اميركي ـ اطلسي محدود التداول ان اربكان، وللاستجابة لشروط الراديكاليين في حزبه، اطلق ديناميات العمل السري على ٣ مستويات تعبوي ـ تنظيمي، لوجستي، وعسكري ميليشياوي وظهرت طلائع ميليشيا الرفاه في الاناضول الوسطى، وتحديداً في قونية، الامر الذي اثار رعب الجيش. ويشير التقرير الاميركي الى انّ ميليشيات الرفاه تضم مجموعات مدربة، بقيادة ضباط سرّحوا في الجيش بسبب انتماءاتهم الاصولية. والمعروف ان اكثر من ٧٠٠ ضابط وصف ضابط قد ابعدوا عن الجيش منذ ١٩٩٤. وانضمت غالبيتهم الى الميليشيا الرفاهية التي لها امتدادات اسلامية في الخارج وبعض عناصرها خدم في البوسنة. والبعض الآخر في الشيشان. كما ان حزب الرفاه كان قد زوّد البوسنيين والشيشان بمعدات اتصال متقدمة وتلقوا دروساً ايديولوجية ودينية في مراكز تابعة للرفاه في ازمير وبورسا.

وبدات الادارة الاميركية تحركا سريا وارسلت مجموعة من الخبراء الى انقرة لمعرفة تفاصيل جديدة عما يحدث بهدف اعتماد اجراءات سريعة للحد مما اتعتبره واشنطن خطراً على «مصالحها القومية». وجاء هذا التحرك السريع بعد وصول معلومات اضافية من جهاز المخابرات العسكري التركي تؤكد وجود نحو ٢٠٠ افغاني عربي في مراكز سرية تابعة للرفاه. وان معظم هؤلاء جاءوا من البوسنة، وكانوا في طريقهم الى الشيشان.

ويشير التقرير الاميركي ـ الاطلسي ذاته، الى ان القيادات الراديكالية في «الرفاه» حدّدت مهلة عامين، اي حتى ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ للاستيلاء على الحكم ودفن مصطفى كمال اتاتورك من جديد. والتحرك ليس عسكريا فقط، بل انه تعبوي ايضاً، وعلى مختلف الصعد. ويعمل اربكان للشروع في خطة نفق البوسفور عبر اسطنبول الاسيوية والاوروبية، ومشروع منح ١٠ الاف طالب مقاعد جامعية، ترعاه البلديات التي يسيطر عليها «الرفاه» في اسطنبول وانقرة و ٤٠٠ مدينة وقرية اخرى.

ويسلك اربكان في طريق اسلمة تركيا نهجاً متدرجاً وتصاعدياً، وهو الامر الذي اثار قلق العسكريين، خصوصاً عندما قدم مطالب اسلامية متواضعة لا ينبغي ان تؤثر في البناء العلماني، مثل اطلاق حرية اللباس والسماح بالحج عن طريق البر وبناء المساجد في ميادين عامة، مما جعل العسكريين يتخوفون من ان يؤدي تسليمهم بهذه المطالب الصغيرة الى فتح الشهية على مطالب اكبر ... وتاكد، كما يقول الخبير الفرنسي في الشؤون التركية والسفير السابق في انقرة، اريك رولو، ان خطة اسلمة الدولة التركية التي ينتهجها الصقور في «الرفاه» تتمثل في خطين ستراتيجيين يترافدان في نتائج مؤكدة: اسلمة المجتمع من الاسفل بالتدريج، بالتركيز على تربية الافراد، واسلمة من القمة نزولا الى الاسفل، باحتلال المناصب الادارية الستراتيجية والمواقع القيادية الحاسمة، والعمل الثوري بما في ذلك الصراع المسلح.

وكتب رولو في «تايم» (١٩٩٧/١/٨) ما اعتبر يوما قراءة استشرافية في التطورات التركية، واصاب الهدف عندما قال ان «الرفاه» يمثل ظاهرة. فقاعدته يجمعها التذمر، واستطاع ان يزيد المقترعين لمصلحته ثلاثة اضعاف منذ ١٩٨٧. وجذور الاقتراع الاحتجاجي الذي استفاد منه، موجودة في الحقائق الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تواجه تركيا. فالبلد يعاني الاضطرابات التي تصيب البلدان الراغبة في الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، من



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٧

دون مراعاة الاجراءات الضرورية لجعل الانتقال هادئا. لذلك ليس مفاجئا ان يحقق «الرفاه» الذي يعد بـ «نظام عادل» اهم نتائجه في المدن حيث الطبقة "... حلى تعاني المصاعب، وفي اوساط المهاجرين ... للين عن العمل والساكنين في الضواحي القذرة.

هؤلاء مئات الآلاف من الاكراد الذين اجبروا على مغادرة قراهم في شرق الاناضول حيث تقاتل قوى الامن المتمردين الاكراد. وكثير من الاكراد استجابوا لاغراء «الرفاه» واضاف: لا يعود نجاح الرفاه ببساطة الى تبنيه شعارات ترضي الجميع. فهو استفاد من بنية تنظيمية حديثة تقطع مع الاسلوب العتيق لبقية المجموعات السياسية. فالحزب مركز لشبكة عنكبوت تضم تنظيمات خيرية ونقابات وتجمعات مهنية ومجموعات نسائية وطالبية، اضافة الى بنوك ودور نشر ومنتجين في صناعة السينما والتلفزيون والفيديو. الحزب امبراطورية تجمعها معاً كمبيوترات وتكنولوجيات التسويق السياسي».

ويعتبر اربكان انه اتاتورك الآخر او اتاتورك المضاد. ولا بد في حساباته من مهادنة الجيش لتمرير المرحلة بدلا من المواجهة والصدامات والانقسام والتقسيم. من هنا الوضع الانتقالي المؤقت. ومنذ ٧٠ عاما، اتت الاتاتوركية على انقاض السلطنة التي تفككت ثم كانت مرحلة عبور وسط التقلبات والانقلابات حتى اليوم الذي يرضخ العسكر للامر الواقع الاسلامي الجديد.

والمثير في هذا السياق هو ان اربكان واصولييه على يقين من حتمية وصولهم الى حكم تركيا واعطائها هوية جديدة. لذلك يعملون على طريقة حفر الجبل بالابرة لتفتيت وتصديع «السد الطوراني» و«الاتاتوركي» الذي تحرسه المؤسسة العسكرية. و«الحجة» اربكان، كما يلقبه اتباعه، رجل براغماتي ومناور من الطراز الاول. وهو يعرف حجم الحواجز العالية على طريقه.

الخبراء في رصد الزلازل السياسية في انقره، يثيرون جملة من المعطيات المتعلقة بمصير الصراع والنتائج التي يمكن ان يؤول اليها، كالتالي:

١ - يقول بولنت اجاويد، زعيم حزب اليسار الديموقراطي، انه «ليس في تركيا اليوم ازمة حكومية. بل ان هناك اعراض ازمة نظام قد تكون اخطر من ازمة حكومية. وهذا يثير قلقاً عميقاً في المجتمع. ويضاعف هذا القلق تروّس حزب «الرفاه» الحكومة الحالية. لان المواطن يتساءل كلما استيقظ صباحاً: اية خطوات سيبادر اليها «الرفاه» اليوم لتمزيق النظام العلماني الديموقراطي». هنا يطبق الرفاه تكتيكاً دقيقاً، ونظراً الى ان قوته غير كافية، سواء لدى الراي العام او داخل الحكومة، فانه يلجأ الى طرح خطوات صغيرة، تلي كل واحدة منها خطوات اخرى، تصب في النهاية ضد العلمانية.

ويضيف اجاويد في مجلة «نقطة» (العدد ٧ شباط (فبراير) ١٩٩٧): بدأ «الرفاه» يحصد البذور السامة التي زرعها على امتداد سنوات عندما كان في المعارضة. فبدأت الفئات التي كان يؤثر فيها ويدربها ويوجهها، ولا سيما الشابة، التوجه نحو التطرف الذي بلغ مستوى اثار القلق.

هذه الفئات خرجت على سيطرة «الرفاه». ولم تعد تتقيد بانظمته، وبالطبع تتحمل قيادة «الرفاه» مسؤولية ذلك. لذا بدأت في الظهور مشكلات داخل الحزب نفسه. وعلى سبيل المثال، في حين تشعر قيادة «الرفاه» ضرورة اظهار التضامن مع ياسر عرفات، تطلق مجموعات شابة كما حصل في «سيجان» شعارات تدعو الى اسقاطه.

٢ - تضغط واشنطن صاحبة النفوذ في انقره، من اجل احتواء المدّ الرفاهي، رافضة، حتى اشعار آخر، قيام نظام ديني في الخاصرة الاطلسية الجنوبية. كما انها ترفض قيام اي تنسيق تركي - ايراني من شانه، في حساباتها، ان يشكل نواة لدول القوس الاسلامي من البلقان الى الجمهوريات الاسلامية الآسيوية. وتراهن على ابقاء التناقضات متاججة بين تركيا وايران كما بين انقرة ودمشق التي حاولت اكثر من مرة التفاهم على اسس لحسن الجوار. لكن الجنرالات المؤيدين للحلف الستراتيجي مع تل ابيب، وبعضهم ينحدر من طائفة «الدونما» اليهودية، رفضوا ذلك وصمموا على مناهضة دمشق ومبادلتها سياسة حسن الجوار بتصعيد العداء وانتقاص حقها من المياه والتواطؤ مع تل ابيب ضدها كعاصمة للصمود العربي.

٣ - مهما تعددت وجهات النظر الى المشهد السياسي التركي، فثمة مازق مشترك لكل من الجيش وحزب «الرفاه» قوامه ان الطرفين يعتمدان في شكل اساسي على العنصر التركي وان اي مواجهة بينهما تستتبع تلقائياً انتعاش المعارضة الكردية وتحرك الاقليات، ذلك ان الاكراد والعلويين والارمن والشركس والسريان يكاد مجموعهم ان يساوي نصف السكان وهؤلاء كانوا في اساس دعم النظام الذي اسسه اتاتورك. واي احتمال لحرب اهلية يؤدي الى خلخلة الهيكلية المركزية للدولة. ويفتح الشهية امام المطالبة بنظام فيدرالي، وهذا ليس في مصلحة الجيش وليس في مصلحة اربكان.

٤ - لا احد ينكر ان تركيا تعاني مشكلات بنيوية عميقة. واذا كانت هناك سلطتان، الاولى تتمثل بحكومة مدنية والثانية بالقيادة العسكرية التي يحكمها الهاجس الطوراني والتي ترتبط بقوة بالايقاع الاتاتوركي، فان وضع الاقليات، وفي الحقيقة الاكثريات العرقية او الطائفية، ياخذ منحى تفجيريا لا قبل باستيعابه عبر تلك الازدواجية التي تحجب تطلعات امبراطورية. والواقع ان الجنرالات الذين يتولون ادارة المسرح السياسي بواسطة الخيوط خائفون من سقوط وشيك للاتاتوركية، فحزب «الرفاه» يزحف بثبات نحو القمة. وهو الاول بين الاحزاب في البرلمان، حتى اذا ما حافظ على ايقاعه الراهن فلا بد من ان يلتهم الجنرالات انفسهم. لا بل ان هذا الايقاع قد يزداد حدة مع تنامي التوترات الاجتماعية - المعيشية - الاقتصادية.

من هنا صفقة التعايش مؤقتة في انتظار اللحظة المناسبة للعودة الى «لعبة الخناجر» ... شيء من «السيناريو الجزائري» في الافق، وبعد ان تتلاشى قبضة الحمائم في «الرفاه» لصالح الصقور وما اكثرهم

انقرة - سليم نجيم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٩٩٧

أنقرة: دور إيران في تفجير الصراع بين أربكان والجيش

باريس - سعيد القيسي

● يتحدث البعض عن احتمال حدوث انقلاب عسكري، ويتوقع البعض الآخر حل المجلس، والدعوة لانتخابات تشريعية. التكهنات كثيرة ولا أحد يعرف إلى أي حد ستصل المواجهة بين حزب «الرفاه» والعسكر. لكن الأوساط الدبلوماسية تجمع على أن الوضع لم يعد يحتمل ويجب ألا تطول الأزمة لأن انعدام الاستقرار له عواقب إقليمية وخيمة، لما لتركيا من دور إقليمي هام بالنسبة لأوروبا وفي شكل خاص بالنسبة للولايات المتحدة التي تربط بالدور التركي نجاح إستراتيجية «الاحتواء المزدوج» ضد إيران والعراق.

هذا البعد للأزمة السياسية التركية يقلق العواصم الأوروبية وواشنطن. ويذهب البعض إلى حد اتهام إيران بافتعال الأزمة التركية. فما حدث لم يكن صدفة. والأزمة التي انفجرت في احتفال «أمسية القدس» التي نظمها حزب «الرفاه» في كانون الثاني «يناير» الماضي تظهر وكأنها جاءت عن سابق تصور وتخطيط. هذا ما تعتقده الدوائر العسكرية التركية، وهذا هو الشعور السائد لدى المسؤولين الغربيين.

ويلاحظ مسؤول تركي، أن «أمسية القدس» التي أقيمت في مدينة سنجان «إحدى أقضية العاصمة أنقرة» نظمها التيار الراديكالي في حزب الرفاه أي التيار الذي يتزعمه عبدالله غول، رقم ٢ في حزب الرفاه والذي يشغل حاليا منصب وزير الدولة في حكومة نجم الدين أربكان، ويمثل هذا التيار أيضا شوكت قازان وزير العدل والرجل الذي يعمل لتوطيد العلاقات مع إيران. لذلك لم يكن صدفة دعوة محمد رضا باقري سفير إيران في تركيا لحضور الأمسية وإلقاء كلمة فيها، بل لم يكن صدفة وجود لافتات لـ«حزب الله» اللبناني والتركي ولحركة «الجهاد» الفلسطينية. فالتيار الراديكالي لحزب «الرفاه» يرتبط بعلاقات قوية مع هذه التنظيمات على عكس التيار المعتدل الذي يمثل الحزب في الحركة الدولية للإخوان.

المصدر : الوطن العربي
التاريخ : ٢١ شباط ١٩٩٧

تنظيم سري

ولم يكن التيار الراديكالي مؤيداً لحكومة ائتلافية مع «الطريق القويم» الذي تتزعمه تانسو تشيلر. لكن هذا التيار وافق، رغم الشروط القوية التي وضعها العسكر على مثل هذا الائتلاف الحكومي، بعدما حصل على تعهدات من أربكان، في اجتماع عاصف، بالحصول على حرية العمل وإبقاء سيطرتهم على معاهد تخريج العلماء وأئمة المساجد في حين كانت لهم اليد العليا على التنظيم لاسيما التنظيم السري الذي يدير ميليشيات الحزب ويدعم تنظيمات أصولية غير تركية. ولهذا التنظيم السري ذراع عسكرية يشرف على إدارتها ضباط متقاعدون ينتمون إلى حزب «الرفاه» وكان قد جرى طردهم من الجيش في العام ١٩٩٤.

والمعروف أن علاقة هذا التيار بإيران قوية، والتقارير العسكرية التركية تشير بوضوح إلى وجود علاقات قوية بين التنظيم السري و«حزب الله» التركي الممنوع. ويقال في هذا الصدد إن هذه العلاقة توطدت إبان حرب البوسنة وتعززت في إطار الدعم الذي كان، ولا يزال، يقدم لعدد من الحركات الأصولية العربية التي كانت إيران تجهد لاختراقها وتمكنت من ربطها بـ«حزب الله» اللبناني و«الجهاد» الفلسطيني.

وكانت إيران تدرك عبر هذه العلاقة أنها تملك ورقة هامة للتأثير على سياسة أربكان وإرباكه في أية لحظة وتكبيل يديه في حال خضع لمطالب العسكر وسياستهم الإقليمية. وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك إذ أن التيار الراديكالي كان قد لعب الدور الأساسي في التقريب بين أنقرة وطهران وعقد اتفاق الغاز التاريخي بين البلدين. فالذي مهد في الواقع لهذا الاتفاق هو وزير العدل شوكت قازان. ولم يكن أربكان يؤيد ذلك إلا لقناعته بأنه يعزز الوضع التركي الإقليمي في المستقبل إذ يعطي تركيا دوراً مركزياً في إمدادات الغاز والنفط المتصارع عليها في بحر قزوين والقوقاز. وهذا الرأي تشاركه فيه القيادة العسكرية وغالبية الأحزاب العلمانية المعارضة.

أما بالنسبة لإيران فللاتفاق خلفية أخرى فطهران تريد كسر الطوق المفروض عليها من قبل واشنطن وتسعى عبر هذا الاتفاق الحصول على ورقة إضافية إلى جانب الجناح المتشدد في «الرفاه» للتأثير مباشرة على إستراتيجية أنقرة. وحسب رأي مسؤولين أوروبيين اهتمت طهران بالاتفاق لكونه ورقة في وجه واشنطن أكثر من اهتمامها بتوطيد علاقات إستراتيجية مع أنقرة. فالرأي السائد في الأوساط الأوروبية



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٧

هو أن لإيران مصلحة في زعزعة استقرار تركيا.

وينبع الاهتمام الإيراني بالوضع الداخلي التركي من نظرة إستراتيجية. فطهران حسب الرأي السائد في واشنطن تدرك أن انعدام الاستقرار الداخلي يؤدي إلى تقليص الدور الإقليمي لتركيا وهو الدور المبني على هدف تحجيم الدور الإيراني في الشرق الأوسط وفي اتجاه الجمهوريات الإسلامية وحوض بحر قزوين الذي تعتبره واشنطن بمثابة «خليج القرن الواحد والعشرين» من حيث أهميته النفطية «٢٥٠ مليار برميل حجم الاحتياطي المكتشف»، وهذا النفط هو الذي سيلعب الدور في صنع الخريطة السياسية لبحر قزوين والقوقاز، وهو الذي يحدد العلاقات المستقبلية بين الدول في المنطقة من خلال ارتباط مصالحها واستقرارها. لذلك يقول مسؤول فرنسي: إن الشكل المتوقع للعلاقات بين إيران من جهة وواشنطن وأنقرة وموسكو من جهة ثانية يرتبط بمقدار توسع النفوذ الإيراني في دول بحر قزوين. والتحكم بخطوط النفط في هذا السياق يؤدي إلى تضارب المصالح الإيرانية مع المصالح التركية والأميركية. فأنقرة وواشنطن تعملان على إبعاد إيران عن التأثير في شمالها. وهذا الأمر تدركه طهران وتعمل عبر كل تحركاتها إلى ضرب هذا المخطط الهادف لعزلها. لذلك تسعى إلى امتلاك أوراق هامة منها ورقة الأكراد وورقة شمال العراق والسعي إلى امتلاك القدرة على زعزعة الاستقرار الداخلي التركي.

والحركة الدبلوماسية التي بدأها رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان تجاه بلدان المنطقة وتجاه إيران والعراق وسورية انطلقت من قناعة بأن أنقرة مكلفة بتأدية دور القوة الإقليمية في منطقة تخضع لتحولات كثيرة بحكم أهميتها الإستراتيجية. وقيل في حينه إن موافقة العسكر وواشنطن على أربكان نبعت من أنه قد يؤدي الدور المطلوب في ضبط أحد العناصر الهامة المؤثرة في الوضع الإقليمي، وهي الورقة الإسلامية في القوقاز ومنطقة قزوين ووسط آسيا حيث التنافس التركي - الإيراني. فالدور التركي يقوم أولاً على شرعية «تركمانية» وثانيا على دولة «سنية» مقبولة ضمن أسرة النظام العالمي على خلاف الدور الإيراني الداعم لحركة «شيعية» رافضة.

انطلاقا من هذه الرؤية وافق العسكر وواشنطن على أربكان. وهذا الأخير أبدى بدوره استعداداً ملحوظا للتجاوب. فسعى إلى تهدئة المخاوف الأميركية وقبل بتمديد طلعات الطيران التي تقودها الولايات المتحدة فوق العراق وكان قد سبق أن عارضها عندما كان في المعارضة، وصادق على اتفاقية دفاع مبرمة مع إسرائيل، وذهب به الأمر إلى المصادقة على دور تركي أوسع في ضرب النفوذ الإيراني التوسعي في شمال العراق. ولم يقدم أربكان إلا تنازلات خفيفة إلى التيار المتشدد في حزبه مثل استقبال الرئيس الإيراني رفسنجاني أو القيام بزيارة لطهران، أو استرضاء هذا التيار على صعيد اتخاذ إجراءات داخلية مثل العمل على إعطاء حرية لارتداء الحجاب أو التعهد ببناء مسجد في ساحة «التقسيم» الشهيرة التي تعتبر الساحة / الرمز للعلمانية الأتاتوركية.

تصعيد إيراني

هل انتهى دور أربكان؟

السؤال مطروح في كل الأوساط ولكن هناك قناعة بأن واشنطن لا تدفع في هذه الاتجاه حاليا لأن استقرار تركيا مهدد. والرأي هذا يسود العديد من أطراف المعارضة

التركية، وحتى أجواء رئيس الوزراء التركي، إذ نسب إلى أربكان قوله «هناك من يريد ضرب الاستقرار عبري». ولم يعرف ما إذا كان يتهم أطرافا خارجية أو داخلية أو الاثنين معا. غير أن مصادر صحفية وسياسية تركية تنسب إلى أربكان اتهامات مباشرة لإيران، حيث أنه اعتبر أن تصريح سفير إيران في «أمسية القدس» مطالبا بتطبيق الشريعة وإعطاء الحرية لـ«حزب الله» التركي بمثابة استفزاز اختير توقيته في ظروف اشتد فيها الصراع داخل حزب «الرفاه» بين المتشددين والمعتدلين وبدأ فيه التصعيد من المعارضة لضرب الائتلاف.

ويقال في صدد علاقة أربكان بالنظام الإيراني إن طهران بدأت فعلا بالتحرك ضد زعيم «الرفاه» لسببين: الأول حينما كاشف رئيس الوزراء التركي الإيرانيين في قضية حزب العمال الكردستاني حيث طلب من طهران وقف الدعم لهذا الحزب. وجاءت المكاشفة بطلب من القيادة العسكرية التركية التي تتهم طهران بإقامة معسكرات للحزب في منطقة أورمية الإيرانية قرب الحدود مع تركيا حيث تتولى التدريب عناصر من الحرس الثوري ويشارك فيه عناصر من «حزب الله» الكردي الموالي لإيران. والسبب الثاني كان بعد رفض أربكان لاقتراح إيراني يهدف لإقامة لجنة أمنية مشتركة كنواة لـ«الناتو الإسلامي» لينضم إليها فيما بعد كل من العراق وأفغانستان وباكستان وأذربيجان. ويذكر أن سيدات سليدكدوجان كبير مستشاري أربكان العسكريين كان قد ناقش مع الإيرانيين اقتراحهم وكشف لهم موقف رئيس الوزراء التركي.

إلى ذلك، أخذت إيران تشعر بأن أربكان لايخضع فقط لضغوط العسكر إنما يبدي تفهما أعمق للثوابت الإستراتيجية التركية لاسيما تلك التي تخص إيران. ويقال في هذا الصدد إن طهران بعد انفجار الأزمة الأخيرة شعرت أن أربكان جر عبدالله غول المتشدد إلى موقف معاد لإيران فهذا الأخير زار واشنطن برفقة الجنرال متشويك بير الرئيس الثاني لهيئة أركان القوات المسلحة، واستقبل بحرارة في واشنطن حيث جرى الحديث معه حول إيران وحول المسار السلمي. والتقى غول وفدا يهوديا وأكد له أن وجود تيارات داخل الحزب لا يلغي أن القرار النهائي هو للقيادة ولرئيس الوزراء أربكان واعتبر هذا التصريح بمثابة خطوة لتهدئة مخاوف إسرائيل.

إذا كانت هناك قناعة بأن إيران هي وراء تفجير الأزمة بين «الرفاه» والعسكر بهدف زعزعة استقرار تركيا فهناك أيضا قناعة بأن إيران تريد التصعيد بهدف جر «الرفاه» إلى مجابهة تؤدي إلى انقلاب وتعطيل الدور التركي مباشرة إن كان على صعيد علاقاته بأوروبا أو بواشنطن. فطهران تواصل عبر وسائل إعلامها حملتها على الجيش التركي، ووصلت إلى حد «نقل» تهديدات بإلغاء اتفاقية الغاز.

ومن الواضح أن ورقة إيران الراديكالية داخل حزب «الرفاه» تلعب دوراً في إطار التوجه الإيراني، فرئيس الوزراء لم يعد في إمكانه التراجع والقبول بمطالب الجيش التي جاءت

في بيان لمجلس الأمن القومي وهي هيئة استشارية ولكن تعتبر في الواقع السلطة الحقيقية في البلاد. كما لم يعد في وسع أربكان القبول بضغوط التيار الراديكالي لأن ذلك يعني نهاية لحكمه لذلك اختار التلكؤ، فتارة يقبل مطالب الجيش وتارة أخرى يعلن معارضته غير المباشرة لها معتبراً أن مجلس الأمن القومي يتجاوز صلاحياته.

الأزمة واضحة وهذا يؤكد إلى أي مدى تمكنت إيران من زعزعة الوضع الداخلي التركي. فالجيش يدرك أيضا أنه غير قادر على القيام بانقلاب من دون أن يهدد مصالح البلاد ويؤدي إلى إضعاف دورها الأوروبي في المنطقة. كما أن الجيش يدرك بأن أي انقلاب يعني الدخول في حرب مفتوحة مع الأصوليين والأكراد.

وواشنطن تراقب عن كثب وتعمل على تهدئة الأمور يقيناً منها بأن كل إستراتيجيتها في المنطقة هي على المحك.

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد أتاتورك (٥)

هل تعلمت تشيللر «الرقص مع الذئاب»؟

- الرفاه طالب بـ «اعدام» تشيللر سياسيا وانقذها من المحاكمة!
- هل سلّمت زعيمة «الطريق القويم» رقبتها لنجم الدين اربكان؟
- ثروتها بملايين الدولارات والمعارضون يسألون: من اين لك هذا؟

انقره - عدنان حطيط

يوم الاربعاء ١٩ شباط (فبراير) الماضي كان مجلس النواب التركي (٥٥٠ نائبا) على موعد مع واحدة من تلك الجلسات التي انتظرتها بفارغ صبر وسائل الاعلام الباحثة بمجملها عن الاثارة.

كان على المجلس ان يقول كلمته الحاسمة في مسألة مصيرية بالنسبة لتانسو تشيللر نائبة رئيس مجلس الوزراء ووزيرة الخارجية وزعيمة حزب الطريق القويم. مسألة حياة او موت، من الناحية السياسية، لهذه المرأة التي دخلت، قبل بضعة شهور فقط، التاريخ التركي من اوسع ابوابه، عندما صارت اول امرأة في جمهورية اتاتورك تتقلد منصب رئيسة مجلس الوزراء.

الكثيرون، خصوصا في المعارضة، كانوا يأملون بأن تخرج تشيللر من هذه الجلسة مثخنة بالجروح، لكي تلقى بعد فترة وجيزة مصيرها المحتوم بحكم تصدره المحكمة العليا عندما تمثل امامها كمتهمة بالفساد.

حسابات المعارضة كانت متفائلة. صحيح ان الائتلاف (الرفاه – الطريق القويم) يتمتع بأكثرية نيابية، لكن عددا غير قليل من اعضاء الحزبين سبق او اوحى، في تصريحاته او في مجالسه الخاصة، بأنه لم يعد قادرا على خيانة مبادئه والاستمرار في الدفاع عن تشيللر.

جرت عملية التصويت التي بدت رئيسة الوزراء السابقة خلالها شاحبة



متوترة. وحين اعلنت النتيجة وقفت ابنة الحادية والخمسين وكأنها عادت الى العشرين من عمرها، واثقة، شامخة، تلمع عيناها فرحا.

لقد قال النواب «لا» لإحالة تشيللر الى المحكمة الدستورية، ولو بفارق ضئيل من الاصوات (٢٧٠ صوتا مقابل ٢٦٣). ولم يكن مطلوبا في تلك الجلسة سوى اغلبية مطلقة. اي ان قرار «الاعدام» سياسيا كان يكفيه فارق صوت واحد. ٥٣٣ نائبا حضروا، اذن، الجلسة. ولم يغب سوى ١٧. وهذا بحد ذاته يحمل دلالات مهمة. فإذا كانت احزاب المعارضة حشدت قواها وجاءت بكامل عدتها، فإن الحزبين المؤتلفين لم يقصرا في الحشد المضاد. وأهم ما في ذلك ان حزب الرفاه تحديدا، وهو الذي يملك اعلى نسبة من المقاعد (١٦٠ نائبا). لم يخذل شريكته ولم يغدر بها. وشتان بين هذا الموقف وموقف سابق تعرضت له تشيللر عندما كانت شريكة لحزب آخر هو حزب الوطن الأم. ألقى الرفاه بثقله كاملا فأنقذ تشيللر. وكان قبل يوم واحد فقط قد انقذها ايضا من جلسة مشابهة طرحت فيها ادانتها بتهمة استغلال منصبها خلال فترة رئاستها للحكومة من اجل توقيع عقود مع احدى الشركات التي تملكها الدولة.

الحكاية، على هذا النحو، ربما تبدو عادية، على اساس ان «الغدر» ليس من شيم المسلم، وان نجدة الصديق المحتاج مسألة لا جدال فيها، وان الوفاء بالعهد هو ايضا من القيم التي يؤكد عليها الاسلام.

... والرفاه حزب مسلم. بل انه بالنسبة للكثيرين، خصوصا في بلدان الغرب، اصولي متطرف. وبالتالي لا شيء غريبا في ما حصل.

لكن غرائب اللعبة السياسية الداخلية التركية اكثر من ان تحصى.

فمن يصدق، مثلا، ان التهمتين اللتين واجهتهما تشيللر وكادت تفقد عنقها بسببهما، لم توجههما اليها المعارضة، بل وجهها... الرفاه؟!!

بعبارة اخرى، ان الرفاه هو الذي سعى لإحالة تشيللر على المحكمة العليا وقدم ما يبرر ذلك من وثائق وأدلة جمعها بحنكة اللاعب الماهر في «القمار» السياسي الداخلي. فلما جاء وقت الاستحقاق، صوت الرفاه ضد... مشروعه؟!

نجم الدين اربكان لم يكن بحاجة ليقدم تبريرا. الظروف تغيرت. تشيللر التي طالب باعدامها كانت في حينه شريكة في ائتلاف حاكم، وكان هو في المعارضة. اليوم هي شريكته في الحكم. وما يجوز هنا لا يجوز، بالضرورة، هناك.

المهم، نجحت «النمرة»، ولكن بجروح في جسدها - يرى المعارضون انها غير قابلة للالتئام -. اما هي فخرجت الى المواجهة... الانتقام.

المفارقة ليست الأولى التي تهدد تركيا في الاعوام القليلة الماضية. وبالتأكيد لن تكون الاخيرة. فأصول اللعبة تقضي بأن يكون المبدأ السائد «لا صديق دائم، في السياسة، ولا عدو دائم».

تشيللر ليست الوحيدة التي تطبق هذه المقولة. الرفاه اضاف اليها مؤخرا اجتهادا جديدا. فها هو عبد الله غول نائب رئيس الحزب ووزير الدولة الذي يعتبر بمثابة «وزير خارجية» ظل في حكومة اربكان - تشيللر يقول للأميركيين: «لا تأخذوا بالأقوال... خذوا بالأفعال»، ويضيف شارحا: ! «ما نقوله لقاعدتنا الشعبية خاص بنا وبها... اما انتم فلكم فقط الحكم على ما نفعله».

بعضهم يسميها «التقية». آخر يقول انها «اللعبة»، لا اكثر ولا أقل.

تشيللر لعبتها من قبل ضد اربكان. اقسمت علنا ان لا تتحالف معه او مع حزبه، واصفة «الرفاه» بأنه «تنظيم انفصالي لا يختلف في شيء عن حزب العمال الكردستاني» وانه «يجسد التخلف ويحاول اعادة تركيا مئات السنين الى الوراء».

لاحقا «لحست» كل هذه الكلمات، ومدت يدها الى اربكان.

و«الحجة» نفسه لم يقصّر ازاءها. قال عنها يوما انها «طفلة مسكينة متحجرة»، وأنها «مخلوق غريب هبط من الفضاء الخارجي».

بدوره فعل لاحقا ما فعلته. وها هو اليوم يبرئها من الفساد والاثراء غير المشروع واستغلال السلطة... وكل ما سبق ان اتهمها به.

وجهان لعملة واحدة

في انقره يسود انطباع عام بأن ايا منهما لم يغير رأيه في الآخر، وأنهما يعتمدان «التقية» في ظل حسابات بالغة التعقيد تفرضها التوازنات الداخلية الناجمة عن تعدد الاحزاب وعدم قدرة اي منها على تحقيق اكثرية نيابية تضمن له التربع وحيدا على السلطة.

بعضهم يرى فيهما وجهين لعملة واحدة. فاذا كان نجم الدين اربكان هو «ظاهرة» جمهورية اتاتورك اذ وصل الى رئاسة الوزارة من الباب نفسه الذي كرس مؤسس الجمهورية حياته لإغلاقه، فإن تانسو تشيللر هي المرأة الاولى التي وصلت الى الحكم في بلاد يشكل المسلمون ٩٩٪ من عدد سكانها.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١ ٣ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مختلفان - متكاملان في أن. هو الحاكم المسلم في دولة علمانية، وهي الحاكمة العلمانية لشعب مسلم.

غير ان المقارنة تبدو ظالمة بعض الشيء، بين هذا السبعيني ذي الخطى الواثقة الذي يتقدم بثبات في اتجاه مستقبل تشير كل الدلائل الى انه سيكون مشرقا (هناك من يتحدث منذ الآن عن ان التاريخ التركي سيحتفظ لأربكان بمثل ما احتفظ به لأتاتورك نفسه)، وبين هذه المرأة الطالعة في الخمسين والتي تسير بخطوات متعثرة نحو مستقبل غير واضح المعالم، وان كان الكثيرون يجزمون بانه لن يكون بمثل ما سبق التنبؤ به قبل بضع سنوات، عندما انطلقت تشيللر بسرعة صاروخية مذهلة لتقفز خلال فترة قصيرة الى اعلى مركز سياسي في البلاد.

الحديث عن تشيللر في انقره هذه الايام تغلب عليه الحدة واحيانا الادانة القاطعة. نادرا ما تجد من يدافع عنها، حتى في اوساط النساء.

من كانوا في صفها، مؤمنين بها كرائدة في حقل العمل السياسي الذي تتيحه العلمانية المطبقة في تركيا، يرى قسم كبير منهم انها «باعت نفسها للشيطان»، وفرطت بمبادئها من اجل السلطة، وتخلت عن الشعارات التي كانت هي من رفعها بوجه المد الاسلامي.

ومن كانوا في الصف المعادي لها، لا يزالون يحتفظون بملفات حافلة عنها وعن سلوكها خلال وجودها في السلطة، وممارسات خطيرة قامت ولا تزال تقوم بها.

وثمة من يجزم بأن اي انتخابات نيابية مقبلة، مبكرة (في ايار / مايو أو تموز / يوليو المقبلين) او عادية، ستحمل «شهادة وفاة» سياسية نهائية لهذه المرأة الطموحة. ولا يستبعد ان تأتي هذه «الوفاة» من دون انتظار الانتخابات، كان تجد نفسها مخلوعة عن رئاسة حزبها، وبالتالي تنزع منها كل مصادر قوتها التي تجعلها اهلا لأي شراكة في الحكم.

الاعلام التركي بمجمله يشن عليها بعض اعنف حملاته، فيما لا تجد من يدافع عنها في الاعلام الآخر، القريب من التيار الاسلامي.

وربما كان بين اسباب هذه الحملة ان تشيللر هي التي اتخذت، عندما كانت رئيسة للوزراء، قرارا بوقف المساعدات والتسهيلات التي درجت الحكومات السابقة على تقديمها لوسائل الاعلام.

لكن ذلك لا يعني انها «فوق الشبهات». فملفها حافل بالفعل وما يثار حولها من تساؤلات لا ينطلق دائما من فراغ:

ثروة تشيللر

ان الحديث، مثلا، عن ثروتها الشخصية هو موضوع مأثور للصحافة التركية. والاتجاه العام ينطلق من قناعة بأن ثراءها لم يكن مشروعا.

تشيللر لم تنكر يوما انها امرأة ثرية، وقد خلقت وفي فمها ملعقة من ذهب. وامام اللجنة الفرعية النيابية التي حققت معها في مصدر ثروتها، قدمت الكشف الآتي:

■ ورثت عن ابي ٤٧٣ الف ليرة تركية اشتريت بها شققا وعقارت كبيرة وفيلات على البوسفور على مدى ٣٠ عاما (كانت الليرة التركية آنذاك غيرها اليوم، إذ اصبح المبلغ المذكور برمته لا يساوي اكثر من اربعة دولارات).

■ ما ورثته عن امي:
- ٥٧٠٫٠٠٠ دولار.
- ٦٩٠٫٠٠٠ مارك الماني.
- ٤٣٢ مليون ليرة تركية.
- عقارات في الولايات المتحدة.

■ ما يملكه زوجي: منزل، فندق وشركات تقدر قيمتها بـ ٥٫٥ ملايين دولار.

اللجنة اقفلت الملف، ولم تطرح اسئلة كثيرة محرجة. وكان ذلك امرا بديهيا، ما دام رئيسها من حزب الرفاه. فقد اصر على ان تنهي اعمالها بسرعة وان تصدر توصيتها حتى من دون ان تقدم تشيللر الدفاتر الكاملة الخاصة بشركات عائلتها. وبالفعل صدرت التوصية في صالح البراءة، بفارق صوت واحد. وقد تكرر الامر في لجنتين اخريين شكلتا لمهمتين مماثلتين.

غير ان براءة تشيللر، في اللجنة ولاحقاً في المجلس النيابي، لم تمنع وسائل الاعلام من تقديم كشف بأسئلة ما تزال من دون اجوبة حاسمة. من ذلك مثلا:

■ ان الزيادة الاكبر التي طرأت على ممتلكات عائلة تشيللر، اي هي وزوجها، حصلت في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٦. والغريب ان كافة الشركات التي تملكها عائلة تشيللر إن في تركيا او في خارجها، سجلت خسائر. وقد اعلن زوجها اوزر تشيللر انه صفى اعماله. ومع ذلك فإن الممتلكات استمرت في الازدياد.

■ اكدت اللجنة ان تشيللر ليس لها اي مدخول ظاهر باستثناء راتبها كعضو في المجلس النيابي. لكن احدى الوثائق التي قدمت الى اللجنة اشارت الى ان راتبها كان يوضع باستمرار في رصيد لها بأحد البنوك ومعظمه لم يسحب. سألت اللجنة تشيللر عن هذا الأمر فقالت انها باعت قطعة من الأرض بقيمة ٢٫٥ مليار ليرة تركية، فضلا عن حصص كانت تملكها العائلة في احدى الشركات. وذكرت ايضا مسألة العقارات والـ ٨٨٠ قطعة نقدية ذهبية، والـ ٥٧٠ ألف دولار و٦٩٠ ألف مارك التي ورثتها عن والدتها. الا ان هذه الورثة مجتمعة لم تحصل عليها سوى في العام ١٩٩٦.



وبالتالي فانها لا تفسر ممتلكات العائلة في السنوات السابقة.

■ ان ممتلكات عائلة تشيللر في الولايات المتحدة تقدر بحوالى ٣.٥ ملايين دولار، غير ان تشيللر وزوجها لم يحولا رسميا الى الولايات المتحدة سوى ٩٢٥ الف دولار.

■ قدم زوج تشيللر الى اللجنة وثائق حول شركة يملكها في الولايات المتحدة. وقد تبين ان بعض الاوراق منزوعة من هذه الوثائق.

■ سبق لزوج تشيللر ان اخبر لجنة تحقيق تشكلت في العام ١٩٩٥ انه دفع سبعة مليارات ليرة تركية كضرائب خلال الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وبالتالي صفى اعماله. ومع ذلك تبين لاحقا ان العائلة اقرضت ملياري ليرة لأحد رجال الأعمال و ١٧٠ الف دولار لرجل اخر، وانفقت اربعة مليارات على منزل قيد البناء فضلا عن اموال في مشروع سياحي قيد الانشاء. وخلال هذه الفترة اشترت العائلة ايضا منزلين وقطعة ارض في اسطنبول وشقة في انقرة.

اسئلة بلا أجوبة

هذه الاسئلة وسواها ما تزال مطروحة، رغم براءة تشيللر. ومن المحتمل ان يعاد طرحها ذات يوم، اذا سارت التطورات بعكس ما تشتهيه سفينة تشيللر وزوجها. وليس مستبعداً أن يعود الى طرحها حزب الرفاه نفسه، فملفاتها كاملة في ادراجه. وهو الذي بادر الى طرح السؤال في شأنها. واذا كان يحتفظ بها اليوم، فإنه قد يشعر بالحاجة ذات يوم، للعودة اليها.

من هذه النقطة بالذات يجري الحديث في الاوساط الاعلامية التركية عن ان عنق تشيللر في يد الرفاه، وان مستقبلها السياسي رهن بمدى تجاوبها معه. وبالتالي فإنه هو الذي يمسك زمام المبادرة في الائتلاف القائم بينهما، بعكس ما يبدو للوهلة الاولى من قراءة توزيع الحقائب التي كانت «الاساسية» منها (كالدفاع والداخلية والخارجية) من نصيب حزب الطريق القويم.

غير ان مسألة ثراء تشيللر تظل ثانوية، إذا قيست بمسائل أخرى أكثر خطورة.

قضية صوصورلوك تفرض نفسها، هنا، بإلحاح، ما دام محمد أغار وزير الداخلية السابق على رأس قائمة المتورطين التي رفعها شوكت قازان وزير العدل الى رئيس الوزراء نجم الدين اربكان (ضمت القائمة ٢٥ اسما لشخصيات سياسية وامنية). والقضية تأخذ بعدا آخر اذا ما جرت استعادة بعض تفاصيل هذه الفضيحة.

من ذلك، مثلا، ان عبد الله جاتلي الذي قتل في الحادثة مطلوب للعدالة منذ ١٧ عاما باعتباره المشتبه الاول في اغتيال سبعة اشخاص في تركيا، وقد هرب من احد السجون في سويسرا بعد ادانته بامتلاك ٤٠٠ غرام من الهيروين وصنف آخر من المخدرات.

ومن ذلك ايضاً ما عثر عليه في صندوق السيارة من رشاشات استوردتها المديرية العامة للأمن من اسرائيل، ومسدسين كاتمين للصوت يستخدمان عادة في الاغتيالات، وجوازات سفر مزورة ورخص حمل سلاح موقعة من قبل محمد أغار عندما كان مديرا عاماً للأمن، وجواز سفر اخضر لا يعطى عادة الا لكبار الشخصيات في حال قيامها بزيارات الى الخارج، اذ لا يعود حاملها بحاجة الى «فيزا».

خطر «آغار»

الى هذا كله، فإن ما كشف من معلومات عن مدى تورط أغار كان يثير تساؤلات خطرة عن دور تشيللر نفسها، نظراً لكونه عضوا في حزبها وصديقا مقرباً منها.

لقد رفعت منظمة الاستخبارات الوطنية تقريرا جاء فيه ان عدداً غير قليل من السياسيين وضباط الشرطة الذين ينتمون الى حزب الطريق القويم على علاقة بمهربي مخدرات ومجرمين مطلوبين للعدالة، وبعضهم حقق ثروات من تجارات غير مشروعة، بل واصدر اوامر، بالقتل.

وفي شهادة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم امام لجنة التحقيق البرلمانية، اكد أنه يملك وثائق تثبت بان زوج تشيللر نفسه على علاقة باحدى جرائم الاغتيال التي راح ضحيتها مالك مجموعة من الكازينات.

وثمة معلومات تفيد بأن احد مهربي المخدرات اتصل هاتفيا من كندا بمكتب رئيس الوزراء، ابان تسلم تشيللر هذا المنصب، وان جوازات سفر لا تعطى الا لكبار الشخصيات، اعطيت لأشخاص تثور حولهم الشبهات.

تشيللر نفت ذلك كله ولم تر فيه سوى جزء من الحملة المغرضة التي تتعرض لها، خصوصا من يلماظ شريكها السابق وخصمها الحالي.

إلا ان احداً في انقرة لا يجادل في ان صورة تشيللر قد اهتزت كثيراً. والانطباع العام في الرأي العام التركي ان لا دخان من دون نار، وبالتالي فإن ما اثير ويثار حول تشيللر، خصوصا في شأن ثرائها وزوجها، ليس بعيدا عن الحقيقة.

بالنسبة الى هذا الرأي العام، فإن تشيللر هي من الطبقة نفسها التي ينتمي اليها معظم رجالات السياسة، مع استثناء يكاد يكون وحيداً، يتعلق بنجم الدين اربكان.

من «الحديد» الى «الحرير»

لقد تغيرت الأيام. المرأة الحديدية لم تعد حديدية.. وما ابعد صورتها بالأمس عن صورتها اليوم. فقبل سنوات قليلة شكلت تانسو تشيللر ظاهرة حقيقية في تشيللر.

صحيح ان مصطفى كمال اعطى المرأة، في العام ١٩٣٤، الحق في الاقتراع والترشيح للانتخابات، وان التجربة الاولى اوصلت ١٨ امرأة الى المجلس النيابي اختارهن اتاتورك بنفسه من بين المدرسات والموظفات والنساء الريفيات، لكن ذلك لم يكن انجازا للمرأة بقدر ما كان انجازا لاتاتورك، خصوصا ان البلاد كانت تخضع لنظام الحزب الواحد، وبالتالي فإن من يتم ترشيحه ينجح تلقائيا.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : [illegible] مارس ١٩٩٧

وقد انتظرت المرأة التركية ٣٥ عاماً، لكي تصل الى مركز نائب رئيس مجلس النواب، و٣٩ عاماً لكي تصبح وزيرة.

تشيللر حققت الانجاز الاكبر. فالمرأة التي تحمل شهادة الدكتوراه وبلغت مرتبة «بروفيسور» في العلوم الاقتصادية وقامت بالتدريس في جامعات اميركية قبل ان تعود في العام ١٩٧٤ لتستقر في تركيا، انطلقت بسرعة مذهلة لتحتل اعلى المراتب. فإذا بها في العام ١٩٩٠ تتلقى دعوة من سليمان ديميريل الى مؤتمر عام لحزب الطريق القويم (كان رئيسه آنذاك)، وانتخبت فورا في مكتبه العام بأعلى نسبة من الاصوات. وبعد عام واحد اصبحت وزيرة دولة لشؤون الاقتصاد، وظلت في هذا المنصب ١٧ شهرا. وفي العام ١٩٩٣ استقالت لتترشح لرئاسة الحزب بعدما خلا المنصب بسبب انتخاب ديميريل كتاسع رئيس جمهورية لتركيا.

فازت في جولة الاقتراع الثانية، وما لبث ديميريل ان كلفها تشكيل الحكومة.

في ثلاث سنوات فقط صعدت «البروفيسور» سلم السلطة وبلغت اعلى درجاته، وهو ما عجز عنه كثيرون من كبار رجالات السياسة في تركيا.

ولعل الفضل الاكبر في ذلك يعود الى ديميريل نفسه، لكن ثمة من يرى ان المسألة ابعد من ذلك، وان قرار صعود تشيللر الصاروخي كان ثمرة لـ«نصيحة» او «وشوشة» صدرت من واشنطن نظراً للمؤهلات الاميركية التي تتمتع بها هذه المرأة.

مهما يكن فإن تشيللر ما لبثت ان وجدت نفسها «ترقص مع الذئاب»، على حد تعبير مجلة «تايم». وفي وقت من الاوقات بدت قادرة فعلاً على الرقص وأنها تخفي وراء جمال وجهها وطلتها المحببة مؤهلات حقيقية للقيادة.

هل كان ذلك تفاؤلا في غير محله، ام تسرعا في الحكم؟

ان السنوات الاربع الماضية كانت حافلة جداً. وقد بذلت تشيللر جهدا خارقاً كي لا تبدو كـ«نعجة» ترقص رقصة الذئاب، او تشاركها الرقص.

حاولت، فاذا بها تنتقل من موقع دفاع الى موقع آخر، من دون ان تكون شهاداتها الجامعية الرفيعة كافية لتساعدها في مهمتها الشاقة.

في انقرة يراهنون على ان «النمرة الجريحة» لم تعد في وضع يسمح لها بأكثر من ان تحصي «ايامها» السياسية.

قليلون يعتقدون غير ذلك. لكن اللعبة لم تنته.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٧

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد اتاتورك (٦)

المساجد مع العرب والثكنات مع اسرائيل

- الدبابات في سينجان دفاعا عن العلمانية ام عن العلاقات مع اسرائيل؟
- السفير الاسرائيلي يشكو: البروباغندا العربية غسلت ادمغة الاتراك!
- لماذا زار وزير من الرفاه السفارة الاسرائيلية في انقره؟

انقره – عدنان حطيط

كل يوم، وعلى خمس مرات، تبدو انقرة، مثلها مثل المدن والبلدات والقرى المتدة على مساحة تركيا الشاسعة، وكأنها مدن وبلدات وقرى عربية. انه موعد الصلاة. ومكبرات الصوت في المساجد الـ٦٥ الفا تصدح بالأذان بلغة عربية سليمة مع فارق بسيط في اللكنة التي يحاول المؤذن جاهدا التخلص منها.

وفي خطب الجمعة التي تحتشد لها اعداد هائلة من المواطنين في دولة يشكل المسلمون ٩٩٪ من سكانها، يستشهد الخطباء بالآيات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة وأحاديث الخلفاء والأئمة والصالحين، بلغتها الأم... اي بالعربية، ثم يتولون شرحها باللغة التركية التي كانت ذات يوم تكتب بالحروف العربية حتى جاء مصطفى كمال (اتاتورك) فاستبدلها بحروف لاتينية.

والزائر العربي للعاصمة انقرة يلقى صعوبة كبيرة ان حاول استخدام الانكليزية او الفرنسية للتخاطب مع النسبة الأعظم ممن يلتقيهم. لكن هذه الصعوبة تقل بشكل واضح اذا وجد نفسه مدفوعا، ولو بشكل عفوي، لاستخدام لغته الأم.

والحوادث الصغيرة، على طرافتها، التي قد تعترض زائرا كهذا، تصبح ذات دلالات كبيرة. كان يقضي مثلا وقتا طويلا وهو يحاول ان يشرح لبائع في متجر رغبته في شراء مقص. وحين يفهم هذا البائع بعد طول لأي لغة الاشارة، يهز رأسه مبتسما: آه... مقص!

هذا الأمر لا يعود مستغربا عندما يتبين، وفق دراسات الباحثين، ان ٣٠٪ من الكلمات التي يستخدمها الاتراك، وان كتبت بالابجدية التي فرضها مصطفى كمال قبل اكثر من سبعة عقود، هي كلمات عربية. وما اكثر الامثلة. في المصعد، ومن اصل خمسة كلمات، ثمة ثلاث ان دقق فيها المرء اكتشف:



المصدر : ....
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

«قاعد» اي انه في الانتظار، و«مشغول» و«امداد» على الزر الخاص بطلب النجدة اذا وقع عطل ما.

ذلك كله، الدين واللغة، يجعل منطقيا ان تستقطب مناسبة، كيوم القدس الذي دعا الامام الراحل آية الله الخميني الى تكريسه مناسبة سنوية لاستنهاض المسلمين من اجل انقاذ هذه المدينة المقدسة من الاحتلال الاسرائيلي، اعدادا كبيرة جدا من الاتراك.

ولم يكن حزب الرفاه ليدع فرصة كهذه تفوت. وفي الاساس، فإن احدا لا ينكر، حتى في اوساط الاحزاب العلمانية، ان السر الاول من النجاح الذي حققه الرفاه خلال سنوات قليلة، انما يكمن في قدرته على رفع شعارات تتجاوب مع نبض الشارع التركي، ومع القيم الدينية التي يتمسك بها.

احدى المفارقات البارزة، في هذا المجال، ان الاستعانة بشركات غربية متخصصة في «صناعة الرأي العام» و«تجميل» صور المرشحين للانتخابات، قد امتدت قبل بضع سنوات لتصل – ولو بكلفة باهظة – الى تركيا. ومن بين الوصايا الاساسية التي كان يخلص اليها الباحثون المتخصصون في شركات كهذه، هو دراسة متعمقة للرأي العام التركي، ضرورة ظهور المرشح بمظهر اسلامي، او على الأقل، عدم الاقدام على اي شيء يمكن ان يجرح مشاعر المسلمين.

وقد دفع احد الاحزاب الصغيرة الطموحة، في الانتخابات الاخيرة، ثمنا باهظا لعدم الأخذ بهذه النصيحة. ففي حين كانت قيادته واثقة من تخطي حاجز العشرة في المئة لدخول المجلس النيابي، جاءت نتيجة الاقتراع لتعطي الحزب نسبة تقل عن ٢ في المئة. وباعتراف زعيم الحزب فإن سبب ذلك هو ارتكاب امينه العام المساعد خطيئة الدعوة الى أن يكون الأذان باللغة التركية.

في مساء يوم القدس، اقام الرفاه احتفالا في ضاحية قريبة من انقرة تدعى «سينجان». ضيف الشرف في هذا المهرجان لم يكن سوى السفير الايراني. وعلى الجدران رفعت صور لفتحي الشقاقي الامين العام الراحل لحركة الجهاد الاسلامي في فلسطين الذي اغتاله «الموساد» الاسرائيلي في جزيرة مالطا، كما رفعت صور لشخصيات اسلامية عربية عدة بينها واحدة للامام موسى الصدر.

خطب رئيس بلدية سينجان، وهو رفاهي يدعى بكر يلدز، فشن حملة عنيفة على اسرائيل، واشاد بالمقاومة، ودعا الى تحرير القدس والى حشد الطاقات الاسلامية لهذه المهمة المقدسة.

وخطب السفير الايراني فقال كلاما مماثلا، و«زل لسانه» فقال ما معناه ان النصر سيكون للاسلام في جميع انحاء العالم، وعلى انصار الشريعة الاسلامية الا يخشوا من اطلاق صفة اصوليين عليهم، فهم مؤمنون يتصفون بأكبر قدر من العقلانية.

ولم يمض وقت قصير على انتهاء المهرجان حتى قامت القيامة في اوساط العسكر والاحزاب العلمانية المعارضة، بل وحتى حزب الطريق القويم المشارك في الحكم.

كان السبب المعلن لذلك هو اعلان الغيرة على علمانية الدولة وضرورة انقاذها من خطر الاصوليين الذين يحاولون تطبيق الشريعة.

وللحظة بدا ان الاحزاب العلمانية هي التي تحرض المؤسسة العسكرية على القيام بانقلاب رابع، لا حبا بالانقلاب، وإنما لأن ذلك هو السبيل الوحيد لكبح جماح الرفاه الذي يسجل صعودا مخيفا في الاوساط الشعبية، ولا يكف عن استقطاب شرائح واسعة من اليسار واليمين والوسط ليضمها الى قاعدته العريضة.

ولم يكن العسكر لينتظروا فرصة افضل من هذه، فنزلت الدبابات لتقوم باستعراض عسكري في سينجان، وثارت الضجة التي لم تهدأ بعد، حول ما اذا كان الانقلاب آتيا ام لا.

ان السؤال لا يزال مطروحا بشدة، داخل تركيا كما في الخارج. وثمة اشارات عدة لتبرير عدم حصوله فعلا. بعضهم يرد ذلك الى نصيحة من واشنطن بعدم الاقدام على مثل هذه الخطوة، وبعضهم يرده الى خوف العسكر من ان يؤدي تسلمهم السلطة الى قطع الطريق على آخر امل بأن تقبل دول الاتحاد الاوروبي تركيا عضوا فيها. وثالث يرى ان السبب الحقيقي يكمن في الاوضاع الداخلية التركية التي لا يمكن مقارنتها اطلاقا بما كان سائدا من اوضاع قبل انقلاب ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠.

النقطة الاخيرة على قدر كبير جدا من الاهمية، ذلك ان ثمة مخاوف حقيقية من ان يؤدي تدخل الجيش لكبح الرفاه، او لإسقاطه من السلطة التي بلغها بأسلوب ديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع، الى حالة تركية شبيهة بالحالة الجزائرية. وفي كل الظروف الخاصة بتركيا فإن واحدا لا يمكنه التنبؤ بالمدى الذي يمكن ان يبلغه انتقال العدوى الجزائرية.

مهما يكن فإن بين المحللين الاتراك من يرى ان المنحى الذي اخذته تطورات الشهرين الاخيرين، ليس سوى نوع من القنابل الدخانية التي جرى تفجيرها في اكثر من مكان، بهدف التغطية على الهدف الحقيقي.

في رأي هؤلاء ان المسألة برمتها لا علاقة لها، لا بزلة لسان السفير الايراني، ولا بالخطر الاصولي المزعوم على العلمانية، وانما بخطر آخر عبر عنه مهرجان سينجان بما انطوى عليه من عدائية سافرة تجاه... اسرائيل.

يقول المحللون ان ذلك يظهر بجلاء حين يقوم المرء بقراءة متأنية لمؤشرات عدة ابرزها:

– الزيارة التي قام بها رئيس الاركان اسماعيل حقي قارادي، وهو اعلى مسؤول عسكري في البلاد، الى اسرائيل في ذروة ردود الفعل الغاضبة على واقعة سينجان. وهذه الزيارة هي الاولى التي يقوم بها مسؤول عسكري تركي على هذا المستوى منذ اعتراف تركيا بدولة اسرائيل في العام ١٩٤٩. وتكتسب الزيارة اهمية مزدوجة، في الشكل كما في المضمون. من الناحية الاولى، لأنها تمت دون اي اشعار خطي او شفهي لرئيس السلطة التنفيذية، اي رئيس مجلس الوزراء، وللاحتفاء الخاص الذي احيط به

٠٠١١٨٦



الزائر التركي في اسرائيل. ومن حيث المضمون للاتفاقات التي عقدها ورفع بموجبها مجمل ما عقد من اتفاقات عسكرية بين البلدين، خلال عامين فقط، الى عشرين اتفاقا للتعاون في المجالات الاستراتيجية والامنية (الاستخباراتية).

· الزيارة التي سيقوم بها في التاسع من نيسان (ابريل) المقبل وزير الدفاع التركي الى اسرئيل. وهذه بدورها ستكون الاولى من نوعها منذ ٤٨ عاما. واللافت ان الوزير تورهان تايان، وهو من حزب الطريق القويم، كان بالغ الشدة في تعبيره عن استنكار «ليلة القدس»، اذ قال «انه امر رهيب»، من دون ان يوضح ما اذا كان يقصد الكلام الاسلامي الذي قيل في المناسبة، ام الكلام المعادي لاسرائيل.

التدهور الذي اصاب العلاقات التركية - الايرانية، بعدما بدت هذه العلاقات في الاسابيع الأولى من وصول اربكان الى السلطة، تنحو باتجاه تعاون وطيد في اكثر من مجال، وبالذات التعاون الاقتصادي. وكان يفترض ان تشكل اتفاقية شراء غاز ايراني بـ ٢٠ مليار دولار على مدى ٢٠ عاما، خطوة على طريق اتفاقيات اخرى.

لقد اثارت الاتفاقية والزيارة التي قام بها اربكان الى طهران وتلك التي قام بها الرئيس هاشمي رفسنجاني الى تركيا، ردود فعل غاضبة في واشنطن، ما لبثت ان انعكست داخليا بحملة تعرض لها اربكان من الاعلام التركي. ولم تنفع تساؤلات الرجل عن كيف يكون شراء تركيا غازا ايرانيا دعما للارهاب، فيما تدفع ايطاليا مليار دولار سنويا ثمنا لنفط ايراني، ولا تعترض واشنطن على ذلك.

المعارضة حاولت استغلال القضية من زاوية تأثيراتها المحتملة على علاقات تركيا بأكبر حليفاتها. لكنها لم تذهب الى ما ذهب اليه الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الاركان حين وصف ايران بأنها «دولة ارهابية».

كان «بير» يتحدث في واشنطن. وقدم امثلة على ان في ايران قواعد لحزب العمال الكردستاني. ومما رواه ان بعثة عسكرية تركية زارت ايران وطلبت تفقد مواقع افادت معلومات للاستخبارات التركية انها تشكل قواعد لحزب العمال. وقد حصل ان السيارة التي كانت تقود الوفد ابطأت في سيرها، ما اعطى المجال لـ«تنظيف» القواعد المزعومة.

وقال بير ان الأمر تكرر في كل مرة طلبت البعثة تفقد موقع معين، اذ كان ثمة تأخير مقصود يسمح باخلاء المكان وجعله يبدو طبيعيا لا اثر فيه لأي مقاتلين من حزب العمال الكردستاني.

موقف «الجنرال» كان يتعارض تماما وموقف وزارة الخارجية التركية، في كل الاجواء الايجابية التي شهدتها علاقات انقرة بطهران التي توحي بامكان التوصل الى حلول للمشكلات القائمة بينهما.

· استمرار حالة التدهور في العلاقات التركية - السورية، وهذا الأمر يخالف تماما التوجهات التي عبر عنها اربكان عند وصوله الى السلطة، اذ كان على رأس جدول اعماله القيام بزيارة الى دمشق واجراء لقاءات مع كبار المسؤولين السوريين للتفاهم على حل المشكلات العالقة بين البلدين. وكان لافتا، عشية قيام اربكان بزيارة طهران، قول نائب رئيس الرفاه رضا اولوجاك في مؤتمر صحافي عقده في مبنى البرلمان التركي (في ١٨ كانون الاول (ديسمبر الماضي): «نأمل بحصول تحسن سريع في العلاقات التركية -- السورية بعد اعادة الثقة بين بلدينا»، مضيفا: «ان سوريا بلد شقيق تجمعنا به حدود برية تبلغ ٨٧٧ كيلومترا».

هذا الكلام جاء بعد شهور قليلة من كلام أكثر وضوحاً قاله أربكان نفسه امام وفد من وزارة الخارجية الاميركية. فقد أكد رئيس الوزراء التركي على ضرورة التزام اسرائيل بقرارات الامم المتحدة وضمان السلام في الشرق الاوسط كخطوة أولى، والانسحاب من المناطق التي غزتها، بما فيها الجولان. ولم يكتف بذلك، بل أوضح في بيان وزع على الصحافيين بعد انتهاء اللقاء أن «من الضروري من أجل استقرار المنطقة ان تقيم تركيا علاقات أوثق مع كل الدول الاسلامية الشقيقة في المنطقة».

اليوم، يبدو مؤكدا ان أربكان تعرض لضغوط شديدة لمنعه من تحقيق هذه الخطوة.

الى هذه المؤشرات يتوقف المحللون عند المسألة الكردية، «أم المشاكل» التي تواجه السلطة في تركيا منذ قيام الجمهورية. هنا أيضاً كان أربكان وعد بمبادرة لإنهاء المشكلة عن غير طريق السلاح، لكن العسكر لم يتركوا له الفرصة لذلك، اذ دفعوا المواجهة الى مراحل تصعيدية لإثبات مقولتهم في ان الحل العسكري هو الوحيد المناسب.

وتشكل العلاقات مع الجماهيرية مثلاً آخر. فالزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي الى طرابلس كانت ناجحة، وقد عاد فخورا بها. وفي ضوئها بدأت الجماهيرية بتسديد بعض الديون المستحقة لشركات تركية عملت على أراضيها. لكن الرد على هذه الايجابية كان مختلفاً تماماً، إذ شن الاعلام التركي حملة عنيفة جدا على العقيد معمر القذافي، ودخل سياسيون من المعارضة على الخط، في ما بدا وكأنه عملية تشهير منظمة لم يستطع اربكان وضع حد لها. ويتردد في أنقرة ان الجماهيرية أوقفت دفع الديون.

يخلص المحللون من ذلك كله الى سؤال عما اذا كان عفوياً أن نُفشّل (بضم التاء وتشديد الشين) كل محاولات التقارب مع الجيران، المسلمين والعرب، وان يدفن بعضها في مهده، فيما تدفع العلاقات مع اسرائيل فقط (وصفها رئيس الاركان التركي بانها «جارة لتركيا رغم وجود سوريا») الى أعلى مستويات التعاون والتحالف العسكري.

ان العلاقات التركية الاسرائيلية كانت، على الدوام، عقبة كبرى في طريق تطوير علاقات تركيا بالعرب. لكن التعميم في مثل هذه الحالة يزيد المسألة سوءاً.

والحال ان بالامكان الحديث عن ما يشبه الانفصام في الموقف التركي من العرب، واستطراداً الموقف من اسرائيل.

«تركيا الشعب» - او الاكثرية الساحقة منه على الاقل - تختلف اختلافاً ظاهراً عن «تركيا النظام».

الأولى عبّر عنها مهرجان سينجان، وعبّرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، كما في سنوات الانتفاضة الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة. وفي حينه لم تستطع وسائل الاعلام التركية بمجملها، وبالذات المتلفزة، الا ان تعطي الاولوية في اخبارها لم شاهد مطولة عن هذه الانتفاضة وعن الاساليب الوحشية التي تستخدمها القوات الاسرائيلية في قمعها. وقد تكرر هذا الموقف، وبشكل اكثر حدة، إزاء عملية «عناقيد الغضب» الاسرائيلية في جنوب لبنان. ولم يستطع حتى المعلقون الأتراك المعروفون بمواقفهم الداعية للتقارب مع اسرايل، إلا أن يركبوا تلك الموجة الشعبية العارمة من الغضب على ما كان يرتكب في جنوب لبنان.

«تركيا» الثانية في وارد آخر، كأن الجنرالات أو معظم من هم في السلطة، مصممون على ان ولاءهم لعلمانية أتاتورك مرتبط بولائهم لسياسة التغريب التي اعتمدها وسار عليها خلفاؤه، وهي في أحد وجهيها تعني التحالف مع الغرب وإعلان الانتماء الى اوروبا، حتى ولو لم تعترف الدول الاوروبية كافة بذلك. وفي وجه آخر تعني العداء للشرق، وتحديدا للجيران المسلمين والعرب، مع استثناء وحيد: اسرائيل.



المصدر : الخليج العربي
التاريخ : ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

واذا كانت تركيا الاولى أفرزت حزباً كالرفاه حاول ان يعبر بشعاراته وبما يتاح له تنفيذه من سياسات، عن حقيقة ما يفكر فيه الاتراك عموماً، فإن تركيا الثانية أفرزت بدورها أحزاباً كثيرة رفعت شعارات العلمانية والاتاتوركية بكل تجلياتها.

وليس من دون دلالة ان الرفاه بامكاناته الضئيلة تمكن من تسجيل قفزة كبرى، خلال فترة قصيرة، على الساحة السياسية، فيما تراجعت الاحزاب الأخرى، على الرغم مما تتمتع به من امكانات، خصوصاً في سيطرتها شبه المطلقة على وسائل الاعلام.

الاسرائيليون يعرفون جيدا هذه المفارقة. والسفير الاسرائيلي في انقرة عبر عن ذلك بجلاء عندما قال في مقابلة اجرتها معه مجلة Probe الاسبوعية التركية، أواخر كانون الاول (ديسمبر) الماضي، ما نصه حرفياً: «عندما وصلت الى هنا، حاولت أن أتحدث مع الناس الذين كانوا يتخذون موقفاً سلبياً من اسرائيل. هؤلاء لم يكونوا، تقريبا، يعرفون اي شيء عن اسرائيل. انني أرى ذلك منذ وصلت الى تركيا. فهناك الكثير من المعلومات الخاطئة التي دخلت الى أذهان الشعب بسبب البر وباغندا التي جاءت من أكثر من جانب، من العرب وحتى من روسيا الشيوعية. منذ وصولي الى هنا وأنا أحاول التحدث الى الناس الذين وصلوا، بسبب نقص المعلومات والمعرفة، الى قناعة بأن اسرائيل ما وجدت الا لتستغل وتحتل... وتدمر. ينبغي أن ندعو كل أولئك الناس الذين يعتقدون بأن ثمة مؤامرة يهودية لاستغلال العالم، لكي يجلسوا معنا حول طاولة مستديرة ويخبرونا بما يتهموننا به ويدعونا ندافع عن أنفسنا»..

كانت كلمات السفير التركي تنضح بالمرارة. وكان واضحاً تلميحه الى العزلة التي يجد نفسه فيها، والى فشل محاولات استدراج الاتراك الى جلسات حوار لتغيير ما استقر في الأذهان من نظرة سلبية تجاه اسرائيل.

لكن مصدر «الطرافة» في كلام السفير التركي هو حديثه عن تأثر الاتراك بـ«البروباغندا» العربية، مع انها غائبة غياباً مطلقاً عن الساحة التركية، فيما «يقصف» الاعلام التركي - وهو بغالبيته مؤيد لاسرائيل وممول من يهود مقيمين في تركيا أو من يهود تحولوا الى الدين الاسلامي من باب «التقية» - الاتراك يومياً بكل أنواع الاسلحة المدمرة.

في ٣٠ أيلول (سبتمبر) الماضي نشرت صحيفة «هاآرتس» الاسرائيلية تقريراً من أنقرة نقلت فيه الاهتمام الكبير الذي أولته السفارة الاسرائيلية عندما تلقت، فجأة، نبأ طلب وزير البيئة ضياء الدين توكار لقاء السفير.

سر الاهتمام ان توكار هو عضو في حزب الرفاه، وان الطلب جاء - كما قالت الصحيفة - بعد محاولات عدة فاشلة قام بها مندوبون اسرائيليون للاتصال باربكان.

الزيارة تمت، والحوار كان مفيدا، اذ جرى تعيين رجال اتصال من الجانبين لتنسيق استمرار التعاون في شؤون... البيئة.

غير ان ذلك لم يكن ليخفف شكوك الدبلوماسيين الاسرائيليين، ففي الوقت نفسه تقريباً كان عبدالله غول وزير الدولة ونائب رئيس الرفاه يعلن «ان مليارا ونصف المليار من المسلمين يمكن ان يحتشدوا ضد اسرائيل اذا واصلت سياستها في المناطق المحتلة».

وعلى اي حال فإن تفسير «المصادر الاسرائيلية» التي نقلت النبأ للصحيفة، هو انه من الجائز ان تكون تشيللر هي التي فرضت ذلك الاجتماع، ذلك أنها كانت في طريقها الى واشنطن، وكان مقرراً أن تلتقي هناك اللوبي الاسرائيلي في محاولة لتحييد أي انتقادات من جانبهم.

في المقابل يشعر الدبلوماسيون الاسرائيليون بارتياح عندما يسمعون رجلاً كحلمت تشيتين، وهو من كبار قادة حزب الشعب الجمهوري (يتزعمه دنيز بايكال) يقول لصحيفة «هاأرتس»: «ان اسرائيل هي واحدة من الدول القليلة التي ليس لتركيا اي نزاعات مباشرة معها. والبلدان ديمقراطيان حديثان ويعملان بموجب قيم غربية واقتصاد السوق. وفي الماضي كانت العلاقات قائمة بمستوى متدن جداً، بسبب العلاقات التركية - العربية. لكننا رأينا بعد مدريد أن بوسعنا أيضا التقارب مع اسرائيل، وكنت أول وزير خارجية تركي يزور اسرائيل، ورفعت مستوى العلاقات الى درجة سفارة، وفتحنا الباب على مصراعيه أمام اسرائيل. وليس لاسرائيل مطامع هيمنة، كما ان لاسرائيل وتركيا دورا تلعبانه في الشرق الاوسط الجديد».

وبالطبع فإن الارتياح الحقيقي يأتي عندما يقرأ الاسرائيليون كلاما كتبه النور تشيفيك (رئيس تحرير صحيفة دايلي نوركيش نيوز»، وفيه «ان الجنرالات كانوا مرتاحين لفوز نتنياهو في الانتخابات الاسرائيلية اذ أنه سيشن حربا على عدوتهم سوريا».

تركيا النظام، أتاتورك، العسكر، الاعلام، الاحزاب العلمانية... تشهر الحرب على العرب، ان لم يكن بالاصالة، فبالوكالة الاسرائيلية.

أما تركيا الشعب، المساجد، القرآن، الأذان، الرفاه، الشارع فتريد ان تشهر الحرب على اسرائيل.

السباق مفتوح والمسافة تتسع... لمصلحة الثانية.

اربكان يلقي كلمة في اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الاسلامي (اسطنبول ١٢-١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٦)

الحلقة المقبلة:
دولة اوروبية مع وقف التنفيذ!

أربكان: ساعة الحقيقة

وقع رئيس وزراء تركيا الاسلامي، نجم الدين أربكان، ورقة المطالب التي قدمها الجيش له في اجتماع مجلس الأمن القومي يوم ١٩٩٧/٣/١، وتتركز على ضرورة اخضاع أنشطة بعض المنظمات الاسلامية التركية لرقابة صارمة تقيد حركتها ونشاطها التنظيمي، وتقطع عنها أي مدد مادي أو معنوي يمكن ان يعزز حضورها في الساحة السياسية، أو أن يؤدي الى تبدل في موازين القوى الداخلية يخل بالعلاقات الحساسة والمتوترة بين النزعتين العلمانية والإسلامية.

هذه الخطوة التقييدية، الهامة جدا بالنسبة لمستقبل الوضع الحكومي التركي، سبقتها، قبل ثمانية اشهر، خطوة تماثلها في الأهمية، تجلت في قبول أربكان بتقسيم عمل يضع مسائل الأمن القومي تحت اشرف قيادة الجيش الاتاتوركي، حارس العلمانية، ومنها التحالف التركي / الاسرائيلي، والحرب ضد الاكراد، والعلاقات مع الجوار الاسلامي والعربي، ومع الغرب الاوروبي والاميركي والاطلسي. ان قبول أربكان بحكومة أخرج الجيش قضايا الامن القومي من صلاحياتها كان الثمن الذي دفعه مقابل سماح هيئة الاركان العامة لحزب اميركي الهوى علماني النزعة هو حزب الطريق القويم -حزب تانسو تشيللر، بالتحالف معه من اجل تشكيل حكومته الحالية، التي سيتزعمها القائد السياسي الاسلامي طوال سنتين فقط من ولاية البرلمان يسلم منصبه بعدهما لنائبته ووزيرة خارجيته، السيدة تشيللر.

قبل ثمانية أشهر، قيد الجيش مجال عمل الحكومة الأمني والخارجي، وحدد لها مسبقا حقل علاقاتها الخارجية. وها هو يقيد في مطلع أذار (مارس) الحالي مجال عملها الداخلي ويحدد ما يجب ان تكون عليها مواقفها حيال القوى السياسية الداخلية، بما في ذلك قوى داعمة لها، ملوحا بورقة انقلاب في تحالفاتها يفك ائتلافها مع حزب الطريق القويم، إن رفض رئيسها الامتثال لما يملى عليه من سياسات وخطوط حمر. من جانبه، كان اربكان قد راهن على سياسات داخلية تطلق مدًا اسلاميا في الشارع، يعوضه تعاظمه عن الصلاحيات التي خسرها امنيا وخارجيا- بسبب تدخل الجيش- بل ان الرجل أعلن ولاءه لمبادىء أتاتورك- الجمهورية، الديمقراطية، العلمانية -حين زار ضريحه بصحبة نائبته بعيد تشكيل وزارته، وألمح من طرف خفي الى انه يريد اختراق الموقف العلماني عبر تنازلات تمكنه من ممارسة سياسات تسقط تحفظات الخارج عليه، وتعزز قاعدته الانتخابية، وتزيد عدد نوابه في البرلمان المقبل، فيعود الى السلطة من موقع قوي يقيد به أيدي الجيش وينتهج السياسة التي يريدها بالطريقة التي يريدها، داخل تركيا وخارجها. انها مرونة تكتيكية تتطلب تنازلات وقتية، ولا تمنعه من التمسك بهدفه الاستراتيجي: عنيت تغيير موازين القوى الداخلية، والتخلص من انقسام السلطة الحالي ونمط توزيع الاعمال بين الحكومة والجيش، والحد من قدرة رئاسة الاركان على الحركة السياسية وإلزامها بطاعة ما تتلقاه من اوامر حكومية، مثلما هو حاصل في الدول الديمقراطية / العلمانية من النمط الليبرالي.

في صراع طرفي السلطة التركية، حيث اصطف قسم كبير جدا من الساسة مع الجيش- بما في ذلك تانسو ت شيللر التي أعلنت عند تشكيل الوزارة انها تريد تقييد حركة أربكان وممارسة الرقابة على أنشطة الاسلاميين- يجد أربكان نفسه الآن محاصرا في الداخل والخارج؛ في السياسات الامنية والحزبية، وقد حشره الجيش كي يضعه في مواجهة الشارع الاسلامي او أطراف فاعلة فيه. فهل يستمر على رهانه القديم، بعد ان كشفه الجيش ووضع حدودا صارمة له، أم يستقيل معترفا ان تركيا «العلمانية والديمقراطية» لا تسمح بأية تبادلية في السلطة وان سمحت بتبادلية مقيدة ومحدودة في الحكم؟ وماذا سيفعل اربكان وتياره الاسلامي، وقد بان عقم الرهان على ال شرعية؟ وماذا يبقى له بعد قبوله بمطالب الجيش التركي وعلى اي شيء يراهن، بعد اليوم، ان كانت صلاحياته المقيدة تنفي صفته كرئيس وزارة وتجعل منه بالأحرى رئيس بلدية في الأسر؟

ميشيل كيلو



تركيا: انه العسكر لا العلمانية

■ اغلاق «المدارس القرانية» في تركيا كان اغراءً كافياً بالكلام على قمعيّة العلمانيين. فالذي «يغلق» قمعي بالضرورة، والذي يغلق «مدارس قرانية» علماني بالتعريف. وهنا لا يخدم التاريخ التركي الحديث غير تعزيز هذا التاويل.

والحق ان ما من شكّ في ان كثيرين من العلمانيين لا يثير اغلاق المدارس القرانية لديهم إلا الحماسة. كما ان ما من شك ايضاً في ان العلمانية يمكن ان تكون قمعية حين تُفرض على الشعب فرضاً وبقوة جهاز الدولة. وهذا إذا كان يصحّ في تركيا الاتاتوركية وورثتها العسكريين، فإنه يصحّ ايضاً حتى في تجربة كالفرنسية مطالع القرن. ومعروف ان جزءاً اساسياً من العداء الرجعي للجمهورية الثالثة نشأ من اجرائها العلماني.

مع ذلك فالكلام على العلمانية في تركيا ودورها، يخاطب ميلاً الى التبسيط واختصار الامور في ثنائيات سهلة. فإذا صح ان هذه المدرسة في التفكير، ومعها «القومية»، وفّرتا الغطاء الأيديولوجي للعسكر منذ اتاتورك، فالصحيح ايضاً وأساساً إن المعنيين بالامر.. عسكر.

هنا تنتقل الاولوية من التركيز على العلمانية وقمعيتها الى العسكر وقمعيّته. وحين يقال العسكر يكون المقصود عقليةً معينة وامتيازات معينة وطريقةً معينة في سوس البلاد والعباد.

فالعلمانية قمعية حين يُراد لها ان تصير «عقيدة المجتمع»، لكنها في ذلك تُشبه كل عقيدةٍ يُراد لها ذلك. وينطبق هذا على البلدان التي يُعلن فيها دينٌ من الأديان «عقيدة للمجتمع»، وإيران مثّل نموذجي، انطباقه على البلدان التي جعلت الالحاد مثل تلك العقيدة.

ومن ناحية اخرى، فالجيش حين يحكم علناً، او من وراء ستار، قد لا يكون علمانياً. والحال انه قد يكون دينياً كما مع الجنرال ضياء الحق الباكستاني، او عمر البشير السوداني. ومع هذا، لا تختلف نتائج القمعية الصادرة عن جيش ديني القيادة وتلك الصادرة عن جيشٍ علمانيّها.

ثم انه غنيٌ عن القول ان الجيوش ليست علمانيةً حين تؤخذ كتلةً واحدةً. والمؤكد ان جيشاً كالتركي يعجّ، في جنوده ومراتبه الوسطى والدنيا، بالمؤمنين، مثله في ذلك مثل المجتمع التركي الذي تفرّع عنه.

قصارى القول أن الحالة التركية تطول اصلاً نخبة من أصحاب الامتيازات والنفوذ، والتعوّد على طريقة في الحكم والسيطرة. ومن دون اي تقليل من اثر العنصر الايديولوجي، فهو ليس من الضروري، وليس دائماً، العلمانية.

وظيفة هذا التمييز ان حذر كتلة المؤمنين ينبغي ان يتجه الى الإمتيازات والمواقع العسكرية، لا الى الافكار العلمانية. بهذا يشتد الرهان على ان تصبّ النقمة في الموقع الديموقراطي، اما العكس فيفضي الى المزيد من الظلامية وتشجيع الميل على الردّ الثاري: عقيدة للمجتمع مقابل عقيدة اخرى له. وبدل ان يكون الهم متجهاً الى المواطنين وحقوقهم، يتجه الهمّ الى الانتصار لفكرةٍ على حساب فكرة، والافكار هذه تصير اشباح افكار، بينما القتلى من لحم ودم!

حازم صاغيّة



المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٧

القوات المسلحة ستساند أي زعيم قوي يناهض رئيس الوزراء

تركيا: «ليلة القدس» فجرت الصراع بين العسكر وأربكان

اسطنبول - ابراهيم الياس

رغم وجوده في الحكم، فإن لحزب «الرفاه» مشاكله الكبيرة التي يعاني منها في الشارع الاسلامي لسببين: الاول لأنه لم يستطع حتى الآن ورغم مضي حوالي ثمانية اشهر على تسلمه لنصف السلطة في تركيا من تحقيق برنامجه الذي وعد به ناخبيه. اما السبب الثاني فهو تذمر المتطرفين في الحزب مما ادى الى توسيع نطاق المشاكل التي يعاني منها الحزب نتيجة التصرفات والتصريحات غير المسؤولة التي تلقي بظلالها القاتمة على مسيرة الحزب، كما حدث في مدينة سنجان احدى اقضية العاصمة انقرة عندما نظم رئيس بلديتها احتفال «ليلة القدس» التقليدية السنوية التي انقلبت الى رفض لاتفاقية السلام وانحياز الى «حزب الله» وحركة «حماس».

والادهى من ذلك كان خطاب السفير الايراني محمد رضا باقري الذي كان ضيف الشرف في تلك الليلة، ودعا الاصوليين الاتراك الى التمسك باصوليتهم، كما شن هجوماً عنيفاً على امريكا واسرائيل والمستسلمين لهما، مما ادى الى اعتقال رئيس البلدية بكر ييلديز وطرد السفير الايراني بطلب من القوات المسلحة، التي قامت باستعراض ضم عشرين دبابة وعدداً من السيارات المصفحة في المدينة في اليوم التالي مساندة اليسار الكمالي (حزب الشعب الجمهوري) الذي قام بدوره بمظاهرة صاخبة في المدينة ضد الحركة والتدخل الايراني في شؤون تركيا الداخلية. وقاد رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال بنفسه مظاهرة كبرى في العاصمة انقرة للتنديد بمحاولات حزب «الرفاه» طمس العلمانية والخروج على الافكار الكمالية.

وفي هذه الا ثناء اعلن رئيس الوزراء الاسبق زعيم حزب اليسار الديموقراطي بولنت اجاويد، تقديم مشروع قرار الى البرلمان للوم حكومة اربكان على وقوع احداث سنجان. كما أعلن اجاويد انه طلب حجب الثقة عن الائتلاف الحاكم في البرلمان، فيما رأى محللون اتراك ان نزول الدبابات على مشارف العاصمة انقرة جاء تحذيرا صريحا لحزب «الرفاه»، بل اعتبر احد المحللين ان ما حصل رسالة من الجيش الى الاصوليين معناها: «نحن هنا».

تعتقد وسائل الاعلام الموالية لحزب «الرفاه»، بأن وسائل الاعلام العلمانية وذات الاتجاهات الغربية تقوم بتضخيم بعض التصرفات الفردية لاعضاء «الرفاه». وكانت المعارضة والصحافة المساندة لها اكدتا دون اشارات او تصريحات واضحة، ان جنرالات الجيش يعقدون الاجتماعات حول القضايا التي يطرحها «الرفاه» كبناء جامع في ميدان تقسيم السياحي والتبرع بجلود الاضحية الى الجهات الخيرية بدل جمعية الطيران التركية، اضافة الى طلبهم منح الحرية للحجاج بسلوك الطريق البري الى الحج الذي تعارضه القوات المسلحة لاسباب امنية.

ومن جهة اخرى كان الرئيس اربكان قد وصف الصحافيين الذين يساندون المعارضة بالثرثارين، كما اكد ان ثمة جهات عديدة تعمل على عرقلة مساعي الحكومة.

وقال اربكان: اننا نؤمن بالعلمانية الاوروبية التي تعني حرية العقيدة والوجدان وندعو اليها ضمن الاطار الديموقراطي للنظام القائم، ولذلك فليس بيننا وبين القوات المسلحة اية مماحكات او خلافات.

وكان اربكان قد ادلى بهذه التصريحات قبل يومين من انعقاد مجلس الامن القومي في جلسته الشهرية الاعتيادية التي رافقتها اشارات من المعارضة البرلمانية والاعلامية باحتمال وقوع انقلاب عسكري ضد «الرفاه» بسبب احداث سنجان ومضاعفاتها ومطالبة الحزب ببعض الاجراءات التي وجدت فيها المعارضة، التي لم تستطع اسقاط الحكومة برلمانيا، خروجا على اسس النظام القائم على العلمانية - الكمالية - الديمقراطية. ومن هنا كانت تركيا على موعد مع اطول يوم في تاريخها المعاصر في 1997/2/28



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ٢

بعد ان عقد اجتماع مجلس الامن القومي برئاسة رئيس الجمهورية سليمان ديميريل لمناقشة تقرير خاص مؤلف من 70 صفحة حول كافة الحركات الرجعية في تركيا وتنظيماتها وفعالياتها، اذ تحدث جنرالات تركيا في هذه الجلسة الاعتيادية الشهرية بالنسبة الى الحكومة وغير الاعتيادية بل والمصيرية بالنسبة الى المعارضة، عن قلقهم من الحركات المضادة للعلمانية والديمقراطية في البلاد والتي ظهرت في الآونة الأخيرة وبتشجيع من «الرفاه» شريك حزب الطريق القويم في الحكم. وبعد مناقشات استمرت تسع ساعات صدر بيان السكرتارية العامة للمجلس الذي اكد عدة نقاط منها النهوض بمنطقة جنوب شرق تركيا، والتوصية بتمديد قانون الاحكام العرفية في الولايات التسع في المنطقة اربعة اشهر اخرى، ودرس المجلس كافة الملفات الخاصة بالحركات التي تستهدف النظام الديمقراطي - العلماني، واسس النظام الاجتماعي القائم على الافكار الكمالية والوطنية التي اقرها الدستور والتي لا يمكن التنازل عنها او تغييرها او تبديلها او تنقيحها.

غير ان الفقرة الاخيرة حول دراسة الملفات الخاصة بالدعوة الى الحفاظ على النظام الديمقراطي - العلماني كانت تتضمن ضرورة اعادة النظر في اسس النظام التعليمي في تركيا وفق قانون توحيد التدريس الذي منع اقامة المدارس الدينية او الاثنية في البلاد.

ورغم امتناع الرئيس اربكان عن توقيع قرارات مجلس الامن القومي لمدة اربعة ايام الا ان نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية زعيمة حزب الطريق القويم المؤتلف مع حزب الرفاه في الحكم تانسو تشيلر استطاعت اقناعه بذلك.

حاولت تشيلر تخفيف الضغط عن شريكها في الحكم، خلال تأكيدها ان هذه الحكومة ستستمر في السلطة في اطار النظام العلماني الديموقراطي المؤمن بحرية العقيدة والوجدان، وهو الثالوث الذي اكده مجلس الامن القومي في توصياته، هذا المجلس الذي يعد مؤسسة دستورية وفق المادة 118 من الدستور، ولذلك يجب ان لا يقوم اي شخص بتحميل نصوص البيان الختامي للمجلس اكثر مما تحتمل. واضافت تشيلر ان الحكومة لم تقم بأي عمل غير ديموقراطي او ضد العلمانية، كما ان قيام المجلس بتوجيه توصياته الى الحكومة امر طبيعي، وان الحكومة ضامنة العلمانية والديموقراطية وحرية العقيدة في بلد يؤلف الاسلام فيه 99 بالمئة، ولكن يجب ان لا يستثمر احد العلمانية او الاسلام سياسيا.

وتعيش تركيا اليوم وضعا سياسيا معقدا جدا، فمؤسسة السلطة رهينة دستور عام 1982 العسكري الذي منح القوات المسلحة التركية حق الفيتو في كل الاحوال على السلطة التنفيذية، بينما يسعى اربكان الى ان يجعل من تركيا زعيمة العالم الاسلامي بتنفيذ برنامجه الاسلامي في الداخل خطوة تلو اخرى وتوثيق علاقات بلاده مع العالم الاسلامي خارجيا مع تأكيد التزامه بالخط العلماني وانسجامه مع النظام. في حين يسعى الغرب ان يجعل من تركيا، من خلال تحالفاته معها، سفيرة الغرب في العالم الاسلامي بدل ان تكون تركيا سفيرة العالم الاسلامي في الغرب. ومن هنا فان الجيش التركي لا يلام اذا حاول ضرب شعبية اربكان بنسف مصداقيته السياسية امام ناخبيه والقوى السياسية الاخرى، لان المادة 118 من دستور عام 1982 تمنحه هذا الحق قانونيا.

كما ان ثمة اوضاعا استثنائية متشابكة في الشارع السياسي التركي فرضت حزب «الرفاه» كشريك في الحكم من خلال صناديق الاقتراع بمباركة السلطة العسكرية المؤتمنة على ارث الكمالية. اضافة الى ان اتجاه تشيلر نحو ائتلاف مع اربكان في الحكم املته ظروف الجانبين غير المؤاتية سياسيا: اتهام تشيلر بالفساد وبالاثراء غير المشروع، ورفض الاحزاب الاخرى التعاون مع اربكان في تشكيل الائتلاف الحاكم رغم كونه رئيس اكبر الاحزاب الفائزة في انتخابات عام 1995، ولذلك فان انسحاب تشيلر من الائتلاف الحاكم يعني نهايتها سياسيا، وربما تقديمها الى المحاكمة فالسجن. اضافة الى ان المعارضة لا تستطيع اليوم اسقاط حكومة اربكان لانها تمتلك الاكثرية، في البرلمان (280 صوتا من مجموع 550 صوتا). ولذلك فان اربكان باق في الحكم الى ان يظهر زعيم قوي يستطيع الانقلاب عليه ديموقراطيا بمساندة القوات المسلحة ■

٠١١٤٩٣



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ ٢٠٠٠١٩٩٧

خبير أمريكي في الشؤون التركية يحذر

د. بيرلماتار لـ «المجلة»: أمريكا ستؤيد العسكريين اذا قرروا الانقلاب

د. اموس بيرلماتار، استاذ العلوم السياسية وعلم الاجتماع في الجامعة الامريكية في واشنطن ورئيس تحرير «جورنال للدراسات الاستراتيجية»، ومؤلف الكثير من الكتب عن الارهاب الدولي وعن تركيا وايران، عاد اخيرا من تركيا، وقد التقته «المجلة» وحاورته.

● **هل تتوقع انقلابا عسكريا في تركيا ضد حكومة نجم الدين اربكان؟**

ـ كل شيء يعتمد على اربكان، فهو الذي اثار التوتر عندما بدأ حكمه بزيارة ايران وليبيا ودول اسلامية اخرى. وهو، حتى الآن، لم يزر الولايات المتحدة. وهذا ليس شرطاً، او اختبارا لنجاحه او فشله. لكن تركيا لها اهمية خاصة لحلف الاطلسي وللاستراتيجية والمصالح الامريكية. ثم بدأ اربكان يمارس سياسات داخلية لصالح الاسلاميين، وهذا كله زاد قلق وغضب العسكريين والعلمانيين. وقيام انقلاب عسكري يعتمد على ما سيفعله اربكان الآن: هل سيزور الولايات المتحدة ويتعايش مع العسكريين والعلمانيين، أم سيتمادى في السير في الاتجاه الذي سيقلب الميزان السياسي في تركيا؟

● **ماذا تستطيع الولايات المتحدة ان تفعل؟**

ـ يجب تحذير اربكان من نتائج السياسة التي يسير عليها، ويجب اعلان تأييد كامل للعسكريين، اذا قرروا ان لا مفر من القيام بانقلاب عسكري، فيجب ان نؤيديهم مسبقاً.

● **وماذا اذا وقع الانقلاب العسكري الآن؟**

ـ لا بد ان نقول لاربكان انه سيتحمل مسؤولية الانقلاب العسكري. واذا وقع الانقلاب فلا بد ان نؤيده لأننا نعرف ان العسكريين ما كانوا سيفعلون ذلك اذا لم يضعهم اربكان في هذا الموقف.

● **كيف تفضل امريكا نظاماً عسكريا على حكومة ديموقراطية؟**

ـ رئيس وزراء بريطانيا السابق ونستون تشرشل، قال ان الديموقراطية ليست افضل نظام حكم، لكن لم يأت احد بنظام افضل منها. والعمل السياسي فن الممكن لا فن المطلوب.

● **وكيف يحل انقلاب عسكري مشكلة حكومة ديموقراطية؟**

ـ انت تتحدث عن المطلوب، وأنا اتحدث عن الامر الواقع. انظر الى المانيا في اواخر العشرينات، عندما صعد هتلر الى الحكم. كان هناك حديث عن انقلاب عسكري بقيادة الجنرال هانز فون سيخت، لمنع هتلر من السيطرة على الحكم. لو حدث ذلك الانقلاب، لما تحسر احد على اجهاض الحكومة الديموقراطية في ذلك الوقت، لأن الانقلاب كان سيقضي على هتلر، ويجنب العالم كل الكوارث التي سببها. ولا اقول ان هتلر مثل اربكان في تركيا، لكني اجيب باننا يجب ان نؤيد الانقلاب العسكري في تركيا اذا كان البديل هو نهاية الحكومة العلمانية، وتهديد المصالح الامريكية وأمن الشرق الاوسط.

● **ما الضمان بان يعود الجيش التركي الى الثكنات، بعد الانقلاب العسكري، ويسمح بعودة الديموقراطية والاحزاب؟**

ـ هناك ضمان اكيد متمثل في ما حدث في الماضي، فخلال الثلاثين سنة الماضية قام الجيش التركي بثلاثة انقلابات عسكرية ضد حكومات يسارية او اسلامية. وفي كل مرة كان يسمح بعودة الديموقراطية



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ م [illegible]

والاحزاب ويعود هو الى الثكنات.

● **هل هذا وضع سليم؟ من يحمي الديموقراطية: الجيش ام الحكومة المدنية التي انتخبها المواطنون؟**

ـ لا تنس أن الاسلاميين نالوا اقل من عشرين في المائة من الاصوات. لكنهم وصلوا الى الحكم بسبب خلافات وسط الاحزاب العلمانية، وهي احزاب الاغلبية. ورئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر هي المسؤولة لأنها تحالفت مع الاسلاميين. وهي الآن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في حكومة اربكان.

● **تشيلر صديقة امريكا الاولى في تركيا، وتربطها بالرئيس بيل كلينتون علاقة قوية.**

ـ هذا صحيح. وحسب المعلومات التي لدي فان هناك اجتماعات تدور الآن بين وكالة المخابرات المركزية (سي. آي. ايه) والبنتاجون والبيت الابيض للضغط على تشيلر كي تنسحب من الحكومة.

● **ما هو الضمان بألا تزيد أصوات اربكان في الانتخابات المقبلة اذا تدخل الجيش هذه المرة؟**

ـ لا اعرف، فقد تزيد وقد لا تزيد. لكن هناك امراً واحداً مؤكداً وهو ان حكومة اسلامية في تركيا لن تؤثر على الغرب فقط بل على الشرق ايضاً، وخاصة على دولة مثل مصر. ولا تنس العلاقات التاريخية القديمة بين الاتراك والمصريين، وان وصول الاسلاميين الى الحكم في مصر سيؤثر على دول عربية كثيرة.

● **جراهام فولر المتخصص في الشؤون التركية والايرانية والجزائرية الذي عمل مع المخابرات المركزية ذكر في تقرير باسم البنتاجون ان الاسلاميين سيصلون الى الحكم في الجزائر، عاجلاً أم آجلاً. ما رأيك؟**

ـ اعرف فولر معرفة جيدة لكني لا اعتقد ان فرنسا ستسمح للاسلاميين بالوصول الى الحكم في الجزائر. ونحن هنا في امريكا اكثر انفتاحاً، ومستعدون لقبول الكثير من الآراء التي قد نختلف معها. لكن الفرنسيين متشددون.

● **أليس غريباً ان ينحاز الغرب الديموقراطي الى جانب العسكريين في تركيا والجزائر وغيرهما؟**

ـ أكرر أن السياسة فن الممكن وليس فن المطلوب.

● **ما الحل في تركيا والجزائر وغيرهما وانت قد عدت اخيرا من زيارة الى انقرة؟**

ـ تحدثت مع الكثير من اساتذة الجامعات والطلاب وخاصة في جامعة اسطنبول. وأعتقد أن الحل سيكون في التعايش السلمي بين العسكريين والعلمانيين من جانب وبين الاسلاميين المعتدلين من الجانب الآخر. لكن الفرق بين تركيا والجزائر ان العسكريين الاتراك لا يطعمون في الحكم ولن يأخذوه الا اضطراراً بينما العسكريون في الجزائر تعودوا على الحكم تحت شعار الحزب الواحد منذ ثورة الجزائر ■

واشنطن: محمد علي صالح



البدائل الحكومية تصطدم بخلافات المعارضة

ائتلاف اربكان - تشيلر باقٍ على رغم "قلق" الجيش

محمد نور الدين *

■ للمرة الاولى منذ انقلاب ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ترتفع «جرعة» القلق عند القوات المسلحة التركية الى حدّ «لامست» حافة انقلاب، في ما لو وقع، لكان الرابع في تاريخ البلاد منذ العام ١٩٦٠. وتركيا، في الواقع، تعيش بصورة دائمة في ظل هاجس الانقلابات العسكرية. فإن لم يكن انقلاب حقيقي، كانت «اشاعته» أو «احتماله» او حتى الدعوة اليه. ويجثم هذا الهاجس، عند كل حدث او تطور يعكس تجاذباً اجتماعياً او نزاعاً سياسياً او ملمح اضطراب امني.

لكن ما حدث فجر الرابع من شباط (فبراير) ١٩٩٧، كان اكثر من احتمال انقلاب، كان اقرب الى «بروفة» انقلابية لم تتطور الى انقلاب فعلي، على رغم تشجيع بل حتى تحريض اكثر من موقع سياسي او منبر اعلامي، لدفع الجيش الى تكرار «عادته» القديمة في التدخل المباشر في الحياة السياسية.

تحركت دبابات الجيش في حي سينجان من ضواحي انقرة في اثر احتفال اصولي شارك فيه رئيس بلدية سينجان، وهو من حزب الرفاه، وسفير ايران في تركيا محمد رضا باغري، ارتفعت خلاله الدعوة لتطبيق نظام الشريعة حيثما كان ومنها تركيا.

من هنا كانت شرارة التحرك العسكري، وردود الفعل السياسية الساخطة من قبل احزاب المعارضة، ومنابرها الاعلامية المرئية والمكتوبة، خاصة انها كانت تتويجاً لتحرك اسلامي لرئيس الوزراء نجم الدين اربكان في محاولة لاضفاء مظاهر اسلامية على الدولة والمجتمع.

واذا كانت اهداف حزب الرفاه، ونواياه، لا تخفى على احد، لجهة سعيه، بطريقة او باخرى، تطبيق برنامجه المعلن، وهذا حق من حقوقه، ما دام يحاول ذلك في اطار المؤسسات الديموقراطية، التي يفتخر علمانيو تركيا بريادة بلادهم في هذا المجال منذ العام ١٩٤٦، الاّ أن اسلوب تحرك الجيش ودوره في الحياة السياسية، فضلاً عن الصيغ البديلة للحكومة الحالية ما لبثت ان حظيت بنقاش واسع، كان موجوداً في الاساس، لكنه تضاعف بعد «بروفة» الانقلاب، و«غياب السكرة».

أولاً، كان هناك اجماع على ان الجيش «قلق» من ممارسات حزب الرفاه في الحكومة الحالية، ويعيد رئيس حزب الوطن الام مسعود يلماظ هذا القلق الى عاملين اساسيين: الاول، جهود «الرفاه» الحثيثة في ادخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة خصوصاً في دوائر وزارة التربية الوطنية، والثاني هو سعي حزب الرفاه الى «تسليح» قواعده، خصوصاً في محافظتي قونية وسيواس وغيرها من المحافظات «الحساسة»، حيث تسجل مبيعات البنادق ذات الفوهتين «انفجاراً مذهلاً»، على حد تعبير يلماظ، فضلاً عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لاربكان في زيّ واحد، كما حصل في محافظة قيصري في ٢٧ كانون الثاني (يناير) الماضي. ويرى يلماظ ان مثل هذه المظاهر لا تعكس «مجادلة سياسية» بل «مواجهة مسلحة»، وهذا يذكّر بما كان اربكان نفسه قد قاله ربيع ١٩٩٤ حول الوصول الى السلطة «عن طريق الدم او من دونه». ويذهب رئيس حزب اليسار الديموقراطي بولنت اجاويد الى ان «قلق» الجيش لا يقتصر عليه بل هو جزء من قلق المجتمع ككل، والجيش جزء من هذا المجتمع.

ويظهر القلق عند قسم واسع من الاوساط العلمانية والجيش، في رؤية حزب الرفاه يمارس سياسة «الخطوة خطوة» نحو «تصفية الحساب» مع تركيا الجمهورية العلمانية الديموقراطية. ويبدو دينيز بايكال، زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض، الاكثر قلقاً من خطط الرفاه والاكثر تطرفاً في الدعوة لمواجهته. فهو يرى أن حادثة سينجان اظهرت مرة أخرى «نوايا» الرفاه وهو انه صاحب رؤية اساسها تاسيس جمهورية اسلامية. والرفاه لم يصل بعد الى مرحلة اقامة هذه الجمهورية، لكنه يتقدم نحوها خطوة خطوة. ولا يبتعد اجاويد عن بايكال عندما يرى ان ممارسات الرفاه، كلاً على حدة، لا تشكل اية كارثة، لكن النظر اليها، بمجملها، يُظهر نوايا الرفاه الحقيقية. وهنا يشدد بايكال على عامل التعاون الوثيق بين ايران والرفاه في دفع الرفاه نحو المضي في خططه الاسلامية. بل كان ملفتاً ان الجهة التي اعلنت عن «انتهاء مهمة» السفير الايراني في انقرة، هو السكرتير العام لحزب الرفاه اوغوز خان اصيل تورك، وليس، مثلاً، احد المسؤولين الحكوميين، او وزارة الخارجية، علماً انه لا توجد مهلة محددة لمغادرة السفير الايراني وعودته الى بلاده.

ثانياً، على رغم ان «القلق» من سياسة الرفاه بدا قاسماً مشتركاً بين احزاب المعارضة وبين المؤسسة العسكرية، الاّ ان احداً من زعماء المعارضة لا يؤيد انهاء سلطة أربكان – تشيلر عبر انقلاب عسكري، وان كان بعضهم لن يمانع اللجوء الى ذلك في حال استنفاذ كل الوسائل الاخرى. ولا



المصدر :

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

يبدو احد من هؤلاء الزعماء واثقاً من حقيقة نيات الجيش. فمسعود يلماظ، مثلاً، «يظنّ» ان لا نية للجيش القيام بانقلاب عسكري وهم اي العسكر «يفضلون» بمعنى هناك خيارات اخرى، ا بجاد حلّ سياسي مثل اسقاط الحكومة في البرلمان. اما دينيز بايكال فيحذر من ان الوضع اليوم لا يشبه ما كان قبل ١٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠. فحينها كانت مشكلة ارهاب التصدي لها يكون بتعزيز الديموقراطية. اما اليوم، فإن تركيا تتحاسب مع تاريخها، والاسلاميون يريدون تصفية الحساب مع العلمانية، والبلاد تا تف وجهاً لوجه امام خطر التوجه نحو تغيير النظام الع نقوقي والجمهوري. بالتالي فالمشهد «اكثر خطورة». لكن بايكال يعطي الالوية لمبادرات المجتمع المدني لوضع حدّ لسلطة الرفاه ويقول «ان ما نريده ليس انقلاباً عسكرياً. وانا لا اقول للجيش تدخّل».

غير ان بولنت اجاويد يبدو الاكثر شكاً بنوايا الجيش، والاكثر معارضة لتدخله في السياسة. يقول اجاويد انه لا يعتقد، ولا يريد ان يعتقد ان الجيش يفكر بانقلاب ويردف: «الجيش يقول باستمرار: الا لا ينتظرن احد منا شيئاً، ولتحلّ الهيئات المدنية هذه المسالة». لكن اجاويد اذ يقول بانه غير قلق من موقف الجيش، يستدرك: «هذا اذا لم يكن يخفي نيات اخرى». ويرى اجاويد، انه في وقت تظهر دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول المحيط الهادىء وجنوب افريقيا جهوداً حثيثة للانتقال الى الديموقراطية، فإن قيام الجيش التركي بانقلاب سيكون «خطا كبيراً للغاية».

لكن ما هو البديل عن انقلاب عسكري لاسقاط الرفاه؟

ايضاً هناك اجماع على ان اسقاط الحكومة الحالية في البرلمان هو امر بالغ الصعوبة، فحزبا الرفاه والطريق المستقيم يملكان اكثرية مطلقة في البرلمان، بحيث ان احتمال سقوط الحكومة في انتزاع للثقة يتطلب انفصال ما لا يقل عن عشرة نواب عن حزب الطريق المستقيم، مع تصويت حزب الاتحاد الكبير (سبعة نواب) ضد الحكومة. وهذا ليس بالامر السهل. فضلاً عن انه توجد داخل حزب الوطن الام نفسه «مراكز قوى» اسلامية يتزعمها كوركوت اوزال، شقيق الرئيس الراحل طورغوت اوزال، مستعدة عند «الضرورة» تجيير اصواتها لمصلحة حزب الرفاه ويتاكد التفكك الداخلي في حزب الوطن الام من اقتراع ٤٩ نائباً ينتمون اليه، أي أقل من نصف عدد نواب الحزب بقليل، الى جانب منع محاكمة تانسو تشيلر حول قضايا فساد، في التصويت الذي جرى في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٩٧.

ويعكس يلماظ ياسه في اسقاط الحكومة برلمانياً ويدعو لذلك، الى مضاعفة «الضغط الشعبي». فيما يعلّق بايكال اهمية على انتهاء ولاية اربكان في نهاية السنة الحالية معارضاً انتقال السلطة تلقائياً الى طانسو تشيلر، اذ يرى بايكال انه لا بد من اجراءات دستورية لتحقيق ذلك تبدأ باستقالة اربكان ثم تكليف رئيس الجمهورية سليمان ديميريل شخصية جديدة (قد تكون تشيلر) فإجراء اقتراع بالثقة في البرلمان اي ان كل شيء، مبدئياً، سيبدأ في نهاية السنة من الصفر. والمفاجات غير مستبعدة في استغلال هذه العملية.

لم يكن اسقاط الحكومة ليعني تلقائياً نجاح المعارضة في تامين البديل الذي لو كان متوفراً الآن لما استمر الائتلاف الحاكم لحظة في الحكم. ان احد عوامل قوة التحالف بين اربكان وتشيلر هو الخلافات المستعصية بين اركان المعارضة والتي لا يبدو انها في طريقها للزوال.

فتشكيل حكومة يُستبعد منها الرفاه يستوجب مشاركة حزب الطريق المستقيم. ومع صعوبة فك هذا الحزب تحالفه مع الرفاه، فإن افتراض مشاركته في حكومة بديلة، من دون الرفاه، سيضع البلاد امام «شورباء» حكومية لا مثيل لها في تاريخ تركيا، يختلف اطرافها على كل شيء باستثناء استبعاد الرفاه عنها. ومثل هذه الحكومة، بهذا القصد، لن تكون قادرة على حلّ مشكلات البلاد الضخمة.

ويبدو «الياس» في مثل هذه الحكومة واضحاً من خلال اختلاف الآراء بين زعماء المعارضة. فمع تشديد يلماظ رفض اية حكومة مع الرفاه، فإنه بالمقابل لا يثق مطلقاً بموقف حزب الشعب الجمهوري ويراه غير مخلص في دعوته لاسقاط الحكومة، لان التوترات القائمة حالياً تفيد هذا الحزب الذي يرتبط امله في تجاوز حاجز العشرة في المئة في اية انتخابات مقبلة، باستمرار التجاذب السياسي الحالي. ويعترف زعيم هذا الحزب، دينيز بايكال، ان الرفاه جاء الى السلطة لانه لم يكن يوجد بديل آخر. ويقترح بايكال، بديلاً حكومياً يبدأ بـ «وحدة اليسار» اي الوحدة بين حزبه، الشعب الجمهوري، وحزب اجاويد، اليسار الديموقراطي ومجموع نوابهما ١٢٤ نائباً. ولا يرى بايكال اي بديل واقعي خارج هذا الاقتراح. غير ان موقف اجاويد «حازم» في رفض توحيد الحزبين. فهو يرى ان قواعد الحزبين مختلفة، وهناك فئة من الناس، كبيرة، مؤمنة بالدين الاسلامي، لكنها غير متعصبة، تمنح اصواتها لحزب اليسار الديموقراطي، وتوحيد الحزبين يحرم الحزب الجديد من اصوات هذه الفئة التي يمارس حزب الشعب الجمهوري ضدها سياسة قمعية غير عادلة، فضلاً عن أن اجاويد لا يريد أن يتحمل، في حال توحيد الحزبين، «فاتورة الاخطاء» التي وقع فيها حزب الشعب الجمهوري وسلفه الحزب الاجتماعي الشعبي الديموقراطي. لكن اجاويد مستعد لـ «تنسيق الجهود» مع غريمه بايكال لاسقاط الرفاه.

الى ذلك، اذ يتوقع يلماظ انتخابات مبكرة في اواسط ١٩٩٨، ويشجع عليها، لانه يريد تصفية حسابه، ليس مع حزب الرفاه، بل مع منافسته الرئيسية تشيلر، فإن بايكال واجاويد يعارضان هذه الانتخابات قريباً على أمل توريط الائتلاف الحاكم في مزيد من الاخطاء يستفيدان منها كحزبي معارضة، في تعزيز قاعدتهما الشعبية. ويعتقد اجاويد ان المنافسة في اية انتخابات مقبلة ستكون بين حزبه وحزب الرفاه.

مع المعوقات الكبيرة، الداخلية والخارجية، امام الانقلابات العسكرية، وفي ظل حاجة اربكان وتشيلر الواحد منهما للآخر، وامام تفكك المعارضة، اليمينية واليسارية، سيكون على تركيا ان تنتظر مزيداً من الوقت، لبلورة صيغ بديلة لحكومة لا يشارك فيها الرفاه. والتي لا يبدو ان الوصول اليها (الصيغ) بالسهولة التي يظنها حتى اكثر المتفائلين.

* باحث لبناني في الشؤون التركية.



سياسة خارجية

المسجد .. والتمثال !

الآن اصبح على نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى وزعيم حزب الرفاة الاسلامى ان يفاضل بين ثلاثة خيارات احلاهم مر.. إستقالة حكومته او إعادة الانتخابات، او الاستمرار فى السلطة مع التخلى تماما عن حلم الدولة الاسلامية بل ومحاربة التيارات الدينية التى تعاظمت فى السنوات الاخيرة انتظارا للتعبئة العامة ضد النظام العلمانى الذى سيطر على اخر حلقة فى سلسلة الخلافة الاسلامية.

ولابد ان اربكان قد اعاد حساباته الف مرة قبل أن يذعن لانذار مجلس الامن القومى بالانقلاب على التوجهات الاسلامية للحكومة، فهو لايتحمل ان يكون سببا فى زعزعة النظام الديمقراطى وإتاحة الفرصة للجيش أن يطيح بالحكومة كما حدث من قبل ثلاث مرات على مدى ٣٧ عاما، وهو ايضا لايملك سوى ١٩٠ مقعدا فى البرلمان المؤلف من ٥٥٠ مقعدا بما لايستطيع معه الادعاء بانه يمثل الأمة التركية، وهو يضع فى حساباته إحتمال إنسحاب حليفته تشيلر من الائتلاف الحكومى بما يعرضه للسقوط الذريع، وهو فى الوقت نفسه لايستطيع الدعوة لانتخابات جديدة لايضمن نتائجها، حتى إذا فاز باغلبية، فالجيش لن يغير موقفه، إضافة لذلك لن يجد أربكان الحماس الكافى من النواب سواء من حزبه او غيرهم لفكرة الانتخابات الجديدة خوفا من فقدانهم للمزايا المالية التى يتعين عليهم الاستمتاع بها بشرط مرور عامين على عضويتهم بالبرلمان، وهم الآن بالكاد امضوا ثمانية شهور فقط!

والمعضلة الكبرى امام اربكان انه لايستطيع ان يكون ذريعة لعدم حصول تركيا على مقعد دائم وكامل فى القطار الاوروبى المتجه بقوة إلى محطة الوحدة الأوروبية الكاملة، ورغم ان تركيا عضو فى حلف الاطلنطى، وتسعى منذ العام ٨٩ إلى الاتحاد الاوروبى وفى سبيل ذلك انجزت الكثير من التزاماتها سواء فى مجال الخصخصة او خفض معدلات التضخم او خدمة مصالح الاطلنطى فى حرب الخليج أو البوسنة، ولايستطيع اربكان وحزبه الاسلامى ان يكون الشماعة التى يعلق عليها الاتحاد الاوروبى رفضه للعضوية الكاملة لتركيا خاصة بعد ذلك البيان الفاضح الواضح الذى اصدرته الاحزاب المسيحية الديمقراطية الأوروبية والذى طالبت من خلاله بعدم ضم تركيا للاتحاد الاوربى! ولعل من المفارقات اللافتة للنظر ان اليونان - وهى الدولة التى تدخل فى خلافات مع تركيا يمكن أن تصل إلى حد التصادم العسكرى - عبرت عن إستيائها من هذا البيان ووصفت الرفض الاوروبى لتركيا بسبب دياناتها الاسلامية بأنه موقف عنصرى وفاشى.. والارجح ان هذا «الغزل الجريجى» يأتى لتليين موقف تركيا من ازمة بحر إيجه، ولإقناع القبارصة الاتراك بتغيير موقفهم المتحفظ على إنضمام قبرص - كلها بما فيها من اتراك ويونانيين - إلى الاتحاد الأوروبى.

ووسط هذا الخضم وفى رحلة بحث تركيا عن هويتها، فقد تجمع منذ ايام الآف الاتراك ومعظمهم من السيدات فى ميدان «تقسيم» بوسط إسطنبول الذى يضم تمثالاً ضخما لكمال اتاتورك، واخذوا ينشدون الاغانى ويرددون الشعارات المناهضة لاربكان بسبب خطته لبناء مسجدا فى نفس الميدان.. فهل ينجح اربكان.. أم ان التمثال والمسجد لايمكن ان يجتمعان فى مكان واحد؟!

محمد السعدنى



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧م

«الكفاح العربي» ترصد التطورات المثيرة في بلاد اتاتورك (٨)

«سيناريو الكابوس» من واشنطن

انقرة - عدنان حطيط:

كان كيسنجر يتحدث، ولو بقلمه. وعندما يتكلم هذا الرجل فإن الكثيرين ينصتون. فهو واحد من قلة يعرفون اسرار الاستراتيجية الاميركية بعدما اتيح له، لسنوات طويلة، ان يكون في قلب صناعة القرار الاميركي وأن يساهم بدور كبير في صياغة الرؤية الاميركية للعالم بما يتناسب ومصالح «العم سام».

كتب كيسنجر في «نيوزويك» مقالاً جاء نشره متزامناً مع تدشين الرئيس بيل كلينتون ولايته الثانية في البيت الابيض، ما ضاعف من اهميته.

المقال حمل عنواناً مثيراً: «العالم الذي لم نعرف». وكان وزير الخارجية الاميركي الاسبق يشير الى ثلاث مناطق يمكن ان يأتي منها خطر يتهدد الاستراتيجية الاميركية: الأولى آسيا وتحديداً الصين، والثانية اوروبا، والثالثة الشرق الاوسط، وتحديداً الخليج.

بالنسبة الى آسيا توقف كيسنجر مطولاً عند الصين. فهو يعتقد بأن انتهاكات حقوق الانسان في هذا البلد هي بالفعل رهيبة، غير انه يرى ان الضغوط الاميركية عاجزة عن تغيير السياسة الخارجية الصينية، وبالتالي فإن مثل هذه الضغوط لا يمكن ان تؤدي الا الى دفع السلطات الصينية نحو اتخاذ مواقف اكثر قومية، من دون ان يساهم ذلك في تحسين سجلها في مجال حقوق الانسان. عليه، فإنه واثق سن ان الاسلوب الافضل هو بدء حوار استراتيجي مع الصين، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات امنية مع اليابان. بعبارة اخرى، ينصح كيسنجر بأن يكون التعاطي مع الصين على اساس ان بامكانها انتهاج اى سياسة تشاء، ما دام ذلك لا يؤذي المصالح الاميركية. في اوروبا، يرى كيسنجر ان الاهتمام الاول يتركز على متابعة الطريق باتجاه الوحدة السياسية من خلال توحيد الاقتصاد والعملة. وهنا يرسم سيناريوين: الاول ان لا يقيّض للعملة الموحدة الحياة وسط الارباكات السياسية، وبالتالي فإن اوروبا نفسها ستكون غير مستقرة، ولن تملك القدرة على فرض نفسها على الساحة الدولية. استطراداً لن يكون ثمة ما يقلق واشنطن. اما السيناريو الثاني فيتمثل في ان تقوم فعلاً العملة الاوروبية الموحدة، وأن تصبح عملة احتياطية تأتي في المرتبة الثانية بعد الدولار. فإذا حصل ذلك فإن الولايات المتحدة ستواجه تحدياً حقيقياً من اوروبا قوية اقتصادياً وسياسياً، ومن الممكن ان يشكل الاتحاد الاوروبي قوة مهمة جداً على الساحة الدولية، ينبغي للاميركيين ان يأخذوها بعين الاعتبار، أن لم يكن القلق.

الساحة الثالثة التي يمكن ان تشكل خطراً على السلام الدولي، هي منطقة الخليج. وفى رأى كيسنجر ان نظرة سريعة على التطورات التى حصلت فى السنوات



المصدر : الخليج العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧ م

القليلة الماضية في هذه المنطقة، تظهر ان معظم مشاكلها لا يزال من دون حل، كأنها بركان قابل للانفجار عندما تسنح الفرصة.

وإذ يحاول كيسنجر ان يرسم صورة عامة لمجمل ما تواجهه منطقة الخليج، فإنه يولي اهتماماً خاصاً بتركيا التي يصفها بأنها شريك مهم في منطقة البحر الابيض المتوسط محذراً من ان الاستمرار في تجاهل اهمية دور هذا الحليف قد يؤدي الى نجاح الاصوليين المتدينين الذين يصلون الى الحكم بأساليب ديمقراطية في الغاء اصلاحات اتاتورك واعادة توجيه تركيا نحو العالم الاسلامي

■ مخاوف أميركية غير معلنة من قيام وحدة سورية – عراقية

■ كيسنجر قلق من تقدم الاسلاميين وديمريل يتذكر «حسرة» اوزال

■ اربكان يدعو الى يالطا جديدة بين مجموعتي «الثماني» و «السبع»

قلق من الاصوليين

في رأي الوزير الاميركي ان الدعم التركي ضروري جداً اذا ما اريد لمنطقة الخليج ان تبقى مستقرة، والا فليس ثمة بديل سوى ايران، وما دامت علاقات الولايات المتحدة بإيران على حالها من العداء، فإن اهمية تركيا تصبح مضاعفة.

«لقد حان الوقت للتعامل مع تركيا بما يتناسب واهميتها الاستراتيجية»، يؤكد كيسنجر على ذلك معبراً عن قلقه من احتمال تحقيق الاصوليين [illegible] حاسما في تركيا. فذلك، في رأيه سيكون بالغ الضرر [illegible] بالنسبة الى تركيا وحدها، بل وللمنطقة ككل. فاذا ما قدر لهذه الدولة ان تصبح «غير ديمقراطية» لن يكون ثمة امل في معالجة مشاكل الخليج.

ما يقوله الوزير الاميركي هو بالتحديد ما حاول المسؤولون الاتراك الذين شاركوا في اجتماع المجلس التركي الاميركي في شباط (فبراير) الماضي في واشنطن، ان يقنعوا به نظراءهم الاميركيين.

فالموضوع الذي يؤرق انقرة، منذ مطلع التسعينات، هو اثبات ان تركيا ما زال لها دور استراتيجي مهم، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وانتفاء حاجة حلف شمال الاطلسي الى تركيا كخط امامي يمتد على مسافة ٦١١ كيلومتراً، في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

تورغوت اوزال الرئيس السابق الراحل، عبّر عن ذلك القلق اكثر من مرة، وحين قام العراق بغزو الكويت وقادت الولايات المتحدة تحالفاً دولياً عملاقاً لإرغام قوات صدام حسين على الانسحاب، ولاحقا لضرب البنية العسكرية للعراق نفسه، بدا اوزال بالغ الحماسة لانتهاز هذه الفرصة والم شاركة عسكرياً في تلك الحملة. لكن دعوته لم تلق، داخل المؤسستين السياسية والعسكرية في انقرة، الاستجابة التي توقعها. وقد ظل حتى وفاته (١٩٩٣) متحسراً على اضاعة هذه الفرصة التي كان من شأنها ان تحجز لتركيا مكاناً عندما التقى «المنتصرون» للبحث في تقاسم «المغانم».

واذا كانت رؤية كيسنجر، على الاقل في ما يتعلق بالتطورات الراهنة في منطقة الخليج، تلتقي الى حد كبير مع رؤية الرئيس التركي الراحل، فإن ثمة من يذهب اليوم الى منحى آخر في تحديد الاسباب الجغرافية – الاستراتيجية التي تحافظ على أهمية الدور التركي.

خطر الوحدة السورية – العراقية

في ٢٥ شباط (فبراير) الماضي كتب التور تشيفيك رئيس تحرير صحيفة توركيش دايلي نيوز مقالاً بالغ الاهمية، اولاً لأن الرجل مقرّب جداً من اوساط العلمانيين، سواء في الحكم او المعارضة، وثانياً لأنه كتبه من واشنطن، اذ كان واحداً من الاعلاميين الذين شاركوا في تغطية اجتماع المجلس التركي الاميركي، واطلعوا على الكثير من تفاصيل لقاءات المسؤولين الاتراك بمسؤولين كبار في الادارة الاميركية.

بدأ الكاتب مقاله على الشكل الاتي: «انه ليس سيناريو لكابوس مزعج. وهو امر طالما عبّر الاميركيون عن الخوف منه، لكنهم لم يجرؤوا على البوح بمشاعرهم علناً. فلو حصل ان قام صدام حسين بدمج قواته وبلاده مع سوريا، فإن ذلك يمكن ان يؤدي الى قيام قوة عظمى جديدة في المنطقة ذات اهداف عدائية كثيرة، قد تكون مترتباتها على السلام عموماً، فضلاً عن استقرار المنطقة، بالغة الخطورة.

وتابع: «مثل هذه الدولة ستشكل خطراً مباشراً على دولة اسرائيل، وستشكل تحدياً لتفوق مصر في الوطن العربي، وبما تملكه من قوة عسكرية قتالية، ستكون عامل تهديد للسلام. والاهتمامات الاقليمية ستكون مهمة بالطبع، غير ان المترتبات على تركيا اكثر اهمية».

اضاف: «ان صفقة النفط مقابل الغذاء لم تحقق ما كانت تصبو اليه تركيا من ارباح تجارية، بل على العكس، اعطى العراق اشارات الى انه يريد معاقبة تركيا وشراء حاجاته من بلدان اخرى».

اكثر من ذلك، يقول الكاتب، ان بغداد بعد اكمال رفع العقوبات التي فرضتها عليها الامم المتحدة، قد لا تعود الى ضخ النفط عبر الاراضي التركية، بل تمد انابيب عبر سوريا وحتى تقطع علاقاتها بتركيا. ويتردد ان صدام حسين قال: «ان حربه المقبلة ستكون ضد تركيا وانه سيساند حزب العمال الكردستاني ويعمل لضرب المصالح الحيوية التركية».

ويستطرد قائلاً: «اذا ما ضم العراق قواه او حتى تعاون مع سوريا فإن التهديد سيصبح مضاعفاً، فستواجه تركيا جبهة معادية جديدة، وسيتعرض عبورها براً الى الشرق الاوسط، الى خطر جدي».

وينقل تشيفيك عن الاميركيين انهم واعون لمثل هذه الخطر الذي «تستخدمه سوريا كورقة لابتزاز واشنطن، من



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧

خلال التلميح الى ان الوحدة مع العراق ستكون لها آثار مدمرة على المصالح الاميركية».

من هنا يرى الكاتب ان هذه العناصر مجتمعة تعزز الاهمية الجيو استراتيجية التي يوليها الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة، لتركيا. فالاميركيون يدركون ان دعم تركيا لمواجهة هذا التحدي الكبير المحتمل في الشرق الاوسط، هو امر حيوي. وبذلك فإن كل ما يقال عن ان تركيا فقدت دورها الفاعل في المنظومة الدفاعية الغربية، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، خاطىء».

وينهي النور تشيفيك مقاله بتوجيه ما يشبه «النصائح» للمسؤولين في انقرة، داعياً الى: اقامة حوار مجد مع صدام حسين لإقناعه بعدم الاقدام على اي مغامرة خاسرة، وتعزيز العلاقات مع اسرائيل ومصر والاردن والولايات المتحدة، وحتى مع ايران التي يقول الكاتب انها، رغم علاقاتها الطيبة مع سوريا، ستكون معرضة للمخاطر اذا قام التحالف السوري – العراقي».

الدوائر الثلاث

«السذاجة» التي قد يظهر هذا المقال المستند على سيناريو وهمي، لا تعود كذلك عندما يجري الزائر حواراً مع واحد او اكثر من كبار المسؤولين، ان في وزارة الخارجية التركية، او في مديرية الاعلام، وبالطبع عندما يقرأ تصريحات الجنرالات وخطبهم «السياسية»، كتلك التي ألقاها الجنرال تشيفيك بير نائب رئيس الاركان العامة، في واشنطن.

المسألة برمتها تبدو مرتبطة بسؤال كبير عن هوية تركيا يتبعه سؤال آخر عن دورها.

ينقل الزميل الدكتور محمد نور الدين في كتابه المميز «تركيا في الزمن المتحول» الصادر حديثاً، عن الخبير الاقتصادي التركي سينجر ديفيتيش اوغلو، ان تركيا تقع وسط بنية سياسية – جغرافية على الشكل الآتي:

١ – الاتحاد المسيحي الممتد من الاطلسي الى الاورال، الذي يشمل ايضاً روسيا وجورجيا وارمينيا، وكذلك اسرائيل جنوباً (اذ يعدها الغرب المسيحي جزءاً من حضارته).

٢ – الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.

٣ – الحزام الاسلامي الذي يشمل المشرق العربي وباكستان.

وفي تقدير الخبير التركي ان تركيا سيكون لها، بحكم توسطها هذه الدوائر الثلاث، ان تؤدي دوراً سياسياً واقتصادياً مهماً جداً.

غير ان الرجل لا يشير الى اي «ترتيبات عسكرية» لهذا الموقع الجغرافي – السياسية، بل انه في اشارته الى الدائرة الثالثة لا يميز بين دولة واخرى من دول المشرق العربي.

مثل هذا التفكير يتناقض الى حد كبير مع رؤية المؤسسة العسكرية التي ترى ان الدور العسكري يتقدم ما عداه، وان تركيا القوية عسكرياً، اكثر تأهيلاً للقيام بدور سياسي واستطراداً عسكري. ولهذا يدفع الجنرالات باتجاه تعزيز القوات المسلحة التركية وفق برنامج مكثف باهظ الكلفة (١٥٠) مليار دولار في عشر سنوات، فيما تكاد الديون المترتبة على تركيا تناهز ٨٠ مليار دولار).

بالنسبة الى العسكريين، فإن الاخطار تحاصر تركيا من كل جانب. سوريا اولاً، تليها ايران، فالعراق، وبالطبع اليونان، من دون نسيان روسيا اذا ما عادت الى اطماعها القديمة في «المياه الدافئة».

من هنا يرى هؤلاء ان الوضع «الجيوبوليتيكي» لتركيا، مشابه جداً للوضع الاسرائيلي (باعتبارها هي الاخرى محاطة ببلدان معادية)، وليس غريباً ان يكون من بين الحجج التي يقدمها الجنرالات، ما حققته اسرائيل بقوة السلاح، اذ فرضت على العرب السلام وفق شروطها، ولا تزال تمسك بأوراق كثيرة ما كانت لتتحقق لولا قوة السلاح.

الخوف من ايران جديدة

في ظل هذه الرؤية، تتطابق وجهة نظر العسكر مع تصور الاميركيين خصوصاً، لما يمكن ان تقوم به تركيا، في اطار الاستراتيجية التي تعمل واشنطن بمقتضاها.

لكن المشكلة التي يعانيها الجنرالات، هي مخاوف الاميركيين والغربيين عموماً، من ان تتكرر تجربة ايران في تركيا، ومع ان الاميركيين لا يعلنون ذلك صراحة، الا ان ثمة اشارات كثيرة تؤكد وجود تلك المخاوف، بينها مثلاً الاصرار على عدم امداد تركيا بأسلحة متطورة (وقد حاول الجنرالات مؤخراً الالتفاف على الحصار الاميركي غير المعلن، باللجوء الى اسرائيل والاستعانة بخبرتها في مجال الاسلحة الاميركية).

ولا يفهم الجنرالات كثيراً سر العداء الذي يظهره الكونغرس حيال بلادهم، في اكثر من مناسبة. الادارة الاميركية ترد ذلك الى قوة اللوبي اليوناني الذي أتى في المرتبة الثانية من حيث الفعالية والتأثير، بعد اللوبي اليهودي. الا ان هذه الادارة نفسها لا تبدو مستعدة لبذل جهد كبير لاقناع الكونغرس، او لايجاد مخرج يستند الى اهمية تركيا، بالنسبة الى المصالح الاستراتيجية الاميركية.

نجم الدين اربكان، والاسلاميون الاتراك عموماً، له رأي آخر، بالاحرى رؤية اخرى.

تركيا، في رأيه، هي دولة اسلامية. والدوائر الثلاث التي تقع وسطها (مع استبعاد اسرائيل) ليست معادية بالضرورة، بل العكس هو الصحيح. ومن منطلق الجوار والاخوة في الدين، والمصالح المشتركة، يمكن لتركيا ان تلعب دوراً بالغ الاهمية فلا تكون في موقع «الاذلال» الذي تواجهه حالياً في علاقاتها مع البلدان الاوروبية، ولا في موقع «التبعية» التي تعاملها الولايات المتحدة بمقتضاها.

وقد ترجم اربكان رؤيته هذه، ما ان وصل الى رئاسة مجلس الوزراء واعطت بالفعل ثماراً سريعة، كما حصل بالنسبة الى صفقة الغاز مع ايران، والتطور اللافت الذي شهدته علاقات تركيا بدول عربية واسلامية عدة.

لكن اكثر ما يثير اعتزاز «الحجة» هو نجاح الفكرة التي اطلقها بتشكيل مجموعة من ثماني دول اسلامية (تركيا، ايران، مصر، اندونيسيا، باكستان، بنغلادش، نيجيريا، ماليزيا) تحت اسم «مجموعة الدول الثماني النامية».

الدول الثماني اجتمعت فعلاً، على مستوى القمة، في اسطنبول (٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) الماضي)، ثم عقد

٠٠١٣٠٠



المصدر : الاسبوع العربي

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤولون رفيعون منها اجتماعاً في المدينة نفسها (٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي) للتحضير لقمة اخرى كانت مقررة في شباط (فبراير) الماضي او آذار (مارس) الجاري، لولا التطورات الداخلية التي تسارعت في تركيا.

يالطا جديدة

اربكان كان في ذروة سعادته عندما عقد مؤتمراً صحافياً بعد انتهاء اجتماع القمة، معلناً قيام «مجموعة الدول الثماني النامية» التي ستكون اسطنبول مقراً لأمانتها العامة، وستقوم تركيا بتمويل نفقات السنة الاولى من ولاية هذه الامانة الدائمة.

على سؤال حول ما اذا كانت المجموعة ستقتصر على التعاون الاقتصادي ردّ قائلاً انها ستتعاون في الحقل السياسي.

وإذ ذكّر بأن المجموعة التي يشكل عدد سكانها ربع عدد سكان الكرة الارضية لا تملك حق «الفيتو» في مجلس الامن الدولي، اشار الى انها لن تكون مغلقة، غير ان قلة عدد الدول المؤسسة تشكل عاملاً اساسياً في توفير الدينامية اللازمة في المراحل الأولى من قيامها، لكن الهدف النهائي هو ان تضم المجموعة ١٥٠ من اصل الـ١٨٥ دولة الاعضاء في الامم المتحدة.

وسئل عما اذا كانت مجموعة الدول الثماني، تشكل كتلة اسلامية، فقال «ان الاتحاد الاوروبي يتكون من دول مسيحية، لكنه لا يمكن ان يوصف بأنه كتلة مسيحية».

وحدد اربكان اهداف المجموعة على الشكل الآتي: «العمل على اساس السلام بدلاً من الصراع، الحوار بدلاً من المواجهة، التعاون بدلاً من الاستغلال، المساواة بدلاً من التمييز، الديمقراطية بدلاً من القمع.. وبالتالي فإنها ستكون عاملاً مهماً في تحقيق ثراء وسلام العالم بمجمله».

اما مجالات التعاون داخل المنظمة فهي: «المال، المصارف، البورصة، خصخصة الصناعات، الاستثمارات، البحث العلمي، النقل والمواصلات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المناطق الحرة، الترويج التجاري، المعارض، السياحة والطاقة».

ومضى اربكان شوطاً اكبر في رهانه على الاهمية التي ستشكلها هذه المنظمة فدعى الى ترتيب اتفاقية سماها «يالطا جديدة» بين دول الشرق والغرب، او بالاحرى بين مجموعة الدول الثماني النامية ومجموعة الدول الصناعية السبع، قائلاً ان من شأن مثل هذه الاتفاقية ان تؤسس لقيام نظام دولي جديد يعتمد السلام بدل الاستعمار والمساواة واحترام حقوق الانسان بدلاً من الاستغلال والربا.

كان امراً ذا دلالة ملحوظة غياب الجنرالات عن مثل هذا الاجتماع وعدم ورود اي اشارة الى الشؤون العسكرية. بل ان السياسة نفسها بدت وكأنها اخلت المكان للقضايا الاقتصادية والاجتماعية. ولعل اربكان احتفظ بالموضوع السياسي لطرحه في القمة الثانية او القمم اللاحقة. فإن لم يطرحه هو طرحه آخرون.

في اوروبا، كما في الولايات المتحدة، لم يكن نبأ قيام هذه المجموعة ساراً.

وثمة في انقرة من يعتقد بأن مسألة الانقلاب او التلويح به، لم تكن في الحقيقة سوى محاولة لتحويل القطار التركي عن المسار الذي يدفعه اليه اربكان، وبالتالي فإن من بين الشروط التي فرضها الجنرالات على الحكومة التركية لكبح جماح الاصوليين الاتراك، واحداً يتعلق بوقف الرهان على... السلام!



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ مارس ١٩٩٧

تركيا: محاكمة مدعٍ عام اتهم القضاء بعدم الاستقلال

بلت شبكة «اي تي في» التركية للتلفزيون ليل الاثنين – الثلاثاء ان المحكمة العليا قررت محاكمة المدعي العام ميت غوكتورك بتهمة إهانة النظام القضائي ووزارة العدل لقوله ان القضاء التركي لا يتمتع بالاستقلال.

وكان غوكتورك قال في مقابلة تلفزيونية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ان النظام القضائي يعاني مشاكل عدة من بينها وجود عقوبات لا تتلاءم مع الجرائم إلا ان التركيبة السياسية للبرلمان الحالي لا تتيح حل هذه المشاكل.

وأضاف:

«اعتقد ان النظام القضائي ليس مستقلا في تركيا. ولا يمكن ان توجد ديمقراطية في بلد لا يكون قضاؤه حرا. ولا بد من تعديل بنود في الدستور تحد من استقلال القضاء».

ووضع الدستور الحالي ابان الحكم العسكري عام ١٩٨٢ وينتقد عديدون محاكم امن الدولة التي ادانت العشرات من المثقفين والكتاب بمقتضى قوانين تحد من حرية التعبير.

ولقي غوكتورك تاييدا غير متوقع من احد مدعي محكمة الاستئناف العليا سامي سلجوق الذي قال ان الحكم العسكري أضر كثيرا باستقلال القضاء.

من جهة اخرى، نقلت وكالة انباء «الاناضول» التركية الرسمية عن مكتب احكام الطوارىء في ديار بكر ان قوات الامن قتلت عشرة من المقاتلين الاكراد امس اثناء هجوم شنته على احد مواقع «حزب العمال الكردستاني» في المنطقة.

الى ذلك، اكدت صحيفة «يني – لوزيل» التركية امس انتهاء التمرد في سجن «بوجا» بعد اصابة اربعة من حراس السجن بجروح. وأضافت ان نزلاء سجن «بورصة» قاموا بتمرد آخر واحتجزوا ثمانية حراس كرهائن.

وصادرت الشرطة ٦٠ كيلوغراما من الهيروين تبلغ قيمتها نحو مليون دولار اميركي كانت مخبأة في شاحنة لنقل الخضار. وقالت ان المخدرات ومصدرها ايران المجاورة.

(رويتر – سانا)



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

خلافات داخل الائتلاف التركي حول تنفيذ تعليمات القادة العسكريين

أنقرة ـ وكالات الأنباء : برزت خلافات داخل الائتلاف التركى الحاكم بشأن مدى الالتزام بخطة القادة العسكريين للحد من دور الدين فى الحياة العامة ، فقد تحدى وزير التجارة والصناعة والعضو بحزب الطريق القويم ياليم إيريز . حزب الرفاه الإسلامى الذى يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بعرقلة خطة مجلس الأمن القومى الذى يسيطر عليه الجيش والخاص بالحد من دور المدارس الدينية .

وقال عضو بارز فى حزب الرفاه اسمه أجوزان أسلتورك إن حزبه ليس مضطرا لتنفيذ الاجراءات التى تشمل فرض حظر على الحجاب ومد فترة التعليم الالزمنى من ٥ إلى ٨ سنوات مما يحرم الاسلاميين من مدارس إعداد أئمة المساجد .

فى الوقت نفسه ، شكك وزير الصحة العضو فى حزب الطريق القويم فى مستقبل الحكومة بسبب هذا الخلاف ،وأصدر قرارا لحكام الاقليم هذا الأسبوع بضمان التزام العاملات فى مجال الصحة بالقطاع العام بحظر الحجاب .

من ناحية أخرى كشفت صحيفة «صباح » التركية امس انه تم احباط عملية لاغتيال السيدة تانسوتشيلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التركية على يد خمسة من عناصر حزب العمال الكردستانى المحظور نشاطه قبل ٦ ساعات من تنفيذها خلال زيارة الوزيرة لمدينة ازمير التركية أمس الأول .

سجن رئيس بلدية سابق من حزب الرفاه لإهانته أتاتورك

تركيا: وزير علماني يتحدى أربكان أن يعرقل اجراءات ضد الإسلاميين

□ انقرة - «الحياة»:

■ تحدى وزير التجارة والصناعة التركي يالم إيريز، ويعتبر من اقرب قياديي حزب الطريق الصحيح الى زعيمته تانسو تشيلر، الجناح الاسلامي في الحكومة (حزب الرفاه) الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان بأن يعرقل اجراءات مناهضة للنشاطات الاسلامية، من المقرر ان تنفذها الحكومة الائتلافية. وكان مجلس الامن القومي الذي يسيطر عليه العسكريون طالب بتنفيذ هذه الاجراءات. وسيعقد المجلس اجتماعاً غداً الاثنين لمتابعة تطبيق الاجراءات. واكدت الصحف التركية في هذا الصدد ان القادة العسكريين الخمسة الاعضاء في المجلس عقدوا اجتماعا في انقرة اول من امس لتقويم الوضع وبحثوا خصوصاً في تمديد فترة التعليم الالزامي من ٥ إلى ٨ سنوات الأمر الذي يعترض عليه الاسلاميون لانه يقلل عدد تلامذة المدارس المخصصة لاعداد ائمة المساجد.

ونقلت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للانباء عن إيريز تاكيده امس ان هذه القرارات «ستطبق حرفياً». واضاف في تحد واضح لحزب الرفاه: «إذا كان هناك اي شخص يحاول ان يمنع ذلك فليتقدم ويحاول».

ومن شان هذا التحدي ان يعمق الخلافات بين اعضاء متشددين في حزبي الرفاه والطريق الصحيح اللذين يشكلان الحكومة الائتلافية، خصوصاً



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٧

بعدما أعلن النائب البارز من «الرفاه» أغوجان إصيل تورك ان حزبه ليس مضطراً لتنفيذ الاجراءات التي اقرتها الحكومة وتشمل فرض حظر على الحجاب وفرض قيود على التعليم الديني.

وسكب وزير الصحة يلدرم اكتونا، وهو عضو بارز اخر في حزب الطريق الصحيح، مزيداً من الزيت على النار عندما شكك اول من امس في امكان استمرار الائتلاف الحاكم. وفي اجراء اخر ضد الاسلاميين وجه اكتونا تعليمات الاسبوع الماضي الى المحافظين طلب منهم فيها ان يضمنوا التزام العاملات في القطاع الحكومي للصحة قرار حظر ارتداء الحجاب. ويسيطر حزب الطريق الصحيح على معظم المناصب الوزارية التي تملك تطبيق الاجراءات مثل التعليم والداخلية.

وتلزم القوانين الخاصة بتحديد الازياء، وهي القوانين التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية العلمانية الراحل مصطفى كمال اتاتورك، العاملين في القطاع العام ارتداء الأزياء الغربية خلال ساعات العمل. لكن اربكان اعلن بعد ترؤسه الحكومة الائتلافية عن نيته تغيير هذا الوضع.

في غضون ذلك (أ ب)، اصدرت محكمة تركية حكماً بالسجن ثلاث سنوات على سياسي ينتمي الى حزب الرفاه بتهمة اهانة اتاتورك. وقال القاضي في قراره إن يشار الكين امر بنقل تمثال نصفي لاتاتورك من مكانه في مقر رئاسة بلدية غازيل تبه (٥٠ كلم شرق اسطنبول) ووضعه عند مدخل مراحيض البلدية. واوضح القاضي ان الكين فعل ذلك عندما كان رئيساً لهذه البلدية قبل عام. وكانت محكمة اخرى قررت الثلثاء الماضي فرض غرامات على ١٢٥ شخصاً ينتمون إلى إحدى الطرق الدينية لارتدائهم ازياء دينية.

إلى ذلك، رفض احد القضاة امس طلب محام للدفاع اطلاق موكليه الاسلاميين، وعددهم ٢٨ شخصاً، بكفالة ريثما تتم محاكمتهم بتهمة العمل من اجل القضاء على النظام العلماني. وينتمي هؤلاء الى طائفة تدعى «اجزمندي» التي يرسل اعضاؤها شعور رؤوسهم ويرتدون ازياء يزعمون ان النبي محمد (صلعم) كان يرتدي مثلها. وكانوا اعتقلوا في اثناء مشاركتهم في طقس ديني بعدما اشتبكوا مع رجال الشرطة. كذلك وجه الادعاء العام اليهم تهمة اهانة اتاتورك خلال حفلة «ذكر».



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٧

خواطر تركية ملحة

نصير الأسعد*

■ اظهرت الازمة التركية المتواصلة، ان رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان يواجه مازقاً سياسياً حقيقياً. فعلى المدى القريب، من الواضح انه اذا اراد الاستمرار في الحكم، فهو ليس مضطراً فقط للرضوخ لمطالب المؤسسة العسكرية والمحظورات التي حددتها، بل هو بحاجة ايضاً الى استمرار الائتلاف بين حزبه «الرفاه» و«حزب الطريق القويم» العلماني. ولما كان استمرار هذا الائتلاف مرهوناً بموافقة الجيش على بقائه، فهذا يعني ان بقاء اربكان شريكاً في الحكم على المدى المباشر مرهون برضا الجيش الذي يستطيع ان يفرط الائتلاف في الوقت الذي يراه مناسباً. على انّ الاهمّ والاخطر في ان، هو انّ اربكان لن يستطيع على المدى الابعد الوصول الى الحكم حتّى لو توفّرت له ولحزبه إمكانية الفوز بغالبية برلمانية في انتخابات ديموقراطية، وذلك بالضبط لان الجيش الذي يقدّم نفسه كضامن للعلمانية في تركيا سوف يشكّل عائقاً منيعاً امام هذه الفرصة باسم العلمانية التي يرى من يزعم حمايتها ان وصول حزب اسلامي الى السلطة يتناقض مع مبادىء الجمهورية التي اسسها مصطفى كمال اتاتورك. وهذا معناه ان هناك مازقاً للجيش على المدى الابعد. لماذا؟.

لا شكّ ان الجيش وضمن التوازن السياسي القائم في تركيا حالياً، حيث لا يتمتّع الاسلاميون بغالبية سواءً في «الشارع» او في البرلمان، ليس مضطراً للجوء الى انقلاب من اجل فرض مشيئته وإعادة الامور الى نصابها. ذاك انه يمتلك مفاتيح كل الائتلافات الممكنة في المدى القريب بما يمكّنه من تطويق اربكان والرفاه. غير ان بروز احتمال تقدّم فعلي وحاسم للاسلاميين عبر العملية الديموقراطية يطرحُ مباشرة احتمال لجوء الجيش الى عملية انقلابية. هنا يبرز المازق الاكبر: وضع العلمانية في مواجهة الديموقراطية، او تعطيل المسار الديموقراطي باسم العلمانية. اي اذا كان الجيش في تركيا يضغط ومنذ الآن على الديموقراطية باسم العلمانية، فانه يفتتح مساراً من التناقض العميق بين العلمانية والديموقراطية. وليس خافياً في هذا المجال ان القلق هو من تعرّض الديموقراطية لخطر، فيما تبدو الديموقراطية شرطاً رئيسياً من شروط العلمانية.

ما حصلَ في الجزائر شبيه بذلك الى حدّ بعيد، وكان من نتائج تعطّل المسار الديموقراطي ان غرقت البلاد في صراع دامٍ يتواصل كلّ يوم... وقد قدم الجيش في الجزائر حيثيات متشابهة لتلك التي تقدّمها المؤسسة العسكرية التركية الآن. من هنا القول ان مازق اربكان والرفاه في المديين القريب والابعد، ومازق الديموقراطية في المرحلة المقبلة، انما هما عنوان مازق القوى والاحزاب العلمانية في تركيا ايضاً. فان تستمر الاحزاب العلمانية في تنافسها مع الاسلاميين معتمدةً على الجيش و«سقفه»، معناه انها لا تقدّم امام الاتراك خياراً آخر، وانها تُخلي الساحة لصراع بين الجيش والاسلاميين. والمطلوب هنا بوضوح هو تحقيق «مصالحة» حقيقية بين الاحزاب العلمانية والديموقراطية كي تستطيع ان تشكّل حلاً، وتحقيق مصالحة فعلية بين الاسلاميين والديموقراطية في إطار نظام جمهوري ديموقراطي بحيث لا يعود وصول الاسلاميين الى الحكم يعني اسقاط علمانية الدولة. ذلك كله يرتّب ميثاقاً وطنياً تركياً يعيد تثبيت مبادىء الديموقراطية السياسية واهمها التداول الطبيعي للسلطة. واذا ما سارَ الاسلاميون في تركيا ضمن هذا الاتجاه، فانهم يسقطون كل مبررات اي مسلك انقلابي راهن او في المستقبل.

انّ شطراً رئيسياً من التوجه الاوروبي لتركيا يعتمد على ما يتحقق داخلياً على صعيد الديموقراطية ركيزةً لعلمانية الدولة، فلا يعودُ الاسلاميون فزّاعة داخلية او خارجية، ولا تعود آلية الاستقرار السياسي مرتكزةً الى الجيش. وما يدفعُ الى مثل هذا الاستنتاج، ان توجّه الجيش لتكريس تحكمه على هذا النحو بالحياة السياسية التركية، يترافق مع سياسة خارجية فيها قدر من «الانقلاب» على «اوربة» تركيا. فانغماسُ المؤسسة العسكرية التركية في الشرق الاوسط من مدخل التحالف مع اسرائيل، ليس فقط استفزازاً سياسياً للعرب ومحاولةً لاخضاعهم لشروط مجحفة، بل هو خروج عن اتجاهات الدور الاوروبي المنفتح على العرب... لكانما الجيش التركي يُعطي اولويةً لشرق اوسطية» تركيا على «اوروبيتها». فهل هذا يعني انّ هناك تناغماً مع اميركا في هذا المجال. لكن هل باتت اميركا تتحكم باللعبة الداخلية التركية... وهل انّ الاتحاد الاوروبي، نتيجةً لذلك، محقّ في عدم الموافقة على عضوية كاملة لتركيا في اوروبا؟.

---

* كاتب سياسي لبناني.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٧

مجلس الأمن القومى التركى يجتمع اليوم لمراجعة سياسة أربكان

اسطنبول - ر - يعقد مجلس الأمن القومى التركى اجتماعه الدورى اليوم لبحث مدى التزام نجم الدين اربكان رئيس الحكومة بالتوصيات التى قدمها المجلس فى اجتماعه السابق فى ٢٨ فبراير الماضى، وطالب فيها بالحد من المد الإسلامى فى تركيا، وذكرت انباء سربت إلى الصحافة ان المجلس مستعد لمواجهة اعتراضات جديدة من جانب اربكان الذى يرى فى تلك التوصيات تهديدا لمستقبل حزب الرفاه الإسلامى على الساحة السياسية فى تركيا.

ويسبق الاجتماع خلاف معلن بين شريكى الإئتلاف الحاكم المؤلف من الرفاه بزعامة اربكان والطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية التى ترى ان الرفاه لم ولن يريد أن يلتزم بتوصيات مجلس الامن بحذافيرها، وادى الخلاف إلى إلغاء الاجتماع الاسبوعى للحكومة مرتين خلال شهر واحد. وفى حين يؤكد مسئولو الطريق القويم ضرورة الالتزام بتوصيات مجلس الأمن القومى يقول زعماء الرفاه إنهم لن يطبقوها بحذافيرها لانها ستضر بحزبهم، وبدات تطل من جديد تهديدات بالدعوة لإجراء انتخابات مبكرة مع تزايد احتمالات انهيار الحكومة الحالية.



المصدر :

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا

موقف اوروبي يؤكد تمايز جمهورية اتاتورك دينياً وحضارياً

مستقبل تركيا شرقاً أم غرباً؟

أنقره - محمد نور الدين

ارخى التوتر الذي طبع في الآونة الاخيرة التجاذب الاسلامي - العلماني، وما واكبه واعقبه من تشديد قبضة العسكر على الحياة السياسية، بظلاله الثقيلة على صورة تركيا الحديثة، في اوروبا والغرب عموماً. وعلى رغم ان قادة الجيش لم يمضوا الى انقلاب على الطريقة التقليدية، الا ان ممارستهم دوراً مركزياً، من خلال مجلس الامن القومي، في تقرير خيارات البلاد، ووجودهم هم، لا الاحزاب العلمانية، في موقع المواجه للطرف الاسلامي، دفع الى واجهة الاعلام الاوروبي ثنائية الثكنة والجامع، في بلد طامح الى الاخذ باسباب الحضارة الغربية وصولاً الى التكامل مع دولها.

وجاءت صورة تركيا العسكرية، التي تفرض فيها قوى غير منتخبة إرادتها على القوى المنتخبة ديموقراطياً في لحظة مهمة وحرجة من محاولات انقرة الانضمام الكامل الى الاتحاد الاوروبي. ففي شهر حزيران (يونيو) المقبل تنعقد قمة رؤساء الدول الاعضاء في الاتحاد في امستردام لتحديد المواقف من الدول المرشحة للانضمام، تمهيداً لاتخاذ قرار نهائي حول ذلك في قمة اخرى تنعقد اواخر العام. ومع ان بداية روابط تركيا مع المجموعة الاوروبية تعود الى العام ١٩٦٣، غير ان انتهاء الحرب الباردة أعاد ترتيب قائمة المرشحين للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، بحيث اعطى قادته الاولوية في الانضمام الى دول عرفت النظام الاستبدادي الشيوعي على امتداد نصف قرن، مثل سلوفينيا، تشيكيا، المجر، استونيا، رومانيا، ليتوانيا، لاتفيا، سلوفاكيا، بلغاريا، فيما استبعدت تركيا نهائياً عن هذه القائمة، وهي السبّاقة الى التطلع نحو الغرب، والآخذة بالنظام الديموقراطي منذ العام ١٩٤٥.

وعلى رغم اشارات الاحباط التي تتلقاها تركيا من وقت لآخر، حيال جهودها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فإنها ما زالت تحرص على مواصلة هذه المحاولات، بوصفها خياراً استراتيجياً. وقد اكد البيان الشهير لمجلس الامن القومي التركي في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي، اولوية هذا الخيار في العام ١٩٩٧ عندما اشار الى ان "دخول تركيا قائمة الدول المرشحة لتكون عضواً كاملاً في الاتحاد الاوروبي، هو هدف له الاولوية خلال العام ١٩٩٧. ويتطلب ذلك، خلال هذه الفترة، مساهمة المؤسسات الرسمية والمدنية في هذه العملية، وضرورة وضع حد لكل ما من شأنه أن يفتح الطريق امام التشكيك بديموقراطيتنا، ويقلل من صورة تركيا في الخارج واعتبارها، وان تكون الجمهورية التركية علمانية، تحترم حقوق الانسان الديموقراطية، ودولة حقوقية اجتماعية".

ويرى بعض ... ان هذا البيان مهم لثلاثة اسباب، أنه اعتـ..ـر التكامل مع اوروبا هدفاً له الاولوية في السياسة الخارجية التركية، وان هذا التكامل ليس سياسة حزب او حكومة فقط، بل هو "سياسة رسمية للدولة"، وان هذه السياسة معتمدة ليس فقط من العسكر والمدنيين والعلمانيين، بل كذلك من حزب "الرفاه" الاسلامي الذي وقع على بيان مجلس الامن القومي، وكان وقع قبلاً على بروتوكول الحكومة الجديدة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦، الذي ينص ايضاً على تعزيز الاندماج مع اوروبا، بل أن زعيم الرفاه نجم الدين اربكان ابلغ خافيير صولانا، الأمين العام للحلف الاطلسي عندما زار تركيا اخيراً، ان انقرة "مصممة على دخول الاتحاد الاوروبي، وهي لن تتردد في استخدام ورقة حلف الاطلسي من أجل الضغط في هذا الاتجاه".

وكان النائب عن حزب "الرفاه"، خليل ابراهيم تشيليك، اعلن في مطلع شباط (فبراير) الماضي عن تاييده لعضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي، وهو الذي عارضها طوال اربعين عاماً.

الديموقراطية وحقوق الانسان

وتعكس اشارة بيان مجلس الامن القومي التركي الى اهمية عدم التشكيك بالديموقراطية التركية في سياق الجهود للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، بصورة واضحة، "البطن الرخو" لتركيا في علاقتها مع الاوروبيين، وهي مسألة



المصدر : النهار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٣ مارس ١٩٩٧

الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان. ويرى ديبلوماسي اوروبي في انقرة في تحمل الجيش التركي عبء "تصحيح" التوازن حين يختل، تراجعاً للديموقراطية. وما جرى في تركيا في الآونة الاخيرة من انقلاب "مقنّع" يشير الى ان معايير الديموقراطية في تركيا ما زالت بعيدة عن تلك الموجودة في دول الاتحاد الاوروبي.

وتعتبر مسالة الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان، بنداً ثابتاً في قائمة المعوقات التي ينظر اليها الاوروبيون على انها حائل دون الانضمام الكامل لتركيا الى الاتحاد الاوروبي. وقد تكرّر هذا البند في اكثر من تقرير او بيان او تصريح أوروبي. ففي اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، اعدت ايرلندا، الرئيسة الدورية للاتحاد الاوروبي، تقريراً عن العلاقات التركية - الاوروبية، ذكر ثلاثة اسباب تعيق انضمام تركيا الى الاتحاد، اولها التراجع في موضوع حقوق الانسان، وثانيها المسالة الكردية ووجوب ايجاد حل خارج العنف يسمح للمواطنين الاكراد بالتعبير عن هويتهم الثقافية مع المحافظة على وحدة الاراضي التركية، وثالث المعوقات المسالة القبرصية ووجوب قيام انقرة بممارسة نفوذها للتوصل الى حل بناء لمشكلة الجزيرة المقسمة. وبعد هذا التقرير باقل من شهر، تحدث البيان الختامي لقمة زعماء الاتحاد الاوروبي التي انعقدت في دبلن، في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) الماضي، عن ثلاث مشكلات تعيق تطوير العلاقات السياسية مع تركيا وهي: حقوق الانسان، الخلافات التركية - اليونانية مع الدعوة الى تطبيق القانون الدولي في بحر ايجه، والمسالة القبرصية، داعياً انقرة الى بذل الجهد لتنفيذ قرارات مجلس الامن حول ازمة الجزيرة.

تقرير الادانة

وقد جاء تقرير منظمة العفو الدولية في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ليصب في الاتجاه نفسه، ويعكس صورة قاتمة جداً لوضع حقوق الانسان في تركيا، اذ يشير الى ارتفاع عدد المتوفين من جراء التعذيب في السجون من ١٢٢ العام ١٩٩٥ الى ١٦٩ العام ١٩٩٦، والى ارتفاع عدد المعتقلين من ١٤٤٧٣ العام ١٩٩٥ الى ١٧٦٠٤ العام ١٩٩٦. كما بلغ عدد الصحافيين المعتقلين العام الماضي ٣٨٦ صحافياً، فيما ارتفع عدد المعتقلين لاسباب فكرية من ١٢١ العام ١٩٩٥ الى ١٦٠ العام ١٩٩٦. ويذكر التقرير كذلك ان عدد الجرائم التي بقيت مجهولة الفاعل بلغ ٥٩ جريمة العام ١٩٩٦، فضلاً عن تعرّض ٣٠٩ أشخاص للتعذيب داخل السجون. وفي تقرير "لجنة مكافحة التعذيب الاوروبية" بتاريخ ٦/١٢/١٩٩٦ ان "التعذيب وسوء المعاملة متفشيان في المخافر والسجون التركية".

ويبدو المستشار الالماني هلموت كول من ابرز منتقدي تركيا في موضوع حقوق الانسان. لكن الرئيس الفرنسي جاك شيراك يشير علناً الى مواضيع اخرى كذلك تعيق التقارب بين تركيا والاتحاد الاوروبي، ومنها الخلافات مع اليونان وحق الاخيرة في استخدام حق النقض ضد انضمام تركيا، ومشكلات البطالة التي تعاني منها اوروبا وتحول دون تنقل الاتراك بحرية بين دول الاتحاد. وهذا مجرد غيض من فيض معوقات الانضمام التركي الى الاتحاد الاوروبي. ذلك ان ٨٠ في المئة من المخدرات التي تسوّق في اوروبا تاتي عبر تركيا، وان قسماً كبيراً منها ينتج في تركيا نفسها. وفي الاوساط القضائية الاوروبية شكوك قوية في وجود علاقات عضوية بين عصابات المافيا في تركيا وبعض اجهزة الدولة الامنية ومسؤوليها السياسيين. واذ تجاوزنا المشاكل البنيوية المزمنة في الاقتصاد التركي، مثل التضخم والبطالة والاختلال في توزيع الدخل، وهي عوامل تحول حتماً دون اندماج الاقتصاد التركي بالاقتصاد الاوروبي الذاهب نحو وحدة نقدية، فإن عدم وجود ارادة جامعة لدى الاتراك للدخول الى الاتحاد الاوروبي يعتبر احد العوامل الاساسية لعدم تذليل العراقيل التي تحول دون هذا الانضمام، ومنها مسالة الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان والمسالة الكردية.

وعلى رغم التحوّل في مواقف اربكان وحزبه لجهة تاييد الانضمام الى أوروبا الاّ أن هذه المواقف تبقى نظرية يناقضها الانفتاح على العالم الاسلامي وآسيا تحت شعار ان "المستقبل (التركي) ليس في اوروبا بل في آسيا" وشكوك اربكان من ان "اوروبا تخدعنا". غير ان انعدام الثقة بين الاتراك والاوروبيين لا يقتصر على الاسلاميين، بل ان احد اكثر رجال السياسة تغريباً، وهو رئيس الجمهورية الحالي سليمان ديميريل، يتهم الاوروبيين بأنهم "يريدون تقسيم تركيا" في اشارة الى موقفهم من المسالة الكردية. وقد ايده في اتهامه علناً كل من الرئيس السابق قائد انقلاب ١٩٨٠ كنعان ايفرين، ورئيس الاركان السابق دوغان غوريش، ورئيس الحكومة السابق بولنت اجاويد. بل ان رئاسة اركان الجيش التركي نشرت كتاباً يتضمن هذه الادعاءات.

ويكاد يكون هناك شبه اجماع على أن محاولات تركيا الانضمام الى الاتحاد الاوروبي لن تصل الى نتيجة. فوزير الخارجية السابق ممتاز صويصال يعترف بان الاتراك ليسوا اوروبيين، بل شرقيون يتطلعون الى الغرب، ويرى ان "تعشق" تركيا لاوروبا جلب لها الضرر، معتبراً ان تركيا ستكون في وضع افضل اذا تحررت من عقدة اوروبا، وواصفاً الوحدة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي



المصدر : الـــوســـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ مارس ١٩٩٧

بانها «حماقة». ويعكس وزير الخارجية السابق ايضا ورئيس حزب الشعب الجمهوري السابق حكمت تشيتين احباطا كاملا عندما لا يرى في جدول اهتمامات الحكومة التركية، ما هو متصل ببذل الجهود للانضمام الى الاتحاد الاوروبي.

«الجرح» الحضاري

غير ان «الجرح» الذي ما فتئ الكلام حوله يتردد في الخفاء، او يتسرب همسا او همهمة في الاوساط الاوروبية، نكئ بمبضع اقل ما يقال فيه انه «غير معقم» ومن دون تخدير لموضع العلة، ليزيد من تلوثه والتهابه.

فبعد اربعة ايام فقط على بيان مجلس الامن القومي التركي، وارتفاع حدة المواجهة بين الاسلاميين والجيش، كان زعماء الاحزاب الديموقراطية المسيحية في دول الاتحاد الاوروبي يعقدون في الرابع من آذار (مارس) الجاري مؤتمرا في العاصمة البلجيكية بروكسيل، ولما كان زعماء هذه الاحزاب هم في الوقت نفسه رؤساء حكومات كل من المانيا واسبانيا وايطاليا وبلجيكا وايرلندا واللوكسمبورغ، فضلا عن وزير خارجية النمسا ووزير التربية الفرنسي ورئيس الحزب الديموقراطي المسيحي في البرتغال ورئيس البرلمان الاوروبي، فإن البيان الختامي الذي صدر عن اجتماعهم يكتسب اهمية فائقة ويمكن اعتباره موقفاً لدول الاتحاد عموما.

فقد قطع بيان بروكسيل الشك باليقين، عندما قال ان تركيا ليست بلداً مرشحا للعضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي، سواء في المدى القريب او البعيد. و«هناك توافق بهذا الشأن» و«لا يمكن قبول العضوية الكاملة لتركيا». وهذا الموقف الاكثر حدة وحسما من جانب الاوروبيين، نزل مثل الصاعقة على الاتراك، غير ان اخطر ما في بيان قمة الاحزاب الديموقراطية المسيحية انه اشار الى ان تركيا ليست جزءاً من «الحضارة الاوروبية» عندما ذكر حرفيا، «نحن في هذه اللحظة امام مشروع اوروبا، مشروع الحضارة الاوروبية. ونناقش توسيع الاتحاد الاوروبي مع دول اوروبا الشرقية وقبرص».

العقبات الثلاث

لقد كان البيان واضحا جدا لجهة التباين الحضاري بين تركيا واوروبا، وهو تباين يلامس الدين والثقافة. وبالتالي فإن التمايز الديني والحضاري بين الطرفين هو في اساس رفض قبول تركيا عضواً كاملا في الاتحاد الاوروبي. وكان وزير خارجية هولندا، هانس فان ميرلو والدين، اكثر صراحة عندما عقب على اجتماع الاحزاب بقوله «هناك مسائل لا يتحدثون عنها في الاتحاد الاوروبي في شأن قبول بلد مسلم في صفوفه». وكان النائب الفرنسي العضو في حزب جاك شيراك، روبرت باندرو، قال لصحيفة «لوفيغارو» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي «ان جميع زعماء اوروبا حددوا، وبلغة نادرة، ان امام تركيا ثلاث عقبات لانضمامها الى الاتحاد الاوروبي، اولها انها صاحبة دين وثقافة مختلفين عن اوروبا، فيما الثانية هي مشكلاتها مع اليونان، والثالثة انفتاحها على الشرق».

بعد ثلاثة ارباع القرن على تطلعات اتاتورك الغربية وثلث قرن على طموح الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، تبدو تركيا امام خيارات تاريخية، وتحديد اكثر واقعية لموقعها ودورها في مسيرة الحضارة العالمية. ان محاولة الانخراط في المدنية الغربية من دون التزام العوامل التي افضت اليها، ومنها العلمنة الحقيقية والديموقراطية والحريات وحقوق الانسان، هي مجرد «خداع للذات» قبل أن تكون خداعاً من جانب اوروبا. وما تعتبره تشيللر «ظلما بحق تركيا» ليس سوى ظلم الاتراك لأنفسهم. وحين يكون الجيش «ضمانة» الديموقراطية، وحرية الفكر «جرما» يعاقب عليه القانون، والتعبير عن الهوية تهديدا، والعلمنة حظرا لارتداء غطاء الراس، لا يمكن لوم اوروبا على «تقريعها» الاتراك، لأن العلة كامنة داخل حدود الجمهورية التي ارادها مؤسسها قبل ٧٥ عاما مركبا يبحر الى الغرب، فإذا به، على عتبة القرن الواحد والعشرين، تائها وقد اضاع، وسط الامواج المتلاطمة، بوصلته ■



المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٠ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن القومي التركي يقرر التصدي للإرهاب
إرجاء بحث إجراءاته ضد الإسلاميين للجلسة المقبلة

انقرة ـ وكالات الأنباء ـ قرر مجلس الأمن التركي في اجتماع عقد امس برئاسة الرئيس التركي سليمان ديميريل ضرورة مواصلة إجراءات الأمن والتصدي للارهاب بشدة واستعرض بيانا صدر عن المجلس في ختام جلسته التي استغرقت نحو خمس ساعات قضايا الأمن بشكل عام خاصة في جنوب شرق البلاد، مسرح المواجهات مع متمردي حزب العمال الكردستاني المحظور

وذكر البيان ان رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان اطلع المجلس على خطة حكومية لتنمية المناطق الجنوبية الشرقية ذات الاغلبية الكردية، دون ان يشير إلى مزيد من التفاصيل في هذا الشان.

وذكرت الصحف التركية امس ان الاجراءات التي طالب بها العسكريون للحد من المد الاسلامي والحفاظ على التوجه العلماني للدولة لم تكن مطروحة على جدول اعمال جلسة المجلس امس واوضحت ان مدى تطبيق هذه الاجراءات سيبحث في الجلسة المقبلة في نهاية ابريل الحالي.

ولم يشر بيان المناقشات عن اي احتمال لمشاركة القوات التركية في القوة المتعددة الجنسيات لتامين وصول المساعدات الانسانية لالبانيا، على الرغم من ان انقرة اشارت مراراً إلى انها ستساهم في هذه القوة.

وعارض عدد من اعضاء حزب الرفاه الاسلامي في الآونة الاخيرة الاجراءات التي طالب بها العسكريون مما اثار تكهنات بنشوب ازمة جديدة بين العسكريين المسيطرين على مجلس الأمن القومي والاسلامي في البلاد.



وزير بارز في حزب تشيلر يطالب بحكومة من دون "الرفاه"

الجيش التركي يمهل أربكان شهراً لتنفيذ مطالبه بكبح الإسلاميين

□ انقرة – «الحياة»:

■ امهل مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، امس الحكومة الائتلافية التي يراسها زعيم حزب الرفاه حتى نهاية نيسان (ابريل) الجاري لتنفيذ مطالبه بالحد من نشاطات الإسلاميين.

وكان قياديون في حزب الرفاه اكدوا في الآونة الأخيرة ان أربكان لن ينفذ الاجراءات التي طالب بها مجلس الامن القومي الشهر الماضي، ما أثار تكهنات بنشوب ازمة جديدة بينه والعسكريين.

في غضون ذلك، طالب وزير الصناعة والتجارة ياليم ايرين، الذي يعتبر من أبرز العلمانيين، بتشكيل «حكومة جديدة ذات قاعدة عريضة يستبعد منها حزب الرفاه من دون إضاعة مزيد من الوقت». وكان ايريز تحدى الاسبوع الماضي اربكان بعرقلة تنفيذ المطالب، مشدداً على ان الحكومة يجب أن تنفذها حرفياً.

وكان وزراء إسلاميون قالوا، إثر اجتماع للحكومة الأسبوع الماضي، ان الحكومة ستطلب من البرلمان بت تنفيذ المطالب، الأمر الذي حمل وزراء ينتمون الى الحزب العلماني الشريك في الائتلاف الحاكم، الطريق الصحيح (بزعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر)، على اتهام اربكان بمحاولة كسب الوقت.

وبين اهم المطالب الآنية التي اعلنها الجيش تمديد التعليم الالزامي من خمس الى ثماني سنوات،



وهذا اجراء من شانه ان يقلص الى حد كبير عدد المقبولين في مدارس «إمام خطيب» الخاصة بإعداد ائمة المساجد. وقد تخرج في هذه المدارس الاف الائمة وتوزعوا على الاف المساجد الجديدة التي شيدت في ارجاء تركيا في السنوات العشر الاخيرة.

واقتصر بيان صدر، إثر اجتماع للمجلس استغرق اربع ساعات امس، على التطرق الى مسائل تتعلق بالامن العام، خصوصاً في جنوب شرقي البلاد، حيث تخوض القوات التركية حرباً ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي يطالب بدولة كردية مستقلة. وشدد البيان على «ضرورة مواصلة اجراءات الامن بشدة لكي يشكل التصدي للارهاب واقعاً دائماً». من جهة اخرى جاء في البيان ان رئيس الوزراء إطلع المجلس على خطة حكومية للتنمية في المناطق الجنوبية الشرقية ذات الغالبية الكردية، من دون ان يعطي اي تفاصيل في هذا الاطار.

يذكر ان مجلس الامن القومي يعتبر هيئة استشارية لكن الحكومة والبرلمان يعتمدان عادة توصياته من دون تغيير. ويضم المجلس قادة اسلحة الجيش ورئيسي الجمهورية والحكومة ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية ويجتمع مرة كل شهر. وكان المجلس طالب في اجتماعه السابق حكومة اربكان بتنفيذ ثمانية عشر اجراء لكبح النشاطات المتنامية للإسلاميين تعزيزاً للتوجه العلماني للدولة.

ليست نهاية العالم ولكن...

■ بغض النظر عن نتائج الاجتماع الذي عقده امس مجلس الامن القومي التركي وتابع فيه تنفيذ مطالب الجيش بالحد من نشاطات الاسلاميين، يبدو ان اطاحة انهاء زواج المصلحة بين حزبي الرفاه (الاسلامي) و الطريق الصحيح (العلماني) اصبح تحصيل حاصل ولم يعد اعلان الطلاق رسمياً سوى مسألة وقت.

فالعسكريون الذين يسيطرون على المجلس، اعلى هيئة تبت كل ما يتعلق بالامن الاستراتيجي للبلاد، وانصارهم المتشددون في الحزب العلماني، يصرون على التنفيذ «الحرفي» لكل مطالبهم، ما يعني عملياً ان حزب الرفاه مطالب بأن يدق بنفسه مسماراً اخيراً في نعشه. وهذا تحديداً ما اشار إليه فهمي كورو، احد كبار المعلقين الصحافيين الاسلاميين، الذي كتب قبل ايام في صحيفته «زمان» ما يأتي: «حزب الرفاه، الذي يتزعمه اربكان، لا ينوي تماماً ان ينفذ قرارات مجلس الامن القومي، وهي القرارات التي وقعها بنفسه. وهو أشار الى ذلك في بيانات ادلى بها لعدد من الصحافيين، انا واحد منهم، إضافة الى ما ابلغه الى اعضاء الكتلة النيابية لحزبه».

هل فهمي كورو متأكد من ان اربكان لن يغير موقفه تحت ضغط المؤسسة العسكرية؟ طبعاً. والسبب واضح، هو ان «جماعة سياسية تسهم في الحياة السياسية للبلد منذ ٣٠ سنة تمسكت خلالها بمواقف محددة تناقض العقلية التي صيغت بها توصيات مجلس الامن القومي لا يمكن ان يتوقع منها ان تسلك طريقاً آخر».

كيف، إذن، يمكن ان تنتهي الأزمة؟ احد السيناريوات يفيد بأن زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر (نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية في الائتلاف الحاكم) وجهت رسالة الى «الطرف الآخر» (حزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز) مفادها انها مستعدة لانهاء الائتلاف وتشكيل حكومة جديدة، بالاتفاق مع هذا الطرف، بشرط موافقته على ان تراسها هي. ولكن بما ان نواب هذين الحزبين لا يشكلون غالبية في البرلمان فإنها اقترحت اضافة حزب الشعب الجمهوري الى الائتلاف (هذا في حد ذاته مشكلة لأن «الطرف الآخر يفضل عليه حزب اليسار الديموقراطي الذي يتزعمه بولند اجاويد).

لكن هذا مجرد واحد من سيناريوات عدة مطروحة على المسرح السياسي التركي. ولعل الأزمة ستستمر فترة، قد تطول او تقصر، اعتماداً على المكاسب التي تامل تشيلر في ضمانها. ويعتقد معلق بارز آخر يعتبر من أشد دعاة العلمانية هو حسن جمال ان تشيلر قادرة على مواصلة هذه اللعبة الخطرة «على حافة الهاوية» فترة اخرى قبل ان تتخلى عن اربكان في الوقت المناسب لها. لكن جمال ينبه الى ان «القمة اقرب نقطة الى السقوط في الهاوية».

حسن جمال سأل اوزغوت اوزال (شقيق الرئيس الراحل تورغوت اوزال وهو قيادي البارز ذو ميول اسلامية في حزب الوطن الام): هل هي نهاية العالم (تلميح الى امكان حدوث انقلاب عسكري)؟ وابدى اوزال تشاؤماً على رغم انه استبعد ان تحل نهاية العالم. لكنه اعتبر الائتلاف الحاكم في حكم الميت، مضيفاً ان شيئاً لن يتغير «حتى اذا غيرنا جميع الزعماء السياسيين الحاليين». فالحل الوحيد، في نظره، هو «اصلاح الخطأ في النظام» وفي مقدم ما يجب عمله هو تعديل قانون الانتخابات ثم اجراؤها مبكراً. وهذا هو السيناريو الآخر الذي قد تضطر المؤسسة الحاكمة، بجناحيها المدني والعسكري، للاخذ به طالما انه لا يوجد اي مؤشر الى إمكان انهاء الصراع بين الحزبين العلمانيين. هذا مع إفتراض أن القادة العسكريين لا يزالون مستعدين للتقيد بقوانين اللعبة السياسية في تركيا.

كامران قره داغي



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تزايد خلافات طرفى الائتلاف الحاكم

مطالب متزايدة باستقالة الحكومة التركية

رئيس البورصة يطالب بفض التحالف بين الرفاه والطريق القويم

انقرة ـ وكالات الانباء ـ مع تزايد الخلافات المعلنة بين حزبى الائتلاف الحكومى التركى الرفاه الاسلامى بزعامة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء والطريق القويم «علمانى» بزعامة تانسو تشيللر دعا فؤاد ميراث رئيس اتحاد البورصة الى فض التحالف بين الحزبين نظرا لعدم استعداد اى منهما للتراجع عن مواقفه، وقال ان طرفى الائتلاف الحاكم تناسيا القضايا الاقتصادية، واستغرقا فى خلافات حول الاصولية والعلمانية.

واضاف ميراث ان اتحاد البورصة كان فى البداية يؤيد ذلك الائتلاف الذى انهى ثلاثة اشهر من الفراغ السياسى فى تركيا واتاح للاسلاميين التعبير عن انفسهم بطرق ديمقراطية بعيدا عن العنف لكن الوضع تغير الآن ولم تعد الحكومة الحالية تفعل شيئا سوى الاختلاف على دور الدين فى الحياة ومايعتبر ضارا او غير ضار بالنظام العلمانى ـ ويذكر ان التضخم السنوى فى تركيا يبلغ ٨٠٪ فضلا عن ان الاقتصاد التركى يعانى من عجز ضخم فى الميزانية.

من ناحية اخرى وصل الى تركمانستان امس الاول وزير الدولة التركى عبد الله جول «رف اه» فى زيارة تستغرق اربعة ايام يشارك خلالها فى اعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين ويتوقع ان تسفر الزيارة عن التوقيع على عدة اتفاقيات فى مجالات عدة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ... 1991

اتحاد تجاري بارز في تركيا يسحب دعمه للائتلاف الحاكم

■ انقرة - رويتر، ا ف ب - دعا الاتحاد التركي للبورصات التجارية النافذ الى انهاء الائتلاف الحاكم بين حزبي الرفاه (إسلامي) والطريق الصحيح (علماني). ونقلت صحيفة «حريت» امس الثلثاء عن رئيسه فؤاد ميراس قوله في اجتماع لاعضائه: «لا بد أن تنتهي الحكومة فوراً». واضاف: «نحت (الحكومة) الاقتصاد جانباً لتركز على الاصولية. وهذا ليس ما ينبغي لها أن تفعله في مثل هذا الوقت».

وجاءت هذه الدعوة بعد يوم من اجتماع عقده مجلس الامن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، وقرر فيه امهال الحكومة الائتلافية التي يراسها زعيم «الرفاه» نجم الدين اربكان حتى اجتماعه المقبل في نهاية الشهر لتنفيذ مطالب الجيش بالحد من نشاطات الاسلاميين.

وقال ميراس أيضاً إن الاتحاد الذي يراسه كان يؤيد الائتلاف في البداية لانه انهى فوضى سياسية استمرت شهورا واتاح للاسلاميين التعبير عن آرائهم في اطار الديموقراطية «لكن هذا اثبت فشله». وتعاني تركيا عجزاً تجارياً كبيراً وتضخماً يبلغ معدله السنوي ٨٠ في المئة تقريباً.

على صعيد آخر، افادت مصادر تركية امس ان ٢٥ مقاتلاً من حزب العمال الكردستاني (انفصالي) قتلوا منذ الاحد الماضي في عمليات عسكرية في محافظتي تونجلي (شرق) وفي سيرت (جنوب شرقي البلاد). واوضحت ان ٢٠ من هؤلاء قتلوا في علي بوغازي الجبلية التابعة لتونجلي بعد قصفت بطائرات هليكوبتر من نوع «كوبرا». ونفذت عمليات مماثلة امس في مناطق اخرى من هذه المحافظة واسفرت عن ثلاثة قتلى من الاكراد. من جهة اخرى قتل كرديان خلال مواجهات في منطقة قره غيول الحدودية في محافظة سيرت.



أربكان يتهم الغرب بتأييد الدعاية المضادة للاسلام

انقرة - ا. ب - اتهم نجم الدين اربكان رئيس وزراء تركيا الغرب بتشجيع الاعتداءات العنصرية ضد الاتراك كنتيجة للدعاية المعادية للاسلام.

قال أربكان في خطاب وجهه إلى نواب حزبه «الرفاه الاسلامي» ان الثقافة ووسائل الاعلام الغربية تمتلىء بالدعاية المضادة للاسلام.

تأتي تصريحات اربكان في اعقاب مصرع ٩ اتراك في أحداث عنف متفرقة وقعت مؤخرا في هولندا والمانيا.

واتهم اربكان الحكومات الغربية بالتخاذل في عقاب المسئولين عن هذه الاعتداءات.

ومن ناحية اخرى أعلن اربكان أن القوات المسلحة التركية ستقضي على الارهاب نهائيا داخل أراضي تركيا خلال العام الحالي على الرغم من المساعدات التي يحصل عليها الارهابيون من دعم مالي وتدريب.

وفد اميركي في أنقرة قريباً لاستئناف الوساطة بين أكراد العراق

تشيلر تحذر من استقطاب ديني - علماني في تركيا

□ انقرة، لندن - «الحياة»:

■ حذرت نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر من عواقب استقطاب ديني - علماني في المجتمع التركي، وشددت في الوقت نفسه على ضرورة تنفيذ مطالب الجيش بالحد من نشاطات اسلامية، ورفضت اعتبار هذه المطالب بانها «ضد الدين».

وقالت تشيلر، زعيمة حزب الطريق الصحيح الذي يشارك حزب الرفاه (الاسلامي) في الائتلاف الحاكم، مخاطبة النواب المنتمين الى حزبها: «لا تؤلبوا الناس ضد بعضهم بعضاً بتصنيفهم علمانيين ودينيين (...) إن اكثر الدماء التي اريقت منذ نهاية الحرب الباردة تم على ايدي جماعات تتبادل الكراهية في البلد الواحد».

يذكر ان مجلس الأمن القومي، الذي يسيطر عليه العسكريون، أوصى الحكومة في اجتماع عقده في نهاية شباط (فبراير) الماضي، بتنفيذ نحو ٢٠ مطلباً للحد من نشاطات الاسلاميين، خصوصاً تقليص عدد مدارس «إمام - خطيب» الخاصة المتخصصة في إعداد ائمة المساجد. ويسجل التلامذة في هذه المدارس في سن



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ إبريل ١٩٩٧

مبكرة، الامر الذي يفسر إصرار مجلس الامن القومي على تمديد مدة الدراسة الالزامية في المدارس الحكومية من خمس الى ثماني سنوات.

أكراد العراق

على صعيد آخر، اعلن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية عمر اقبل ان وفداً اميركياً برئاسة مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط بالوكالة ديفيد ويلش سيستانف قريباً وساطته في انقرة لإنهاء النزاع الكردي - العراقي بين الحزب الديموقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود برزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني). وامتنع اقبل ومسؤولون في السفارة الاميركية عن تحديد موعد وصول الوفد الاميركي ولقائه ممثلي الحزبين الكرديين لأسباب وصفها بانها امنية. ويتوقع ايضاً ان يشارك في المحادثات ممثلو التركمان العراقيين ايضاً. ولم تستبعد مصادر مطلعة ان يقوم ويلش، او اعضاء في وفده، بزيارة شمال العراق ايضاً.



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٤ - ابريل ١٩٩٧

زعيم المعارضة التركية يحذر من اندلاع حرب اهلية

انقرة - ا ف ب - حذر مسعود يلمظ زعيم حزب الوطن الأم المعارض في تركيا من مخاطر اندلاع حرب اهلية وشيكة في البلاد بسبب تفاقم الخلافات بين الحكومة بزعامة حزب الرفاه الاسلامي وقادة الجيش ودعا يلمظ في اجتماع لحزبه امس إلى مصالحة علنية بين الطرفين لتفادى جر تركيا الى حرب اهلية.

وكشفت الصحف التركية امس عن معارضة نجم الدين اربكان رئيس الوزراء الاسلامي لتوصية من القيادات العسكرية بزيادة عدد سنوات التعليم الالزامي الى ثماني سنوات بدلا من خمس والذي يهدف الى خفض عدد المنضمين الى المدارس الاسلامية الخاصة باعداد ائمة المساجد.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

تركيا تتأرجح بين الانقلاب العسكري واستقراره والديمقراطية البرلمانية العاجزة غير المستقرة

● انقرة مهدّدة بخسارة موقعها المتقدم في الشرق مع استمرار انقسامها بين العلمانية والتزمّت ●

● اخطر ما يواجه تركيا اليوم هو انّ القوى السياسية فيها تكاد تكون تعادلة ●

هل يمكن لتركيا ان تبقى امينة لتراث مصطفى كمال في العلمانية وفصل الدين عن الدولة وناجحة في الوقت نفسه في حل مشاكلها الداخلية والخارجية مع حكومات اسلامية وقوى نامية ومشاعر اسلامية مستيقظة بفعل تبدلات جذرية في خريطة العالم؟

يكفي أن يستعرض اي مراقب المشاكل التي تواجهها تركيا مع ايران ومع الاكراد ومع بعض الدول العربية ونتذكر ان الرابطة الاسلامية كانت دائماً من عوامل التلطيف لحدة هذه المشاكل، لنفهم الحاجة العملية التي شعرت بها الدولة التركية الى وجه اسلامي في سياستها يعاونها على حل بعض ازماتها المستعصية.

فخلال مدة طويلة من الزمن عمل الحسّ الاسلامي بين الاتراك والاكراد على تأجيل الثورات والانتفاضات الكردية المتكررة: وقد كان قسم كبير من الاكراد يصوّت في كل انتخابات تجري للحزب الاقرب في تركيا الى الاسلامية، فيكون ذلك متنفساً لحدة التصادم العنصري والقومي بين حاملي الجنسية التركية الواحدة.



ولم ينقطع شيء من الاسلام السياسي المعتدل في الاحزاب التركية غير المغالية في علمانيتها عن ان يلعب دور صمام الامان لدولة مصطفى كمال. فالناخبون الذين كانوا يصوّتون للحزب الديمقراطي ايام جلال بايار وعدنان مندريس ولحزب العدالة الذي كان يقوده سليمان ديميرل ومؤيدو حزب الرفاه الاسلامي اليوم، كانوا على العموم يعطون الدولة غطاء اسلامياً يمكّنها من «تمييع» خلافاتها مع الاكراد ومع بعض الدول العربية ويساعدها على اقامة علاقات دولية خارجية تزيد من وزن الدولة السياسي. وهذه الفوائد التي تجنيها الدولة من الوجه الاسلامي كانت تبرر في نظر العلمانيين الاتراك الصبر على الاسلاميين، بل التعامل شبه الطبيعي معهم في بعض الحالات.

وكان يمكن تصور دوام هذا النوع من التعامل مع الاسلاميين لو لم تحدث ظروف دولية ساهمت في حقن الاسلامية التركية ببعض التطرف الذي لم تكن تعرفه في السابق.

فقد قامت الى جوار تركيا دولة مؤسسة على «الاسلام الثوري» هي ايران، واصبحت هذه الدولة تلعب دوراً في سياسة الشرق وتوحي لقطاعات من شعوبه بالحماسة لها، في مقابل معارضة قطاعات اخرى لها.

وانتشرت الاسلامية الثورية هذه في بعض شرائح الشعب التركي، من المهاجرين الى اوروبا وخاصة المانيا، بعد ان لاحظ الاتراك ان الاوروبيين يعاملونهم على اساس انهم مسلمون، لا بل ان اسلام الاتراك استمر يتسبب لهم بشيء من الرفض بقبولهم في مجموعة الدول الاوروبية. فالاتحاد الاوروبي لا يعاملهم كاليونان مثلاً على الرغم من حماسهم القديم كاعضاء في الحلف الاطلسي.

ثم جاءت احداث كأحداث البوسنة تقوي الشعور الاسلامي في تركيا. اذ ان الاتراك كانوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن مسلمي البلقان سواء اكانوا في بلاد يوغوسلافيا السابقة او في بلغاريا او في رومانيا ايضاً.

ومع ان العسكريين والعلمانيين الاتراك هم الذين اتخذوا قرار الحرب في قبرص، وهم الذين احتلوا جزءاً منها في عهد اجاويد العلماني اليساري، الا ان النزاع اليوناني التركي داخل قبرص تحول في النهاية الى خزان للعواطف الدينية الحادة وشحن بطارية الاسلام السياسي في تركيا.

غير ان العامل الخارجي الاهم في تعزيز الاسلامية التركية في وجه العلمانية، هو سقوط الاتحاد السوفياتي وسيادة الاتجاهات الدينية كبديل عن الشيوعية في الجمهوريات التركية والاسلامية داخل ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي، ولا يزال هناك روابط كثيرة بين الاتراك في دولهم الاصلية وفي هذه المناطق. فالاتراك امة كبيرة جداً عددياً بالمعنى العنصري والقومي فضلاً عن الرباط الاسلامي الذين يربطهم والذي يؤجج الخلاف مع الارمن في اجزاء من الدولة الروسية وخارج روسيا.

ولقد تضافرت كل هذه الظروف الخارجية على اطلاق الموجة التى اوصلت نجم الدين اربكان وحزب الرفاه الاسلامي الى



المصدر : الاهرام ... ... واحة
التاريخ : ٤ ٠ ابريل ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السلطة في انقرة.

ولا ننسى انها ليست المرة الاولى يصل فيها الاسلام الى السلطة بعد وفاة ابي العلمانية التركية ومؤسس دولتها مصطفى كمال.

فقد سبق للنزعة الاسلامية ولو معتدلة، ان جاءت الى الحكم بجلال بايار وعدنان مندريس، وقد شكّل مندريس ظاهرة في زمانه، حتى قيل انه كان يرمي من وراء الاحلاف الاسلامية التي دعا دول المنطقة اليها، الى اعادة تركيا لخطها العثماني القديم كدار خلافة وزعامة للعالم الاسلامي.

بلغ التناقض بين مشروعه والمشروع العلماني الذي يلتف حوله العسكريون، حدّ ان العسكريين انقلبوا عليه وحاكموه واصدروا حكماً باعدامه. ولم يكن عندهم مانع في فترة من الفترات من ان يمدوا يدهم الى جمال عبد الناصر عنده على ما بينهم وبينه من خلافات اذا كان في ذلك ما يساعد على ازاحة مندريس ومشروعه من الحكم.

ومن يراجع تاريخ تركيا الكمالية يجد ان مصطفى كمال في سبيل التغلب على تراث الدولة العثمانية الاسلامي، لم يتردد في الاستفادة من تجربة لينين في الاتحاد السوفياتي. فهو، كما قال عنه بعض خصومه، لم يكن يفضّل النهج الغربي على اي اسلامية كانت، بل كان يفضل الشيوعية اذا لزم الامر، على هذه الاسلامية، وقد اخذ عن لينين الغاء استخدام الحروف العربية في الكتابة في الجمهوريات الاسلامية السوفياتية. واخذ عن لينين ايضاً منع الآذان باللغة العربية في هذه الجمهوريات.

وهذا يدل على صعوبة مزمنة في التأليف بين مفهوم اربكان للحكم الاسلامي ومفهوم مصطفى كمال العلماني الذي يعتبر الجيش التركي نفسه حامياً له.

ويبدو ان طلاقاً لا بد ان يتم بين الطرفين اذا لم تحصل معجزة.

ويقول خبراء بالشؤون التركية انه اذا كان لمثل هذه المعجزة من طريق الى التحقق فهو لن يكون الا على يد سليمان ديميرل، رئيس جمهورية تركيا الحالي.

ذلك ان سليمان ديميرل ليس عسكرياً، وهو معتدل في مفهومه العلماني للسلطة. وقد كان عضواً في الحزب الديمقراطي الذي يرئسه مندريس، وقد عمل طيلة تاريخه السياسي على الحد ما امكن من تدخل العسكريين في السلطة دون ان ينادي طبعاً بما ينادي به اليوم نجم الدين اربكان.

والاتهامات المتبادلة بين اربكان والعسكر قائمة على قدم وساق. وكما يتهمون اسلاميته بالرجعية، اتهمهم هو بالفاشية في نوع من التصعيد للخلاف سرعان ما تراجع عنه تاركاً لرئيس الجمهورية سليمان ديميرل التفتيش عن وسائل سياسية للتهدئة.

اما ديميرل الذي وجد نفسه حكماً بين رئيس الحكومة الاسلامي والجيش العلماني، فيحاول اقامة صيغة دائمة تعطي للاسلام كامل الاحترام وتمنع في الوقت نفسه استغلاله للمصالح السياسية وغير السياسية.



المصدر : ....
الـ.........وادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

وهو يقول ان تركيا كانت حتى الآن متقدمة من نواح معينة على معظم الدول الاسلامية، فهي الاقرب الى التمدن الحديث. ولكنها مهددة - وهذا ما لم يقله وان جعله مضمراً في حديثه - بان تخسر موقعها المتقدم في الشرق والغرب معاً اذا تركت نفسها تنقسم بحدة بين اسلامي متزمت وعلماني احادي النظرة ضيق الافق.

لقد استطاعت تركيا ان تستمر برلمانية النظام تحت كل الظروف، غير ان هذا ينبغي ان لا يدفعها الى نوع من الغرور المبالغ فيه. فهذه البرلمانية كانت مبطنة دائماً بنفوذ الجيش المتمسك بمبادىء مصطفى كمال المعروفة في العلمانية والتحديث. ولا يزال مؤسس الدولة التركية رمزاً للوطنية التركية عند مجموع الشعب التركي. ولكن مع الايام يتبين اكثر فاكثر ان شعبية اتاتورك في وطنه ليست ناتجة عن اجماع تركي على الايديولوجية العلمانية بقدر ما هو اجماع على عمله التحريري العسكري والسياسي في صيانة التراب التركي من الحكم الاجنبي في اواخر العهد العثماني، اذ كان في تركيا في تلك الفترة جيوش انكليزية وفرنسية ويونانية ولولا مواجهته لهذه الجيوش لربما ظلت تركيا محتلة ان لم يكن كلياً فجزئياً على الاقل. وقد خاض حروباً حقيقية توصل بها الى تركيا المستقلة التي نعرف.

إذن فان زعامة مصطفى الوطنية التحريرية لا الاصلاحية العلمانية هي عنصر التماسك التقليدي والموروث في الحياة التركية العلمانية. وصحيح ان هناك طبقات وشرائح تركية واسعة قد تغربت او تأوربت من وجوه كثيرة، ولكن لا ينكر ان قطاعات مثلها لا اوسع منها لا تزال بعيدة كل البعد عن ايديولوجية العلمانية كما نعرفها في الغرب.

من هنا صعوبة التغلّب بالاستناد الى وهج الكمالية على التيار الشعبي المؤيد حتى هذه اللحظة لاربكان.

ان اخطر ما يواجه تركيا في الوضع الحاضر ان القوى السياسية فيها تكاد تكون متعادلة. وهذا التوازن كاف للجم اربكان وعدم تركه يتصرف كما لو انه في بلد مسلم لم تدخله العلمانية، ولكن التوازن نفسه يمنع من جهة ثانية الاستمرار في النهج العلماني الذي اختطه مصطفى كمال ويدعمه الجيش، مما يبعد امكانية الجسم السياسي في اي من الاتجاهين.

فهل هذا يدفعنا الى التوقع بان تركيا مقبلة على الوقوع في دوامة التأرجح بين الانقلاب العسكري القادر وحده على تحقيق الاستقرار، والديمقراطية البرلمانية المتخلفة غير القادرة على تحقيق هذا الاستقرار، وان كانت قادرة على جر اصوات الناخبين باتجاه اربكان وما يمثل؟



ان كثيراً من دول الشرق دفع عالياً ثمن التأرجح والتداول والثورات بين الديمقراطية العاجزة والانقلاب العسكري. فالديمقراطية العاجزة تعطي فرصاً للانقلاب والانقلاب يعطي حجماً للديمقراطيين لاسقاط اي انقلاب يقوم. وهكذا تتغير الوجه والاشكال وصيغ الحكم ويبقى البلد حيث هو لا يتقدم الى امام ولا يحل بشكل جذري اي مشكلة من مشاكل الاوطان.

ان ديميرل يمتدح عن قناعة في اغلب الظن مسيرة الدولة التركية السياسية حتى الآن. ولكن على فرض صحة هذا الرأي هل من يضمن انه مستمر؟ ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ - ابريل ١٩٩٢

الجيش التركى يتعهد بعدم الاطاحة بحكومة أربكان

مسئول بالأركان: الحكم العسكرى غير مقبول داخليا وخارجيا

انقرة - وكالات الانباء - تعهد الجيش التركى بعدم إستخدام القوة فى الإطاحة بحكومة نجم الدين اربكان الاسلامية وأعلن انه لايعتزم حكم البلاد لان هذا ليس مهمته وأكد الجنرال «شفيق بير» نائب رئيس اركان القوات المسلحة التركية إن حكم تركيا عسكريا لن يلقى قبولا داخليا وخارجيا.

وقال إن الجيش التركى لايريد القيام بدور اكبر من الحياة السياسية بالبلاد بالرغم من إصداره الاوامر للحكومة الحالية التى يرأسها «نجم الدين اربكان» زعيم حزب «الرفاة» الاسلامى بقمع الانشطة الاسلامية.

ونقلت صحيفة «ميليات» اليومية التركية عن الجنرال «شفيق بير» قوله إن الجنرالات العلمانيين لن يذهبوا أبعد من تقديم النصح للسلطات المدنية ولن يتورطوا فى اى شكل من اشكال التدخل.

وتعد هذه التصريحات اوضح تعهد يدلى بها قائد عسكرى تركى بهذا المستوى الرفيع ويستبعد فيه تدخل الجيش بشكل مباشر فى الحياة السياسية بالبلاد .

وذلك بعدما تزايد الحديث مؤخرا عن مدى تورط الجيش فى السياسة بتركيا. وكان مجلس الأمن القومى التركى الذى يهمين الجنرالات عليه قد أصدر أوامره لاربكان فى فبراير الماضى بضرورة قمع الانشطة الاسلامية فى البلاد.



المصدر : [illegible] العربي

التاريخ : ٥ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيا: وزيرة الداخلية تطبق تعليمات مجلس الامن القومي

أصدرت امس وزيرة الداخلية التركية ميرال اكستر اوامرها الى حكام الاقاليم للبدء في التطبيق الفوري للتوصيات التي اقرها مجلس الامن القومي لكبح نشاط الاصوليين.

وقال مسؤول في مكتب الوزيرة: «بعثت وزيرتنا توجيهاً للحكام يتوافق مع قرارات مجلس الامن القومي... ويتطلب التنفيذ الكامل لها بأسرع وقت ممكن».

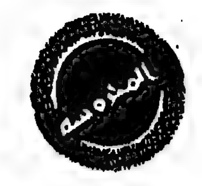
ويتوقع ان يزيد تحرك اكستر، وهي من حزب «الطريق القويم»، التوتر مع الشركاء في الائتلاف الحكومي من حزب «الرفاه» بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان.

ونشرت صحيفة «ييني يوزيل» الليبرالية ان توجيهات اكستر تشمل إغلاق مدارس تحفيظ القرآن ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها.

وتجيء اوامر اكستر بعد تعليمات أصدرها وزير الصحة يلدريم اقطونا من «الطريق القويم» ايضاً، وتقضي بتطبيق حظر الحجاب على العاملين في الصحة العامة.

وكان مجلس الامن القومي الذي يهيمن عليه الجيش أقر توصيات في شباط (فبراير) الماضي للحكومة لمنع التحول التدريجي وإضفاء الطابع الاسلامي على الحياة العامة في تركيا.

وأيد اربكان اول رئيس وزراء اسلامي في تركيا الحديثة تدابير الجيش على مضض لكنه لم يبد حماساً لتشديد القيود على التعليم الديني. (رويتر)



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ - ابريل ١٩٩٧

وزيرة الداخلية التركية تصدر "توجيهات" لتنفيذ أوامر الجيش ضد الاسلاميين

■ انقرة - رويتر - قال مسؤول في وزارة الداخلية التركية امس الثلثاء ان وزيرة الداخلية ميرال اكسنر اصدرت اوامرها الى حكام الاقاليم بالبدء في التنفيذ الفوري لحملة يرعاها الجيش ضد الناشطين الاسلاميين.

وينتظر ان يزيد تحرك وزيرة الداخلية وهي من الجناح العلماني في الحكومة الائتلافية التوتر مع شركاء الائتلاف الاسلاميين بزعامة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان.

وقال مسؤول في مكتب وزير الداخلية «بعثت وزيرتنا توجيهاً (الى الحكام) يتوافق مع قرارات مجلس الامن القومي».

واضاف المسؤول «ان (التوجيه) يطلب التنفيذ الكامل للقرارات باسرع ما يمكن».

وذكرت صحيفة «يني يوزيل» الليبرالية ان الامر الذي اصدرته اكسنر يشمل اغلاق مدارس تحفيظ القرآن غير المرخصة ومكاتب الطرق الصوفية غير المرخص لها ويعتبرها الجيش تربة خصبة للناشطين الاسلاميين.

وكان مجلس الأمن القومي الذي تهيمن عليه القوات المسلحة العلمانية اصدر اوامره في شباط (فبراير) الى الحكومة بمقاومة التحول التدريجي لاضفاء الطابع الاسلامي على الحياة التركية العامة.

وتأتي اوامر اكسنر بعد تعليمات اصدرها يلدريم اقطونا وزير الصحة الذي ينتمي ايضاً الى الجناح العلماني في آذار (مارس) بتطبيق حظر الحجاب وملابس اسلامية اخرى على العاملين في الصحة العامة والمعلق تنفيذه منذ فترة طويلة.

وأيد اربكان اول رئيس وزراء اسلامي في تركيا الحديثة تدابير الجيش على مضض لكنه لم يبد حماساً لتشديد القيود على التعليم الديني وتلك الخاصة بالإعلام الاسلامي.

٠٠١٢٢٨



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٧



ننهمر علينا طلقات المغرضين اصحاب النوايا السيئة ضد مصر . فلا نملك ان نرد عليهم متعللين بان حرية الراى والديمقراطية تبيح للمراسل الاجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية ان ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش ازهى عصورها . ننقل الاراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه ان يفهم الديمقراطية اولا

تانسو تشيللر امرأة بألف وجه

تجيد ركوب أمواج السياسة المتلاطمة ضد الإسلام !

تانسو تشيللر نائبة رئيس وزراء تركيا طلبت من حكام الولايات التركية كبح الانشطة الاسلامية وتطبيق قوانين العلمانية بكل صرامة على حد طلب المؤسسة العسكرية ...!!

المساء :

اثبتت تانسو تشيللر بالفعل انها سياسية محترفة تجيد ركوب الامواج السياسية المتلاطمة والاستفادة منها على طول الخط فهى سياسية اسلامية حين يرتفع المد الشعبى الاسلامى فى تركيا . وهى مناوئة اسلامية حين يغمز الجيش القوة الحقيقية فى تركيا بعينه !.. وبين هذا وذاك تتأرجح مبادىء تشيللر جيئة وذهابا دون وضع لادنى اعتبار كون تركيا بلدا اغلبيته الساحقة مسلمة .

ان بعد مرور مايقرب من ثلاثة ارباع قرن على بدء تطبيق العلمانية فى تركيا لم يتغير وجهها الاسلامى . ومازال الشعب التركى مستمسك بديانته الاسلامية لكن هذا لايعجب الساسة والجيش هناك اللذين يتصوران وهما ان مصلحة تركيا فى اللحاق بقطار الدول الغربية المتقدمة تكنولوجيا . شكلا ومضمونا . ومع ذلك لم يتحقق لتركيا لا هذا ولاذاك . مع ذلك ايضا لم يتعلم السياسيون الاتراك الدرس بعد .. فتظهر امرأة مثل تشيللر الف وجه تغازل بهم الجميع دفعة واحدة وفى فترات زمنية متقاربة للغاية .

رئيس وزراء تركيا يواجه أزمة بسبب حديث منسوب إليه

الصحفى يعترف بوجود أخطاء فى الترجمة نسبت إلى أربكان مالم يقله

كتب محمد القدوسى:

بعد أن طلب القضاء التركى من السلطات المصرية توضيحات حول تصريحات منسوبة إلى د. نجم الدين أربكان أدلى بها لـ«على عليوة» أحد مراسلى صحيفة «الأنباء» الكويتية فى القاهرة، أصدر «على عليوة» بياناً أكد فيه أن خطأ فى الترجمة قد حدث، وأن «أربكان» لم يهاجم أو ينتقد أو يسىء إلى النظام العلمانى فى تركيا أو إلى مصطفى كمال أتاتورك.

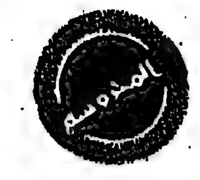
اتصلت «الشعب» بعلى عليوة طالبة توضيح ماحدث، فقال: أثناء زيارة د. نجم الدين أربكان إلى القاهرة فى أواخر ١٩٩٣، عقدت ندوة فى الجامع الأزهر ألقى فيها د. أربكان كلمة، وطلبت منه إجراء حوار تطوع أحد الطلاب الأتراك الذين تصادف وجودهم فى ساحة الأزهر بترجمته، ثم نشر الحوار فى ملحق «الإيمان» التابع لجريدة «الأنباء» الكويتية فى العدد ٦٣٤١ الصادر بتاريخ ٣١ من ديسمبر ١٩٩٣، وتضمن الحوار المنشور انتقادات للعلمانية وأتاتورك اتضح فيما بعد أنها لم ترد على لسان «أربكان» وأن الطالب التركى تعمد دسها فى الحوار.

وبعد نشر الموضوع بالصيغة المشار إليها اعترض حزب الرفاه على ماجاء فى الحوار من إساءة للنظام العلمانى وأتاتورك، وطالب الجريدة بنشر تصحيح.

أضاف على عليوة: وبناء على هذا الموقف عرضت الشريط المسجل للحوار على د. محمد حرب -رئيس مركز دراسات العالم التركى وأستاذ الدراسات التركية فى جامعة عين شمس- للمقارنة بين النص المنشور والحوار، كما جاء على شريط التسجيل، وتبين أن ماقاله د.نجم الدين أربكان فى الحوار المسجل لم يتضمن أى إساءة أو انتقاد أو هجوم على النظام العلمانى فى تركيا، كما لم يتضمن أى إساءة لمؤسس الدولة التركية الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

كما اتصلت «الشعب» بالدكتور «محمد حرب» الذى أكد أن ماورد بالحديث المنشور بجريدة الأنباء كان محض ترجمة خاطئة.. وأن إجابات د. نجم الدين أربكان كما استمع إليها مسجلة على الشريط لم تتضمن أى إشارة يمكن تفسيرها -من قريب أو من بعيد- باعتبارها إساءة إلى النظام العلمانى أو إلى أتاتورك.

جدير بالذكر أن الواقعة حدثت عام ١٩٩٣ أى قبل أن يتولى د. نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء فى تركيا بثلاث سنوات!.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ابريل ١٩٩٧

تركيا: صراع الاصولية والعلمانية ينعكس على مشاريع التعاون مع ايران

الوسط

من غير الواضح حتى الآن المدى الذي يمكن ان يصل اليه التدهور في العلاقات التركية - الايرانية، على ضوء تبادل الاتهامات، والاجراءات التي التزم رئيس الحكومة نجم الدين اربكان تنفيذها ضد المد الاصولي تنفيذاً لمطالب الجيش، وتحت ضغط الاحزاب المناوئة.

ومع انه من الاكيد ان ثمة رغبة واضحة لدى كبار المسؤولين في انقره وطهران بإبقاء التدهور عند حدود مقبولة، وهو ما عكسته زيارة وزير الخارجية الايرانية علي اكبر ولايتي لانقرة اخيراً، ثم التصريحات التي اطلقها كبار المسؤولين الاتراك، اجمعت على حرص القيادة التركية على إنجاح علاقات حسن الجوار مع ايران، الا ان جهات تركية بدات تطرح علامات استفهام حول مستقبل العلاقات مع طهران، ومصير اتفاقات التعاون الاقتصادي والتجاري التي تم التوقيع عليها العام الماضي، خصوصاً في مواجهة الانتقادات الخارجية لهذه الاتفاقات، وابرزها من الولايات المتحدة.

ومن ابرز الاتفاقات التي نجح اربكان في ابرامها اثناء زيارته لطهران في شهر آب (اغسطس) الماضي، وبرفقته وفد اقتصادي ضم ١٠٢ رجل اعمال، اتفاق الغاز مع ايران بقيمة اجمالية بلغت ٢٠ مليار دولار، على مدى السنوات الـ ٢٣ المقبلة.

وشمل الاتفاق الذي يعتبر اكبر اتفاق من نوعه لتركيا في مجال استيراد الغاز، واكبر واول اتفاق من نوعه لتصدير الغاز الايراني الى الخارج، بت الاجراءات الخاصة بتنفيذه، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بخطوط النقل، ومصنع المعالجة، وطريقة التمويل.

وطبقاً لما اشتمل عليه الاتفاق، فقد تعهدت ايران تنفيذ الجزء الخاص من خط الانابيب ضمن اراضيها فيما يتولى الجانب التركي المهمة نفسها داخل حدوده الاقليمية انطلاقاً من الحدود مع ايران.

كما اشتمل على قيام شركة مختلطة من الجانبين تولي ادارة مصنع المعالجة والنقل والتسويق، الى جانب الشركة الايرانية التي ستتولى اعمال الانتاج الخاصة بالمشروع لتوفير احتياجاته التي تقدر بحوالي ١٠ ملايين طن سنوياً.

ومن الاتفاقات التي نجح اربكان ايضاً في ابرامها مع الجانب الايراني، الاتفاق الخاص بإنشاء خط سكك الحديد الذي سيربط بين مدينة تبريز الايرانية ومدينة فان التركية، الى الجانب الشرقي من بحيرة فان، ليلتقي شبكة سكك الحديد التركية عبر انقره واسطنبول.



المصدر : الـوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ ابريل ١٩٩٧

وتكمن اهمية الخط، وفق المسؤولين الايرانيين والاتراك، في انه سيوفر مجالاً واسعاً لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، الذي تأثر في السنوات الماضية بالقيود التي فرضتها ايران على حركة الاستيراد نتيجة مصاعب السيولة التي تعاني منها، وشح مصادر النقد الاجنبي، لكنه يحمل فرصاً واعدة للنمو مستقبلاً، على ضوء استعادة طهران قدراتها المالية، الى جانب ضخامة السوق الايرانية التي يصل حجمها الى حوالي ٦٠ مليون مستهلك، وهو حجم مماثل تقريباً لحجم السوق التركية، ما يوفر فرصاً كبيرة للصادرات الايرانية الى الخارج.

الا ان المحللين يرون في مشروع الخط مؤشرات الى طموح ايراني أبعد مدى، يتمثل في ان ربط خط تبريز بشبكة الخطوط التركية الى انقره واسطنبول يعني ان طهران تسعى فعلياً الى الافادة من هذه الفرصة لفتح الباب امام صادراتها الى اسواق اوروبا الشرقية، مع ما يمكن ان توفره هذه الاسواق من فرصة واسعة للنمو في السنوات المقبلة، خصوصاً مع تحسن القدرة الشرائية فيها، في اعقاب برامج الاصلاح الاقتصادي التي بدا تنفيذها قبل سنوات بهدف التحول الى اقتصاد السوق.

وكان من المقرر ان تقوم مراكب تعبر بحيرة فان بنقل السلع التي تحملها القطارات من مدينة تبريز الى خط سكك الحديد انطلاقاً من انقره واسطنبول.

وكانت طهران وانقره باشرتا قبل فترة مفاوضات جدية للتعاون في مجال شبكات الربط الكهربائي، ووفق ما يقوله وزير المواصلات الايراني اكبر تركان، فإن طهران أبدت استعداداً جدياً لتزويد انقره بما تحتاجه من الطاقة الكهربائية التي تنتجها المحطات الكهرومائية الايرانية لتغطية الزيادة المتوقعة في الطلب، خصوصاً في فترات الذروة، عن طريق استغلال فائض الانتاج الايراني في هذا المجال.

ويعتبر مشروع اتفاق الربط الكهربائي حيوياً، خصوصاً بالنسبة الى تركيا التي يتوقع أن تعاني من نقص في انتاج الطاقة في خلال السنوات المقبلة، نتيجة النمو الواسع في الطلب، وتوقع تاخر تنفيذ مشاريع التوليد التي تدرسها حالياً، وابرزها مشروع التوليد بواسطة المفاعلات النووية في كل من سينوب على البحر الاسود، وفي منطقة اكوي القريبة من ميناء مرسين على البحر الابيض المتوسط. وحسب التقديرات، فإن العمل في المحطتين النوويتين اللتين ستنتجان حوالي ٢٠٠٠ ميغاواط، ربما تأخر الى العام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ حداً ادنى، في الوقت الذي تشير التقديرات الحالية الى ان الطلب على الكهرباء في تركيا سيرتفع في العام ٢٠٢٠ الى ٦٠ الف ميغاواط، وهو رقم يمثل ٣ اضعاف حجم الانتاج الحالي.

ومن الاتفاقات التي ابرمتها انقره وطهران اخيراً والتي يتوقع ان تكون عرضة للتأثر بالتدهور الحاصل في العلاقات بين الجانبين، الاتفاق الخاص الذي ستسمح تركيا بموجبه لايران باستخدام ميناء طرابزون على البحر الاسود كقاعدة لاعادة التصدير الى الاسواق الخارجية.

قد لا يكون مشروع «طريق الحرير» الذي تشكل تركيا نهايته الى جنوب اوروبا عبر مدينة اسطنبول، والى الشرق الاوسط عبر انقره، علما انه يمتد شرقاً حتى الصين مروراً بالجمهوريات الجديدة في الاتحاد السوفياتي السابق الى ايران، ومنها الى تركيا، مطروحاً للنقاش في الوقت الحاضر، على اعتبار ان امتداداته تتجاوز مسالة العلاقة بين انقره وطهران، الا انه من الاكيد، وفق الخبراء الاتراك ان يؤدي التدهور بين العاصمتين الى عرقلة انسياب السلع والبضائع على خطوطه.

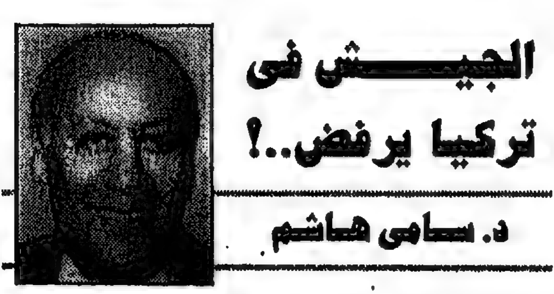
لكن الآن لا تتوافر اشارات الى ان تركيا وايران قررتا المضي في الخلاف الى نهايته، والاصح انهما تسعيان لحصر الحريق ضمن حدود معينة، لكن ما هو ثابت ان مراكز القوى لدى البلدين قررت عدم التنازل، اذا ما اخذ الكلام الرسمي الايراني عن ضرورة تطبيق احكام الشريعة الاسلامية والعداء لاميركا في الاعتبار، في مقابل الاجراءات التي الزم الجيش التركي حكومته تطبيقها، وفي طليعتها حماية العلمانية في تركيا، ولو على حساب العلاقات مع دول مؤثرة، بما في ذلك ايران ■



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٧

حوار مع النفس!



الجيش فى تركيا يرفض..؟

د. سامى هاشم

بعد طول انتظار وكفاح مستميت وجد الاسلاميون فى تركيا انفسهم فى مازق، لقد ظلوا عقودا احكموا خلالها الحصار حول قلعة الجمهورية التركية منذ بداية حكم اتاتورك بعد الحرب العالمية الاولى وهى فى أيدى العلمانيين.. إلا انهم وبعد ان اصبحوا ـ داخل القلعة ـ اكتشفوا أن أركان الدولة تنهار من حولهم!..

إن من اسوأ الامور بالنسبة لرئيس الوزراء نجم الدين أربكان وحزب الرفاه الاسلامى الذى يرتكز على توجهات اسلامية ان الشعور بالابتهاج بوصولهم إلى السلطة فى الصيف الماضى، قد تحول إلى شعور بالمرارة حيث إن كل خطوه له تنبغى مناقشتها مع جنرالات غاضبين مازالوا يتحكمون فى حماية القلعة.. وباختصار فإن المنطق يقول أن حزب الرفاه ربما يكون قد قاد الائتلاف إلى السلطة لكن الواقع يؤكد أنه بعيدا عن تولى السلطة الحقيقية.. والاعتقاد السائد بان ما يحدث هو صراع بين القديم الذى يسير طبقا للطريقة الغربية وبين التقاليد الاسلامية النابعة من الشرق والتى ظل الحزب يكافح من اجل تطبيقها!..

ومنذ أن تقلد اربكان منصبه، والصراع محتدم بينه وبين الجنرالات الذين بيدهم مصير البلاد طبقا لنصوص الدستور.. واحيانا ينسى اربكان هذه الحقيقة ويبتعد عن الواقع، ليجد نفسه فى صدام مع رجال المؤسسة العسكرية.. وعلى سبيل المثال فإن نجم الدين اربكان قد اعتقد ان شهر رمضان الكريم، شهر الصيام الذى انقضى مؤخرا يمكن ان يكون شهرا مناسبا لجعل تركيا أكثر ورعا إلى حد ما.. لكنه فى الواقع ارتكب خطا فادحا لانه يتناسى جنرالات بلاده، فقد اكتشف أنه حتى المحاولة المعتدلة المشروعة من قبل حزبه «حزب الرفاه» لاضفاء مزيد من التدين على الحياة العامة إلا أنها ادت إلى اثارة استعراض للقوة من قبل الجيش.. ونسرد هذه القصة التى كانت البداية.. ففى اول فبراير الماضى وافق عمدة مدينة سينكان المنتمى لحزب الرفاه وهى مدينة صغيرة تقع بالقرب من العاصمة انقرة على دعوة سفير ايران لدى تركيا لحفل كان هدفه ان يبدأ الاتراك الحياة فى ظل احكام الشريعة الاسلامية.. وزاد على ذلك أنه بعد يومين وعلى مرأى من كاميرات التليفزيون قام واحد من حرسه بضرب صحفى كان يغطى مظاهرة ضد الاصوليين بعدها مباشرة ارتفع التوتر بين الاسلاميين والعلمانيين ووجد أهل المدينة امامهم ثلاثين دبابة وعددا من العربات المصفحة ازعجت مواطنى مدينة سينكان من نومهم فى صباح يوم الرابع من شهر فبراير وفى نفس اليوم تم القاء القبض على عمدة مدينة سينكان بتهمة خرق دستور تركيا!..



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٧

ومن المحتمل أن تتم محاكمته امام محكمة خاصة وهي المكان الذى غالبا ما يتم فيه محاسبة الاكراد الذين يدعون إلى الانفصال..

ويقول احد كبار الضباط تعليقا على تواجد الدبابات فى المدينة بان الامر لايعدو اكثر من مجرد مناورات روتينية، إلا أن ذلك لايبدو كذلك بالنسبة للاتراك الذين يتذكرون التدخلات العسكرية الثلاثة منذ عام ١٩٦٠ بما فى ذلك الانقلاب الذى ادى إلى اعدام رئيس الوزراء، هذا وبتاييد من المحاكم وحزب الطريق القديم (الشريك الاصغر فى ائتلاف اربكان) يبدو ان الجيش قد قرر اخيرا أن الامر يتطلب تذكير الاتراك بانه الحارس الرئيسى للميراث العلمانى لكمال اتاتورك مؤسس تركيا الحديثة.. وقضى منذ البداية على الافكار البعيدة عن الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية قبل أن يتطلع الشعب إلى مزيد منها!

وكان اربكان قد وافق فيما يبدو على تنفيذ بعض المظاهر الرمضانية من بينها بناء مسجد ضخم باموال خاصة غير حكومية فى ميدان «تقسيم العالمى» فى مدينة استنبول وهو مكان تقع فيه دار الاوبرا فى تركيا، وسمح للعاملات فى القطاع الحكومى بارتداء الحجاب اثناء العمل وعلى اثر ذلك فوجىء رئيس الوزراء بان الجنرالات وبعضا من وزراء حزب الطريق القويم يطالبونه بالغاء ذلك الاقتراح واسقاطه على الفور!..

والحقيقة ان اربكان ومنذ جاء إلى السلطة فى الصيف الماضى وهو يحاول ان يرضى كلا من الاتراك العلمانيين والذين ينادون بتطبيق الشريعة الاسلامية، ولكنه اكتشف ان ذلك هو المستحيل لأن تطبيق ذلك الأمر ولو بصورة بسيطة يعنى التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية والعودة للعيش فى ظل الدكتاتورية..

إن لدى رئيس الوزراء اربكان حيزا ضيقا للمناورة مع منح مؤيدية قدرا من الشعور بالارتياح ويحاول دفع المسلمين إلى الوظائف المدنية الاعلى، بيد ان الوزارات التى يجدونها أكثر اهمية مثل التعليم والدفاع تقع فى ايدى وزراء حزب الطريق القويم.

إن المراقبين للأوضاع السياسية فى تركيا، يعتقدون ان الطريق مازال طويلا أمام حكومة تتبع النهج الاسلامى فى دولة تقع جغرافيا على حافة أوروبا التى لن تسمح بذلك.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٥ أبريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة التركية تقيل الموظفين الإسلاميين

أعلنت وكالة «الأناضول» التركية أن حكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان أمرت بإقالة الموظفين الإسلاميين من الوظائف العامة.

وأضافت أن وزيرة الداخلية ميرال اكسنير طلبت خلال اجتماع في أنقره، من محافظي ٨٠ محافظة تركية أن «يقال من الوظائف العامة كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية».

وهذه هي المرة الأولى التي تنوي فيها الحكومة التركية وضع خطة لتصفية الحركات الدينية المتطرفة. وقد يدعى الجيش الى التدخل في إطار هذه الخطة.

(ا.ف.ب)



المصدر : الحياة اللندنية
١٥ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قرار اتخذ في غياب اربكان الموجود في الحج

وزيرة الداخلية التركية تقيل الموظفين الاسلاميين في ٨٠ محافظة

□ القاهرة - من حازم منير:
□ انقرة - «الحياة»:

■ في غياب زعيم حزب الرفاه (الاسلامي) عن تركيا، امرت الحكومة الائتلافية التي يراسها نجم الدين اربكان بإقالة الاسلاميين الاصوليين من وظائف الدولة. وترك «علان هذا الإجراء لوزيرة الداخلية ميرال اكسينر التي تنمي الى حزب الطريق الصحيح (الشريك العلماني في الحكومة). وافادت وكالة «الاناضول» شبه الرسمية للانباء ان اكسينر طلبت، خلال اجتماع في انقرة، من محافظي ٨٠ محافظة «إقالة كل من يشارك في نشاطات دينية تخريبية من الوظائف العامة».

وهذة هي المرة الاولى التي تضع الحكومة التركية خطة لتصفية من يشتبه بانتمائهم الى حركات دينية متطرفة. وقد يدعى الجيش الى التدخل في إطار هذه الخطة. كذلك طلبت الوزيرة من المحافظين اقفال المدارس الدينية («إمام خطيب» لحفظ القرآن) غير القانونية التي «تحاول فرض ايديولوجيتها باسم الاسلام». ونقلت الوكالة التركية عن اكسينر قولها للمحافظين ان «العلمانية هي اللحمة التي تبقي مجتمعنا في سلام».

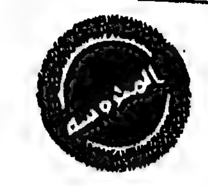
ويذكر ان اربكان (٧١ عاما) توجه امس برفقة ٢٥ شخصا من اقربائه وأصدقائه الى المملكة العربية السعودية لاداء فريضة الحج للمرة الرابعة والعشرين في حياته وللمرة الاولى كرئيس للوزراء. ولم تستبعد مصادر مطلعة في انقرة ان يكون اعلان اكسينر هذا الاجراء تم بمعرفة اربكان ولكن في غيابه عن البلاد

٠٠١٢٣٦

«ربما في اطار صيغة لانقاذ ماء الوجه».

وحذرت اكسينر المحافظين من محاولات الاسلاميين التغلغل في اجهزة الدولة وطالبتهم بإظهار يقظة مضاعفة في هذا المجال وبالتقيد الصارم بقانون الزي العلماني وهو جزء من مطالب الجيش التي طرحها عبر مجلس الامن القومي في اجتماعه في شباط (فبراير) الماضي.

وفي تطور يتعلق باتهامات وجهت الى اربكان بانه اهان، في مقابلة صحافية اجريت في القاهرة قبل ثلاثة اعوام مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك، ارسل الصحافي المصري علي عليوة، الذي كان اجرى المقابلة لصحيفة كويتية، بيانا الى السفارة التركية نفى فيه التهمة عن اربكان. وقال عليوة لـ «الحياة» ان اربكان لم يتطرق في حديثه الى اتاتورك ولم يوجه دعوة الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا كما لم يسع الى إلغاء العلمانية في حال وصل الى السلطة.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١ / ابريل ١٩٩٧

تشيللر تطالب حكام المقاطعات بتشديد القيود على الاسلاميين

واصلت الحكومة التركية حملتها للحد من نشاطات الاسلاميين مع مطالبة نائبة رئيس الوزراء التركي تانسو تشيللر حكام المقاطعات بتشديد القوانين العلمانية تلبية لمطالب الجيش.

ونقلت وكالة «الاناضول» التركية عن تشيللر قولها خلال اجتماع مع العشرات من حكام المقاطعات «اود ان اطلب منكم شخصياً انهاء بعض الانتهاكات في بلادنا وتطبيق القوانين بعناية كما تناولها مجلس الامن القومي».

وطالب المجلس الذي يهيمن عليه الجيش ذي الاتجاه العلماني رئيس الوزراء الاسلامي نجم الدين اربكان في شباط (فبراير) الماضي بالتصدي للمد الاسلامي في الحياة العامة التركية.

وطالبت تشيللر حكام المقاطعات الذين يتمتعون بسلطات امنية واسعة بتعزيز القوانين. وقالت «اريدكم الا تنسوا ان الاصولية مشكلة هامة».

وكانت وزيرة الداخلية التركية ميرال اكستير، وهي عضو في حزب تشيللر «الطريق القويم» امرت حكام المقاطعات، ايضاً، بتطبيق الاجراءات التي أصدرها مجلس الامن القومي، والتي تشمل خصوصاً تشديد الحظر على انشطة الطرق الصوفية ومنع العاملات في الحكومة من ارتداء الحجاب.

(رويتر)

الائتلاف التركي يجتاز مشكلة تنفيذ قرارات الجيش

في السادس والعشرين من الشهر الجاري، اي بعد اربعة أيام على عودة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان من تاديته فريضة الحج، يعقد «مجلس الامن القومي التركي» اجتماعه الدوري لمناقشة ما تم انجازه من توصيات (او قرارات) كان اتخذها في اجتماعه السابق في ٢٨ شباط (فبراير) الماضي. وكان جلّ تلك القرارات متعلقاً بالحد من نمو الأصولية والمظاهر الدينية في المجتمع التركي.

كتب *سامي شورش*:

من المعروف ان مجلس الامن القومي التركي اتخذ قراراته المتشددة ضد الاصوليين بعد تعقيدات سياسية نجمت عن القاء السفير الايراني محمد رضا باقري كلمة تحريضية في اجتماع اسلامي نظمه رئيس بلدية من حزب الرفاه في احدى ضواحي انقرة، دعا فيها الى تطبيق الشريعة الاسلامية في تركيا. ورغم ان القرارات لم تشر صراحة الى كلمة السفير الايراني، الا ان تلك الخطوة الايرانية غير الحكيمة كانت كافية، على ما يبدو، لتنبيه الاتراك الى الخطورة التي اصبحت عليها الحركة الاصولية في بلادهم. وهذا حمل المجلس المؤلف اصلاً من كبار ضباط الجيش على مطالبة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان بضرورة تنفيذ القرارات المتخذة في حدود شهرين، ينتهي امدهما مع الاجتماع المقبل للمجلس.

والواقع ان المطالبة حشرت اربكان في زاوية ضيقة من الاحراج السياسي خاصة وان انخراطه الشخصي في التنفيذ كان يعني وضعه في مواجهة قواعده اولاً، وفي مواجهة الحركة الاسلامية والفرق الصوفية والتجمعات الدينية الاوسع في المجتمع التركي.

وتوقع في حينه الكثيرون ان تتمخض قرارات الجيش ومجلس الامن القومي عن نزاعات حادة مع حزب الرفاه، ما يمكن ان يؤدي في النهاية الى اضطرار المؤسسة العسكرية الى الاقدام على انقلاب عسكري يطيح الائتلاف الحاكم. وما عزز تلك التوقعات ان أربكان تباطا في تنفيذ القرارات، خاصة المتعلقة منها باغلاق معاهد القران ودمج مرحلتي التعليم الالزامي لتضييق الفرصة امام الطلاب للانتماء الى تلك المعاهد.

في ما بعد، توضح ان الصورة هي غير ما جرى تقديمه. فاربكان تعامل بروية ومسؤولية مع القرارات العلمانية. وحاول ان ينيط تنفيذها، الا اقل ما يمكن، على الائتلاف القائم. كما ان الجيش من جانبه تعامل بمسؤولية، وأكد ان قصده من سن تلك القرارات ليس احراج اربكان واضعاف موقفه او اخراجه من الحكم، بقدر ما هو الحد من نمو الاصولية مع الابقاء على قدر كاف من هامش الحرية للاسلام السياسي المتمثل في حزب الرفاه الحاكم. وكان اخر الأدلة في ذلك الخصوص تزامن تطبيق القرارات من قبل الحكومة مع خروج اربكان لاداء فرائض الحج. فمثل هذا التزامن تلميح واضح الى موافقة رئيس الحكومة على القرارات. وهو في الوقت عينه تلميح الى رغبته في عدم اناطة مسؤولية التنفيذ به شخصياً نظراً الى الحساسية التي يمكن ان تتولد عن مثل تلك الخطوة.

وما يمكن للمراقب ان يستخلصه من كل تلك التطورات ان الجيش التركي اصبح يهمه استمرار تجربة الائتلاف بين العلمانيين والاسلاميين من دون عقد وازمات. ويهمه ان لا تنتهي الاوضاع الى اعادة زج المجتمع السياسي التركي في دوامة الانقلابات العسكرية. كذلك يهمه ان يبقى على مسافة واضحة من السياسة، خاصة وان التطورات العالمية والاقليمية والداخلية لم تعد تقبل بادوار عسكرية مباشرة في توجيه السياسة التركية. وفي كل ذلك، يمكن القول ان النصائح الاميركية كان لها دور في اقناع العسكريين والعلمانيين بضرورة التاني في التعامل مع ظاهرة الاسلام السياسي في المجتمع التركي وعدم دفعها الى مواقع التصادم والعنف. لكن ما يجب ملاحظته ان الزعيمة العلمانية تانسو تشيلر، الشريكة في الائتلاف، لعبت أيضاً دوراً مسؤولاً.

فتشيلر، ان لم يكن العلمانيون، اصبحت تعرف ان الاصولية والتطرف ظاهرة قديمة في المجتمع التركي تعود على الاقل الى بدايات نشوء الدولة التركية الحديثة. وأصبحت تعرف ان هناك بوناً شاسعاً يجب ملاحظته بين الاسلام السياسي الذي يمثله أربكان، والاصولية المتطرفة التي تمثلها منظمات متطرفة من قبيل منظمة اتباع جمال الدين قبلان التي تدعو للاحتذاء بنموذج الثورة الايرانية و«حزب الله» التركي و«جبهة التحرير الاسلامية» التي تنتهج العنف والارهاب. وهي فوق كل ذلك، تعرف ان قطع طرق النمو والاستفحال امام الاصولية لا يمكن أن تمر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

عبر مدع الاسلام السياسي، بل لا بد من ضمان تحالف وثيق مع قوى الاسلام المعتدل لمواجهة دعاة العنف والأصولية. والاهم انها اصبحت تعرف ان حلفاء تركيا من الدول الغربية لا يمانعون في مشاركة الاسلاميين في اطر الحكم عبر القانون والديموقراطية. بل تعتقد ان ظاهرة الاسلام السياسي في مجتمع تقلد لاربعة قرون مقاليد القيادة الاسلامية، تشكل جزءاً اساسياً من كيان المجتمع، معتبرة ان الطريقة الانجع لقطع الطريق على نمو الاصولية هي في اقدام الدولة على الانفتاح وانتهاج سياسات الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، اضافة الى نبذ اساليب الاستئصال والاقتلاع القسري.

من هنا تحاول تشيلر تتويج تحالفها مع الاسلاميين بالنجاح. ودافعها في ذلك ليس فقط نيل مكاسب حزبية، كما يجري تصوير الحال من قبل بعض المراقبين. بل دافعها الأساسي هو اعادة صياغة التجربة الديموقراطية التركية وفق نمط جديد يتسع فيه المجال لمشاركة تنويعات دينية وثقافية اخرى الى جانب العلمانيين في الحكم. والارجح انها نجحت في اقناع الجيش بمفاهيمها.

والدليل ان مجلس الامن القومي المؤلف اصلاً من كبار ضباط الجيش، يلح على تنفيذ الخطوات والقرارات المتعلقة بتطويق الاصولية والتطرف في تركيا، لكن يحسب في الوقت عينه عدم احراج اربكان او الاضرار بمشاركته في الائتلاف القائم. ولا ادل على ذلك من موافقة الجيش على تنفيذ القرارات في فترة غيابه عن البلاد.

سامي شورش



تصريحات تبناها وزراء علمانيون فجرت أزمة جديدة في تركيا

نائب أربكان يهدد بمقاضاة جنرال حذر من تجربة اسلاميي الجزائر

□ انقرة - «الحياة»:

فجرت تصريحات ادلى بها جنرال تركي بارز ازمة جديدة في تركيا بين الجيش وحزب «الرفاه» (الاسلامي) الذي يراس زعيمه نجم الدين اربكان الائتلاف الحاكم، وتوترت علاقاته مع المؤسسة العسكرية منذ وجه الجنرالات تحذيراً في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) الماضي الى الحكومة داعين اياها الى التصدي لنشاطات الاسلاميين. وهاجم وزير الدولة التركي نائب رئيس حزب الرفاه عبدالله غيول امس الجنرال وهدد بمقاضاته.

وكان الجنرال عثمان اوزبك قائد قوات الدرك في منطقة ارضروم (شرق)، المكلفة مواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني حذر اول من امس حزب «الرفاه» من الاساءة الى الديموقراطية وانتقد اربكان لادائه فريضة الحج. وقال خلال اجتماع عام في ارتفين (شمال شرقي ارضروم) ان «الاسلاميين يحاولون، باستغلالهم الديموقراطية، السيطرة على الحكم بالقمع وحتى بقطع الرؤوس على غرار ما يحصل في الجزائر». واضاف: «حاربت (المقاتلين الاكراد) ١٣ سنة واستطيع محاربتهم (الاسلاميين) ايضا».

ورد ناطقون باسم حزب «الرفاه» بعنف على تصريحات الجنرال التركي، بينما ايدتها الاحزاب العلمانية المعارضة. وقال وزير الدولة عبدالله غيول (نائب رئيس حزب الرفاه): «لقد ارتكب (الجنرال اوزبك جرما. لا يمكن لعضو في الجيش ان يعبر عن ارائه بهذه الطريقة وهو يرتدي بزته العسكرية. سنفعل ما هو ضروري في اطار القوانين».

ودعا نواب من حزب «الرفاه» الجنرال اوزبك الى «خلع بزته العسكرية وخوض معترك السياسة حيث سيتلقى رداً ملائما من الشعب». واتهموه بانه «تجاوز بتصريحاته حدود وظيفته».

لكن وزير الصحة يلدريم اكتونا، الذي ينتمي الى حزب «الطريق الصحيح» (بزعامة نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : [illegible] ابريل ١٩٩٧

تانسو تشيلر) الشريك الاصغر في الائتلاف الحاكم، اعتبر ان
«تصريحات اوزبك تعني ان صبر المدنيين والعسكريين يكاد ينفد».
معروف ان اكتونا اتخذ في الاشهر الاخيرة موقفا متشددا من حزب
«الرفاه» ودعا غير مرة الى فك ائتلاف حزبه معه
كذلك اعلن زعيم حزب «الشعب الجمهوري» (٤٩ مقعداً في البرلمان)
دنيز بايكال تاييده لتصريحات الجنرال اوزبك وقال: «طالما استمرت هذه
الحكومة في الحكم فان ازمات من هذا النوع ستتوالى».
وكانت وزيرة الداخلية ميريل اكسينر (من حزب الطريق الصحيح)
دعت الاسبوع الماضي، في غياب اربكان، حكام ٨٠ محافظة الى اجتماع
في انقرة، وامرتهم باقالة الاسلاميين من وظائفهم في الدولة، معتبرة ان
بقاءهم في مناصبهم يضر الامن القومي للبلاد.
وكشفت رسائل التهنئة التي وجهها الزعماء الاتراك الى مواطنيهم

بمناسبة عيد الاضحى، مجدداً تناقضات في رؤيتهم لدور البلاد
ومستقبلها. اذ شدد الرئيس سليمان ديميريل على ان «مبادئ الجمهورية
والديموقراطية والاسلام والعلمانية لا يناقض بعضها بعضاً، بل العكس
هي تعمل معاً منذ ٧٣ سنة. ولا سبب اليوم يدعو الى هدم هذا
الانسجام».
لكن اربكان ربط في رسالته بين تركيا وماضيها العثماني مشدداً على
تعزيز الاخوة الاسلامية. وقال ان تركيا تمر بمرحلة انتقالية مهمة ومن
شان ذلك ان يرفعها «مجددا الى مصاف قوة عظمى». واضاف: «حكومتنا
عازمة على حشد ثروات طبيعية لا نظير لها في بلادنا وقدراتها
الاقتصادية الضخمة لجعل تركيا الدولة الاكثر تطورا في العالم».
وركزت تشيلر في رسالتها على التطور الاقتصادي ايضاً، لكنها اكدت
تمسكها بالمبادئ الديموقراطية والعلمانية. واعتبرت ان «تركيا من
حقها ان تفخر بانها الدولة المسلمة التي تتبنى نظرة عصرية عالمية
وتقبل المبادئ العلمانية».



حرب أربكان والجيش

لم تشهد ديمقراطية في العالم ما تشهده التجربة التركية من تدخل فاضح للمؤسسة العسكرية في شئون وقرارات الحكومات المتعاقبة فيها. وإذا كان هذا التدخل لم يظهر بوضوح في الحكومات السابقة بسبب تطابق آراء السياسيين السابقين والعسكريين والعلمانيين، فقد ظهر هذا التدخل بشكل غير مسبوق طوال فترة حكم رئيس الوزراء الإسلامي الحالي نجم الدين أربكان، فلأول مرة نسمع عن جيش في العالم يجبر رئيس وزرائه على توقيع اتفاقيات تعاون عسكري مع إسرائيل ولأول مرة نسمع عن جيش يحارب رئيس الوزراء وعلى الأقل نصف الشعب التركي بسبب الحجاب، بل ويقيم الدنيا ولايقعدها إلا بعد إغلاق كتاتيب لتحفيظ القرآن ونزع غطاء رأس الطالبات في الجامعات أو الموظفات في المصالح الحكومية.

ولعل تدخل الجيش قبل أيام لإجبار رئيس الوزراء أربكان على لقاء وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي الأكثر إثارة في هذه الحرب المستعرة بين الجيش وأربكان، فقد فرض هؤلاء العسكريون -كما تشير لذلك تقارير صحفية صادرة من تركيا- على أربكان لقاء ليفي رغم رفض الأول لذلك وتجاهل مكتبه لطلبات الإسرائيليين المتكررة بترتيب لقاء مع ليفي. وجاء ترتيب اللقاء بين أربكان وليفي ضمن محاولات قادة الجيش العلمانيين حرق صورة أربكان كزعيم إسلامي أمام أنصاره أو الضغط عليه لإجباره على الاستقالة، إلا أن أربكان الذي أثبت قدرة نادرة على الصمود والصبر لتحقيق أي مكاسب للإسلاميين بوجوده في السلطة سعى لاستغلال لقائه مع ليفي في الهجوم على السياسات الإسرائيلية وطلب وقف الاستيطان وحق المسلمين في القدس. بل لقد نقل صحفيون أتراك وإسرائيليون تفاصيل عن لقاء أربكان وليفي تشير بوضوح لبرودة اللقاء وأن أربكان كان كمن ركبه عفريت خلال لقائه مع ليفي حتى أنه تجنب النظر إليهم وكان ينظر باستمرار في غير اتجاه الإسرائيليين وكأنه يكلم نفسه لأنها المرة الأولى التي يلتقي فيها مسئولاً صهيونيا!

والسؤال إلى متى يستمر هذا الضغط العسكري الإرهابي ضد رئيس وزراء منتخب شعبياً؟!

أما الجواب فيكمن في فهم لماذا يفعلون ذلك؟! ومن يقف وراءهم، والمسألة لاتحتاج لذكاء لمعرفة أن هناك مصالح مشتركة بين العسكريين وبين الأمريكان والإسرائيليين.



وسط أنباء عن انشقاقات فى الائتلاف الحاكم

اجتماع حاسم لمجلس الأمن التركى السبت القادم لبحث التزام أربكان بحماية العلمانية

ديميريل يحذر رئيس الوزراء ويدعو لإجراء انتخابات مبكرة

انقرة - وكالات الأنباء - يعقد مجلس الامن التركى اجتماعا حاسما يوم السبت المقبل لمناقشة مدى التزام الحكومة بقراراته الصادرة يوم ٢٨ فبراير الماضى وتدعو لاتخاذ إجراءات صارمة للحد من تزايد المد الإسلامى فى تركيا، وتتضمن تلك الإجراءات إغلاق المدارس الدينية ومد التعليم الإلزامى إلى ثمانى سنوات متصلة بدلا من خمس سنوات لسد الطريق على التلاميذ الراغبين فى ترك المدارس الحكومية والالتحاق بالمدارس الدينية.

ويأتى اجتماع مجلس الامن القومى التركى بعد نشوب ازمة جديدة بين نجم الدين اربكان رئيس الوزراء وزعيم حزب الرفاه الإسلامى وقادة الجيش بعد تصريح الجنرال عثمان اوزبك قائد قوات الجندرمة الذى انتقد سفر اربكان وخمسة من مساعديه إلى الأراضى المقدسة لاداء فريضة الحج.

وكان اوزبك قد قال إن اربكان يسافر لأداء الحج بينما يقاتل الجيش هنا منظمة حزب العمال الكردستانى التى تشن حربا منذ عام ١٩٨٤ لإقامة دولة كردية مستقلة فى جنوب شرق تركيا.

وتشير التوقعات إلى ان اجتماع مجلس الامن القومى التركى سوف يشهد مناقشات ساخنة بين جنرالات الجيش واربكان الذى يرفض حتى الآن تنفيذ القرارات الخاصة بالتعليم الإلزامى. وسيجد اربكان نفسه خلال الاجتماع القادم محاصرا بين ضغوط الجيش والمعارضة الداخلية فى حزبه لتنفيذ توصيات مجلس الامن القومى، خاصة إن المجلس لن يعطى فى اجتماع السبت فرصة أخرى كما فعل فى اجتماع فبراير الماضى عندما امهله شهرا لتنفيذ قراراته. وفى الوقت نفسه زاد الرئيس التركى سليمان ديميريل من الضغوط التى يتعرض لها اربكان عندما طالبه امس بتلطيف النبرة الإسلامية فى خطابه السياسى قائلا إن دين تركيا الرسمى هو الإسلام وأننا جميعا مسلمون، وحذر من استغلال المشاعر الدينية للشعب التركى او اقحام الدين فى السياسة واستخدامه اداة للوصول إلى اغراض بعينها. وقد دعا ديميريل فى حديث تليفزيونى امس إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قائلا إنها الطريقة الوحيدة لتجاوز التوتر بين أربكان والجيش.

من ناحية أخرى كشفت الصحف التركية أمس عن وجود خلافات داخل الائتلاف الحاكم تهدد بقرب انهياره. ونقلت صحيفة «حليت» عن وزير الصناعة ياليم ارض ان أكثر من ٢٠ نائبا فى حزب الطريق القويم شريك أربكان فى الائتلاف الحاكم يتجهون لفض التحالف مع الإسلاميين كما اشارت صحيفة صباح إلى ان سبعة من النواب الذين تحالفوا مع الرفاه فى الانتخابات سيتركون الحزب هذا الاسبوع.



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٧ م

ديميريل يدعو لانتخابات مبكرة ومصالحة اربكان والعسكر

دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل امس الى اجراء انتخابات تشريعية مبكرة في تركيا، في وقت عاد التوتر الى التصاعد بين الحكومة التي يقودها الاسلاميون والجيش المتمسك بالابقاء على الطابع العلماني للدولة. وقال ديميريل في مقابلة مع محطة «شو تي في» التلفزيونية الخاصة ان «مفتاح التسوية حيال الانحرافات الحالية يكمن في اجراء انتخابات تشريعية مبكرة».

وتابع «اذا لم تحصل انتخابات تشريعية جديدة فإن الخلافات والتوترات ستستمر» مضيفاً ان «الحل يمر بالانتخابات».

وأعرب ديميريل عن الاسف لأن الدستور لا يعطي رئيس الدولة الحق في الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة وأقر بأنه لا يعرف اذا كان ائتلاف الاسلاميين والمحافظين الذين يتمتعون بالاكثرية في البرلمان سيؤيد اجراء انتخابات جديدة.

وحض ديميريل ايضاً على المصالحة بين حكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان والعسكريين الذين يعتبرون انفسهم ضامني علمانية الدولة ويواجهون تالياً نزعة حزب الرفاه الاسلامية.

وقال ديميريل ان «الذين يختبئون وراء الاسلام عليهم الا يجرؤوا على محاولة تغيير اسس النظام التركي ابداً». وشدد على ضرورة ان «يتفادوا الاصطدام بالجيش».

ورأى ان «على الآخرين الا يصطدموا بمشاعر المسلمين الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩٪ من سكان هذا البلد».

واعتبر ديميريل ان اي انقلاب عسكري سيلغي «الديموقراطية» التركية. وقال «لا يمكنكم انقاذ الديموقراطية بدءاً بتدميرها».

وكان التوتر القائم في تركيا منذ شباط (فبراير) الفائت تصاعد من جديد الاسبوع بعدما حذر قائد الشرطة في منطقة ارضروم (شرق) الجنرال عثمان اوزبك الجمعة الماضي حزب الرفاه الاسلامي من اي مساس بالطابع العلماني للدولة.

وقال الجنرال اوزبك في اجتماع عام في ارتفين (شمال شرق) «ان الاسلاميين يستغلون الديموقراطية ويحاولون السيطرة على الحكم بالقمع وحتى بقطع الرؤوس على غرار ما يحصل في الجزائر».

وحملت هذه التصريحات عدداً من المقربين من اربكان على المطالبة باقالة الجنرال من منصبه. (أ.ف.ب)

٠٠١٣٤٥



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٣ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقاء بين اربكان وزعيم لـ "طالبان" يثير استياء واشنطن

ديميريل يحذر من "احتكار" الدين ويحبذ انتخابات مبكرة في تركيا

□ بيشاور -
من احمد موفق زيدان:
□ اسطنبول - «الحياة»:

■ حذر الرئيس التركي سليمان ديميريل حزب الرفاه، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نجم الدين اربكان، من تصعيد دعواته الاسلامية ورفض محاولات «حفنة من الناس احتكار الدين» في وقت اكد وزير بارز ان شقة الخلاف تتسع بين «الرفاه» (اسلامي) وحزب الطريق الصحيح (علماني)، الشريكين في الائتلاف الحاكم، وتوقع نهايته قريبا.

ودعا ديميريل الى اجراء انتخابات مبكرة باعتبارها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التي يقودها الاسلاميون والجيش المتمسك بالابقاء على الطابع العلماني للدولة. وقال في مقابلة اجرتها معه شبكة تلفزيون «شو تي في» الخاصة ان «مفتاح التسوية للانحرافات الحالية يكمن في اجراء انتخابات اشتراعية مبكرة». وتابع: «اذا لم تحصل انتخابات اشتراعية جديدة، فإن الخلافات والتوترات ستستمر» مضيفا ان «الحل هو عبر الانتخابات». واعرب عن الاسف لأن الدستور لا يعطي رئيس الدولة الحق في الدعوة الى اجراء انتخابات جديدة واقر بانه لا يعرف ما اذا كان طرفا الائتلاف الحاكم سيؤيدان اجراء انتخابات جديدة. واعتبر ان فكرة الانقلاب العسكري تتنافى مع الديموقراطية التركية. وقال: «لا يمكنكم انقاذ الديموقراطية عبر البدء في تدميرها».

وحض على المصالحة بين جناح الاسلامي في الحكومة عسكريين المعارضين لاي نزعة مية في المجتمع التركي. لكنه

حذر «الذين يختبئون وراء الاسلام» وقال ان «عليهم الا يجراوا ابدا على محاولة تغيير أسس النظام التركي، فيما على الاخرين الا يصطدموا بمشاعر المسلمين الحقيقيين الذين يمثلون ٩٩ في المئة من سكان هذا البلد».

قبل ذلك قال ديميريل لصحافيين، التقاهم في منتجع مرمريس حيث يمضي عطلة عيد الاضحى، ان «الاسلام دين البلاد وكلنا مسلمون ولا يحق لحفنة من الناس ان تحتكر الدين». وشدد على ان «الفصل بين الدولة والدين تم عندما اسست الجمهورية (...) علينا ان نرص صفوفنا حول الجمهورية وليس مسموحا لاحد بان يستخدم الدين اداة سياسية. ان المشاعر الدينية لا يجوز استغلالها».

من جهة اخرى افادت الصحف التركية امس ان الخلافات تتسع بين حزب الرفاه وشريكه في الحكم حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية تانسو تشيلر. ونقلت صحيفة «ميليت» عن وزير الصناعة والتجارة يالم إريز (الطريق الصحيح) ان نحو ٢٠ نائبا من حزبه يدفعون في اتجاه انهاء التحالف مع اربكان. وزادت صحيفة «صباح» ان سبعة نواب كانوا تحالفوا مع «الرفاه» في الانتخابات الاخيرة ينوون وضع حد لتاييدهم له وسيعلنون ذلك خلال الاسبوع الجاري. واكدت مصادر حزبية ان الاتصالات مستمرة وراء الكواليس بين ممثلي حزبي اليمين الوسط وهما الطريق الصحيح والوطن الام (بزعامة مسعود يلماظ)، وسط محاولات تبذلها المؤسسة العسكرية لاقناعهما بالتفاهم على صيغة تمكنهما من تشكيل حكومة ائتلافية، بدعم حزبين علمانيين اخرين، كي تحل مكان الائتلاف الحالي. واوضحت ان العقدة ما زالت تكمن في الصراع على زعامة الحكومة بين يلماز وتشيلر.

«طالبان»

في غضون ذلك، اعلن ملا محمد رباني، الشخصية الثانية في حركة طالبان المعين رئيساً للمجلس الانتقالي في افغانستان، انه عقد اجتماعاً في المملكة العربية السعودية مع اربكان واكدت مصادر مطلعة في بيشاور لـ «الحياة» انها لا تستبعد عقد اجتماع اخر بينهما لكنها لم تكشف مكانه وموعده. وفي تركيا نقلت صحيفة «يني يوزيل»، في عددها الصادر اليوم الاربعاء في اسطنبول، عن «مصادر اميركية» ان الولايات المتحدة «مستاءة» من الاتصالات بين اربكان و«طالبان».

في بيشاور اكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان مكتب اربكان اتصل قبل نحو شهر بـ «جمعية علماء الاسلام» الباكستانية، التي يتزعمها مولانا فضل الرحمن الذي يتمتع بنفوذ كبير على حركة «طالبان»، وطلب منها ترتيب لقاء «عاجل» مع ممثلي هذه الحركة الافغانية التي باتت تسيطر على ثلاثة ارباع البلاد. معروف ان اربكان اجتمع مرتين، في اثناء زيارته لاسلام اباد في تموز (يوليو) الماضي، بفضل الرحمن وبحث معه في الوضع الافغاني، ولاحظت هذه المصادر ان الاحزاب الاصولية الافغانية مستاءة من جهود اربكان لاجراء مصالحة بين دوستم و«طالبان» واربكان واعربت المصادر ذاتها عن اعتقادها بان اربكان يسعى الى التوسط بين «طالبان» والزعيم الاوزبكي الجنرال عبدالرشيد

٠٠١٣٤٦



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دوستم الذي له علاقات جيدة مع تركيا. واضافت ان اربكان ربما يسعى الى «تقديم خدمة» للمؤسسة العسكرية التركية باقناعه «طالبان» بالمصالحة مع دوستم الذي تعتبره الحركة شيوعياً.

الرئيس التركى يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة

□ انقرة - ا.ف.ب:

دعا الرئيس التركى سليمان ديميريل امس الثلاثاء إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة فى تركيا معتبرا انها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التى يقودها الإسلاميون والجيش المتمسك بالإبقاء على الطابع العلمانى للدولة.

وقال ديميريل فى مقابلة مع محطة «شوى تى فى» التليفزيونية الخاصة إن «مفتاح التسوية حيال الانحرافات الحالية يكمن فى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة».

وانه إذا لم تجر انتخابات تشريعية جديدة فإن الخلافات والتوترات ستستمر.

واعرب ديميريل عن اسفه لان الدستور لا يعطى رئيس الدولة الحق فى الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة واقر بانه لا يعرف إذا كان ائتلاف الإسلاميين والمحافظين الذين يتمتعون بالاكثرية فى البرلمان سيؤيد إجراء انتخابات جديدة.

وحث ديميريل أيضا على المصالحة بين حكومة رئيس الوزراء نجم الدين اربكان والعسكريين المعارضين لأى نزعة إسلامية فى المجتمع التركى.

تركيا: الأزمة وخيار الإصلاح

إذا كان هناك ثمة فضل للأزمة السياسية التى تشهدها تركيا حاليا، فهو إثارتها لسؤال الإنقلاب، فمع تنامى الخلاف بين حزب الرفاه الإسلامي ومجلس الأمن القومي، ومانجم عنه من تعميق التناقض بين شريكى الإئتلاف الحاكم [الرفاه. الطريق القويم] تزايدت المخاوف من احتمالات تدخل الجيش لحسم الأزمة المتفاقمة، وعلى الرغم من توافق سؤال الانقلاب مع التطورات الجارية، إلا ان صياغة التساؤل قد عكست نوعا من الإرتباط الشرطى بين الإسلام السياسى كمشروع لدولة ثيوقراطية وتدخل الجيش وفقا لمقولة الجنرال كنعان إيفرين عشية انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ [إذا جاءت الشريعة يصبح الإنقلاب مشروعا]، إرتكازا على تراث الحقبة القومية التى تنظر إلى المؤسسة العسكرية بإعتبارها الوصى والضامن لمبادىء العلمانية والديمقراطية الأتاتوركية، ورغم تسلط هذا التصور وقدرته الجزئية على تفسير الفعاليات الأخيرة للجيش خاصة البروفة الإنقلابية التى جرت فى سنكان فى الرابع من شهر فبراير الماضى، والتى مثلت فى حينها مؤشرا لمسار التطور المحتمل وتاكيدا على إستعداد الجيش للتدخل، وهو ماأعرب عنه ضمنا رئيس الاركان التركى أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة حين صرح [إن خروج ٤٠ دبابة من ثكناتها إلى إحدى ضواحى العاصمة قد ادى لتحقيق التوازن الديمقراطى فى تركيا]، إلا انها تغفل الطابع الحقيقى لعلاقة الدين. الدولة فى المجتمع التركي والتطورات التى شابت هذه العلاقة منذ بداية عقد الثمانينات، او مايمكن ان نطلق عليه الحقبة الاوزالية، ومن ناحية أخرى فإن صياغة التساؤل بهذا الطابع الشرطى والميكانيكي فى جزء كبير منه يخفى التحديات الفعلية التى تواجه الدولة التركية، والتى قد تلجا تحت ثقلها إلى إستنفار الجيش كمؤسسة فوق سياسية ـ فوق حزبية ودعوته للتدخل، وهو مايعنى امكانية تعليق الجمهورية المرة الرابعة.

● الاسلام بين الإقصاء والإحتوا:

ساهمت الضجة الشديدة التى صاحبت تطور الخلاف مابين حزب الرفاه ومجلس الأمن القومى فى تكريس تصور اولى مفاده الفصل التام مابين الدولة والمؤسسة الدينية فى المجتمع التركى، إضافة إلى وجود حالة من النقاء العضوى للتنظيمات الحزبية الرئيسية فى مواجهة التغلغل الإسلامى، بيد ان واقع الحال يختلف إلى حد كبير، فحزب الوطن الام الذى يأخذ على عاتقه حاليا الدفاع عن العلمانية الأتاتوركية والدعوة لتشكيل حكومة إئتلافية موسعة على حساب الرفاه للحيلولة دون تدخل العسكريين، هو صاحب الفضل الاول فى تنامى نفوذ الإسلاميين خلال عقد الثمانينات، كما أنه يضم بين جنباته تيارا إسلاميا بارزا يحوى عددا من القيادات التاريخية للحزب مثل كوركوت اوزال ـ محمد كيمجيكر ـ علي جوشكون، إضافة إلى علاقاته الوثيقة ببعض الطرق الصوفية مثل النقشبندية ـ السليمانية، والتى تمثل إحدى مرتكزات شعبيته، وليس بخاف ان هذه الوضعية كانت وراء معارضة المؤسسة العسكرية لمشاركة الوطن الأم فى إئتلاف مع حزب الرفاه، وتفضيل حزب الطريق القويم بإعتباره يحوى جناحا علمانيا متشددا يضم بعضا من صقور الجيش والأمن السابقين مثل دوغان غوريش ـ محمد اغار، وفى الحقيقة فإن وضعية التداخل والإعتماد المتبادل مابين الإسلاميين والتنظيمات الحزبية لاتعد حكرا على حزب الوطن الام، بل إنها تمثل ملحما اساسيا للعديد من الكيانات الحزبية، الامر الذى يجد تفسيره بالاساس فى طبيعة ومسار علاقة الدين ـ الدولة منذ قيام الجمهورية التركية، فعلى الرغم من الطابع العلمانى للثورة الكمالية وتاكيدها على حظر استغلال الدين كالية للتعبئة او التنظيم السياسى، إلا ان الإجراءات التى اتخذتها الدولة التركية لم تكن تهدف لتحقيق الفصل التام والكلى بين الدولة والمؤسسة الدينية بقدر ماسعت للسيطرة عليها وإحتوائها، بل إنها سعت فى بعض الاحيان لتقوية التيارات الإسلامية ودعمها كجزء من استراتيجية الحرب الباردة فى مواجهة النفوذ الشيوعى بإعتبار تركيا الدرع الأخير للعالم الحر، وقد تجلى ذلك فى انشائها لرئاسة الشئون الدينية، وربطها بهيكل التنظيم الوزارى، إضافة إلى الإشراف على المساجد الأهلية، وتمويل نشاطات إعداد الدعاة والوعاظ. [بلغت ميزانية الشئون الدينية عام ١٩٩٤ حوالى ٨,٤ تريليون ليرة تركية، او مايوازى ٣٦٢ مليون دولار، وهو مايزيد على ١٪ من إجمالى الموازنة الحكومة، ويبلغ عدد العاملين بالهيئة ٨١ الف شخص، وتشرف على ٧٠ الف مسجد] ، كما تجلى هذا التوجه بالأساس فى عدم تفكيك هياكل الطرق الصوفية ـ والتى تعد التنظيمات الدينية الرئيسية فى تركيا ـ حيث لم ينشب الصراع بينهما إلا عقب تزايد حركات التمرد فى المناطق الريفية ومحاولة ثوار الطريقة



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٧

باهر شوقي

النقشبندية اغتيال عدد من اعضاء الحزب الكمالي في حادثة قصبة منمن ١٩٣٠، وقد شاركت الطرق الصوفية منذ بدايات الجمهورية التركية في الحياة السياسية مثل مساندة النقشبنديين لحزب الترقي الجمهوري المعارض عقب ظهوره عام ١٩٢٦، وقد استمرت هذه الوضعية حتى نهاية حقبة الستينات، حيث بدأت تتبلور تنظيمات سياسية ذات صبغة وتوجه إسلامي واضح مثل حزب النظام الوطني ١٩٧٠، ثم حزب الخلاص الوطني ١٩٧٢، والذى تنامت شعبيته بدرجة هائلة حيث حقق ١١,٨٪، ٨,٦٪ من إجمالي الأصوات في إنتخابات ١٩٧٣، ١٩٧٧ على التوالي مما جعله شريكا اساسيا في جميع الحكومات الإئتلافية مابين عامى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨، ومن ابرزها مشاركته لحزب الشعب الجمهوري الوريث الشرعي لمبادىء الأتاتوركية في حكومة ١٩٧٤، وقد إستمر منحى النفوذ الإسلامي في التنامي خلال عقد الثمانينات، فعلى الرغم من الردة الديمقراطية التي كرسها دستور ١٩٨٢، إلا ان الإسلاميين من اعضاء حزب الخلاص المحظور قد شاركوا في الحكومة تحت لافتة حزب الوطن الأم حيث سيطروا على وزارات التعليم والشباب والرياضة، وتدخلوا في إعداد المناهج التربوية والتعليمية بما يتسق مع التوجه الإسلامي الرامي لتقليص هيمنة الثقافة والتقاليد الغربية ونشر المبادىء والقيم الإسلامية، وقد كانت هذه الوضعية بمثابة المخرج من مأزق القمع والإصلاح الهيكلي الذى واجهته الدولة التركية عقب إنقلاب ١٩٨٠، فالتعديلات التي اقرها دستور ١٩٨٢، والتي حظرت التنظيمات الحزبية والنقابية القائمة قلصت من قاعدة التأييد الشعبي للنظام العسكري، بينما تزايدت الضغوط لتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادى مما هدد بإنفجار التذمرات الإجتماعية، خاصة أن هذه الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ كانت حافلة بالإضرابات العمالية والجماهيرية، ونتيجة لذلك تزايدت حاجة النظام التركي لصيغة من صيغ التحالف الضمني مع هياكل النظام القديم لتمرير خطة الإصلاح والسياسات التقشفية المصاحبة لها خاصة تلك المتعلقة بخفض قيمة العملة والأجور، وتقليص الإنفاق العام، وقد كان حزب الخلاص الوطني انسب الخيارات المتاحة لإمكانية احتوائه من ناحية، إضافة إلى أن الفئات الفلاحية التي تمثل القواعد الإجتماعية الاساسية للحزب كانت أقل الفئات تضررا بالسياسات التقشفية الجديدة، وقد إستغل التيار الإسلامي هذه الوضعية ـ إضافة إلى التعاطف المبدئي لتورجوت اوزال مع الطريقة النقشبندية ـ في تمرير عدد من السياسات الاجتماعية المحافظة، وتعد فترة ولاية فهبى دينسرلر Vehbi Dincerlr ـ عضو حزب الخلاص المحظور وعضو الطريقة النقشبندية لوزارة التربية والتعليم ـ اصدق مثال على هذه التطورات حيث تم تمرير عدد من السياسات المحافظة من اهمها:

- حظر تدريس نظرية داروين للنشوء والإرتقاء خلال مراحل التعليم الأولى.
- إلزام الطالبات بإرتداء «شورت طويل» أثناء يوم الرياضة الوطني في الرابع من مايو.
- حظر الإعلان عن البيرة في الراديو والتليفزيون الحكوميين.
- إصدار قانون في عام ١٩٨٤ بحظر فتح البارات في نطاق ٢٠٠ متر من المدارس ـ مبيت الطلبة ـ المساجد ـ الأندية الرياضية.
- إنشاء المساجد في الحرم الجامعي لعدد من الكليات في انقره، وإقالة عدد من مديري المدارس الثانوية لمعارضتهم إقامة للصليات داخل المدارس.

كذلك شهدت فترة الثمانينات عددا من مشروعات القوانين المتعلقة لتعديل المناهج الدراسية من بينها:

- إقتراح بتضمين مناهج التعليم الديني في المرحلتين الإبتدائية والثانوية دورات لتدريب الطلبة على اداء الفروض الدينية، وإلزامهم بأدائها أثناء فترة الدراسة.
- إضافة مناهج الفسلفة الإسلامية للمقررات التعليمية.
- إضفاء الطابع الإلزامي على برامج تعلم اللغة العربية في المدارس الثانوية.

من ناحية أخرى شهد عقد الثمانينات نموا ملحوظا في التعليم الديني، حيث تم تعليق القانون الخاص بتوحيد التعليم الرسمي، وإنتشرت المدارس والمعاهد الدينية على امتداد المجتمع التركي، وتوضح الإحصاءات الخاصة بعام ١٩٩٠ إستيعاب المدارس الدينية لنحو ٢١٠ الف طالب في المرحلة الإعدادية: ١٠٠ الف طالب في المرحلة الثانوية، وعدة الاف من الطلبة في كليات الشريعة، وذلك فضلا عن حوالى ٤٥٠٠ معهد ديني متخصص يتم تمويلها من الموازنة الحكومية، وبشكل عام فقد أسفرت تطورات حقبة الثمانينات عن دعم التيار الإسلامي كمكون وشريك اساسي في المعادلة الحزبية والسياسية في تركيا، مما اثر بشكل ملحوظ على الأوضاع الإجتماعية والثقافية، فضلا عن تمهيده للصعود الصاروخي لحزب الرفاه والذى تمكن خلال فترة زمنية قصيرة للغاية من مضاعفة حجم شعبيته عدة مرات من ٥٪ في إنتخابات عام ١٩٨٣، إلى ٢١,٣٢٪ في إنتخابات ١٩٩٥ ليصبح الشريك الاكبر في الإئتلاف الحكومي الحالي، وعلى الرغم من صعوبة فهم هذا النمو الإستثنائي بمعزل عن التواصل العضوي للأحزاب الإسلامية حتى مع تغير الاسماء، وهياكل القيادة تبعا لظروف الحظر عقب الإنقلابات العسكرية، إلا أن ذلك لايجب أن يقلل من أهمية الدور الذى لعبته الدولة وممثليها الرسميين ـ الأحزاب السياسية ـ في إستيعاب ودعم التيارات الإسلامية.

يتضح مما سبق أن الزوبعة التي اثيرت حول مشروعات القوانين الإسلامية الأخيرة بإعتبارها تهديدا لقيم العلمانية الأتاتوركية، تغفل التراث الممتد للحركة الإسلامية التركية، والطابع المركب لعلاقة الدين ـ الدولة على مدار العقود الماضية، بيد أن ذلك لايعنى بالضرورة إحتمال إنضواء الأزمة سواء بإنصياع الرفاه لشروط مجلس الأمن القومي، او بالتوصل لصيغة تساومية كما ذهب بعض المراقبين، فهنالك معامل آخر يسيطر على آفاق التسوية الممكنة، بل وعلى مستقبل الإئتلاف الحكومي ذاته.



● الرفاه وتحدى الإصلاح الإقتصادى:

تكمن رهافة الخلاف الحالى فى تقاطعه مع الأزمة العضوية للراسمالية التركية التى تسعى منذ منتصف الثمانينات لتفعيل برامج إعادة الهيكلة ونقل الملكية privatizaton، مع مايتضمنه ذلك من إصلاحات مالية ونقدية من خفض الإنفاق العام، وزيادة العوائد الحكومية ولجم حدة التضخم، فهذه السياسات التى فشلت كل الحكومات المتعاقبة فى إقرارها [حزب الوطن الأم فى الفترة من ١٩٨٣ ـ ١٩٩١، التحالفات الحكومية المتتابعة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٥] باتت تشكل ضرورة ملحة بعد أن تفاقمت حدة الأزمة الإقتصادية، حيث تضاعف حجم الدين الخارجى إلى أن بلغ ٣, ٧٣ مليار دولار، كما تزايد حجم الدين الداخلى الى حوالى ٢٢ مليار دولار، وقد مثل عام ١٩٩٥ علامة فارقة فى اداء الإقتصاد التركى حيث إنخفض الناتج القومى الإجمالى من ١٧٣ مليار دولار إلى حوالى ١٢٤ مليار دولار مسجلا نقصا قدره ٤٩ مليار دولار عن عام ١٩٩٣، وبينما إنعكست الأزمة على الأوضاع المعيشية للعديد من فئات المجتمع التركى، حيث إنخفضت مستويات الدخول نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم إلى مايزيد على ٥, ٧٧٪، كما إرتفعت معدلات البطالة إلى حوالى ١٨٪ من إجمالى

القوى العاملة ـ او مايعادل ٤ ملايين شخص وفقا لبعض التقديرات،

تزايد ضغط الراسمالية التركية للإسراع بتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلى وهو مايعنى بالأساس:

ـ خفض الإنفاق العام لتقليص عجز الموازنة الحكومية مما يعنى خفض الاعتمادات المخصصة للتعليم والصحة والضمان الاجتماعى وغيرها.

ـ خفض الدعم الزراعى والذى يستقطع جزءا مهما من الموازنة الحكومية حيث بلغ الدعم المخصص للقطاع الزراعى فى عام ١٩٩٣ حوالى ٤٥ ترليون ليرة او مايزيد على ٤ مليارات دولار.

ـ زيادة عوائد الدولة عبر تحسين نظام تحصيل الضرائب وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ويمثل هذا البند تحديا رئيسيا لسياسات الإصلاح الإقتصادى، حيث تمثل الضرائب نحو ٨, ٢٧٪ من إجمالى الناتج المحلى ـ طبقا لأرقام ١٩٩٠ ـ وهى نسبة منخفضة للغاية مقارنة بمنظمة التعاون الأوروبية، حيث يبلغ المتوسط فى دول الإتحاد الأوروبى ٨. ٤٠٪، من ناحية أخرى تضاعفت ضغوط المؤسسات المالية الدولية للإسراع ببرنامج الخصخصة، إنطلاقا من تواضع الشوط الذى تم قطعه فى هذا الصدد منذ منتصف الثمانينات.

وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة لتحرير سياسات الإصلاح الإقتصادى، إلا أن التطورات الأخيرة قد حدث من وتيرتها، حيث قام حزب الرفاه تحت ضغط الفئات الشعبية بإتخاذ عدد من السياسات التى تتعارض كلية مع متطلبات إعادة الهيكلة، حيث اقرت الحكومة التركية خطة لمضاعفة رواتب الموظفين وربط العائد بمعامل التضخم النقدى ابتداءا من مطلع العام الحالى ١٩٩٧، وطبقا لذلك أصدرت الحكومة قانونا بزيادة معاشات المتقاعدين والعاملين فى الدولة بنسب تتراوح مابين ٣٠٠٪ ـ ٤٠٥٠٪ ليصبح الحد الأدنى للأجور ١٨ مليون ليرة مقارنة بالحد الأدنى السابق والذى لم يتجاوز ٣ ملايين ليرة شهريا، إضافة الى زيادة معاشات الموظفين بنسب تتراوح مابين ٥٠٪ ـ ٤٠٠٪ ومراجعتها شهريا لمعادلة التضخم النقدى، من ناحية أخرى اصدرت حكومة اربكان قانونا بإعفاء المزارعين من ديونهم تحت دعوى أن الفوائد الربوية قد ضاعفت من قيمها الفعلية، وقد حققت هذه السياسات قفزة نوعية فى شعبية الرفاه، إذ أوضحت إستطلاعات الرأى التى اجريت فى نهاية العام الماضى، وبعد ثلاثة شهور فقط من تشكيل الوزارة الإئتلافية حصول حزب الرفاه على تأييد مابين ٣٥٪ ـ ٤٠٪ من إجمالى الشعب التركى، وقد إنعكس ذلك على تزايد حجم العضوية العاملة فى الرفاه إلى نحو ٤ ملايين شخص مقابل ٥, ٢ مليون شخص قبل تشكيل الوزارة ـ طبقا لاحصاءات الحزب المعلنة ـ وقد اكدت الانتخابات البلدية الجزئية التى اجريت فى ١٩٩٦/١١/٣ التزايد المطرد فى شعبية الرفاه، حيث حصل على ٣١٪ من اجمالى الأصوات يليه حزب الطريق القويم بنسبة ٢٧٪، ومن اللافت للنظر فى نتائج تلك الانتخابات ان حزب الوطن الأم قد حل فى المرتبة الخامسة بنسبة ٥٧, ٨٪ من اجمالى الأصوات.

وإذا كانت المعاملات السابقة ـ الاستطلاعات، الانتخابات البلدية ـ قد أوضحت تزايد نفوذ وسلطة الرفاه فى الخارطة الحزبية التركية، إلا أنها قد عكست فى الوقت ذاته التغير البنيوى فى هيكل الحزب وتوجهات القاعدة الانتخابية، حيث أوضحت إنتقال مراكز التأييد الإنتخابى للحزب من قواعده التقليدية فى ارياف الجنوب الشرقى إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى (إستانبول ـ أنقره ـ قونيه]، مما يعنى بداهة تغير الوزن النسبى للقوى الاجتماعية المؤيدة للحزب، حيث تضاعف حجم الفئات الشعبية والعمالية فى صفوف الحزب [وهو ماتجلى فى تنامى حجم العضوية فى الاتحاد العمالى التابع للرفاه والمسمى إتحاد عمال الحق]، وذلك على حساب الفئات الفلاحية من كبار ومتوسطى الملاك الريفيين، كما أن سيطرة البعد الحضرى على القواعد الإنتخابية للرفاه قد إنعكس فى استيعابه لنسب عالية من المتعطلين والمهمشين النازحين من الأرياف الى المدن التركية الكبرى مما اثر على صياغة المحتوى الاجتماعى للخطاب السياسى الحزب حيث تم التشديد على رفع مستويات المعيشة ومسئولية الدولة عن الاستثمار والتوظيف لتقليص معدلات البطالة المتنامية، من ناحية أخرى عكس الطابع الشعبوى للرفاه إختلال الروابط العضوية مابين الحزب ومرتكزاته الاجتماعية، حيث أصبح التأييد المتنامى للرفاه تأييدا للمحتوى الاجتماعى لخطابه وليس لتوجهاته السياسية والايديولوجية، مما يضع قيودا على قدرته على التراجع إذ يقامر عند ذاك بتقلص مرتكزاته الشعبية، بيد أنه فى الوقت ذاته يزيد من صعوبة إزاحته بآلية التتابع الديمقراطى على السلطة، مما قد يطرح ضرورة البحث عن آليات بديلة لتمرير سياسات الإصلاح الإقتصادى.



انبـــاء صحفيـة فى أنقـــرة :

بدء العد التنازلى لوزارة اربكان الائتلافية

مشاورات لتشكيل حكومة جديدة تستبعد «الرفاة»

انقرة .. وكالات الانباء

ذكرت انباء صحفية فى انقرة امس ان الحد التنارلى للحكومة التركية الانتلافية قد بدأ وان هناك مشاورات لتشكيل حكومة جديدة تستبعد مشاركة حزب «الرفاة» الاسلامى ويأتى الحديث من السيناريوهات الجديدة للوضع السياسى فى تركيا فى الوقت الذى يستعد فيه نجم الدين اربكان رئيس الوزراء التركى ورئيس حزب «الرفاة» لمواجهته الثالثة مع الجيش وذلك خلال الاجتماع الذى سيعقده غدا مجلس الامن القومى التركى.

وقالت صحيفة «حريات» امس ان مسعود يلمظ زعيم حزب «الوطن الام» اقترح على تانسو تشيلر وزيرة الخارجية وزعيمة حزب «الطريق القويم» تشكيل حكومة موسعة تضم احزاب «الوطن الام» و«الطريق القويم» و«اليسار الديمقراطى» على الا يتولى يلمظ او تشيلر منصبا فى هذه الحكومة.

واضافت الصحيفة ان يلمظ اقترح ان يراس الحكومة الجديدة احد الشخصيات الاخرى البارزة من حزبه او من حزب «الطريق القويم» وان ينصب هدفها على حل المشكلات الاقتصادية الملحة والاعداد لانتخابات برلمانية مبكرة.

ويأتى هذا وسط انباء عن قيام عدد من اعضاء البرلمان من حزبى «الرفاة» و«الطريق القويم» بالتهديد بالاستقالة فى حالة استمرار التوتر قائما بين الجيش والحكومة ، وذكرت صحيفة «ينى يوزيك» ان «ايدن مدراس» نائب رئيس حزب «الرفاة» و١٥ عضوا بالحزب على وشك تقديم استقالتهم من الحزب تعبيرا عن رفضهم لسياسات نجم الدين اربكان.

تتوقع الاوساط السياسية والاعلامية ان تكتسب اقتراحات يلمظ بعدا جديدا بعد اجتماع مجلس الامن القومى التركى غدا والذى من المتوقع ان يشهد نقاشا واسعا بين القيادات العسكرية ورئيس الوزراء لاسيما حول موضوع التعليم الالزامى الذى لايزال مثار جدل بين اربكان وتشيلر وتشير بعض التوقعات الى احتمال ان يقدم الطرفان تنازلات متبادلة.